

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

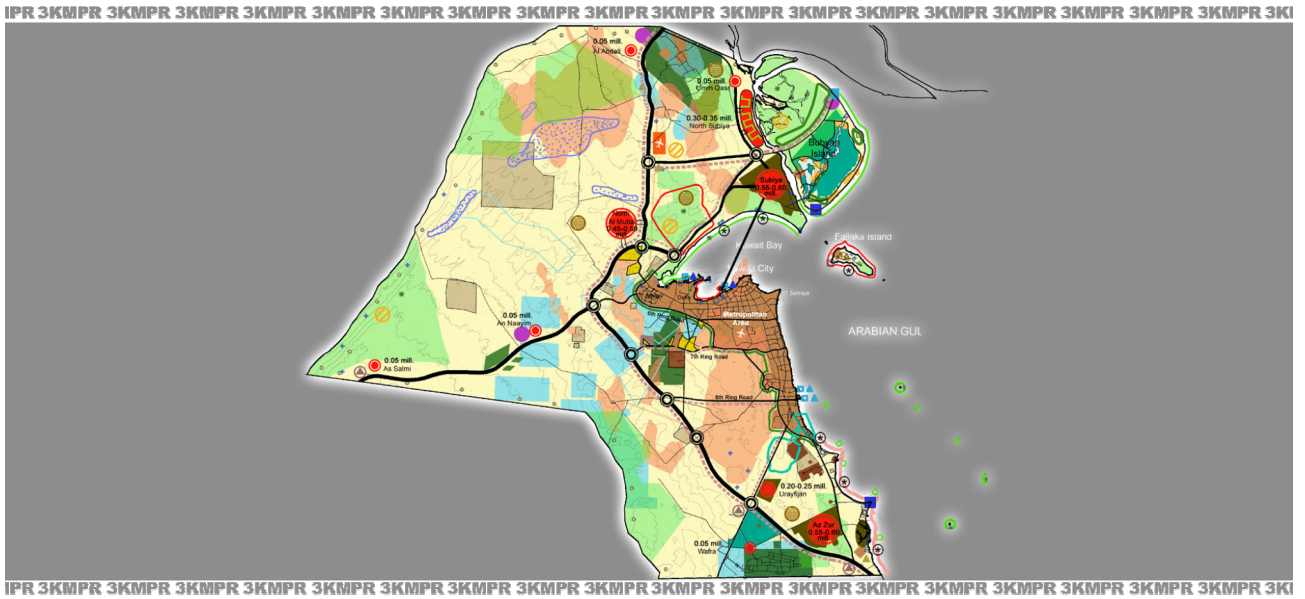


دولة الكويت



بلدية الكويت

تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت



الخطة الإستراتيجية القومية الطبيعية

2005



الجماعة الهندسية الكويتية
KUWAITI ENGINEERING GROUP
CONSULTANTS مستشارون



COLIN
BUCHANAN
AND PARTNERS

الفهرس

رقم الصفحة

1	تمهيد	
1	مقدمة	1
3	الأهداف	2
3	1.2 الأهداف العامة	
4	2.2 الأهداف التفصيلية	
9	الإطار العام للتنمية المستقبلية	3
9	1.3 الموقع الاستراتيجي	
11	2.3 الموارد الطبيعية	
13	3.3 الوضع الاقتصادي	
27	امكانات وعوائق التنمية	4
27	1.4 معوقات التنمية	
34	2.4 إمكانات التنمية العمرانية	
41	3.4 تحديد إمكانات ومعوقات التنمية	
43	الإطار العمراني للتنمية المستقبلية	5
43	1.5 التوزيع الحالي للسكان	
46	2.5 الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية	
56	3.5 قدرة البنية التحتية على دعم التنمية المستقبلية	
73	4.5 المعايير التخطيطية لتحديد حجم التجمعات العمرانية	
79	عوامل التنمية	6
79	1.6 السكان	
85	2.6 العمالة	
91	3.6 الإسكان	
96	4.6 المساحات الأرضية التجارية	
100	5.6 المراكز الحضرية	
103	6.6 الخدمات التعليمية	
105	7.6 الصحة	
109	8.6 المناطق الصناعية	
115	المبادئ الأساسية لاعداد بدائل الاستراتيجية	7
115	1.7 العوامل الأساسية	
118	2.7 العوامل المتغيرة	
121	بدائل الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية	8
121	1.8 البديل الأول	
124	2.8 البديل الثاني	
128	3.8 البديل الثالث	



132	4.8	البديل الرابع
136	5.8	البديل الخامس
140	6.8	البديل السادس
144	7.8	البديل السابع
149	9	شبكة الطرق والمواصلات العامة
151	1.9	خطة النقل بالدولة
151	2.9	ملخص لمقترحات الطرق السريعة
152	3.9	إستخدام النموذج المروري لإختبار مقترحات الطرق والنقل العام
157	4.9	ملخص الطرق السريعة الرئيسية المقترحة
158	5.9	خط السكة الحديد الدولي
160	6.9	المواصلات العامة المحلية خارج المنطقة الحضرية
160	7.9	موقع المطار المقترح
161	8.9	سياسات الموانئ البحرية
163	10	تقييم الإستراتيجية القومية الطبيعية
163	1.10	وضع معايير التقييم
164	2.10	وضع قيمة للمعايير
164	3.10	تقييم الاستراتيجية بإستخدام المعايير الموضوعية
167	11	تقييم بدائل الاستراتيجية
169	12	البديل المفضل
171	13	الاستراتيجية المطورة
173	14	الملاح الرئيسية للاستراتيجية
173	1.14	المحور الشمالي الجنوبي للتنمية العمرانية
174	2.14	الإقليم التخطيطي الشمالي
175	3.14	الإقليم التخطيطي الجنوبي
176	4.14	الإقليم التخطيطي الغربي
177	5.14	تطوير الحدود
179	6.14	تطوير الجزر الكويتية
180	7.14	التنمية الساحلية
181	8.14	التجمعات العمرانية الصغيرة
182	9.14	شبكة الطرق والمواصلات
183	10.14	الموانئ الجافة
184	11.14	المرافق الحكومية
185	12.14	المحافظة على البيئة
186	13.14	الانشطة الاقتصادية القائمة على الموارد
189	15	الخطة الإستراتيجية القومية الطبيعية
191	16	مراحل تنفيذ الاستراتيجية
199	17	عناصر جذب السكان الى التجمعات العمرانية الجديدة
199	1.17	مراكز المدن
199	2.17	الجامعات

200	3.17 فرص العمل	
203	التوصية بعمل دراسات تفصيلية للأقاليم التخطيطية	18
207	الإطار العام للسياسات	19
207	1.19 استعمالات الاراضي الطبيعية	
207	2.19 الموارد الطبيعية	
208	3.19 تخصيص الاراضي الزراعية	
209	4.19 البيئة البرية	
211	5.19 المناطق التراثية و المباني التاريخية و المواقع الاثرية	
211	6.19 الخدمات الترفيهية	
211	7.19 المرافق الحكومية	
213	8.19 سياسات العمالة	
214	9.19 المساحات الأرضية التجارية والمراكز الادارية و الخدمية	
215	10.19 السياسات التنفيذية	
217	ملحقات	
218	ملحق أ	
214	ملحق ب	
221	الإختصارات	
223	فريق العمل	



الجداول

رقم الصفحة	
14	اجمالي الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية الاساسية
15	اجمالي الناتج القومي حسب نوع النشاط الاقتصادي
15	اجمالي الناتج المحلي للقطاع الاساسي
17	كمية انتاج المحاصيل (بالالف طن)
17	قيمة انتاج المحاصيل (بالالف طن)
18	اجمالي الانتاج الزراعي بالمليون دك
19	المناطق الزراعية في المحافظات (المساحة بالدونم)
19	اجمالي الناتج /القيمة المضافة لانشطة التكرير البترول و الصناعات التصنيعية
21	اجمالي الناتج المحلي للقطاع الثانوي
21	اجمالي الناتج المحلي للقطاع من الدرجة الثالثة
23	قيمة نمو صادرات المحروقات المعدنية و الزيوت و المواد ذات الصلة (بالمليون دك)
23	قيمة صادرات القطاعات المحروقات المعدنية السلعية الرئيسية مليون دك
24	قيمة نمو واردات المحروقات المعدنية و الزيوت و المواد ذات الصلة (مليون دك)
24	قيمة الواردات لقطاعات السلع الرئيسية
25	التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي(مليون طن)
26	التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي(مليون طن)
43	التوزيع السكاني الحالي خارج المنطقة الحضرية
44	عدد السكان 2003 على مستوى المحافظات
45	عدد السكان 2003 داخل المنطقة الحضرية
47	نطاق الخدمة للعوامل التخطيطية السبعة
50	نطاق الخدمة للعوامل التخطيطية التسعة
52	نسبة التخفيض في مساحة حدود المنطقة الحضرية للمراجعة الثانية للمخطط الهيكل لدولة الكويت و المخطط الهيكل الثالث
54	الاراضي المتاحة للاسكان
57	تطور الاستهلاك الاقصى للفرد
57	محطات الطاقة الحالية
58	الاستهلاك في فترات الحمل الاقصى للفرد خلال مدة التخطيط
59	متوسط الطلب اليومي المستقبلي
63	تطور الطاقات الاستيعابية لسنترالات الارسال
63	الطاقات الاستيعابية التفصيلية للسنترالات مع نسبة الاشغال
64	توقع الطلب على الطاقة الاستيعابية للهاتف الثابت 2030-2000
66	السيارات المستخدمة خلال الفترة من 2000-1975
73	المعايير التخطيطية المقترحة لتحديد حجم التجمعات العمرانية
76	الهيكل التسلسلي المقترح لوحدات التخطيط

78	المعايير التخطيطية المقترحة لتحديد حجم التجمعات العمرانية.....	34
79	تطور نمو السكان في الكويت 1957-2002	35
80	توقعات السكان الكويتيين والغير كويتيين كل خمس سنوات حتى عام 2030	36
83	حجم الاسرة المستقبلية المتوقع	37
83	التوزيع الجغرافي الحالي للسكان داخل وخارج المنطقة الحضرية في سنة 2003	38
84	التوزيع الجغرافي للسكان داخل وخارج المنطقة الحضرية بين عامي 2005-2030	39
85	اجمالي القوى العاملة الكويتية و غير الكويتية سنة 1986 بالالف	40
85	اجمالي القوى العاملة الكويتية و غير الكويتية سنة 2002 بالالف	41
87	الايدي العاملة المصنفة في 1986	42
87	الايدي العاملة المصنفة في 2002	43
89	العمالة المقدره حسب قطاعات النشاط الاقتصادي	44
89	العمالة (بالالف) حسب الجنسية 2000-2015-2030	45
90	الحجم المتوقع للعمالة داخل و خارج المنطقة الحضرية	46
93	عدد وحدات السكن الخاص المطلوبة للاسر الكويتية	47
93	عدد وحدات السكن الإستثماري المطلوبة لاسر المقيمين غير الكويتيين	48
94	الوحدات المطلوبة للسكن الجماعي للعمال العزاب المقيمين من غير الكويتيين	49
95	إجمالي الطلب المتوقع على الوحدات السكنية بأنواعها المختلفة داخل المنطقة الحضرية	50
95	الطلب المتوقع على الوحدات السكنية من كافة الانواع خارج المنطقة الحضرية	51
96	تصنيف المساحات بمناطق المسح الميداني ليعنة 10% من إجمالي المساحات الأرضية التجارية	52
97	المساحات الأرضية التجارية	53
97	المساحة الأرضية التجارية الحالية	54
98	العرض / الطلب	55
98	العرض / الطلب	56
99	التوقعات المستقبلية للطلب على المساحات الأرضية التجارية بالمدن والتجمعات العمرانية الجديدة ...	57
103	عدد المدارس الحكومية	58
103	عدد المدارس بالتعليم الخاص	59
105	العرض الحالي من المنشآت الصحية	60
105	العرض الحالي من اسرة المستشفيات	61
106	الطلب المستقبلي المتوقع للأسرة بالمستشفيات الحكومية	62
106	الطلب المستقبلي من اسرة المستشفيات الخاصة	63
106	اجمالي العرض المستقبلي لاسرة المستشفيات	64
107	الطلب المستقبلي على مراكز الرعاية الصحية العامة	65
107	الطلب المتوقع على اسرة المستشفيات الحكومية	66
108	الطلب المتوقع على اسرة المستشفيات التخصصية	67
108	الطلب المتوقع على اسرة المستشفيات الخاصة	68
108	الطلب المتوقع على اسرة مراكز الرعاية الصحية العامة	69



109	أ	المناطق التي تتمتع بالاتصال المباشر بمنشآت الموانئ	70
109	ب	المناطق المرتبطة طبيعياً بمنشآت الموانئ	70
111	71	الأراضي المخصصة للصناعة	
111	72	الطلب المتوقع على الأراضي الصناعية (بالهكتار) 2030-1980	
112	73	اجمالي الطلب المعدل على الأراضي الصناعية	
112	74	توازن العرض/ الطلب حسب نوع الصناعة	
113	75	المواقع المتوقعة لاستيعاب الفئات الجديدة المقترحة للصناعات	
113	76	النقص في الأراضي الصناعية المصنفة	
122	77	توزيع سكان التجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية-بديل أول	
126	78	توزيع سكان التجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية-بديل ثاني	
130	79	توزيع سكان التجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية-بديل ثالث	
134	80	توزيع سكان التجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية-بديل رابع	
138	81	التوزيع الجغرافي لحجم السكان التجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية- بديل خامس	
142	82	التوزيع الجغرافي لحجم السكان التجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية- بديل سادس	
146	83	التوزيع الجغرافي لحجم السكان التجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية- بديل سابع	
165	84	معايير التقييم	
167	85	تقييم بدائل الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية	
169	86	ترتيب بدائل الإستراتيجية حسب الأداء	
171	87	الاطار العام للتوزيع السكاني المساحي المستقبلي 2030	
171	88	توزيع السكان في التجمعات العمرانية الجديدة خارج المنطقة الحضرية	
192	89	مراحل تطور السكان للمدن و التجمعات العمرانية بالخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية	
210	90	المواقع المقترحة للمحميات الطبيعية القومية	
214	91	المساحات الارضية التجارية في المدن الجديدة	

قائمة الأشكال

رقم الصفحة		
1	المناطق التي تغطيها المستويات المختلفة للمخطط الهيكلي	1
4	الصياغة الهيكلية للأهداف	2
10	محاور التنمية المقترحة	3
12	الموارد الطبيعية	4
13	اجمالي الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية الأساسية	5
14	اجمالي الناتج المحلي حسب نوع النشاط الاقتصادي	6
16	اجمالي الناتج القومي للقطاع الاقتصادي الأساسي	7
16	اجمالي القيمة المضافة للإنتاج الزراعي	8
16	كمية إنتاج المحاصيل بالألف طن	9
17	قيمة إنتاج المحاصيل بالمليون د.ك.	10
18	اجمالي الإنتاج الزراعي بالمليون د.ك.	11
18	الحيازات والمساحات الزراعية في المحافظات	12
19	اجمالي المخرجات/ القيمة المضافة لمصافي البترول والصناعات التحويلية	13
20	اجمالي الناتج المحلي للقطاع الثانوي	14
22	اجمالي القطاع المحلي للقطاع الثلاثي	15
22	قيمة نمو الصادرات بالنسبة للوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة	16
23	قيمة صادرات القطاعات السلعية الرئيسية	17
24	قيمة نمو الواردات بالنسبة للوقود المعدني والزيوت والمواد ذات الصلة	18
24	قيمة الواردات بالنسبة لأقسام السلع الرئيسية	19
25	التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي	20
25	التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي	21
27	التوزيع الجغرافي لحقول النفط	22
28	التوزيع الجغرافي لحقول المياه	23
29	التوزيع الجغرافي للمواقع التاريخية	24
29	التوزيع الجغرافي للمناطق الزراعية	25
30	مناطق المحميات الطبيعية	26
31	مواقع المنشآت العسكرية	27
31	المناطق الخاضعة لموافقة وزارة الدفاع قبل تطويرها	28
32	المناطق المعرضة للرمال المتحركة والتلوث البيئي	29
33	المناطق ذات اشكال التربة غير المفضلة للتنمية العمرانية	30
33	معوقات التنمية	31
34	مناطق الموارد الطبيعية المحتملة	32
35	المناطق الزراعية المستقبلية	33
35	حقول المياه المحتملة	34
36	مناطق النفط المصرح بها	35
36	امكانات تنمية الشواطئ البحرية	36
37	المناطق ذات النوعية البيئية الخاصة	37
38	النقاط الحدودية المؤثرة ذات البعد الاستراتيجي الاقليمي لدولة الكويت	38
39	مناطق ذات سمات طبيعية خاصة	39
40	المرافق الحكومية	40
40	امكانات التنمية	41
41	امكانية التنمية العمرانية	42
42	44 ، 43 امكانات وعوائق التنمية الطبيعية(الاحلال المباشر)	43
45	الكثافة السكانية القائمة (2003) داخل المنطقة الحضرية	45



47	أ توزيع المناطق السكنية	46
47	ب مناطق الجذب	46
47	ج توزيع مراكز بيع التجزئة	46
47	د نطاق توزيع المياه العذبة	46
48	هـ نظام توزيع المياه المعالجة	46
48	و توزيع شبكة الصرف الصحي	46
48	ز شبكة الكهرباء ذات الجهد العالي	46
48	ح التغطية الشاملة للعوامل الأساسية	46
50	أ توزيع السكان	47
50	ب توزيع المناطق السكنية	47
50	ج توزيع الأحياء حسب استعمالات الأراضي	47
50	د المراكز التجارية	47
51	هـ المناطق الصناعية	47
51	و المرافق الاجتماعية	47
51	ز مرافق الترفيهية والترفيه	47
51	ح المرافق العامة	47
51	ط توزيع أماكن العمل	47
51	ى التغطية العامة للعوامل الخمسة الرئيسية من بين 9 عوامل	47
51	المناطق التي شملتها العوامل الأساسية المحددة لحدود المنطقة الحضرية في كلا من	48
52	المخططين الهيكليين السابقين	48
53	حدود المنطقة الحضرية التي تم التوصل إليها	49
55	أماكن الجيوب العمرانية المتبقية من المدن التوابع الغربية والمتاحة لإقامة تجمعات عمرانية جديدة	50
55	تقييم الطاقة الاستيعابية للسكان في المنطقة الحضرية	51
56	تطور إستهلاك الطاقة الكهربائية	52
56	محطات الطاقة الحالية	53
57	تقييم الطاقة الاستيعابية للطاقة الكهربائية	54
57	الإستهلاك الأقصى للطاقة	55
58	أ الإستهلاك في فترة الحمل الأقصى للفرد طول فترة المخطط الهيكلي وحتى عام 2030	56
58	ب الحد الأقصى والحد الأدنى للطلب على الطاقة الكهربائية وعلاقتهم بالطاقة الإنتاجية للمحطات	56
58	الحالية وحتى عام 2030	57
59	أبار المياه	57
59	الطلب المستقبلي وطاقات التغذية حتى 2030	58
60	تقييم الطاقة الحالية للتغذية بالمياه في المنطقة الحضرية	59
60	الثلاث محطات للصرف الصحي الحالي	60
60	العرض والطلب في محطة معالجة مياه الصرف بالجھراء	61
61	العرض والطلب في محطة معالجة مياه الصرف بالعارضية	62
61	العرض والطلب في محطة معالجة مياه الصرف بالرقعة	63
61	تقييم الطاقة الإستيعابية لأعمال الصرف الصحي الحالية بالمنطقة الحضرية	64
66	السيارات المستخدمة 1975-2000	65
66	تطور عدد السيارات (الخاصة) للكويتين وغير الكويتيين من عام 1998 إلى 2002	66
67	والتوقعات المستقبلية لعدد السيارات إلى عام 2030	67
67	تطور إستخدام وسائل النقل العام من 1975 إلى 2015	67
68	مواقع نقاط المسح المروري الذي تم من خلال المخطط الحالي عام 2003 وذلك على مستوى	68
68	المنطقة الحضرية ومدينة الكويت العاصمة	69
69	تحليل الكثافات المرورية على شبكة الطرق بالمنطقة الحضرية	70
69	تقييم الطاقة الاستيعابية لحركة المرور والنقل في المنطقة الحضرية	71
70	الطرق الحالية والمخطط لها	72



71 امتداد الطريق الدائري السابع	73
72 الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية	76-74
80 الهرم السكاني للكويتيين 2003	77
80 الهرم السكاني لغير كويتيين 2003	78
81 الهرم السكاني للكويتيين 2010-2020-2030	79
82 الهرم السكاني لغير الكويتيين 2010-2020-2030	80
83 نمو السكان المتوقع داخل وخارج المنطقة الحضرية بين عام 2005 و 2030	81
110 82 - أ المواقع الجديدة المخصصة للأنشطة الصناعية في العبدلي	82
110 82 - ب المواقع الجديدة المخصصة للأنشطة الصناعية في النعيم	82
110 83 تطور الاراضي الصناعية بين عام (1983-1997)	83
111 84 الاراضي الصناعية الحالية	84
115 85 أ مدينة الصبية الجديدة	85
115 85 ب مدينة الزور الجديدة	85
115 86 خط السكة الحديد الدولي الذي يربط الحدود الشمالية والحدود الجنوبية	86
116 87 المحور المقترح بين الصبية وأم قصر	87
116 88 طرق الوصل المقترحة بين المنطقة الحضرية والطريق الإقليمي الجديد	88
117 89 - أ المخازن ومنشآت التخزين في العبدلي	89
117 89 - ب المخازن ومنشآت التخزين على الطريق المتجه إلى السالمي ، وكذلك مناطق تربية الدواجن والماشية	89
117 90 مسار جسر الصبية ومسارات العبارات البحرية التي تربط المنطقة الحضرية بجزيرة فيلكا والصبية	90
118 91 الحزام الاخضر المقترح	91
118 92 الطريق الإقليمي الجديد الذي يربط بين الزور في الجنوب والعبدلي في الشمال	92
119 93 أ الطريق الاقليمي/الدولي الجديد الذي يمر عبر بطين اللياح	93
119 93 ب الطريق الاقليمي الذي يمر عبر الزلقة	93
119 94 الطريق الدائري الثامن المقترح	94
120 95 المحور المقترح للتنمية العمرانية	95
121 96 البديل الأول لإستراتيجية الخطة القومية الطبيعية	96
123 97 البديل الاول	97
124 98 البديل الثاني لإستراتيجية الخطة القومية الطبيعية	98
127 99 البديل الثاني	99
128 100 البديل الثالث لإستراتيجية الخطة القومية الطبيعية	100
131 101 البديل الثالث	101
132 102 البديل الرابع لإستراتيجية الخطة القومية الطبيعية	102
135 103 البديل الرابع	103
136 104 البديل الخامس لإستراتيجية الخطة القومية الطبيعية	104
139 105 البديل الخامس	105
140 106 البديل السادس لإستراتيجية الخطة القومية الطبيعية	106
143 107 البديل السادس	107
144 108 البديل السابع لإستراتيجية الخطة القومية الطبيعية	108
147 109 البديل السابع	109
151 110 العناصر الاساسية لخطة النقل بالدولة	110
153 111 الطاقة الإستيعابية الأولية لشبكة الطرق الإقليمية السريعة	111
154 112 نسب حجم تدفق السيارات إلى السعة الإستيعابية لشبكة الطرق	112
155 113 تصنيف الطرق وسعتها المطلوبة حتى 2030	113
158 115 أ خط السكة الحديد المقترح في المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت	115
159 115 قطار السفر عن طريق ماجليف في سينغاهاي والذي يبلغ 430 كم / ساعة	115
161 116 المتطلبات العاجلة والمشروعات المطلوبة مستقبلاً للمطارات والموانئ البحرية في الكويت	116
170 117 البديل المطور	117



173	محور التنمية الحضرية الرئيسي	118
174	تطوير محور الصبية/ أم قصر	119
175	منطقة التنمية الثلاثية الجنوبية	120
176	التجمع السكاني الغربي.....	121
178	تطوير المنطقة الحدودية	122
179	التنمية المستقبلية لجزر بويان وفيلكا	123
181	المنطقتين الرئيسيتين للتنمية الساحلية	124
182	شبكة الطرق وخطوط السكة الحديد الجديدة المقترحة	125
183	المواقع المقترحة لمراكز الموانئ الجافة	126
187	مواقع الأنشطة الاقتصادية المقترحة	127
189	مخطط الاستراتيجية الطبيعية القومية	128
191	التوزيع الجغرافي للسكان بين المدن والتجمعات العمرانية الجديدة المقترحة	129
193	المرحلة الاولى	130
194	المرحلة الثانية	131
195	المرحلة الثانية	132
196	المرحلة الرابعة	133
197	المرحلة الخامسة	134
205	مواقع الأقاليم التخطيطية المطلوب عمل دراسات تفصيلية لها	135





تمهيد

تم بناء فكر الخطة الإستراتيجية القومية الطبيعية على أساس حتمية تفعيل دور الكويت الإقليمي المحوري الناتج من موقعها الإستراتيجي والذي يربط بين دول مجلس التعاون الخليجي في الجنوب ودول الشمال كالعراق وإيران ودول غرب آسيا، والتوازن بين عناصر التنمية العمرانية من توزيع متجانس للسكان بالدولة مع توفير فرص العمل والمرافق والخدمات بشكل متميز. هذا إلى جانب الإتجاه بالعمران إلى خارج المنطقة الحضرية الحالية المكتظة بالسكان ، وإيجاد محاور جديدة للتنمية يقع عليها منظومة من التجمعات العمرانية الجديدة التي تأخذ في إعتباراتها الإنتشار أفقياً على كامل أرض الدولة وإستغلال مواردها الطبيعية والمحافظة عليها وعلى عناصر البيئة المحيطة.

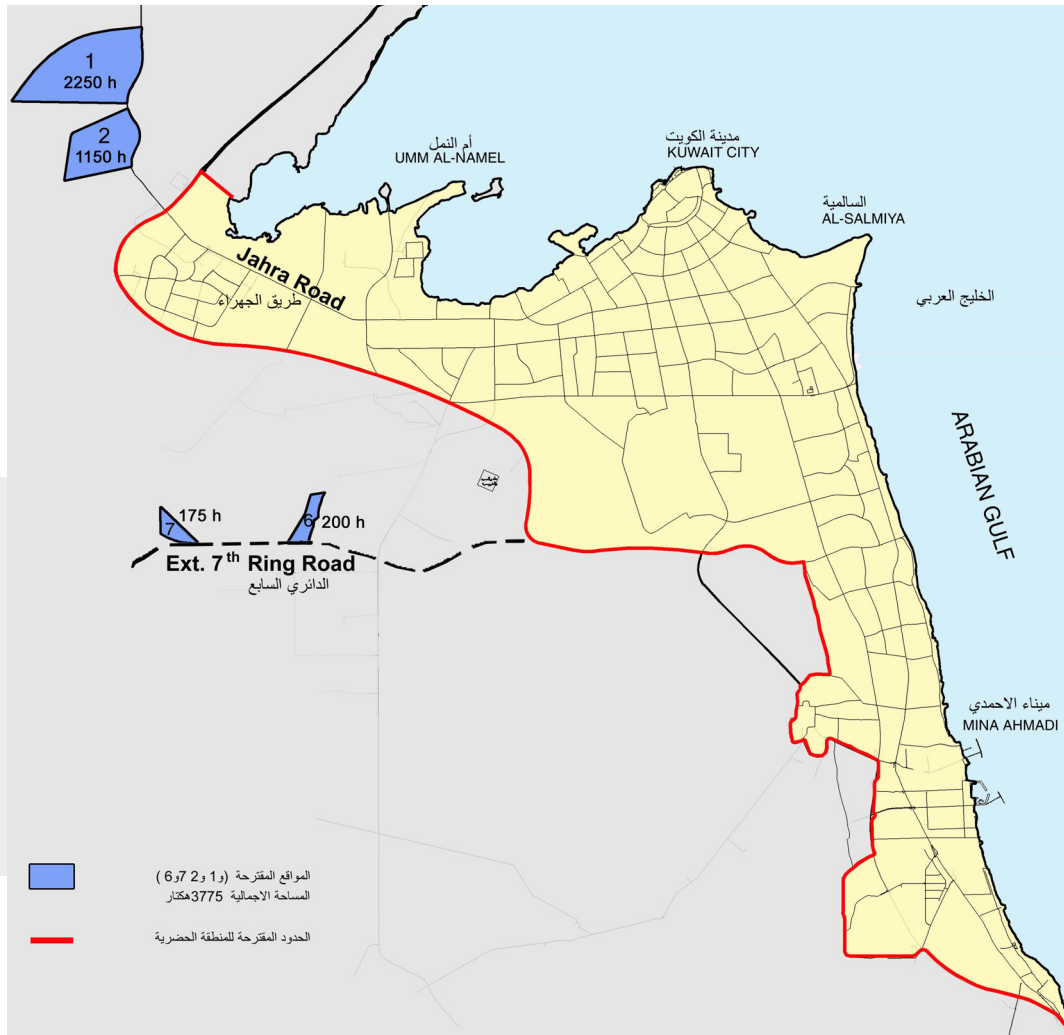
تحتوي المنطقة الحضرية على حوالي 99% من السكان ، وتشمل في حدودها المناطق 1، 2، 6، 7 المتبقية من موقع المدن التوابع الغربية الخالية من العوائق الطبيعية وذلك لقرتهم من حدودها وسهولة اتصالهم مع شبكة الطرق الحالية، وهي أراضي يمكن تنميتها وإقامة مشاريع تنمية عليها. هذا، وقد تم بالفعل تسليمها إلى الهيئة العامة للرعاية السكنية لتنميتها. التركيبة السكانية داخل المنطقة الحضرية بلغت عام 2003 حوالي 37% للكويتيين و63% لغير الكويتيين ومن المتوقع أن تبلغ في المستقبل على مدار مدة المخطط الهيكلي 39% من الكويتيين و61% من غير الكويتيين. وقد أوضحت المؤشرات التي توصلت إليها ورقة العمل الخاصة بالطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية أنه إذا استمرت سياسات التنمية للسكن الإستثماري لغير الكويتيين كما هي عليه الآن بالإضافة إلى وفرة الأراضي التي يملكها القطاع الخاص بالمقارنة مع تلك التي تملكها الدولة للسكن الخاص ، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تغير التركيبة السكانية بالمنطقة الحضرية بين الكويتيين وغير الكويتيين.

ومن جانب آخر، فإن ضم هذه المواقع لحدود المنطقة الحضرية لن يؤثر في تغيير التوقعات الخاصة بالحد الأقصى لإجمالي الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية والذي يبلغ 2.8 مليون نسمة. إن توزيع الجغرافي للسكان يجب أن يتم في سياق الخطة الهيكلية للمنطقة الحضرية ، ويوضح الجدول التالي إجمالي الأراضي المحتملة لإسكان الكويتيين ، كما يوضح الشكل المرفق اماكن المواقع الإضافية المذكورة اعلاه والتي تعتبر جزءاً من المنطقة الحضرية.



المساحة بالمهكتار	المساحة كم ²	الوضع الحالي	أراضي محتملة للسكن الخاص
3805	38.05	أراضي مسلمة إلى الهيئة العامة للرعاية السكنية ومعتمدة	أ- أراضي داخل المنطقة الحضرية - ملك الدولة
3375	33.75	سلمت إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية	ب- الأراضي الملحقة بالمنطقة الحضرية - موقع 1، 2، 6، 7
7180	71.80		إجمالي الأراضي داخل المنطقة الحضرية

الأراضي المسلمة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية للسكن الخاص داخل المنطقة الحضرية

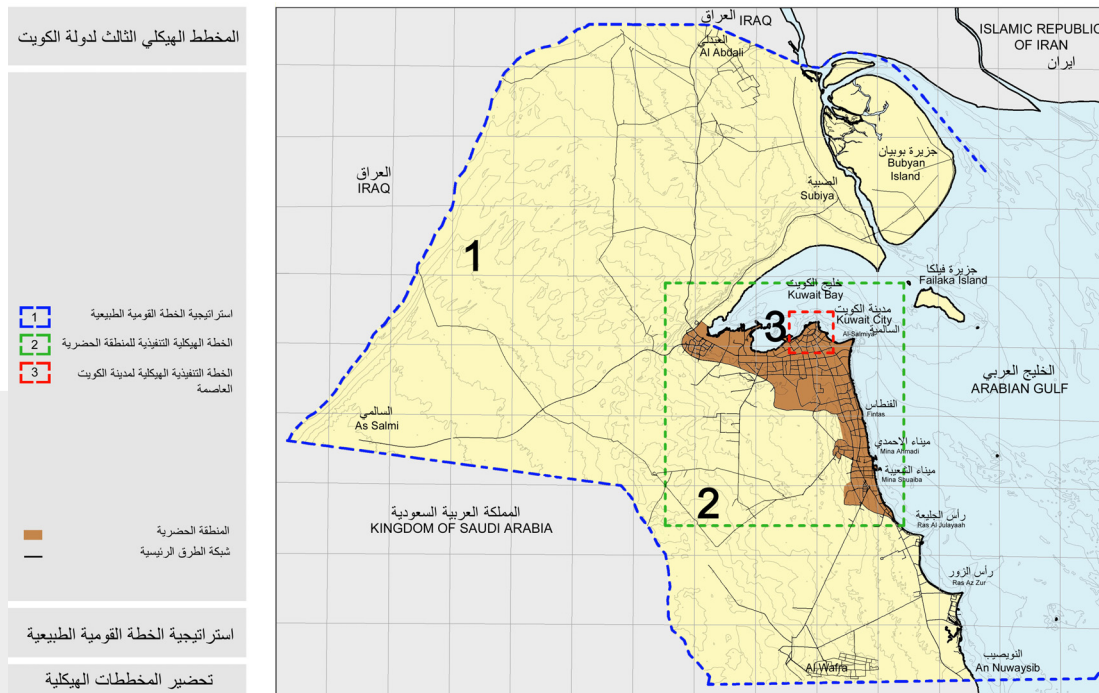


المواقع المتبقية من المدن التوابع الغربية والتي تعتبر جزءاً من المنطقة الحضرية الحالية

1. مقدمة

من المتوقع أن تحقق استراتيجية الخطة القومية الطبيعية سياسات وأهداف التنمية العمرانية المستقبلية لدولة الكويت خلال فترة الخطة الإستراتيجية ما بين 2005-2030 . تم إعداد الدراسات التخطيطية التحليلية للقطاعات المختلفة الأساسية لتطوير الاستراتيجية ، وذلك في إطار أوراق العمل التالية:

1. السكان والعمالة
2. نظم المعلومات الجغرافية
3. الطلب والإحتياج من الإسكان
4. الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية
5. المرافق العامة
6. الدراسات البيئية والموارد الطبيعية
7. الطرق والمواصلات
8. المساحات الأرضية التجارية
9. استعمالات الأراضي والأنشطة



الشكل 1 المناطق التي تغطيها المستويات المختلفة للمخطط الهيكلي

وتشكل هذه الدراسات الأسس التي تم على ضوئها عمل المخطط الهيكلي بمستوياته التخطيطية التالية:

- أ- الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية
 - ب- الخطة الهيكلية التنفيذية للمنطقة الحضرية
 - ج- الخطة الهيكلية التنفيذية لمدينة الكويت
- وهذه المستويات التخطيطية الثلاث تم وضعها للفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2005-2030. ويوضح الشكل رقم (1) نطاق الخطط الهيكلية للثلاث مستويات.



2. الأهداف

ان النتائج التي تم استخلاصها من الدراسات التخطيطية السابقة وأوراق العمل بالاضافة الى الرغبة لتحسين نوعية البيئة العمرانية بشكل ملموس ومستدام قد ساهمت في وضع الاهداف الخاصة باستراتيجية الخطة القومية الطبيعية والخطط الهيكلية التفصيلية للمنطقة الحضرية ولمدينة الكويت.

وقد ساهم أيضاً تحليل المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي الثاني لسنة 1983 ، والمخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت 1997 و الدراسات التخطيطية القطاعية الأخرى في تحديد الاهداف التخطيطية المستقبلية وفي توجيه استراتيجية التنمية العمرانية لتصبح أكثر وضوحاً ودقة.

1.2 الأهداف العامة

- "التحكم في استراتيجية التنمية التي تجمع بين كل من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي ستوفر بيئة عمرانية متميزة للمجتمع الكويتي."
- "الاستفادة من إمكانيات الموقع الاستراتيجي العالمي لدولة الكويت بين دول مجلس التعاون الخليجي في الجنوب، والعراق وإيران ودول جنوب غرب آسيا في الشرق في الشمال ."
- "الوصول إلى تنمية متجانسة بين كل من استعمالات الأراضي، والمرور، والنقل، والمرافق و البيئة، والتي ستساعد في ازدهار البيئة العمرانية لتتوافق مع هوية المجتمع الكويتي."

في سياق الغايات المرجوة المذكورة أعلاه لمستقبل دولة الكويت، تم تصنيف ستة أهداف رئيسية هي كما يلي:

1.1.2 الأهداف البيئية

(بيئة طبيعية مستدامة)

2.1.2 أهداف البيئة العمرانية

(بيئة عمرانية ملائمة وجذابة)

3.1.2 الأهداف الاقتصادية

(تنمية اقتصادية فعالة)

4.1.2 الأهداف الاجتماعية

(مجتمع نامي ومزدهر)

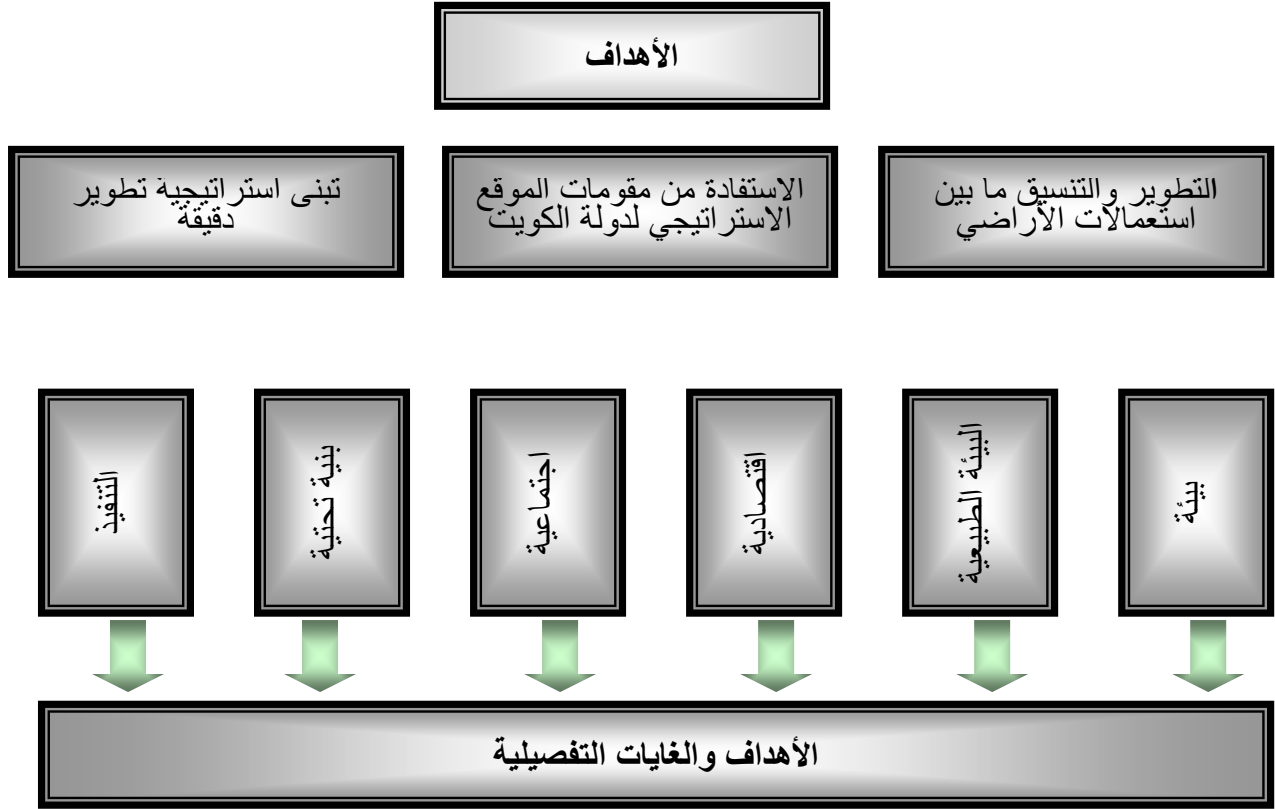
5.1.2 الأهداف الخاصة بالبنية التحتية

(مرافق عامة فعالة ونظم نقل مناسبة)

6.1.2 أهداف خاصة بطرق التنفيذ

(استراتيجية واقعية فعالة وقابلة للتنفيذ)

و تم إعطاء مزيداً من التفاصيل لكل هدف أساسي في صورة أهداف فرعية (الشكل 2)



الشكل 2 الصياغة الهيكلية للأهداف

2.2 الأهداف التفصيلية:

1.2.2 الأهداف البيئية (بيئة طبيعية مستدامة)

• المحافظة على البيئة الطبيعية.

- حماية الموارد والثروات الطبيعية والنفط والمياه الجوفية والنباتات والحياة البحرية.
- المحافظة على البيئة الصحراوية والساحلية ذات النوعية العالية وعلى المواقع الاثرية
- الاستخدام السليم للموارد الطبيعية المختلفة ومناطق التنمية المحتملة للفعاليات الساحلية والبحرية والصحراوية (رحلات الصيد الصحراوية، السفاري ... الخ).



2.2.2 أهداف البيئة العمرانية

(بيئة عمرانية ملائمة وجذابة)

- نمط توزيع فعال للتجمعات العمرانية:

- تحديد الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية بحوالي 2.8 مليون نسمة بحلول عام 2030، وفتح آفاق جديدة لإسكان واستيعاب باقي الزيادة السكانية المتوقعة 2.5 مليون خارج المنطقة الحضرية.

- إنشاء نظام متدرج فعال من التجمعات العمرانية ضمن كامل أراضي الدولة.

- إنشاء شبكة طرق ونظام نقل فعال يضمن سهولة الحركة للناس والشحن بين التجمعات العمرانية ومراكز الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (الموانئ / المناطق الصناعية الكبيرة / الأنشطة الحكومية والتجارية المركزية).

- إمكانية تحديد مواقع التجمعات العمرانية عند تقاطعات الطرق الإقليمية والرئيسية التي تربط الشمال بالجنوب وبموانئ الخليج البحرية.

- المحافظة على القيم الحضرية التقليدية:

- تجنب التأثير البصري السيئ على المناطق ذات الخصائص الحضرية التقليدية.

- المحافظة على المباني التاريخية والبوابات والمواقع الأثرية وحمايتها .

- تشجيع ترميم المناطق والشوارع التاريخية.

- تطوير وتحسين البيئة العمرانية بالمنطقة الحضرية:

- ضمان تعديل وتحسين البيئة العمرانية لمركز مدينة الكويت وجعلها أكثر تميزاً لهويتها كمدينة دولية.

- تشجيع لامركزية الوظائف والخدمات والمرافق لتخفيف الاختناق في المناطق المركزية ومناطق التجمعات الخاصة.

- تصميم وتنفيذ برنامج إسكان يغطي حجم الطلب المتزايد على الإسكان.

- التوسع في خطط تصميم وتجميل المواقع وخطط التشجير، لتوفير المنتزهات الإقليمية/الوطنية، ومنتزهات المراكز والأحياء، وكذلك خطط التشجير واقامة الأحزمة الخضراء لتحسين نوعية البيئة الحضرية والتي من خلالها، يتم التقليل من الأثر السلبي للمناخ.

- تحسين الكثافات السكانية المتباينة بين الأحياء والمناطق المختلفة لضمان توزيع سكاني أكثر توازناً داخل المنطقة الحضرية.





3.2.2 الأهداف الاقتصادية

(نمو اقتصادي وتنمية فعالة)

- ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة:
 - تعزيز برامج التنمية الاقتصادية التي تعتمد على الموقع الاستراتيجي لدولة الكويت، من حيث توسيع الصناعات التكاملية والتبادل التجاري للسلع والمنتجات المصنعة.
 - تطوير برامج تنمية صناعية للاستفادة من تزايد الطلب على الأراضي الصناعية ومن الإمكانيات الاستراتيجية للموانئ الشمالية المقترحة وموانئ الخليج القائمة.
 - الاستفادة الفعلية من المناطق الصناعية القائمة التي ما زال معظمها في طور التنمية.
 - تنويع اقتصاد الدولة عن طريق تشجيع الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الأساسية مثل الزراعة والدواجن وتربية الماشية والمزارع السمكية والتعدين.
 - الاستفادة من الاهتمام المتزايد بتطوير قطاع السياحة وزيادة حصة الكويت في سوق السياحة بدول الخليج.

4.2.2 الأهداف الاجتماعية

(مجتمع مزدهر ومتنامي)

- تعزيز حياة اجتماعية مزدهرة ومتنامية من خلال:
 - توفير مستوى مقبول من المرافق والخدمات والعمل على توزيعها بطريقة عادلة على كافة مناطق التجمعات العمرانية بالمنطقة الحضرية.
 - تطوير برنامج لتوفير الأنشطة الترويحية والترفيهية اعتماداً على الإمكانيات الطبيعية المتاحة داخل الدولة.
 - تطوير وسائل الراحة الاجتماعية للحفاظ على نوعية أفضل للحياة الحضرية.
 - تحسين نوعي مستمر لمعالم الحياة في القطاعات المكونة للمجتمع الكويتي.
 - تحسين البيئة العمرانية التي تتوافق مع الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الكويتي.
 - بذل جهود جادة لتوفير فرص عمل إنتاجية تتوافق مع طلب الأجيال القادمة من المواطنين الكويتيين.





2.2.5 البنية التحتية

(مرافق عامة فعالة ونظم نقل مريحة ومناسبة)

- أنظمة مرافق عامة فعالة:
 - توفير مرافق عامة جديدة لخدمة التجمعات العمرانية الجديدة المقترحة بدلاً من المناطق العمرانية الحالية.
 - الاستفادة القصوى من السعات الإستيعابية القصوى الحالية لأنظمة المرافق.
 - الحفاظ على مستوى مقبول من المرافق والخدمات لكافة قطاعات المرافق التي تخدم المجتمع.
- الطرق ونظم النقل والمواصلات:
 - تحسين التوزيع الحالي للكثافات المرورية على شبكة الطرق لتحقيق أنماط حركة مرورية أكثر قبولاً.
 - توفير نظام عبور أساسي داخل المنطقة الحضرية لتقليل استخدام السيارات الخاصة وتسهيل الوصول إلى مراكز العمل والمرافق الاجتماعية والتجارية.
 - توفير حلول الإدارة المرورية اللازمة للقضاء على الازدحام والاختناقات المرورية التي تظهر في بعض التقاطعات والوصلات بين الطرق.
 - تشجيع إقامة شبكة نقل ومواصلات دولية (موانئ بحرية وموانئ برية للشحن وتبادل السلع والتخزين) للاستفادة من إمكانيات الموقع الاستراتيجي لدولة الكويت، بالإضافة إلى توسيع وتحسين الخدمات في الموانئ التجارية القائمة.

6.2.2 التنفيذ

(استراتيجية فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ)

- تحسين معايير التنفيذ:
 - تبني خطة تنفيذ واقعية واضحة.
 - توفير الحوافز اللازمة لتشجيع القطاع الخاص بالمشاركة الفعالة و ذلك بنسبة مناسبة في تنفيذ برامج التنمية.
 - ضمان التطبيق الفعال لسياسات التنمية والمتابعة المستمرة للتحكم في ضوابط التنمية.
 - تحديد دور دقيق وواضح لكافة الهيئات والجهات (الحالية والمستقبلية) المشتركة في تنفيذ الخطة وذلك لضمان التوافق والتنسيق.
 - إعداد توجيهاً مرنة لخطة التنفيذ قادرة على التجاوب والتكيف مع المتغيرات المستجدة.







3. الإطار العام للتنمية المستقبلية

1.3 الموقع الاستراتيجي

إن التنمية المستقبلية لأي دولة لا تعتمد فقط على مواردها الطبيعية وطاقاتها الإنتاجية وقدراتها الفنية، ولكنها تعتمد أيضاً و بشكل متساوي على موقعها الاستراتيجي ضمن محيطها الإقليمي وكذلك على مدى قربها من الطرق الدولية. إن دولة الكويت التي وهبها الله الموارد الطبيعية تمتاز أيضاً بموقعها الاستراتيجي المتميز ، ويشكل كلا من الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي معاً المقومات الأساسية للتنمية العمرانية المستقبلية.

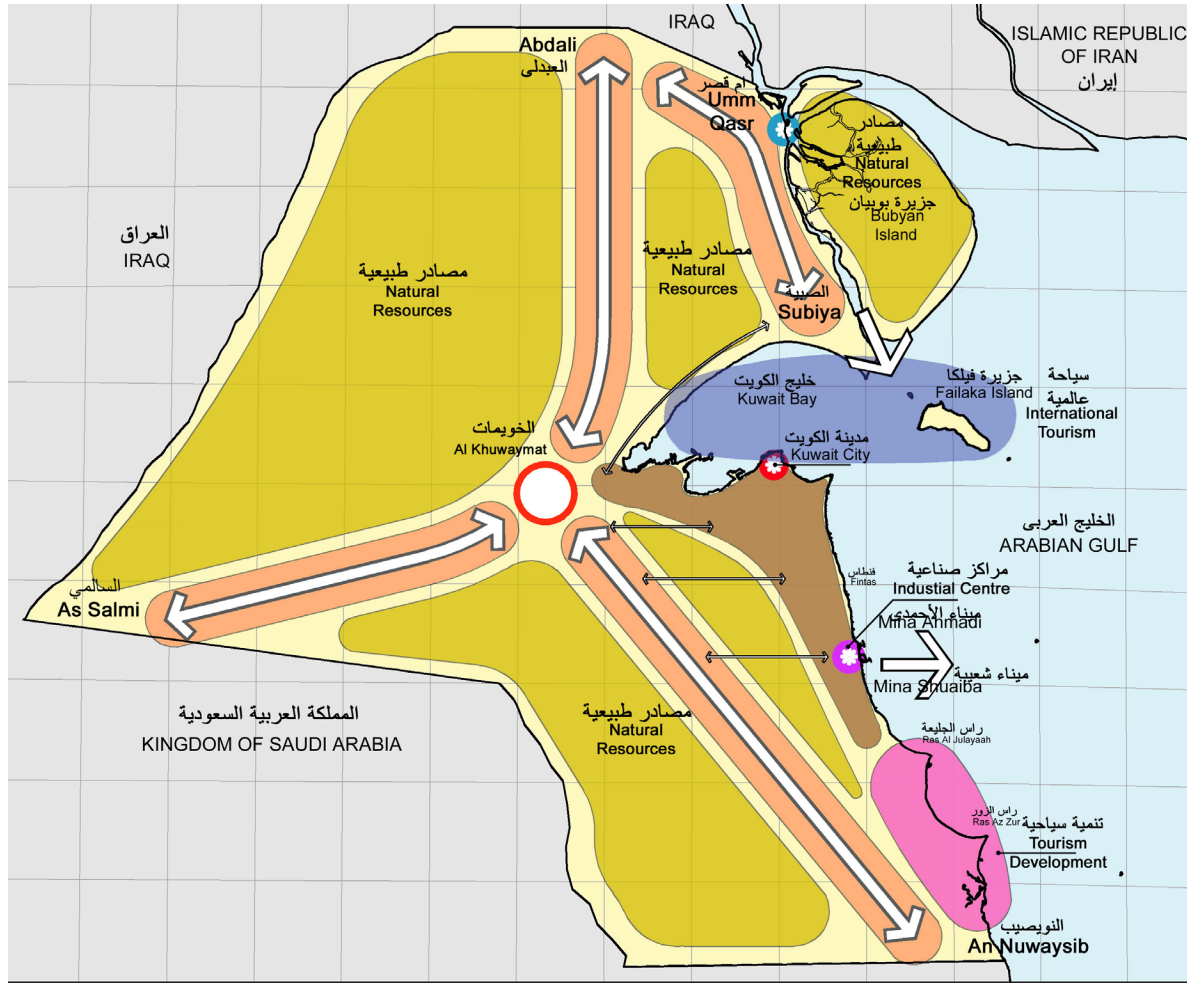
يحدد الموقع الاستراتيجي المميز لدولة الكويت دورها الإقليمي المحتمل كصلة وصل بين العراق وجمهورية إيران الإسلامية ودول شمال غرب آسيا في الشمال ودول مجلس التعاون الخليجي في الجنوب إضافة إلى أنها تطل على الخليج العربي باتجاه الشرق. إن هذا الموقع الاستراتيجي الفريد ، الواقع في منتصف الطريق بين الشمال والجنوب والمفتوح على المياه الدولية باتجاه الشرق يجعلها منطقة العبور التي تربط بين الشمال / الجنوب وشرق المنطقة مما يوفر وصولاً سهلاً بين العناصر المكونة للمنطقة و يجعلها المعبر بينها.






إن تسخير تلك الإمكانيات سوف يؤدي إلى زيادة معدلات تدفق حركة السلع والناس عبر الأراضي الإقليمية لدولة الكويت ، ولا بد وأن يؤدي ذلك التبادل التجاري إلى زيادة تصنيع المواد الخام ، والى تكوين تجميع مرحلي لبعض الصناعات. كل ذلك سوف ينشر عوامل مبتكرة للقطاعات الإنتاجية الكويتية وبالتالي يؤدي مع الزمن إلى تنمية قاعدتها الاقتصادية.

ومن هنا يجب التطلع إلى الحدود الشمالية والجنوبية على أنها بوابات للتنمية المستقبلية لدولة الكويت ، كما ينبغي أيضاً اعتبار الموانئ الموجودة على الخليج العربي بوابات للطرق التجارية الدولية. وبناء على ذلك سوف تؤدي دولة الكويت دوراً هاماً كنقطة عبور للتنمية التجارية والصناعية في هذه المنطقة.

ويوضح (الشكل 3) المحاور التخطيطية الطبيعية للطريق الذي من الممكن ان تسلكه دولة الكويت لكي تؤدي دورها الإقليمي والدولي. ويظهر هذا الشكل الطرق الرئيسية والإقليمية التي تربط الشمال بالجنوب، أي من العبدلي إلى النويصيب جنوباً والسالمي غرباً، والموانئ البحرية الرئيسية القائمة في الأحمدية والشعبية، والميناء الدولي الجديد المقترح بالمنطقة الشمالية في جزيرة بوبيان أو منطقة أم قصر، بالإضافة إلى تطوير وتنمية المنطقة الشمالية بين أم قصر والصبية.





-  طرق اقليمية و دولية مقترحة
-  محاور رئيسية قائمة و مقترحة من و الى المنطقة الحضرية (الطريق الدائري السادس و السابع و الثامن)
-  طرق ربط بحرية
-  تقاطع رئيسية لمحاور التنمية
-  موانى بحرية جديدة

الشكل 3 محاور التنمية المقترحة

2.3 الموارد الطبيعية

تقوم الفكرة الرئيسية للخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية على تحديد المصادر الطبيعية الحالية والمحتملة ، وذلك بهدف توجيه محاور التنمية نحو الاستفادة من تلك الإمكانيات وتجنب المناطق التي بها موارد طبيعية يجب المحافظة عليها ، سواء أكان ذلك لأسباب بيئية أو للاستخدام المستقبلي. وقد تم تحديد الموارد الطبيعية بناءً على قاعدة البيانات التي تم تجميعها من الجهات المعنية بالدولة والموضحة في الشكل (4) وهي تغطي الموارد الآتية:

أ. المناطق المناسبة للإصلاح الزراعي والتي تدعم نمو وتنوع الإنتاج من المنتجات والسلع الزراعية.

ب. المناطق التي تحتفظ بمياه جوفية والتي تشكل مصدراً للمياه التي تستخدم اما كمياه عذبة أو كمياه قليلة الملوحة لري الأراضي المستصلحة لأغراض الزراعة وكذلك لصناعة منتجات الغذاء.

ج. السواحل البحرية

- مناطق صيد الأسماك وصناعة المنتجات البحرية.

- موانئ للتجارة الإقليمية/الدولية ومرافق سياحية.

- شواطئ مرتبطة بمرافق الاستجمام والاستراحة والسياحة.

د. حقول النفط

- استخراج النفط

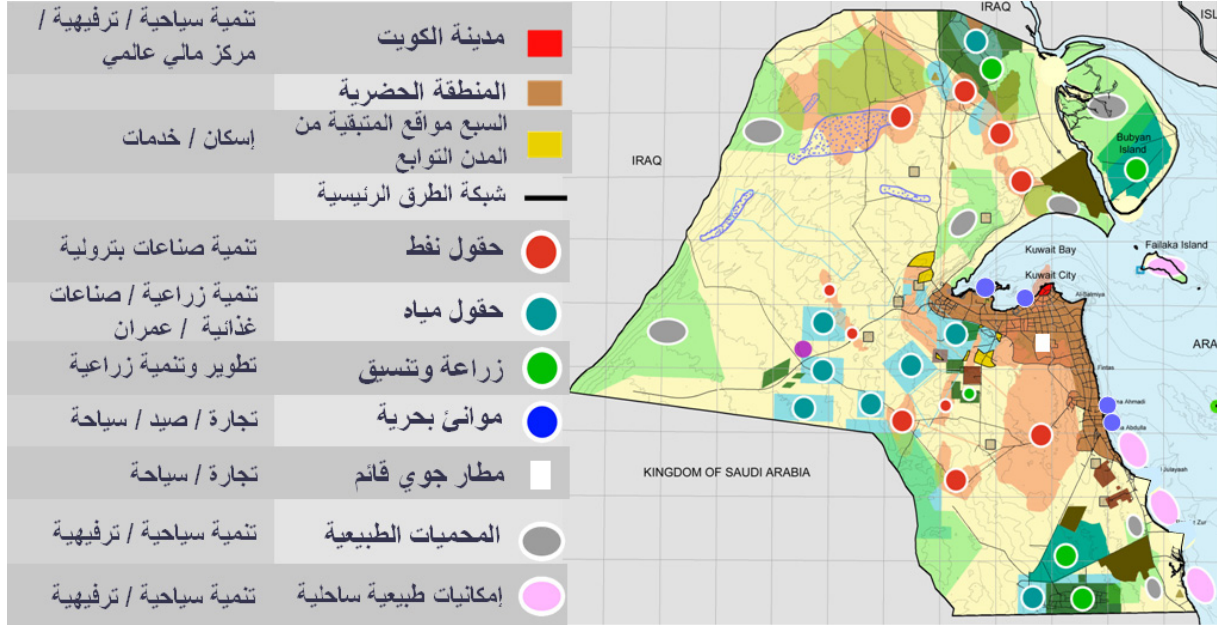
- تطوير صناعة البتروكيماويات

هـ. الطبيعة الصحراوية

- مناطق المحميات الوطنية

- حدائق الترفيه الوطنية

- سياحة الصحاري



الشكل 4 الموارد الطبيعية





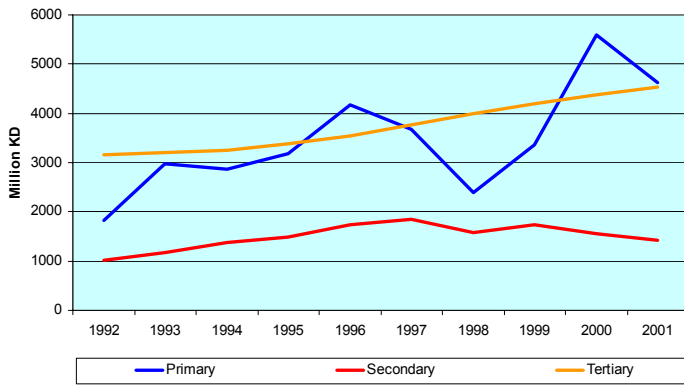
3.3 الوضع الاقتصادي

يتميز اقتصاد دولة الكويت بسيطرة قطاع النفط ، وبتحليل القطاعات الأخرى للاقتصاد سوف يعطي مؤشرات لصورة المسار الاستراتيجي الذي يمكن ان يؤمن تنمية متكاملة لمستقبل دولة الكويت.

تم تحليل ماهية النظام الاقتصادي لدولة الكويت في سياق ثلاثة جوانب على النحو التالي:

- القطاعات الأساسية المكونة للاقتصاد (القطاع الأساسي والثانوي والفرعي)
- المؤشرات الأساسية لكل قطاع على حدة.
- التبادل التجاري (أي الصادرات والواردات) بصفة عامة ومع مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة.

1.3.3 القطاعات الأساسية المكونة للاقتصاد الوطني



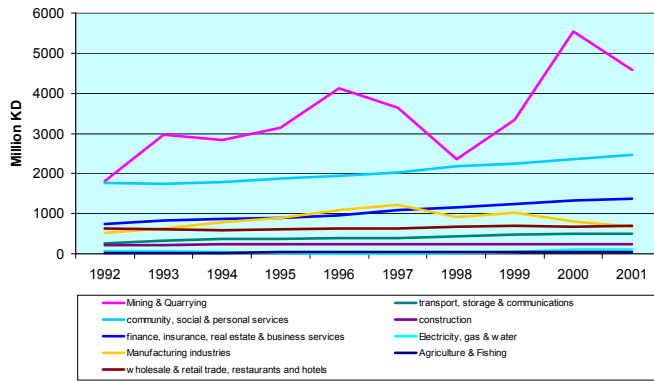
الشكل 5 إجمالي الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية الأساسية (بالأسعار الحالية)

يوضح تحليل القطاعات الأساسية للاقتصاد أنه في ضوء إجمالي الناتج المحلي هناك زيادة عامة من عام 1992 إلى 2001 ، بالرغم من تقلب القطاع الأساسي (وهو النفط) بصفة عامة ، وبصفة خاصة انخفاضه عام 1998 ، والذي يعود إلى الظروف العالمية لتجارة النفط (شكل 5). أما القطاع الثانوي فهو ما زال متعثراً في مساهماته في رفع إجمالي الناتج المحلي الكويتي. يوضح الجدول (1) أن مساهمة القطاع النفطي بين عامي 2000 ، 2001 (آخر الأرقام المتاحة بخصوص إجمالي الناتج المحلي) هي بين ثلاثة إلى أربعة اضعاف بالمقارنة بمساهمة القطاع الثانوي، بينما تجاوزت مساهمة القطاع الأساسي في عام 2000 مساهمة القطاع من الدرجة الثالثة بحوالي 27% إلا أنها انخفضت في عام 2001 لكي تصبح 2% فقط. ومع ذلك، فإنه قد تم التوصل إلى أن القطاع من الدرجة الثالثة يمثل القطاع الثابت والراسخ والمنتامي بصفة دائمة للاقتصاد. فهذا القطاع مع القطاع الأساسي يقدمان مساهمة متقاربة نسبياً في إجمالي الناتج القومي.



2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
4626.1	5584.2	3367.8	2391.3	3669.5	4168	3171.4	2861.6	2983	1815.8	الأساسي
1419.7	1550.2	1741.9	1589.8	1852.8	1730.6	1494.4	1385.2	1174.7	1004.2	الثانوي
4527.8	4366.9	4184.9	3997	3756.3	3530.9	3388	3255	3203	3159.1	الفرعي

جدول (1) إجمالي الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية المختلفة
(أسعار عام 2000 بالمليون دينار كويتي)



الشكل 6 إجمالي الناتج المحلي حسب نوع النشاط الاقتصادي
بالأسعار الحالية (مليون دك)

1999 محققاً معدل نمو سنوي أكثر ارتفاعاً بين 1999 و 2000 وصولاً إلى ذروة جديدة انتهت بانخفاض في عام 2001 بالرغم الارتفاع في الأعوام السابقة.

يوضح الجدول (2) إجمالي الناتج القومي حسب أنواع الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الحالية لدولة الكويت ، وهو يوضح سيطرة أنشطة التعدين وأعمال المحاجر وهذا يشكل حوالي 43% من إجمالي الناتج القومي في عام 2003. تأتي في المرتبة الثانية أنشطة الخدمات الاجتماعية والتي تساهم بحوالي 23% من إجمالي الناتج القومي. أما الثالثة في الترتيب فهي أنشطة الخدمات المالية والتأمينية والعقارية والتجارية ، والتي تساهم بحوالي 13% من إجمالي الناتج القومي. أما مساهمة الصناعات التحويلية والإنشاء في إجمالي الناتج القومي فكانت 6.2% و 2.3% على التوالي في عام 2001. ينبغي ملاحظة أن قيمة إجمالي الناتج من البترول الخام والغاز الطبيعي في عام 1999 بلغ 3391.848 مليون دك ، بينما كان إجمالي ناتج معامل تكرير البترول هو 2284.273 مليون دك. وبمعنى آخر، فإن إنتاج أنشطة استخراج النفط ساهمت بحوالي 52.8% من إجمالي الناتج القومي وكانت مساهمة إنتاج أنشطة معامل التكرير 75.2% من إجمالي الصناعات (2).

(1) وزارة التخطيط وقطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص 256
(2) وزارة التخطيط وقطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص 176-177



2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
4587.2	5543.1	3328.6	2356	3633.2	4130.8	3137.4	2830.6	2961.8	1801	التعدين وأعمال المحاجر
2467.9	2363.4	2247.7	2173.7	2037.5	1944.5	1868.2	1796.9	1748.6	1776.6	الخدمات المجتمعية والاجتماعية الشخصية
1364.3	1326.8	1244.4	1155.5	1087.5	959.5	900.9	871.2	838.8	751.8	الخدمات المالية والتأمين والعقارية والتجارية
666.7	801.3	1015.6	926.3	1218.1	1101.1	888.6	783.5	634.4	522.8	الصناعات التصنيعية
695.6	676.7	692.8	667.8	631.3	626.9	618.9	586.9	615.6	630.7	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
507.7	506.4	486.7	432.6	398.6	388.7	362.3	364.9	322.8	271.4	النقل و التخزين والاتصالات
245.3	242.5	239.6	230.9	235.5	240.8	243.5	237.7	217.5	210	والإتشاءات
106.2	101.9	47.2	20.5	0.6	6.8	31.7	44.4	58.1	75.3	الكهرباء والغاز والماء
38.9	41.1	39.2	35.3	36.3	37.2	34	31	21.2	14.8	الزراعة والصيد

جدول 2 إجمالي الناتج القومي حسب نوع النشاط الاقتصادي
(بالأسعار الحالية بملايين الدينارات الكويتية)

2.3.3 المؤشرات الأساسية للقطاعات الاقتصادية

أ- القطاع الأساسي :

الأنشطة المكونة للقطاع الأساسي هي :

- الزراعة والصيد
- البترول والتعدين وأعمال المحاجر

العنصر الأول يتكون من نشاطين اثنين هما الزراعة وتربية الحيوانات والطيور من جانب ، والصيد من جانب آخر. هذان النشاطان يشكلان معاً حوالي 0.8% من إجمالي الناتج القومي للقطاع الأساسي في عام 2001 بينما العنصر الثاني يتكون من البترول الخام والغاز الطبيعي و أنشطة التعدين وأعمال المحاجر الأخرى، قد شاركت بأكثر من 99.2% من مساهمة القطاع الأساسي في إجمالي الناتج القومي (جدول 3).

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
4587.2	5543.1	3328.6	2356	3633.2	4130.8	3137.4	2830.6	2961.8	1801	البترول والتعدين وأعمال المحاجر
38.9	41.1	39.2	35.3	36.3	37.2	34	31	21.2	14.8	الزراعة والصيد

جدول 3 إجمالي الناتج المحلي للقطاع الأساسي

(بالأسعار السارية بملايين الدينارات الكويتية)

مساهمة الزراعة وتربية الحيوانات، في حدود نشاط قطاع الزراعة والصيد، كانت أكبر من 88% بينما شاركت أنشطة الصيد بحوالي 12% من القطاع⁽¹⁾. أما بالنسبة لقطاع التعدين وأعمال المحاجر، فإن النشاط المكون من البترول الخام والغاز الطبيعي، هو المسيطر ويشكل حوالي 99.9% بينما يشكل نشاط المحاجر الأخرى 0.01% من نشاط القطاع. يوضح الجدول (3) النمو المستمر لقطاع نشاط الزراعة والصيد بين عامي 1992 - 2001 بينما يظهر قطاع التعدين وأعمال المحاجر تراجع إجمالي الإنتاج خلال نفس الفترة. وهذا موضح أكثر في الشكل 7 الذي يبين السيطرة الواضحة لنشاط التعدين وأعمال المحاجر والقيمة المتذبذبة خلال السنوات العشر الماضية⁽²⁾.

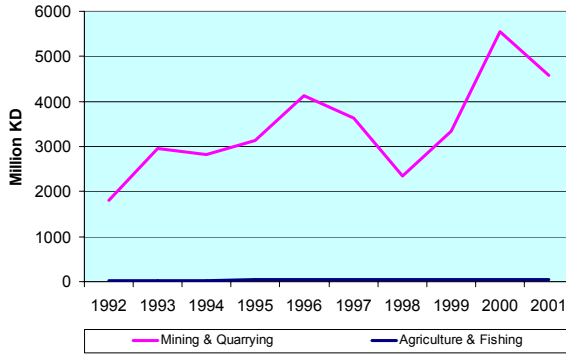
(1) وزارة التخطيط و قطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص 256

(2) وزارة التخطيط و قطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص 256



IN ASSOCIATION WITH

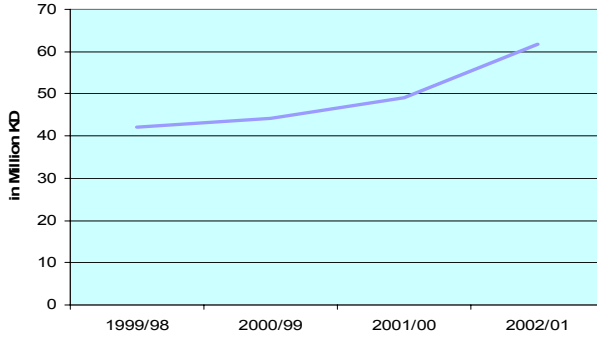




الشكل 7 إجمالي الناتج القومي للقطاع الإقتصادي الأساسي

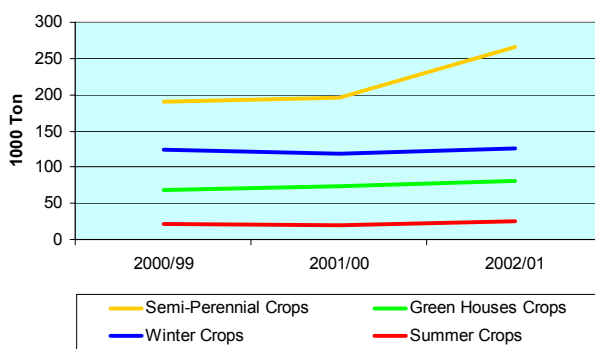
ويوضح تحليل الانشطة الزراعية و الصيد أن القيمة الإجمالية المضافة إلى الإنتاج الزراعي (الشكل 8) في ارتفاع مضطرد منذ عام 1998 بصفة عامة ، ويمعدل نمو أكبر بين عامي 2001 و 2002 لتصل إلى حوالي 26% زيادة عن العام السابق⁽³⁾.

في ضوء كمية الإنتاج وقيمة المحاصيل المنتجة فإن الجدول 4 ، 5 والشكل 9 ، 10 يوضحان ما يلي⁽⁴⁾:



الشكل 8 إجمالي القيمة المضافة للإنتاج الزراعي

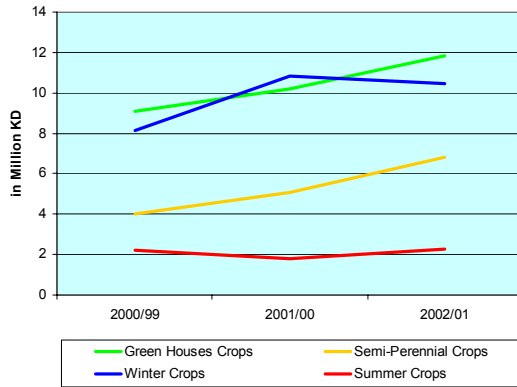
- هناك زيادة في كمية المحاصيل شبه المعمرة إلا أن قيمتها بالدينار الكويتي أقل من المحاصيل المنتجة داخل الصوبات والتي تظهر قيمة عالية لكميات أقل بكثير.



الشكل 9 كمية إنتاج المحاصيل بالآلف طن

⁽³⁾ وزارة التخطيط وقطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص138

⁽⁴⁾ وزارة التخطيط وقطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص132



الشكل 10 قيمة إنتاج المحاصيل بالمليون دك

- المحاصيل الشتوية تأتي في المرتبة الثانية من ناحية الكمية ولكنها ما تزال تحتل المكانة الأولى نسبياً بالنسبة لقيمتها بالدينار الكويتي.
- المحاصيل الصيفية هي قليلة الكمية ومنخفضة القيمة.

01/2002	00/2001	99/2000	
126.2405	118.8091	124.2042	المحاصيل الشتوية
24.439	19.1591	20.9206	المحاصيل الصيفية
266.182	196.0197	189.8133	المحاصيل شبه المعمرة
81.2615	73.8373	68.3213	المحاصيل التي تزرع داخل الصوبات

الجدول 4 كمية إنتاج المحاصيل بالآلاف طن

مع ذلك، من خلال وجهة النظر الاقتصادية، يجب التركيز على توسيع الصوبات الخضراء والمحاصيل السنوية وذلك نظراً لقيمتهم المرتفعة.

01/2002	00/2001	99/2000	
10.4672	10.8456	8.1106	المحاصيل الشتوية
2.2819	1.813	2.2158	المحاصيل الصيفية
6.7947	5.0504	4.0225	المحاصيل شبه المعمرة
11.8091	10.2112	9.1088	محاصيل الصوبات الخضراء

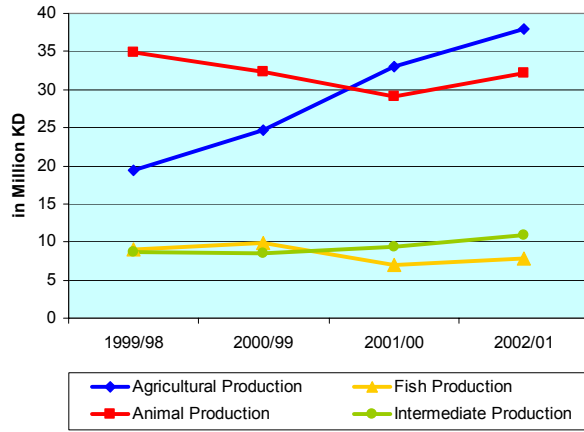
الجدول 5 قيمة إنتاج المحاصيل بالمليون دك

الفحص التفصيلي لأنشطة القطاع الرئيسي، ذات المساهمة الأقل في الناتج المحلي، يظهر في الجدول (6) والشكل (11) ما يلي⁽¹⁾:

- كانت قيمة الإنتاج الزراعي في تزايد مطرد بين عامي 1999 و 2002 وبمعدل نمو متزايد
- كان الإنتاج الحيواني دائماً ما يشغل المكانة الأولى من ناحية قيمة الإنتاج بينما كان يحتل المكانة الثانية خلال العامين الأخيرين.

(1) وزارة التخطيط وقطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص136





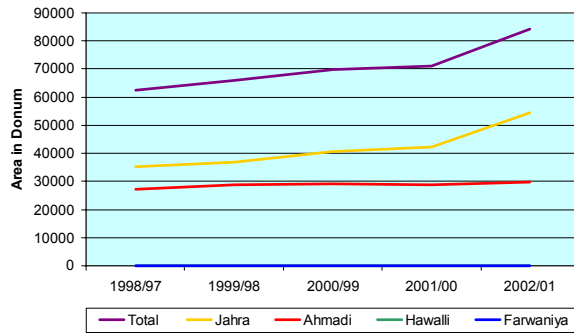
- كلاً من أنشطة الإنتاج الزراعي والحيواني يكونان ثلاث أضعاف قيمة إنتاج الأسماك ومنتجات أخرى (مثل العلف الأخضر والأسمدة الطبيعية والكتاكيت "الأفراخ" والمنتجات المحلية .. الخ)

الشكل 11 إجمالي الإنتاج الزراعي بالمليون د.ك

2001/2002	00/2001	99/2000	98/1999	
37.9867	33.0438	24.6661	19.4354	الإنتاج الزراعي
32.1431	29.0777	32.3117	34.8352	الإنتاج الحيواني
7.8272	6.8987	9.9077	8.9593	إنتاج الأسماك
10.8765	9.3915	8.444	8.6079	المنتجات الوسيطة

جدول 6 إجمالي الإنتاج الزراعي بالمليون د.ك

وطبقاً لذلك، وعلى الرغم من طول السواحل البحرية لدولة الكويت المطلة على الخليج العربي فإن قيمة الإنتاج من الأسماك لا تفي بغرض التطوير المأمولة. ويتم توفير الاحتياجات المحلية من الأسماك عن طريق الاستيراد حيث أن الإنتاج المحلي وصل في عام 2002 إلى 4.187.551 كجم بينما وصلت الأسماك المستوردة إلى 7.307.862 كجم (أي أكثر من الكميات المنتجة محلياً). ينبغي الملاحظة أن إنتاج مزارع الأسماك وصل إلى 580.848 كجم⁽¹⁾.



الشكل 12 الحيازات والمساحات الزراعية في المحافظات

- التوزيع المساحي للأراضي الزراعية:

الأماكن التي توجد بها زراعة في دولة الكويت تتركز في محافظتي الأحمدية والجهداء.

خلال العامين الماضيين، كان معدل نمو مساحات الأراضي الزراعية في محافظة الجهداء متزايداً، وقد بلغ مساحة قدرها حوالي 1200 دونم أي 28.6% أكثر من المساحة السابقة. وفي هذه الأثناء، فإن المنطقة الزراعية في الأحمدية زادت بحوالي 860 دونم. بشكل عام، فإن المساحات الزراعية قد زادت بحوالي 35% بين عامي 1997 و 2002. وهذا تطور ملحوظ في حجم الأراضي الزراعية، وذلك يبين أن الجهات المسؤولة⁽²⁾ قد بذلت جهوداً كبيرة لتطوير القطاع الزراعي (جدول 7 وشكل 12).

(1) وزارة التخطيط وقطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص 152

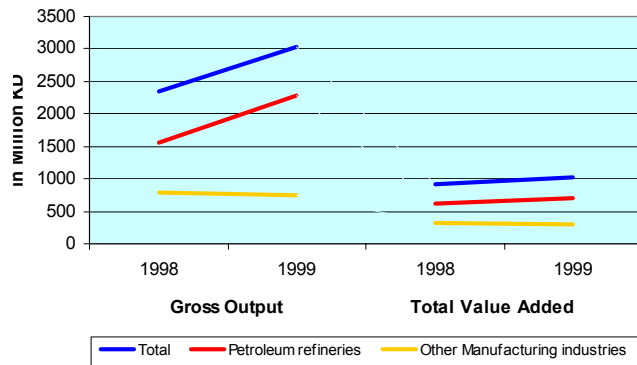


01/2002	00/2001	99/2000	98/1999	97/1998	
54396	42287	40563	36873	35117	الجهراء
29700	28841	29114	28952	27180	الأحمدي
2	2	4	2	4	حولي
0	0	0	0	0	الفروانية
84098	71130	69681	65827	62301	الإجمالي

جدول 7 المناطق الزراعية في المحافظات
(المساحة بالدونم)

ب القطاع الثانوي

تفحص أنشطة القطاع الثانوي يبين كما هو متوقع، أنه محكوم نسبياً بأنشطة معامل تكرير البترول، الشكل 13 والجدول 8⁽¹⁾ يوضحان أنها في عام 1998 شكلت 66.43% من إجمالي ناتج القطاع وقد زادت في 1999 لتصل إلى 75.21% من إجمالي هذا القطاع. وذلك يعني زيادة بنسبة 13% في عام واحد. بما يخص القيمة المضافة، فإن أنشطة معامل تكرير البترول شكلت 65.86% من القيمة الإجمالية المضافة للقطاع في عام 1988 وزادت في 1999 لتصبح 69.72% من القيمة المضافة للقطاع أي بزيادة تبلغ 5.86% في عام واحد.



الشكل 13 إجمالي المخرجات/ القيمة المضافة لمصافي البترول والصناعات التحويلية

إجمالي القيمة المضافة		إجمالي الصناعات التصنيعية		
1999	1998	1999	1998	
708.125	610.148	2284.273	1565.266	معامل تكرير البترول
%69.72	%65.86	%75.21	%66.43	% معامل تكرير البترول
%307.501	%316.160	%752.952	%790.738	الصناعات التصنيعية الأخرى
1015.626	926.308	3037.225	2356.004	إجمالي الصناعات التصنيعية

جدول (8) إجمالي الناتج / القيمة المضافة لأنشطة تكرير البترول والصناعات التصنيعية

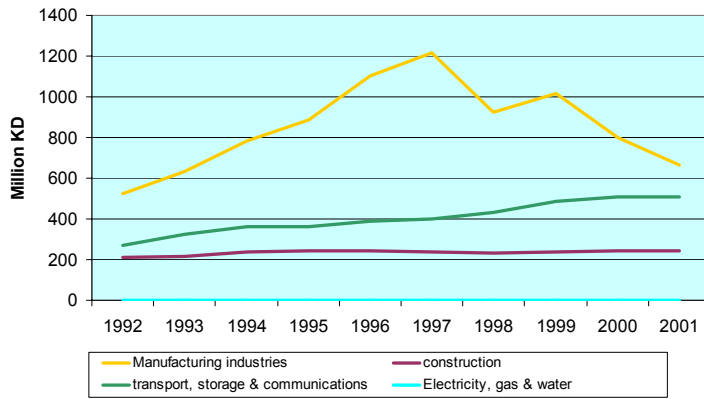
(2) وزارة التخطيط و قطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص 229
(1) وزارة التخطيط و قطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص 176





ومن ذلك، فإنه يستنتج أن نسبة سيطرة نشاط تكرير النفط متزايد بحوالي 8.78% في عام واحد بدلاً من أن ينخفض لتقليل الاعتماد على النشاطات الصناعية المرتبطة بتكرير النفط. إن الحاجة إلى تقليل الاعتماد على النفط تدعمها حقيقة أنه، بالرغم من الزيادة في إجمالي الناتج من معامل تكرير النفط إلى حوالي 46% بين عامي 1998 و1999، إلا أن القيمة المضافة قد ازدادت بنسبة 16% فقط. وعلاوة على ذلك، بينما انخفض إجمالي ناتج الصناعات التصنيعية الأخرى إلى حوالي 4,8% بين عامي 1998 و1999 فإن القيمة المضافة قد انخفضت بنسبة 2.7% فقط. لذلك لا بد من التأكيد على تعزيز إجمالي الناتج من الصناعات التصنيعية الأخرى حيث أنها يمكن أن تكون أكثر نفعاً.

الفحص التفصيلي لأنشطة القطاع الثانوي الرئيسية و تأثيرهم الكبير (أي حجم نسبة المشاركة في الناتج المحلي) موضح في الشكل 14 ومدرج في الجدول 9⁽¹⁾ وهو كما يلي:



الشكل 14 إجمالي الناتج المحلي للقطاع الثانوي بالمليون دك

- إن القيمة المضافة للأنشطة التصنيعية بالرغم من أنها تبين نمواً مستمراً بين عامي 1992 و1997 إلا أنها منذ ذلك التاريخ وهي تشهد انخفاضاً يصل نسبياً إلى الحجم المشابه لعام 1993 باستثناء الفترة بين 1998 و1999. وهي، مع ذلك، ما تزال تحتل المكانة الأولى بين كافة أنشطة القطاع الثانوي الأخرى.

- تحتل أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، المرتبة الثانية بالرغم من أنها أقل بكثير من حجم المشاركة. الزيادة الثابتة هي الظاهرة الواضحة. ويبين ذلك بشكل خاص معدل النمو الأكثر ارتفاعاً بين 1997 و1999 ويتساوى بشكل نسبي بين الأعوام 1999 - 2001.
- بالنسبة لنشاط قطاع الإنشاء الذي يحتل المرتبة الثالثة فهو يتميز بمساهمته الثابتة، مظهراً زيادة بنسبة 16.8% فقط بين 1992 و2001. يجب الملاحظة أن هذا القطاع يمثل، بشكل نسبي، العامل المحرك للتنمية المستقبلية لدولة الكويت. وينظر إليه على أنه مؤشر لضخامة النمو في الدول التي تقوم بتنفيذ خطط تنموية عملاقة. لذلك فلا بد من التأكيد بشكل كبير على ضرورة دعم وتنمية قطاع الإنشاء لضمان تحقيق دورة المنشود في التنمية المستقبلية لدولة الكويت.

(1) وزارة التخطيط و قطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص 256



- يمثل قطاع الكهرباء والغاز والماء مؤشرا آخر لحجم الجهود التي يتم بذلها لتحسين نوعية الحياة التي يعيشها مواطن دولة الكويت بالإضافة إلى التوسع في قطاعات الأنشطة الاقتصادية. تحتل نسبة مشاركة هذا القطاع أدنى نسبة بين أنشطة القطاعات الثانوية و بذلك اثبت انه في الجانب السلبي من قيمة النشاط الإنتاجي بين عامي 1992 و 2001. و قد انخفض إلى مستوى ادني في عام 1992 وبين عامي 2000 و 2001 (جدول 9)⁽¹⁾. التوسع المستقبلي في اقتصاد دولة الكويت مرتبط بنمو إنتاج هذه الأنشطة. و هذه الأنشطة تمثل العمود الفقري للتنمية المستقبلية لقطاعات الاقتصاد وبالتالي التنمية المستقبلية لدولة الكويت بصفة عامة.

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
666.7	801.3	1015.6	926.3	1218.1	1101.1	888.6	783.5	634.4	522.8	الصناعات التصنيعية
507.7	506.4	486.7	432.6	398.6	388.7	362.3	364	322.8	271.4	النقل والتخزين والمواصلات
245.3	242.5	239.6	230.9	235.5	240.8	234.5	237.7	217.5	210	الإشياء
106.2	101.9	47.2	20.5	0.6	6.8	31.7	44.4	58.1	75.3	الكهرباء والغاز والماء

جدول 9 إجمالي الناتج المحلي للقطاع الثانوي
(بالأسعار الحالية بالدينار الكويتي (بالمليون))

ج القطاع من الدرجة الثالثة

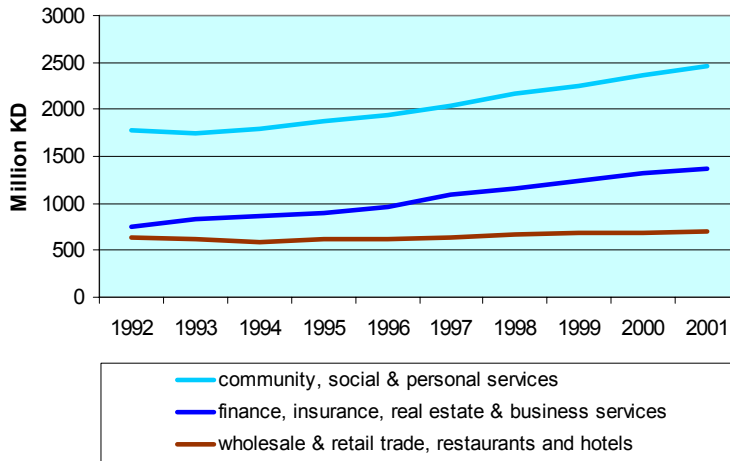
التعمق في أنشطة قطاع الدرجة الثالثة يوضح أن أنشطة الخدمات الاجتماعية والمجتمعية والشخصية تحتل مكانة كبيرة. كما هو موضح في الجدول (10)⁽¹⁾، فإن مساهمة هذه الأنشطة في إجمالي الناتج القومي كانت 56.8% عام 1992 وظلت تحتل نفس النسبة تقريباً حتى وصلت إلى 54.5% لعام 2001 (أي أكثر من 50% من إجمالي القطاع من الدرجة الثالثة). كما أنها حققت نمواً ثابتاً أثناء نفس الفترة بحوالي 4% سنوياً. (زيادة حوالي 40% خلال فترة العشر سنوات). نشاط القطاع المالي، قطاع التأمين، قطاع العقاري و النشاطات الخدمية احتلت المرتبة الثانية بالنسبة لمساهمتها في إجمالي الناتج المحلي لقطاع الدرجة الثالثة. ومع ذلك فقد اظهرت معدل نمو أسرع من الأنشطة المصنفة من المرتبة الأولى.

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
2467.9	2363.4	2247.7	2173.7	2037.5	1944.5	1868.2	1796.9	1748.6	1776.6	الخدمات الاجتماعية والمجتمعية والشخصية
1364.3	1326.8	1244.4	1155.5	1087.5	959.5	900.9	871.2	838.8	751.8	الخدمات المالية والتأمينية والعقارية والتجارية
695.6	676.7	692.8	667.8	631.3	626.9	618.9	586.9	615.6	630.7	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق

جدول 10 إجمالي الناتج المحلي للقطاع من الدرجة الثالثة
(الأسعار الحالية بملايين الدينارات الكويتية)

(1) وزارة التخطيط و قطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص 256
(1) وزارة التخطيط و قطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص 256





الشكل 15 إجمالي الناتج المحلي للقطاع من الدرجة الثالثة
بالمليون د.ك

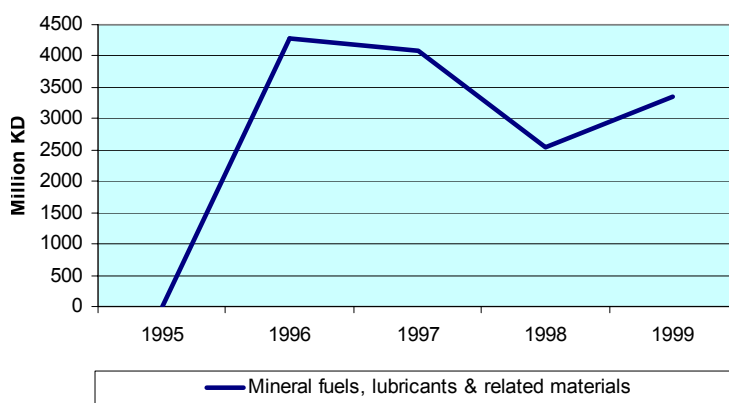
أثناء نفس فترة العشرة سنوات ، ازداد هذا القطاع بنسبة 80% . ومن غير المتوقع أن يتجاوز هذا القطاع الأنشطة من المرتبة الأولى في المستقبل القريب حيث أن قيمته لا تتجاوز 59% وينمو بمعدل متوازي نسبياً⁽¹⁾ .

تحتل أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق المرتبة الأدنى بالنسبة لمساحتها في إجمالي الناتج المحلي للقطاع من الدرجة الثالثة، وتظهر معدل نمو بسيط خلال فترة العشر سنوات الماضية، وهذا موضح في الارتفاع بنسبة 10% بحلول عام 2001 . وبذلك ينبغي توجيه الجهود نحو تعزيز التوسع والتنمية لقطاع السياحة حيث أن لهذا القطاع تأثير عميق على رفع نسبة هذه الأنشطة في إجمالي الناتج المحلي للقطاع من الدرجة الثالثة.

3.3.3 التبادل التجاري (الصادرات والواردات)

ان مراقبة التبادل التجاري بين دولة الكويت ودول العالم فيما يخص أنواع السلع والقيمة قد توضح خصائص معينة لمكون أساسي من مكونات نظامها الاقتصادي.

أ-الصادرات:



الشكل 16 قيمة نمو الصادرات من المحروقات المعدنية وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة بالمليون د.ك

كما هو متوقع، فإن قيمة الصادرات من المحروقات المعدنية وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة بذلك تلعب الدور الرئيسي في تشكيل صادرات الدولة. لقد كانت قيمة هذه الصادرات في عام 1999 أكثر من عشرة أضعاف الصادرات من السلع الرئيسية الأخرى (انظر الجدول 11)⁽²⁾ ومع ذلك فإن قيمتها اظهرت نمطاً متقلباً ومتذبذباً بين عامي 1996 و 1999.

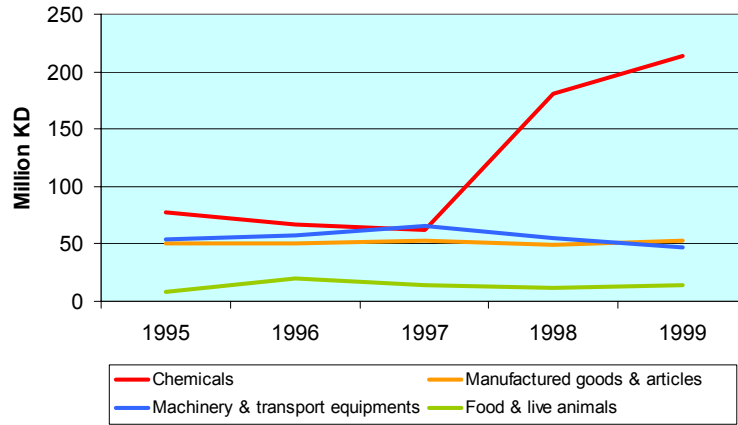
(1) وزارة التخطيط وقطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص256

(2) وزارة التخطيط وقطاع الإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات ملخص الإحصاءات السنوية 2002 الطبعة 39 ص194

1999	1998	1997	1996	1995	المحروقات المعدنية والزيوت والمواد ذات الصلة
3349.527	2544.622	4072.576	4272.043	11.677	

جدول 11 قيمة نمو صادرات المحروقات المعدنية والزيوت والمواد ذات الصلة (بالمليون د.ك)

يوضح الشكل 17 والجدول 12⁽¹⁾ قيم التصدير الخاصة بالقطاعات السلعية الرئيسية. إنها تشير إلى حقيقة أنه بالرغم من القيم المتشابهة نسبياً للصادرات الخاصة بجميع القطاعات السلعية بين عامي 1995 و1999، مع استثناء صادرات الأغذية والحيوانات الحية، فإن قطاع السلع الكيميائية يظهر معدلاً أكبر في تزايد القيمة بين عامي 1997 و1999.



الشكل 17 قيمة صادرات القطاعات السلعية الرئيسية

1999	1998	1997	1996	1995	كيمواويات
213.742	180.214	61.845	67.353	77.781	
47.32	55.601	66.184	57.403	54.387	الآلات ومعدات النقل
53.275	49.487	52.467	50.764	50.87	بضائع وأصناف مصنعة
14.225	11.244	13.987	19.528	8.23	أغذية وحيوانات حية

جدول 12 قيمة صادرات القطاعات السلعية الرئيسية (مليون د.ك)

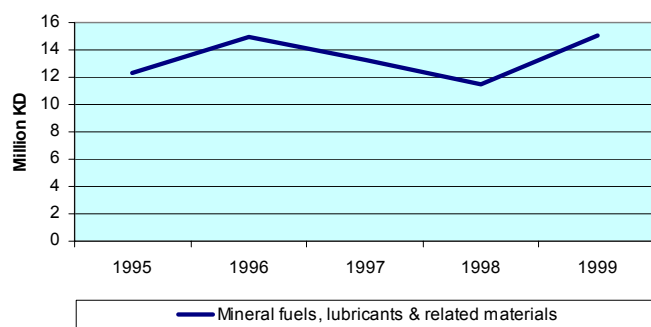
لقد أظهرت الصادرات الخاصة بكل من قطاعي البضائع، المواد المصنعة والآلات ومعدات النقل قيماً مطردة نسبياً طوال الخمس سنوات⁽²⁾. أما بالنسبة للأغذية والحيوانات الحية، فإن قيمة صادراتها صغيرة للغاية لكي تلعب دوراً في النمو المستقبلي للصادرات.

ب- الواردات:

قيمة الواردات من السلع الرئيسية للمحروقات المعدنية والزيوت والمواد ذات الصلة صغيرة جداً كما يمكن توقعه، حيث أن دولة الكويت هي مصدر رئيسي لتلك السلعة.

على الرغم من أن قيمتها أظهرت تقلباً طفيفاً على مدار السنوات الممتدة بين 1995 و1999، فقد أظهرت حصة مطردة نسبياً من القيمة الكلية بمعدل قدره 13 مليون د.ك (الجدول 13 والشكل 18)⁽¹⁾.

(1) وزارة التخطيط - قطاع الإحصائيات - وتكنولوجيا المعلومات - ملخص الإحصاء السنوي 2002 الإصدار 39، الصفحة 194
هذا الموقف يجب تصحيحه في المستقبل عن طريق الجهود الإضافية للتوسع في كلا القطاعين وتنميتها لضمان أداء أفضل في قطاع (2)
التبادل التجاري من الاقتصاد من خلال زيادة حصتها في الصادرات.

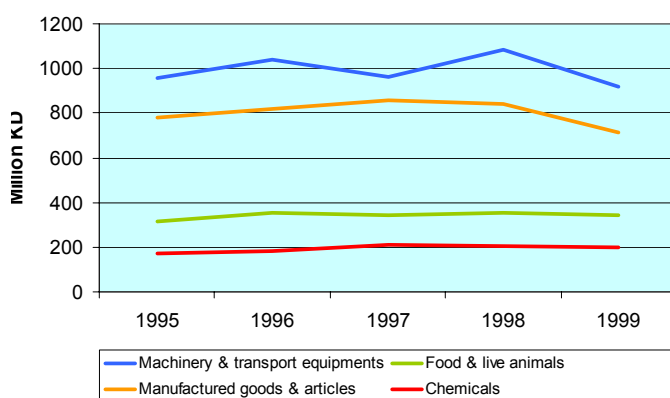


الشكل 18 قيمة نمو واردات المحروقات المعدنية والزيوت والمواد ذات الصلة بالمليون دك

1999	1998	1997	1996	1995	
15.018	11.5	13.305	14.937	12.277	المحروقات المعدنية والزيوت والمواد ذات الصلة

جدول 13 نمو قيمة واردات المحروقات المعدنية والزيوت والمواد ذات الصلة (مليون دك)

يبلغ متوسط معدل واردات السلع الرئيسية الأخرى 1000 مليون دك لسلع الآلات ومعدات النقل. هذين القطاعين يشكلان قطاعي استيراد السلع الرئيسيين ويتميزان بحصة مطردة نسبياً من قيم الاستيراد على مدار السنوات بين 1995 و1998 على الرغم من أنها تظهر انخفاضاً في سنة 1999 (الشكل 19 والجدول 14)⁽²⁾.



الشكل 19 قيمة الواردات لقطاعات السلع الرئيسية بالمليون دك

1999	1998	1997	1996	1995	
920.419	1081.862	964.734	1042.29	958.038	الآلات ومعدات النقل
715.053	840.109	855.81	820.105	779.174	البضائع والأصناف المصنعة
345.619	356.307	342.435	351.507	317.26	الأغذية والحيوانات الحية
200.985	203.536	209.235	181.242	169.724	الكيمائيات

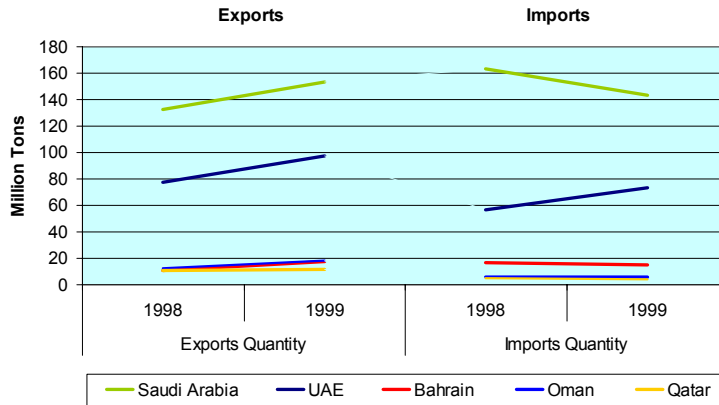
جدول 14 قيمة الواردات لقطاعات السلع الرئيسية (مليون دك)

(1) وزارة التخطيط - قطاع الإحصائيات - وتكنولوجيا المعلومات - ملخص الإحصاء السنوي 2002 الإصدار 39، الصفحة 194 و195
(2) وزارة التخطيط - قطاع الإحصائيات - وتكنولوجيا المعلومات - ملخص الإحصاء السنوي 2002 الإصدار 39، الصفحة 195 و179

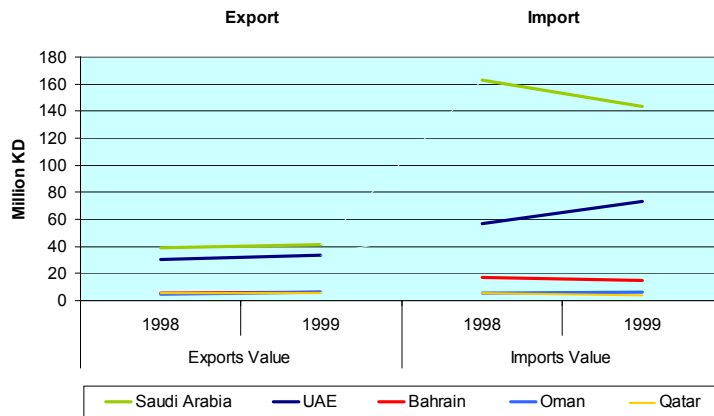


إذا تمت مقارنتها بقيمة صادرات المحروقات المعدنية والزيوت والمواد ذات الصلة مع البضائع المصنعة والآلات والمعدات، فإن قيم وارداتها تمثل حوالي 49% (أي النصف تقريباً) من سلع التصدير الرئيسية. لذلك من الضروري محاولة تحقيق توازن أفضل بين واردات وصادرات البضائع والمواد المصنعة وكذلك الآلات ومعدات النقل.

ج- التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي:



الشكل 20 التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي (مليون طن)



الشكل 21 التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي بالمليون د.ك

السعودية	الإمارات	البحرين	عمان	قطر	
132.595	77.658	10.897	12.901	10.726	1998
152.919	97.652	17.225	18.246	11.332	1999
163.198	56.549	17.019	5.489	5.412	1998
143.586	73.18	15.081	6.039	4.143	1999

جدول 15 التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي (مليون طن)

التبادل التجاري بين دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي من حيث حجم وقيمة الواردات والصادرات مدرجة في الجدولين 15 و16، وموضحة في الشكلين 20 و21⁽¹⁾. إنها تظهر بوضوح أن التبادل التجاري بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية هو الأكبر، محتلا المرتبة الأولى من حيث الكمية والقيمة. وهو ضعف التالي في المرتبة وهو التبادل التجاري مع دولة الإمارات العربية المتحدة. أما بالنسبة للتبادل التجاري مع البحرين وعمان وقطر، فإنه أصغر بكثير من حيث الحجم والقيمة إذا ما تمت مقارنته بالتبادل الذي يتم مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

(1) وزارة التخطيط - قطاع الإحصائيات - وتكنولوجيا المعلومات - ملخص الإحصاء السنوي 2002 الإصدار 39، الصفحة 192 و193



قطر	عمان	البحرين	الإمارات	السعودية		
10.726	12.901	10.897	77.658	132.595	1998	قيمة الصادرات
11.332	18.246	17.225	97.652	152.919	1999	
5.412	5.489	17.019	56.549	163.198	1998	قيمة الواردات
4.143	6.039	15.081	73.18	143.586	1999	

جدول 16 التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي (مليون طن)

تظهر عملية الموازنة بين الاستيراد والتصدير مع المملكة العربية السعودية أنه ، من حيث الكمية ، هناك توازن نسبي بالرغم من وجود ميل باتجاه صادرات متزايدة إلى المملكة العربية السعودية عن الواردات في سنة 1999. أما من حيث القيمة ، و بالرغم مما سبق ، تتجاوز قيمة الواردات من السعودية بشكل كبير قيمة الصادرات بما يصل إلى أربع أضعاف. أما بالنسبة للإمارات و ما يخص توازن قيمة التصدير / الاستيراد ، فقد تبين أيضاً أن الواردات تزيد عن الصادرات، ولكن بفارق أصغر بكثير يصل لحوالي الضعفين فقط. لذلك يجب بذل جهود جادة، ليس فقط لتحقيق توازن أفضل في التبادل التجاري بين دولة الكويت والسعودية والإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بصفة عامة، ولكن أيضاً لتحقيق توازن في الواردات و ذلك برفع الصادرات في المستقبل من أجل ضمان توازن تجاري أفضل وبالتالي تطوير و تحسين الأداء الاقتصادي.



4. إمكانات وعوائق التنمية

يعد تحديد الإمكانيات والمعوقات للتنمية العمرانية المستقبلية المنظورة من الخطوات الأساسية لإعداد البدائل التخطيطية لاستراتيجية الخطة القومية الطبيعية. واستناداً إلى تحليل المخططات الهيكلية السابقة مثل المخطط الهيكلي الثاني والمخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت، وكذلك المعلومات التي تم تحديثها بخرائط نظم المعلومات الجغرافية أثناء العمل الحالي، أصبح من الممكن تحديد الإمكانيات والمعوقات لعملية التنمية بشكل دقيق وفعال.

1.4 عوائق التنمية (1)

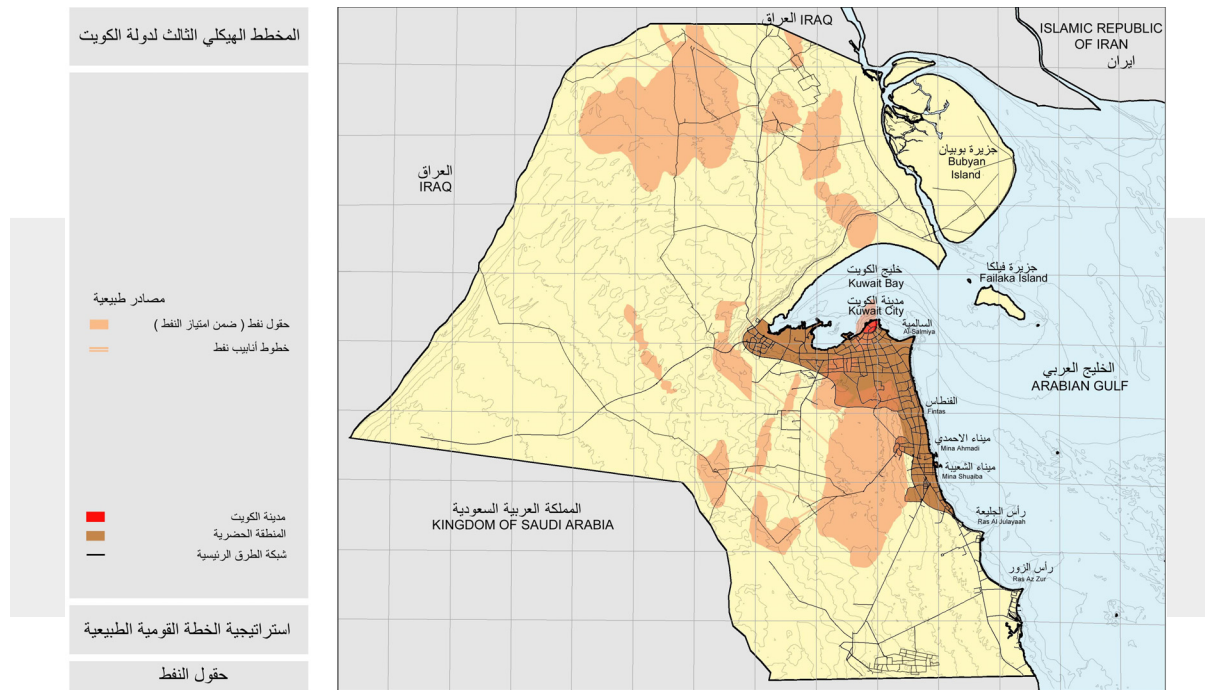
لقد أوضحت العملية التي أجريت لتحديد معوقات التنمية وجود ثلاث فئات من المعوقات تم تصنيفها وفقاً لمستوى أو حجم العائق الذي يواجه التنمية العمرانية المستقبلية في إطار المعوقات الرئيسية والثانوية والمعوقات من الدرجة الثالثة.

1.1.4 المعوقات الرئيسية :

تتمثل المعوقات الرئيسية في تلك العوامل التي تعيق التنمية ولا يمكن تجاهلها لتأثيرها الاقتصادي و/أو البيئي. هذه المعوقات هي على النحو التالي :

أ- حقول و خطوط انابيب النفط

يوضح الشكل رقم 22 الموقع الجغرافي لحقول النفط الحالية حسب توزيعها ضمن الحدود الإقليمية للدولة.



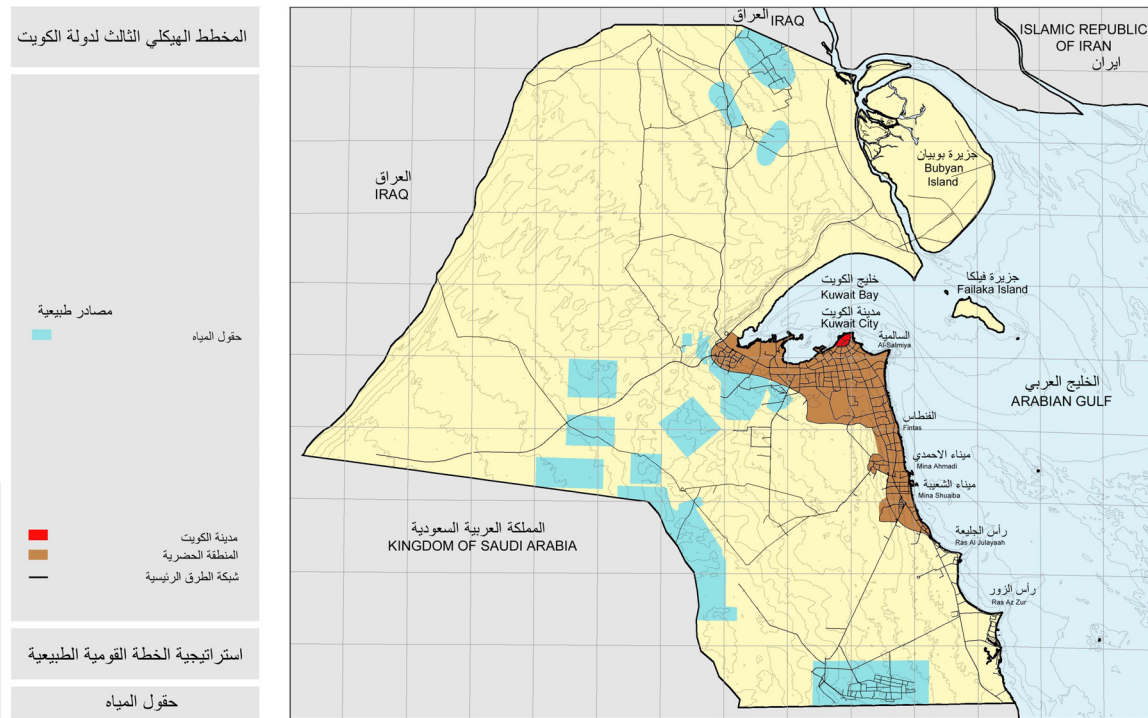
(1) معوقات التنمية الجغرافية في سياق عملية إعداد الخطة القومية الطبيعية تم تحديدها على أنها تلك العوامل الطبيعية التي تؤثر على التنمية العمرانية المستقبلية في ضوء مقدار إعاقة اختيار الموقع المستقبلي للوظائف المرتبطة بالمواقع العمرانية وهي الموارد الطبيعية أو العناصر الطبيعية أو التي صنعها الإنسان. وبالتالي فإنها إما تؤثر بطريقة سلبية أو تتداخل أو تعيق أو ربما تمنع عملية التنمية العمرانية المستقبلية.



إن الاستغلال الفعلي لحقوق البترول التي تم تحديدها هو العامل الرئيسي في اختيار مناطق تلك الحقول كمناطق معوقات بالإضافة الى المناطق التي تتواجد فيها المنشآت الرئيسية لتلك الحقول وخطوط الأنابيب (المرتبطة بالاستخراج أو النقل). ان التضاريس الجغرافية أو حدود هذه المناطق محدد بشكل عام و غير دقيق. والمطلوب إجراء تحديث منتظم للحدود الفعلية لهذه المناطق من أجل تحرير الأراضي الغير مستخدمة مستقبلا و الاستفادة منها لأشكال وأنماط أخرى من التنمية.

ب- حقول الماء

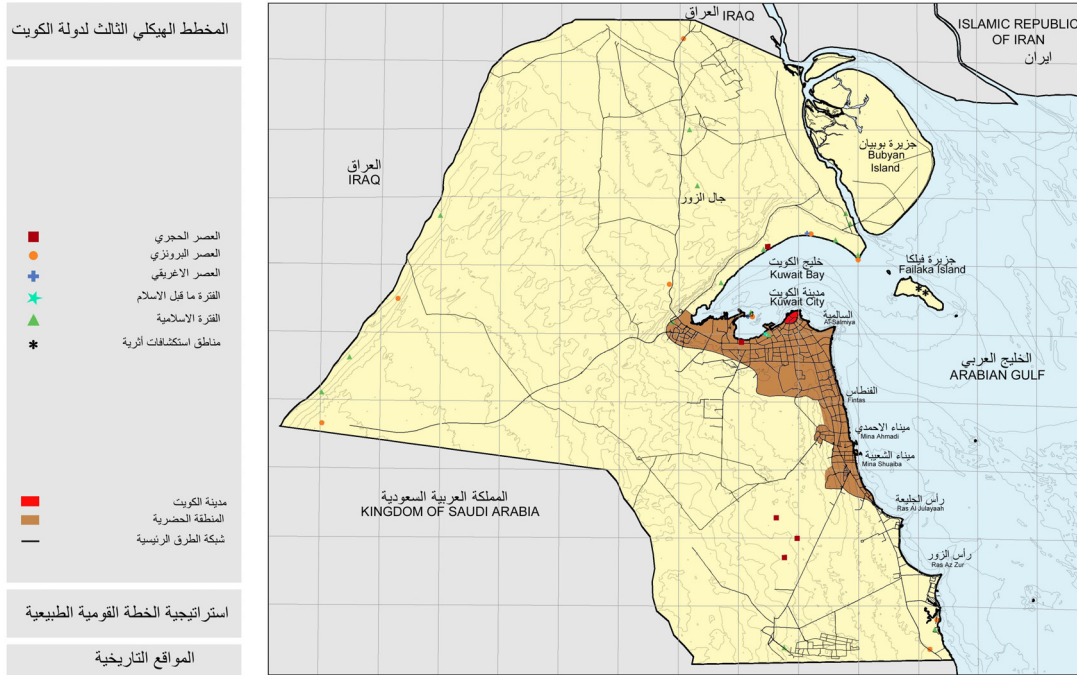
يوضح الشكل 23 الموقع والمسح الجغرافي لحقول الماء الحالية حسب توزيعها في حدود الدولة. بالرغم من ذلك، فإن جميع هذه الحقول ليست خاضعة للاستغلال حالياً، ولكن هذه الحقول تمثل الحدود التي بينها السلطات المسؤولة. التباعد بين رؤوس الآبار في العديد من الحالات يكون بشكل منتظم، وحالة الأرض المحلية عرضة للتلوث الذي قد يشكل خطراً على مكن الماء بهذه الآبار إذا ما ظهرت التنمية العمرانية. إن هذا الوضع المعقد ليس من السهل حله.



الشكل 23 التوزيع الجغرافي لحقول الماء

ج- المواقع التاريخية :

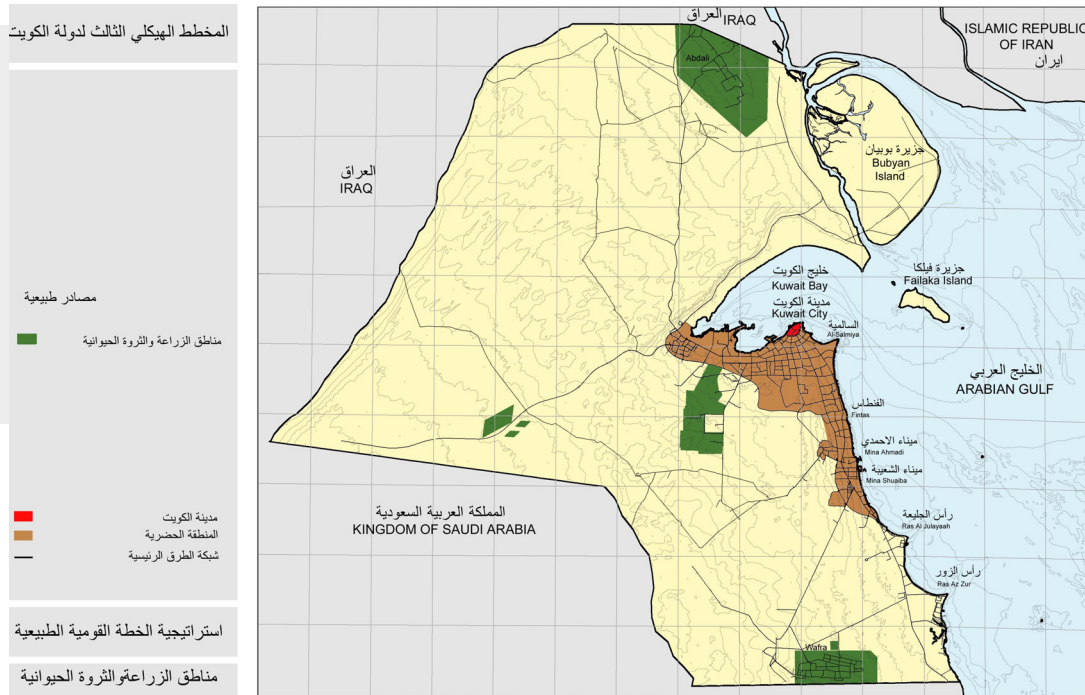
يوضح الشكل 24 المواقع التاريخية التي تم تحديدها من قبل الجهات المسؤولة والتي تبينها خرائط نظم المعلومات الجغرافية. هذه المواقع مصنفة في ضوء عصورها التاريخية ، وتقع بشكل أساسي على طول ساحل خليج الكويت وعلى طريق العبدلي وجنوب غرب المنطقة الحضرية وعلى طول الحدود الغربية مع العراق.



الشكل 24 التوزيع الجغرافي للمواقع التاريخية

د- المناطق الزراعية:

يوضح الشكل 25 الموقع و المسح الجغرافي للمناطق الزراعية المنتجة الحالية. تقع هذه المناطق بشكل رئيسي في الشمال والوفرة في أقصى الجنوب وجنوب غرب المنطقة الحضرية في الصليبية وتمتد باتجاه الجنوب حتى شمال كبد. تقع مزارع إنتاج الدواجن وتربية الماشية جنوب غرب الصليبية بالقرب من المنطقة الحضرية، وفي أقصى جنوب غرب الحدود للدولة شمال السالمي على طريق المملكة العربية السعودية.



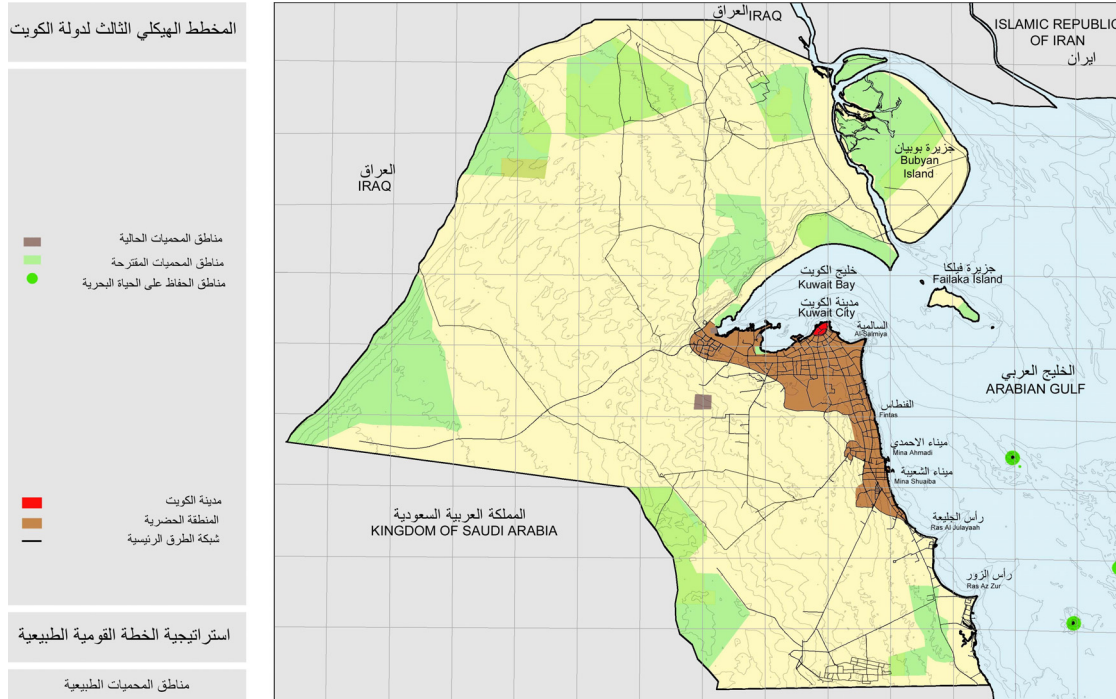
الشكل 25 التوزيع الجغرافي للمناطق الزراعية





هـ- مناطق المحميات الطبيعية :

يوضح الشكل 26 الموقع والمسح الجغرافي لمناطق المحميات الطبيعية التي تم تحديدها ومناطق حماية الحياة البحرية الحالية. إنها مناطق ذات أهمية خاصة بما يخص الحياة البرية والبحرية، والتي قد تتضرر بشكل يتعذر معالجته أو على الأقل يتعكر صفوها بسبب أثر التنمية العمرانية. هذه المناطق تشمل مناطق تشتهر بكونها محطات إقليمية لمراقبة ومتابعة هجرة الطيور.



الشكل 26 مناطق المحميات الطبيعية

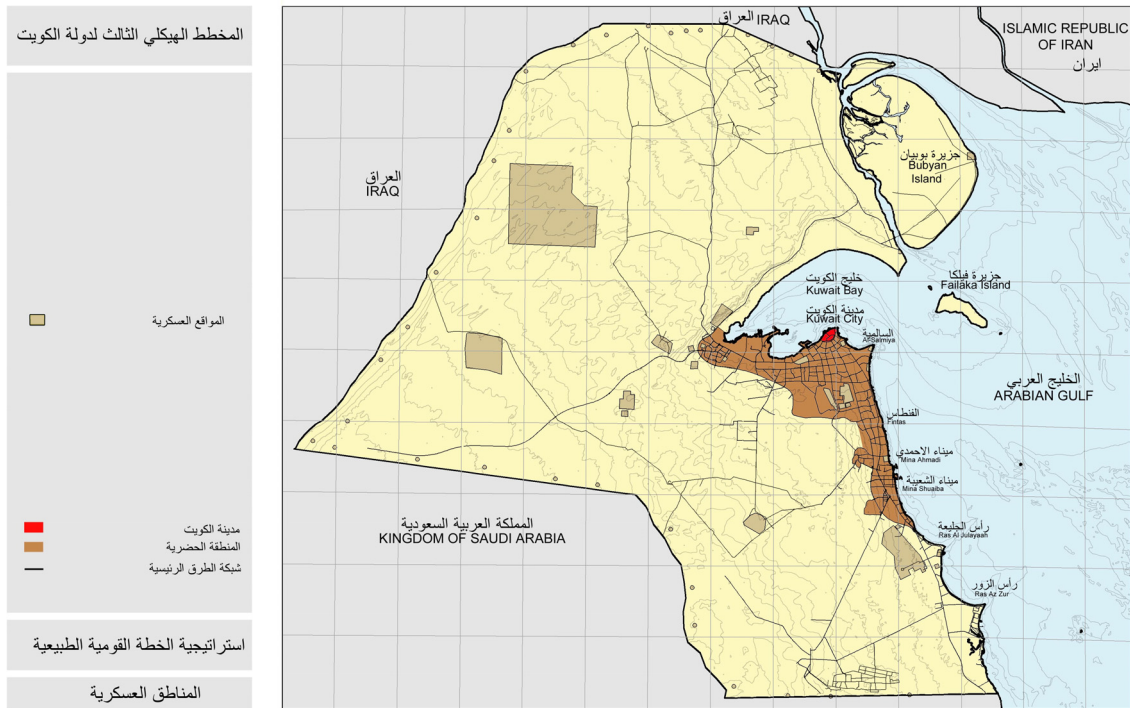
2.1.4 المعوقات الثانوية

تتمثل المعوقات الثانوية في تلك العوامل التي تكبح التنمية العمرانية الجغرافية مثل استعمالات الأراضي المخصصة لأنشطة التنمية الأساسية المستقبلية. هذه المعوقات لها نفس طبيعة المعوقات الرئيسية نسبياً من حيث كونها موارد طبيعية ولكن ليس بنفس مستوى التأثير. لذلك تنبع أهميتها من إعاقتها الممكنة للتخطيط الاستراتيجي المستقبلي على المدى الطويل. وتتمثل هذه المعوقات بما يلي:

أ – المنشآت العسكرية :

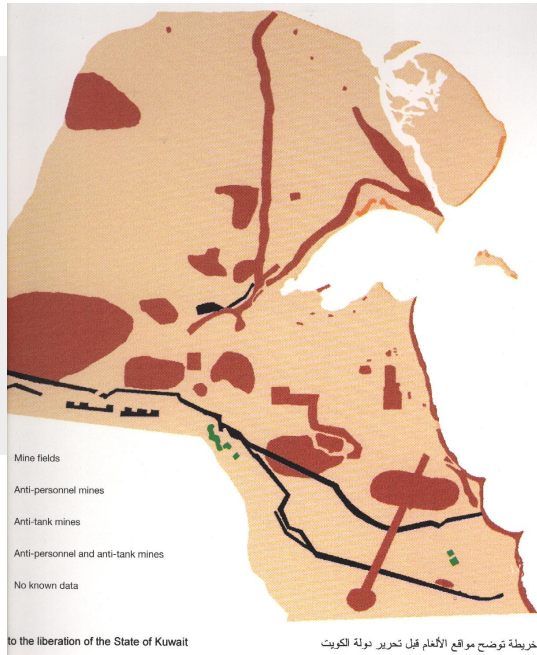
يوضح الشكل 27 الموقع والمسح الجغرافي للمنشآت والمعسكرات العسكرية الحالية:





الشكل 27 مواقع المنشآت العسكرية

لقد تضمن إنشاء ذلك استثمار مالي ضخم، وبالتالي فإنها تعد معوقات ثانوية. بعض من هذه المواقع توجد داخل المنطقة الحضرية، وبالتالي من المتوقع نقلها خارج حدودها. المواقع الأخرى موزعة جغرافياً حول المنطقة الحضرية و هي غالباً مناطق صغيرة. تتمثل الاستثناءات في تلك المواقع الموجودة في محيط الجزء الجنوبي من المنطقة الحضرية، وفي المناطق الصحراوية الواقعة في الشمال الغربي وغرب الدولة حيث ان المناطق هي مناطق ذات مساحات أكبر بكثير.



الشكل 28 المناطق الخاضعة لموافقة وزارة الدفاع قبل تطويرها (بعد KFAS2000)

ب- المناطق التي تتطلب موافقة وزارة الدفاع:

تم اعتبار مواقع هذه المناطق على أنها مناطق ذات مخاطر غير معروفة و/أو مناطق عرضة لخطر غير متوقع، أو في حاجة لعناية شديدة لتأمين السلامة إذا ما وضعت في خطة التنمية العمرانية، وهذه المناطق موضحة في الشكل 28. إن موافقة وزارة الدفاع مطلوبة قبل اتخاذ أي قرار بشأن أي شكل من أشكال تخصيص هذه الأراضي للتنمية.

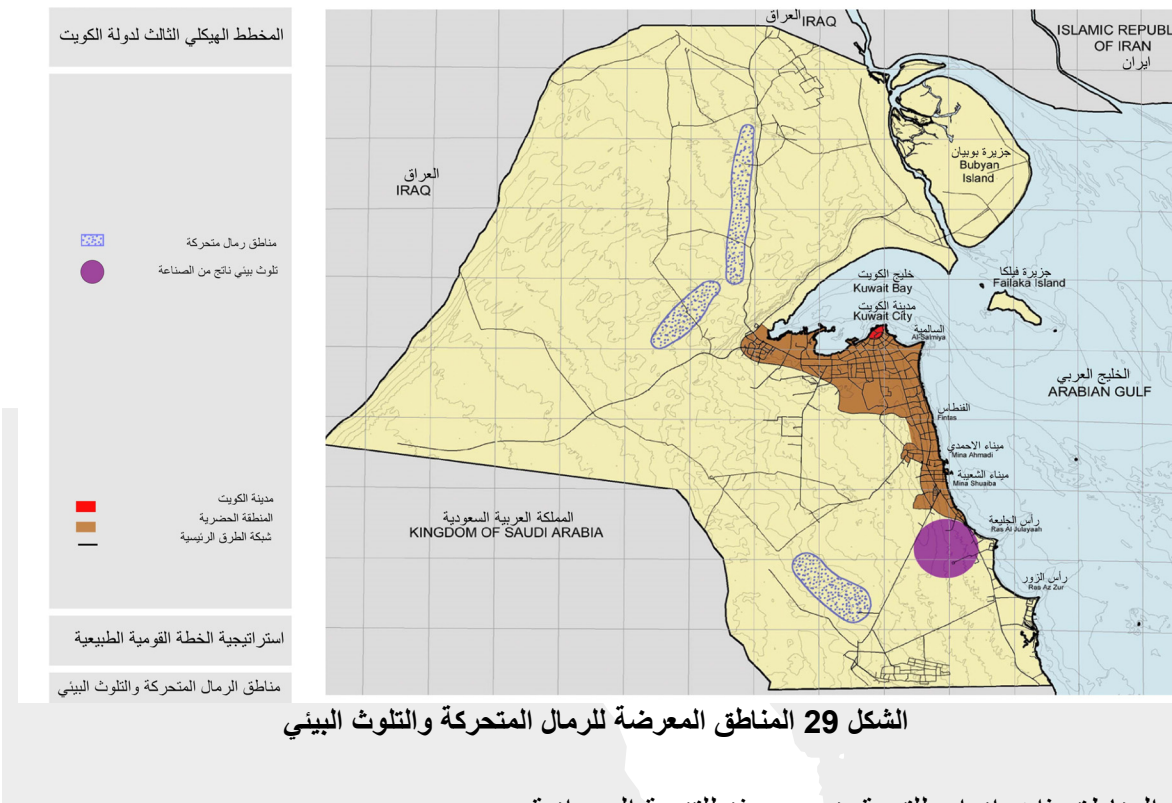


3.1.4 المعوقات من الدرجة الثالثة

تعتبر المعوقات من الدرجة الثالثة هي تلك العوامل التي تتدخل في عملية التنمية العمرانية المستقبلية حيث أن لها أثر سلبي على مقترحات التنمية العمرانية المستقبلية. إن هذه المعوقات إما أن يكون لها أثر مؤقت أو يمكن معالجته أو التغلب عليه، ولكن هذه المعوقات تحتاج إلى معالجات خاصة، ويمكن أن تتطلب تكاليف مرتفعة لمحو آثارها. تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

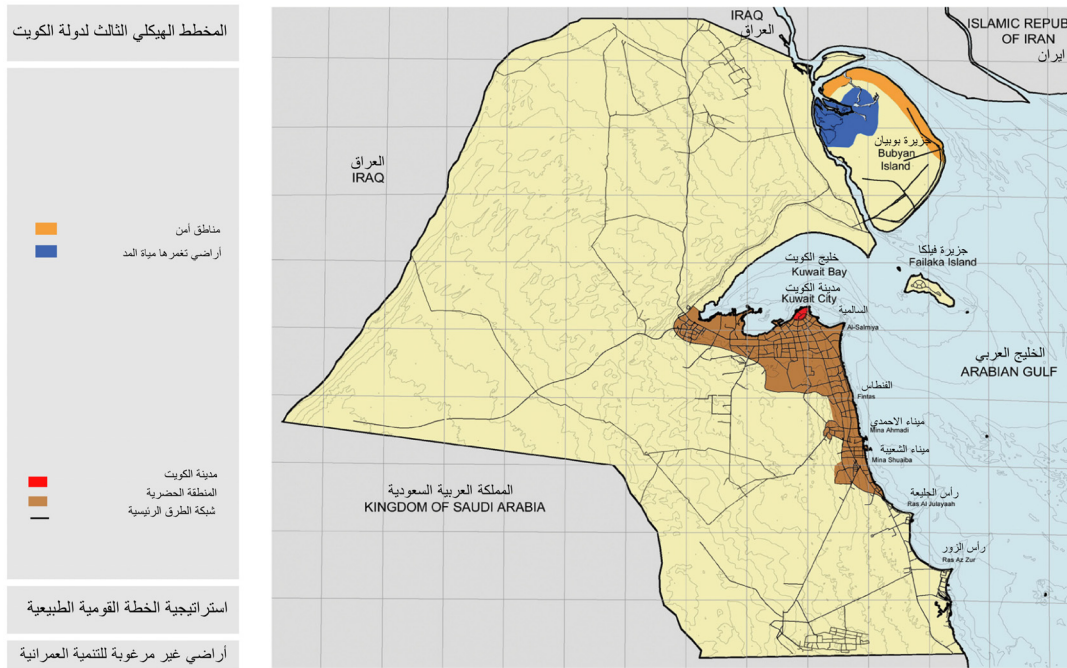
أ- مناطق معرضة للرمال المتحركة والتلوث البيئي:

يوضح الشكل 29 المواقع التي تتعرض للرمال المتحركة نتيجة لأثر الرياح الشمالية الغربية و الرياح التي تهب على الكتبان الرملية الحالية في المناطق الصحراوية الغربية والجنوبية الغربية. يوضح هذا الشكل أيضاً مصادر التلوث البيئي المتوقع من مناطق التمرکز الصناعي بالمناطق الصناعية في الشعيبة وميناء عبدالله، جنوب المنطقة الحضرية. التنمية العمرانية المقترحة إقامتها في الجنوب يجب أن تشمل على معالجة خاصة مثل مشروعات مناطق المصدات الخضراء و/أو خطط خاصة لتحسين أو معالجة أو تنقيه نوعية الهواء.



ب- المناطق ذات انواع للتربة غير محبذة للتنمية العمرانية :

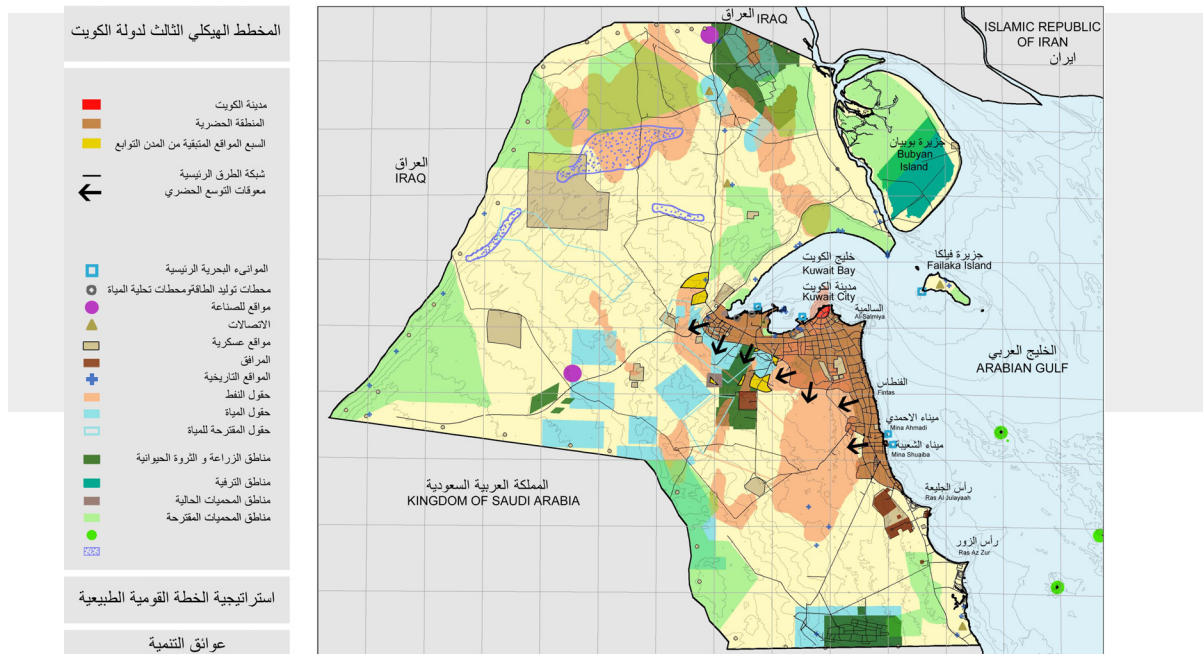
يوضح الشكل 30 مواقع تلك المناطق التي تتميز بأنواع من التربة غير مرغوبة في البناء وبالتالي في التنمية العمرانية. هذه المناطق اختيرت لأنها مكونة من تربة السبخة، التي تتطلب تكاليف مرتفعة لمعالجتها. وبالتالي ينبغي عدم وضعها في خطط التنمية ما لم توجد مواقع أخرى بديلة مناسبة أو ما لم توفر هذه المناطق معدل عائد استثمار جذاب ومرتفع يعوض التكاليف المتضمنة في معالجة التربة من أجل البناء الآمن.



الشكل 30 المناطق ذات أنواع التربة غير المفضلة للتنمية العمرانية

4.1.4 معوقات التنمية العمرانية

يعتبر الشكل 31 التالي ملخص للمعوقات الجغرافية المحددة أعلاه للتنمية العمرانية المستقبلية وهي مصنفة وفقاً لاستخداماتها الوظيفية. إنه يوضح أيضاً أن التوسع في المنطقة الحضرية الحالية باتجاه الغرب والجنوب الغربي غير متاح.



الشكل 31 معوقات التنمية





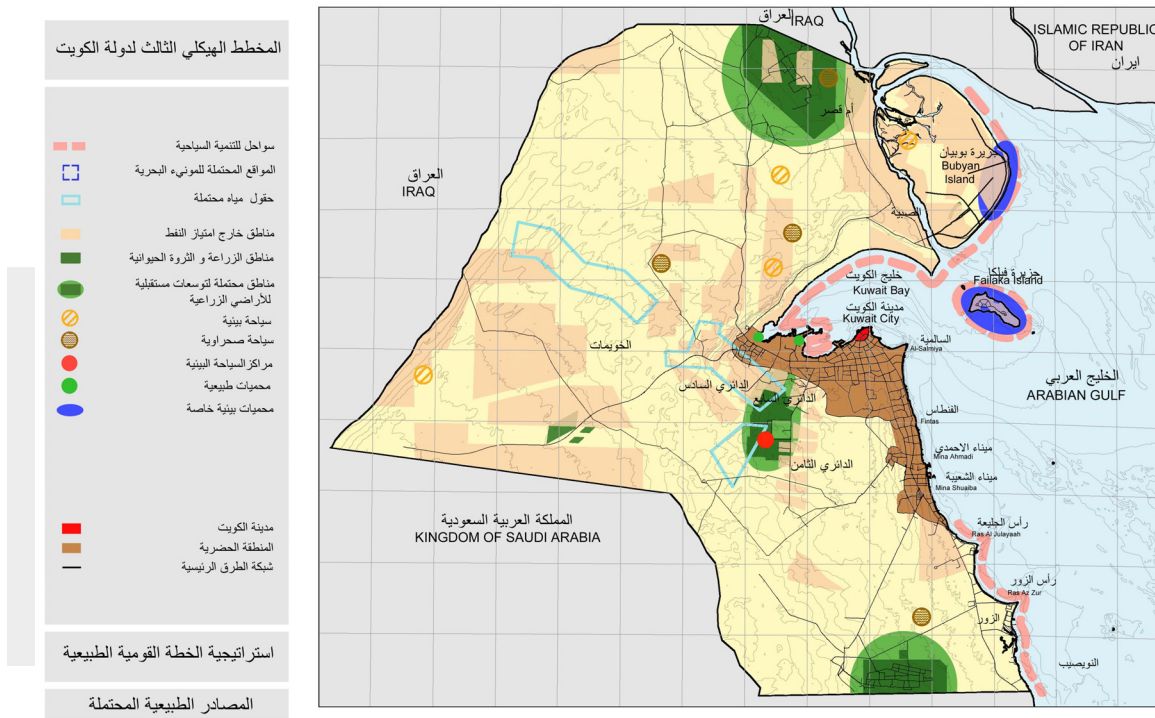
يرجع ذلك إلى وجود موارد طبيعية متنوعة، ومن بينها حقل نفط برقان في الجنوب والجنوب الغربي وحقول المياه والأرض الزراعية في الجنوب والجنوب الغربي وهي تشكل المعوقات الرئيسية لأي توسع مستقبلي في المنطقة الحضرية. تنتشر المعوقات الأخرى في أنحاء مختلفة من الدولة باستثناء مناطق مميزة فيها إمكانات للتنمية المستقبلية.

2.4 إمكانات التنمية الجغرافية

يهدف تحديد إمكانات التنمية الجغرافية⁽¹⁾ إلى اكتشاف الفرص المتاحة للتنمية خارج المنطقة الحضرية. هذه العملية التي سيتم تنفيذها لها جانبين رئيسيين. الجانب الأول يهدف إلى تحديد التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية الحالية و التي من المتوقع أن تؤثر على الأوجه المختلفة للتنمية الخاصة بكل قطاع مستقبلي. الجانب الثاني يتعلق بأوجه الدنو و القرب من و الي منطقة التنمية وهذه الأوجه يمكن تقسيمها إلى قسمين، أوجه متعلقة بالموقع الاستراتيجي لدولة الكويت داخل منطقتها و اوجه مرتبطة إما بالقرب من الموارد الطبيعية التي ستعزز التنمية المتكاملة، أو مرتبطة بالموارد التي صنعها الإنسان داخل حدود الدولة و التي ستعزز التنمية العمرانية المستدامة.

4.2.1 الموارد الطبيعية المحتملة

يوضح الشكل رقم 32 مناطق الموارد الطبيعية المحتملة التي حددها الجهات المختصة. وهي تغطي المناطق التالية:

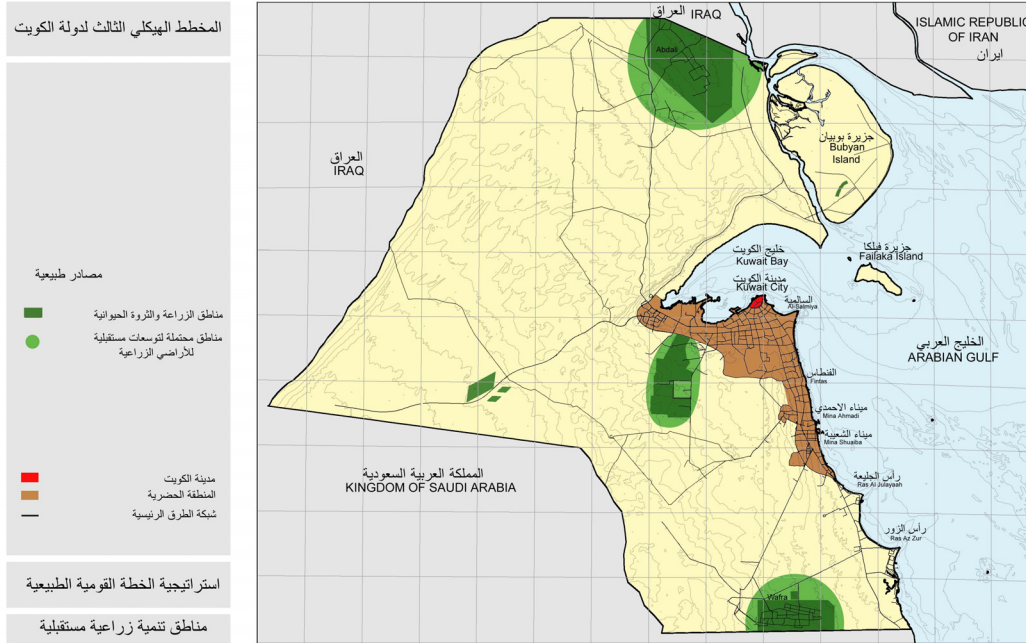


الشكل 32 مناطق الموارد الطبيعية المحتملة

⁽¹⁾ إمكانات التنمية الجغرافية في سياق إعداد الخطة القومية الطبيعية - هي تلك العوامل البرية التي تمتاز بخصائص طبيعية معينة تعكس فرص التنمية العمرانية في المستقبل. العاملان الرئيسيان هما وجود موارد طبيعية يمكن استغلالها أو عامل القرب إما من الموارد الطبيعية أو آفاق التنمية من صنع الإنسان.

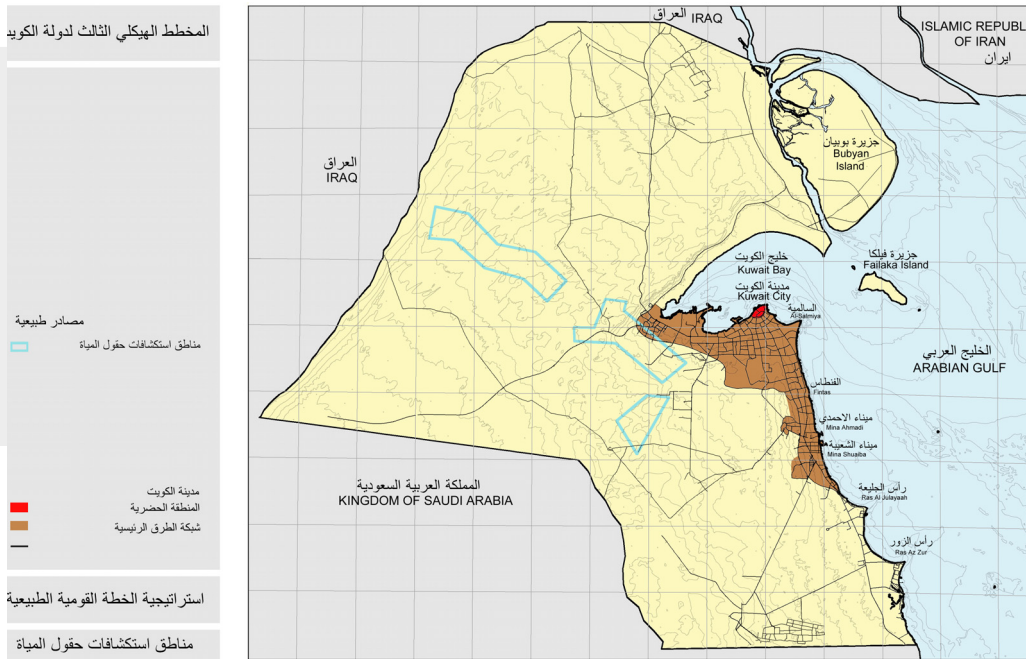


أ- المناطق المناسبة لاستصلاح الأراضي الزراعية لتعزيز نمو وتنوع المحاصيل الزراعية التي يتم إنتاجها (الشكل 33).



الشكل 33 المنطقة الزراعية المستقبلية

ب- مناطق حقول مياه جوفية محتملة صالحة لمياه الشرب أو المالحة الشكل 34.

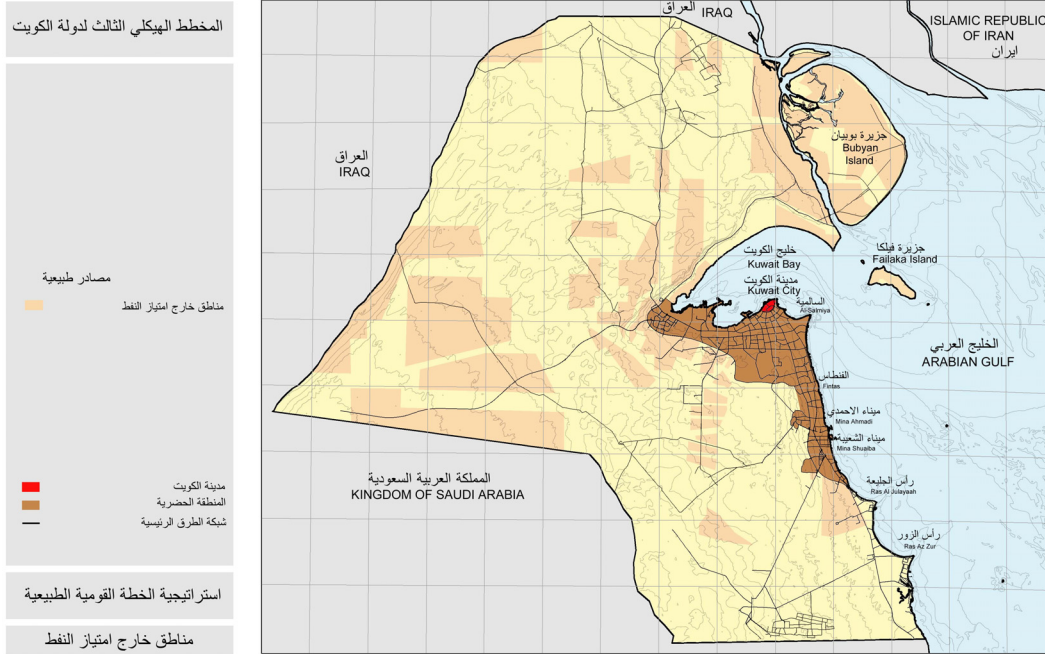


الشكل 34 حقول المياه المحتملة

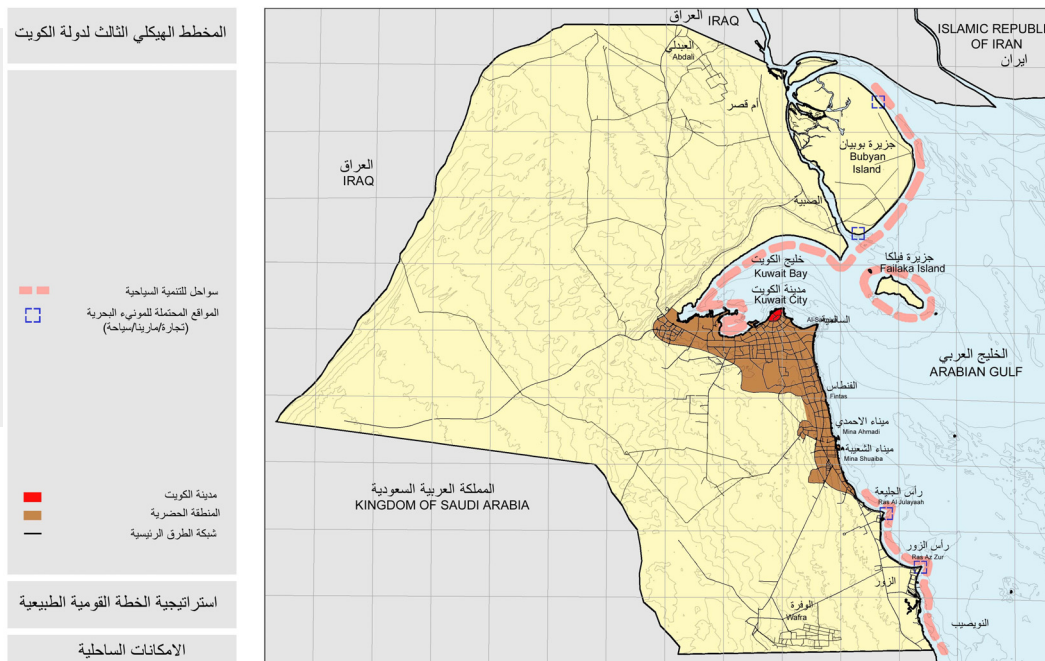


ج- مناطق النفط المحررة أو المتخل عنها والتي تشكل أراضي شاسعة (ستخضع لبحث مفصل) للاستثمارات التنموية المحتملة، و التي تتجنب مناطق شركة نفط الكويت الخاصة باستخراج النفط (الشكل 35)

د- إمكانات الشواطئ البحرية التي تشمل الأنشطة و الفعاليات المحددة التالية: (الشكل 36)



الشكل 35 مناطق النفط المصرح بها

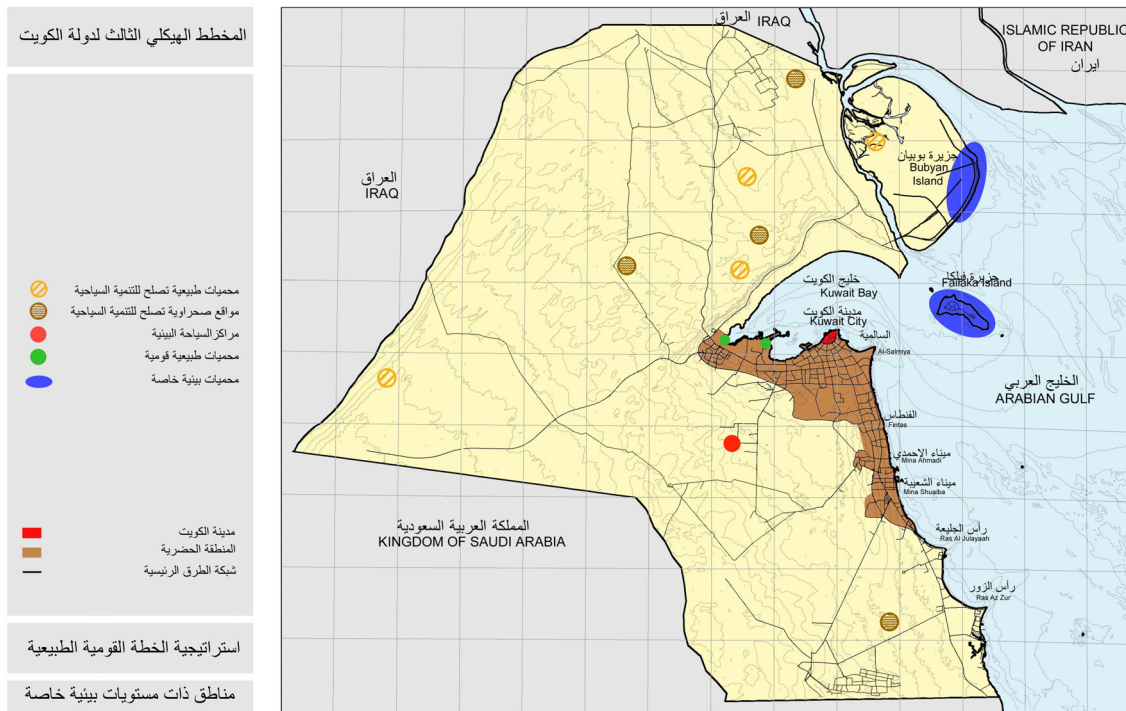


الشكل 36 إمكانات الشواطئ البحرية



- حقول مياه الصيد العميقة وإنتاج انواع اخرى من المأكولات البحرية.
- الشواطئ الخاصة بمنشآت الاستجمام والأجازات المرتبطة بالبحر وكذلك تنمية السياحة.
- المواقع الساحلية ذات المياه العميقة المناسبة إما لتأسيس موانئ بحرية للتجارة الدولية أو منشآت بحرية لترويج الأنشطة المرتبطة بالسياحة.

5- مناطق ذات سمات بيئية خاصة، تشمل مواقع لمناطق مميزة بخصائصها الطبيعية بشكل خاص (1) سواء من حيث مناظرها الطبيعية أو بنية الأرضية أو من حيث شهرتها بتميزها البيئي الموسمي أو المعروفة تقليدياً بأنها مواقع معسكرات (2). هذه المناطق قد تم تصنيفها في ضوء قيمتها وأنواع خصائصها البيئية، أي الخصائص البصرية والحياة البرية الصحراوية والبنية الطبيعية الخاصة (الشكل 37). و بالتالي، هي تمتلك إمكانات لأنشطة ترويجية سلبية وسفاري وإقامة المخيمات وانشطة سياحية ذات إمكانات جذابة على المستوى القومي و الدولي.



الشكل 37 المناطق ذات النوعية البيئية الخاصة

2.2.4 إمكانات القرب

لقد تم تحديد إمكانات التنمية الجغرافية في سياق جوانب القرب من والى منطقة التنمية. وهي مقسمة إلى:

(1) أمثلة ذلك خور المفتاح في الجنوب وخور الصبية في الشمال الشرقي وجال الزور المطل على جون الكويت وشواطئ جزيرتي فيلكة وبوبيان.
(2) أمثلة ذلك خشم البراق (جنوب الغريق) والبحرة (الشمال الشرقي) وبحرة العوجة (غرب جال الزور).

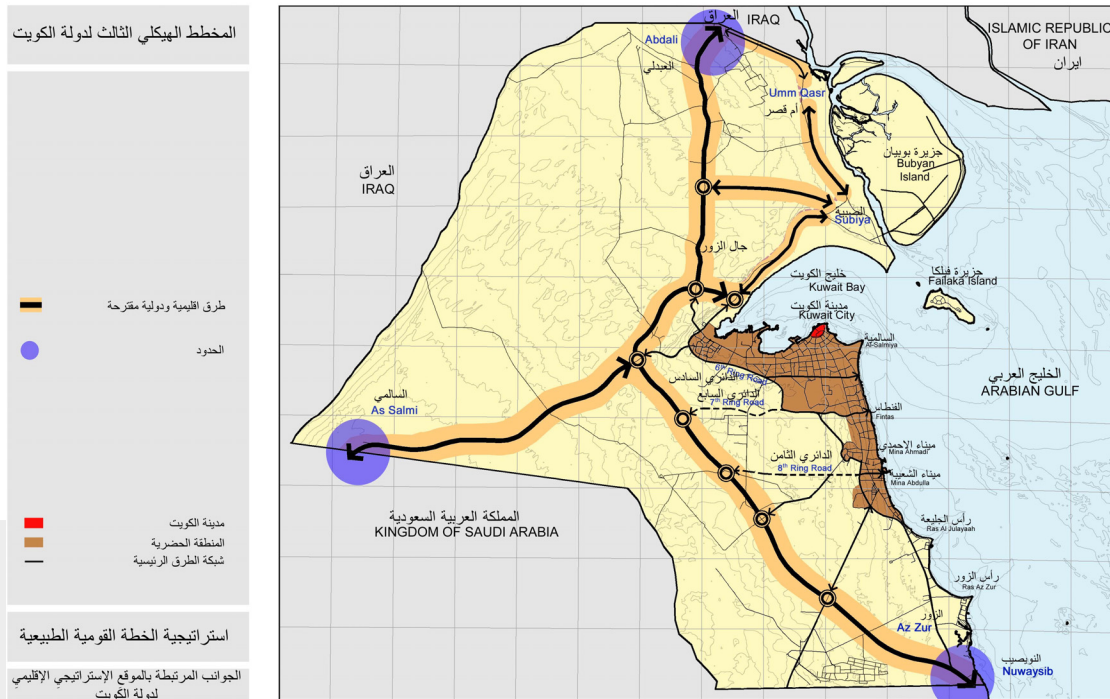




أ- النقاط الحدودية المؤثرة ذات البعد الاستراتيجي لدولة الكويت (الشكل 38) فيما يخص الاتصال بالدول الحدودية في الشمال والجنوب.

يظهر ذلك في تلك المناطق المتميزة بما يلي:

- التواجد في المنطقة المجاورة للحدود الشمالية والجنوبية للكويت (طرق بوابات السالمي والنويصيب والسلام).
- التواجد على طول محاور النقل والمواصلات الإقليمية الشمالية والجنوبية لدولة الكويت والتي تربط الحدود الشمالية مع العراق والبوابات الحدودية الجنوبية الغربية والغربية مع المملكة العربية السعودية (طرق الربط بين السلام وبطين اللياح وبين النويصيب وثمانيلات الدعة وبين السالمي والخويمات).



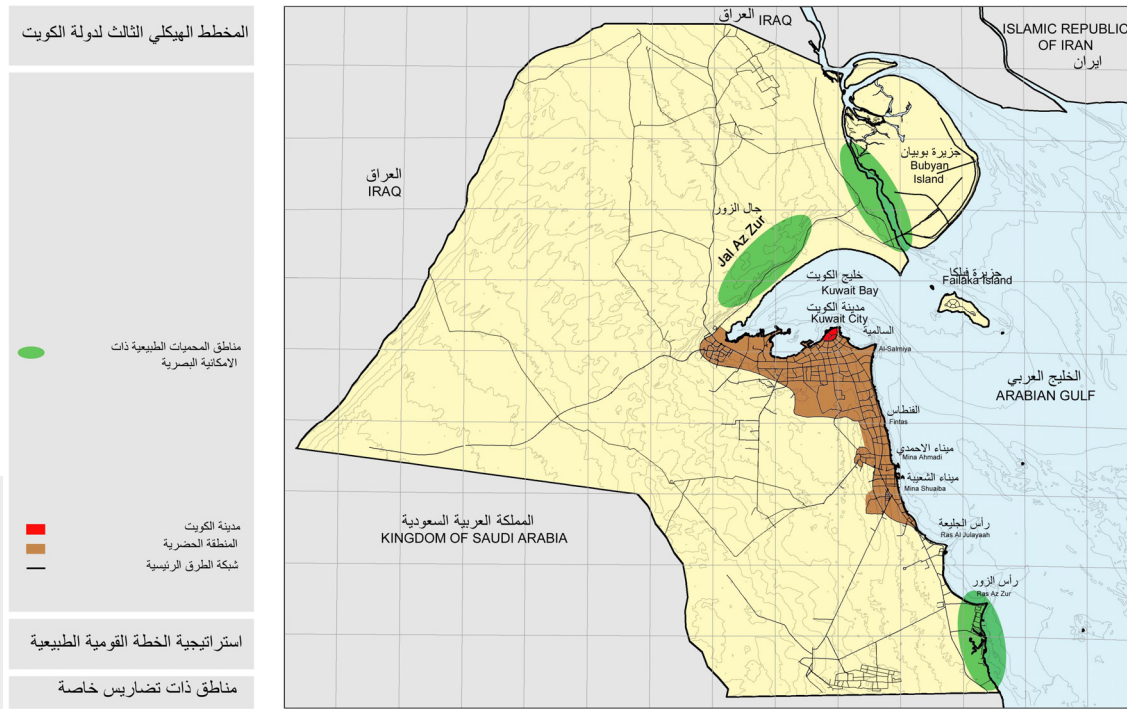
الشكل 38 النقاط الحدودية المؤثرة ذات البعد الاستراتيجي الإقليمي لدولة الكويت

ب- جوانب القرب المرتبطة بالموارد الطبيعية المحتملة. يظهر ذلك في تلك المواقع المتميزة بما يلي:

- القرب من السمة الجغرافية الرئيسية لدولة الكويت (سواحل الخليج العربي)، وهي الحدود الشرقية المطلية على البحر، كما هو حال السواحل الجنوبية، جنوب المنطقة الحضرية والسواحل الغربية والشمالية المطلية على جون الكويت وجون الدوحة والصليخات وكذلك سواحل جزيرتي بوبيان وفيلكة (انظر الشكل 36).

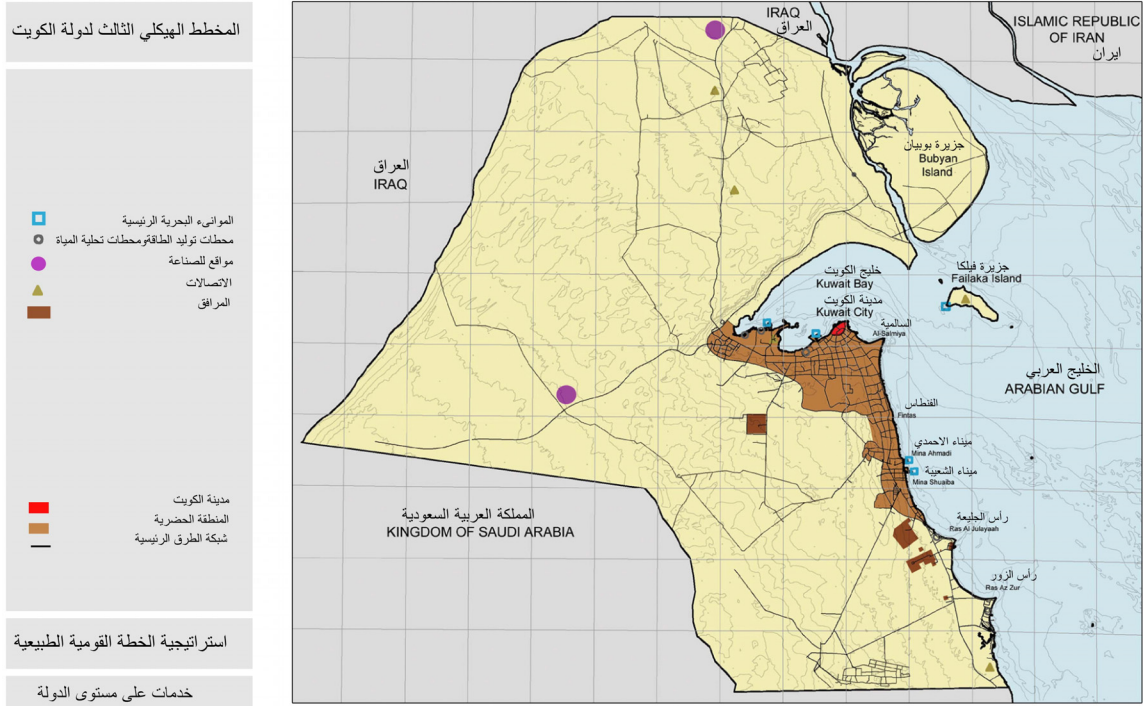
- القرب من الموارد الطبيعية البرية و التي هي بشكل رئيسي الأراضي الزراعية وحقول المياه الحالية والمحتملة ومناطق الاستجمام المرتبطة بمناطق المحميات الطبيعية. أمثلة على ذلك تم تحديدها في مناطق ومواقع مجاورة للعبدلي في الشمال، والوفرة في الجنوب والصليبية (جنوب وغرب المناطق الحضرية)، وبالنسبة لمناطق الاستجمام هناك جنوب جزيرة بوبيان وفيلكة وشمال الوفرة
- القرب من مناطق لها سمات طبيعية خاصة من حيث البنية الأرضية والجغرافية، ونرى ذلك في مناطق مثل تلك الموجودة على طول خور الصبية في الشمال و جنوب غرب جزيرة بوبيان و جال الزور. تعتبر أيضا مواقع المدن الجديدة المحتملة في الصبية والزور في الجنوب ذات خصائص طبيعية من نوعية خاصة.

ج- القرب من موارد من صنع الإنسان و التي يمكن أن تدعم التنمية العمرانية المستقبلية. يظهر ذلك في تلك المناطق التي تم تحديدها لإمكاناتها كموانئ بحرية عميقة، أو تلك المناطق التي تم تحديدها كمحطات للطاقة والتقطير ومراكز الاتصال وكذلك المناطق الصناعية ومراكز الخدمات الحالية



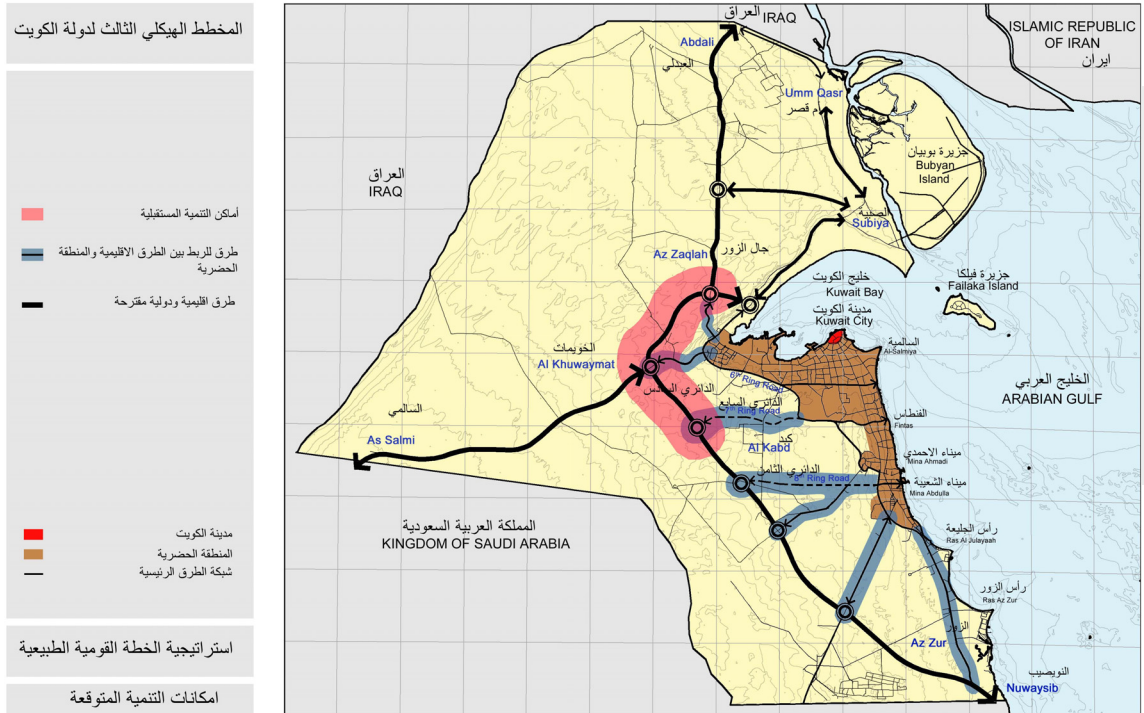
الشكل 39 مناطق ذات سمات طبيعية خاصة

وهي تتواجد بشكل رئيسي داخل المنطقة الحضرية (الشكل 40) والمنطقة المجاورة لها وحتى المنتشرة بطول طريق العبدلي والنويصيب وكبد.



الشكل 40 المرافق الحكومية

يشكل عام، يبدو القرب من الموارد التي هي من صنع الإنسان هو أفضل القيم المحتملة وهي متوفرة في تلك المواقع والمناطق التي تمتد بطول التركيبة الجغرافية الهلالية التي تبدأ في الزقلة (في الشمال) إلى الخويصات (غرب المنطقة الحضرية) وتنتهي في كبد (جنوب غرب المنطقة الحضرية). (الشكل 41).

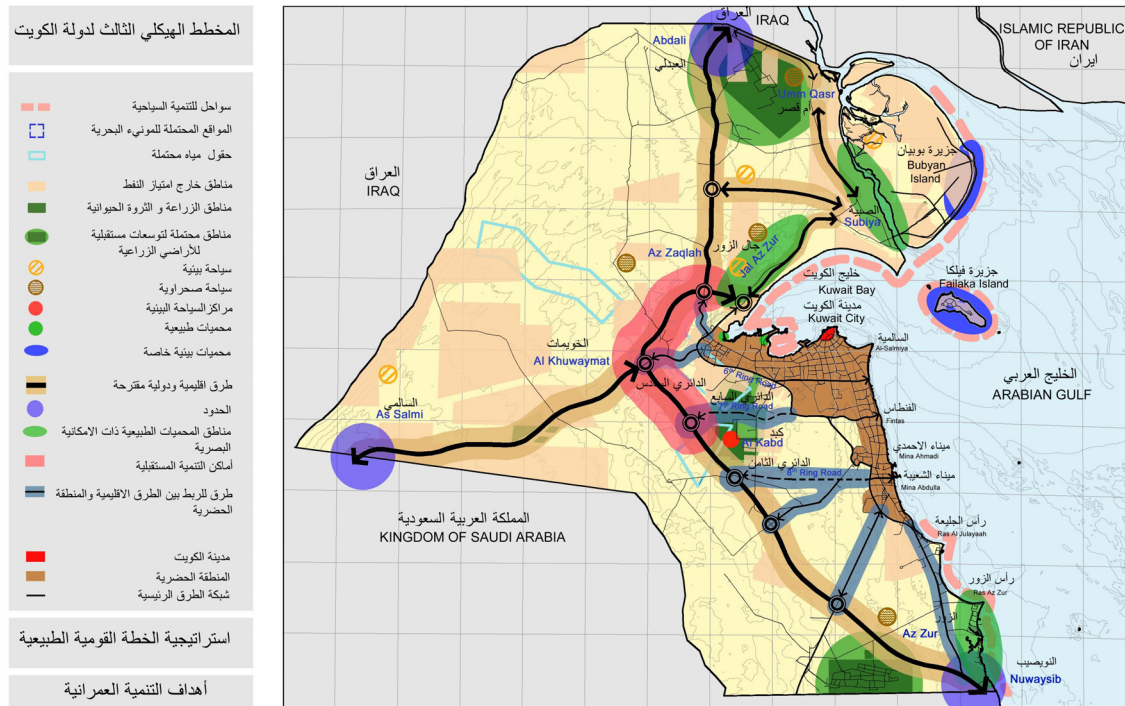


الشكل 41 إمكانات التنمية



3.2.4 إمكانات التنمية العمرانية:

يوضح الشكل 42 إمكانات التنمية الجغرافية المحددة أعلاه والتي تتضمن العوامل المذكورة أعلاه والتي تساعد على التنمية الجغرافية سواء كانت عائدة إلى وجود الموارد الطبيعية التي تدعم التنمية المستقبلية أو إلى جوانب قربها التي تعزز التنمية العمرانية المحتملة. يشتمل النوع الأول على استصلاح الأراضي الزراعية وحقول المياه الجوفية والشواطئ البحرية والمناطق ذات الخصائص البيئية المتميزة والمنطقة النفطية المحررة. وترتبط المناطق الثانية بجوانب القرب التي تنبع من الموقع القومي الاستراتيجي لدولة الكويت داخل منطقتها و/أو من نسق التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية والموارد من صنع الإنسان (بما في ذلك المرافق الحالية والطاقت الاستيعابية الاحتياطية للبنية التحتية) داخل حدود الدولة.



الشكل 42 إمكانات التنمية العمرانية

3.4 تحديد إمكانات ومعوقات التنمية

لوضع المبادئ الأساسية لاستراتيجية التنمية العمرانية المستقبلية، يتم استكشاف المناطق التي بها معوقات والمناطق التي لها إمكانات تنموية. يتم إعداد خريطة لإمكانات ومعوقات التنمية الطبيعية كما هو محدد أعلاه (الشكل 43) بهدف تحديد مناطق التعارض حيث تسود المعوقات لكي يتم تجنبها، وتحديد مناطق الإمكانات التي يمكن استثمارها في التنمية الطبيعية المستقبلية. و بالتالي، فإن التزاحم في اختيار الأراضي المحتملة للتنمية يتم إيقافه، من خلال تجنب المناطق التي بها معوقات تعارض التنمية، و من خلال إظهار إمكانات التنمية الطبيعية لكامل الأراضي الإقليمية للدولة. يوضح الشكل 44 التركيبة الخاصة بذلك. هذه التركيبة يجب استخدامها كخريطة أساسية لعملية بناء استراتيجية الخطة الطبيعية البديلة.



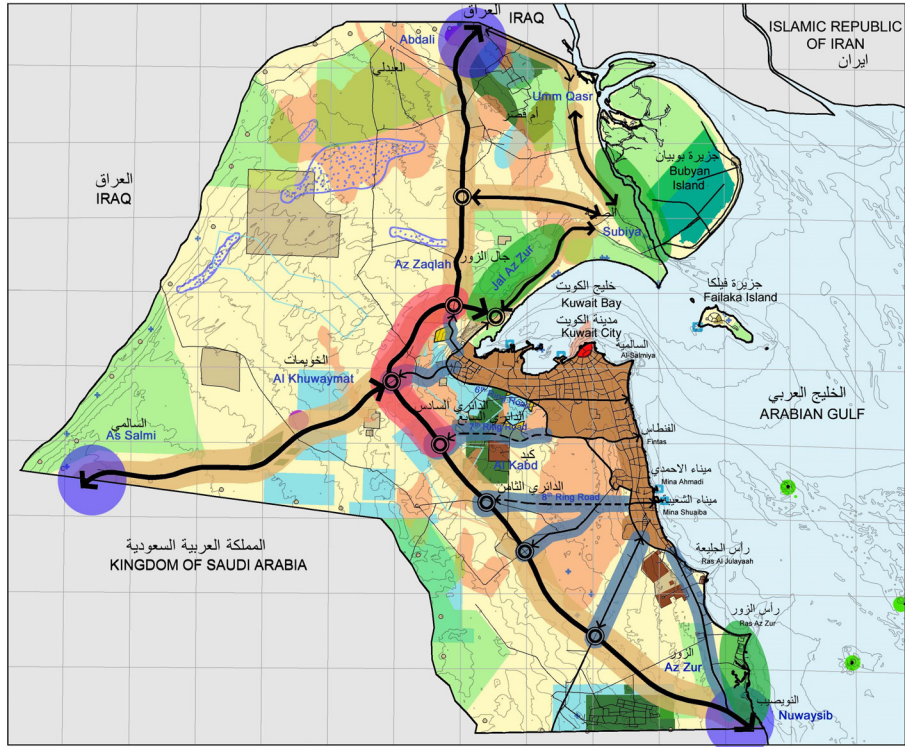


المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت

- طرق اقليمية ودولية مقترحة
- Boarder Gates
- مناطق المحميات الطبيعية ذات الاكمانية
- البصرية
- أماكن التنمية المستقبلية
- طرق للربط بين الطرق الاقليمية والمنطقة الحضرية
- الموانئ البحرية الرئيسية
- محطات توليد الطاقة ومحطات تحلية المياه
- مواقع للصناعة
- الاتصالات
- مواقع عسكرية
- المواقع التاريخية
- حقول النفط
- حقول المقترحة للمياه
- حقول المقترحة للمياه
- مناطق الزراعة والثروة الحيوانية
- مناطق الترفيهية
- مناطق المحميات الحالية
- مناطق المحميات المقترحة
- مناطق الحفاظ على الحياة البحرية
- مناطق الرمال المتحركة
- مدينة الكويت
- المنطقة الحضرية
- شبكة الطرق الرئيسية

استراتيجية الخطة القومية الطبيعية

إمكانات وعوائق التنمية العمرانية
(عوامل مؤثرة)



الشكل 43 ، 44 إمكانات وعوائق التنمية العمرانية





5. الإطار العمراني للتنمية المستقبلية

للتوصل إلى البدائل التخطيطية لاستراتيجية الخطة القومية الطبيعية ، من الضروري أن يتم تحديد العناصر الأساسية المكونة لها والمؤثرة فيها وهي كما يلي:

- 1.5 التوزيع الحالي للسكان
 - 1.1.5 توزيع السكان بين المحافظات
 - 2.1.5 توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين بين المحافظات
- 2.5 الطاقة الإستيعابية للمنطقة الحضرية
 - 1.2.5 حدود المنطقة الحضرية
 - 2.2.5 السعة السكانية للمنطقة الحضرية
- 3.5 قدرة البنية التحتية على دعم التنمية المستقبلية
 - 1.3.5 سعة شبكات الخدمات
 - 2.3.5 سعة نظم الطرق والنقل
- 4.5 حجم العمران

العناصر المذكورة أعلاه موضحة بالتفصيل فيما يلي في ضوء نتائج أوراق العمل التي تمت في المرحلة الثانية من هذا المخطط الهيكلي "الدراسات التخطيطية".

1.5 التوزيع الحالي للسكان

يوضح التوزيع الجغرافي الحالي للسكان وجود تركيز عالي من السكان في المنطقة الحضرية حيث أن 0.68% فقط يقيمون في خارج المنطقة الحضرية في المناطق الأخرى المتفرقة⁽¹⁾. التوزيع الحالي للسكان خارج المنطقة الحضرية (جدول 17) هو كالتالي:

السكان		أماكن خارج المنطقة الحضرية	
%			
--	--	كويتي	شاليهات الخيران والجليعة والنويصيب
3.64	614	غير كويتي	
0.04	4	كويتي	الزور
18.49	3.121	غير كويتي	
0.22	38	كويتي	الوفرة
39.39	6.647	غير كويتي	
--	--	كويتي	الحوافير
1.22	206	غير كويتي	
--	--	كويتي	العبدلي
24.16	4077	غير كويتي	
--	--	كويتي	المطلاع، كاظمة
1.03	173	غير كويتي	
--	--	كويتي	الروضتين، ام العيش
0.66	112	غير كويتي	
--	--	كويتي	السالمي
2.68	453	غير كويتي	
--	--	كويتي	الكبد
2.10	354	غير كويتي	
--	--	كويتي	الصبية
0.53	89	غير كويتي	
--	--	كويتي	الجهراء
5.85	987	غير كويتي	
100	16.875		الإجمالي

جدول 17 توزيع السكان الحالي خارج المنطقة الحضرية (2003)

(1) انظر الجدول التالي (38) ص 87





إذا استمر توزيع السكان كالوضع الحالي، فإن عدد السكان بالمنطقة الحضرية عام 2030 سوف يصل حوالي 5.332.889 نسمة ، مما سيؤدي الى وضع غير محتمل نتيجة الضغط على المرافق والخدمات وشبكة الطرق والوحدات ، وكذلك ستؤدي هذه الزيادة السكانية في المنطقة الحضرية محدودة الإمتدادات الإفقية إلى عواقب اجتماعية كبيرة بالإضافة الى عدم الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية للموارد القومية ، وإلى الإسراف الذي سينتج عن محاولات إصلاح المرافق والخدمات. ان عوامل الاستقطاب للمنطقة الحضرية سيظهر تأثيرها فعليا في الازدحام الشديد والانتظار الطويل على الطرق خصوصا في الرحلات على حدود المدينة وداخل المنطقة الحضرية بشكل عام .

ونظراً للأسباب المذكورة سابقا فإن دراسة السعة الإستيعابية للمنطقة الحضرية كان أساسيا في إعداد استراتيجية المستقبل.

1.1.5 توزيع السكان بين المحافظات

الجدول 18 يوضح توزيع السكان بين محافظات الدولة.

المحافظات	السكان الكويتيين	%	السكان غير الكويتيين	%	الإجمالي	%
العاصمة	197.933	46.94	223.740	53.06	421,673	16.97
حولي	155.548	29.13	378.439	70.87	533,987	21.49
الأحمدي	185.921	44.79	229.153	55.21	415,074	16.71
الجهراء	95.509	31.17	210.913	68.83	306,422	12.33
الفروانية	172.636	27.03	465.995	72.97	638,631	25.71
مبارك الكبير	104.966	64.51	57.753	35.49	162,719	6.55
غير معروفة	987	16.94	4.841	83.06	5,828	0.24
إجمالي السكان	913.500	36.77	1,570,834	63.23	2,484,334	100

الجدول 18 عدد السكان (2003) على مستوى المحافظات

ومن التحليل نجد أن محافظات الفروانية وحولي تستوعبان أكبر نسبة من السكان بالنسبة لإجمالي المحافظات وهي 25.9% و 21.6% على التوالي. أما مدينة الكويت (العاصمة) والأحمدي فيحتلان المرتبة الثانية ويستوعبان نسب متشابهة تصل إلى حوالي 17% و 16% على التوالي. بينما تستوعب محافظة مبارك الكبير التي انشأت مؤخراً أقل نسبة سكان بالمنطقة الحضرية تبلغ 6.6%.

2.1.5 توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين

داخل المنطقة الحضرية، نسبة المواطنين الكويتيين في محافظة الأحمدية هي أكثر من 64% من إجمالي السكان بها. أما محافظة العاصمة والأحمدي فيحتلان المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى 47% و 46% من الكويتيين من إجمالي السكان بهاتين المحافظتين على التوالي.

نسبة السكان غير الكويتيين بالنسبة لإجمالي السكان بمحافظة الفروانية وحولي والجهراء، هي نسبة مرتفعة وتشكل حوالي 73% و71% و68% على التوالي. تأتي في المرتبة الثانية محافظة العاصمة بنسبة 53% بينما أقل نسبة للمقيمين غير الكويتيين موجودة في محافظة مبارك الكبير وتبلغ حوالي 35% (الجدول 19) (الشكل 45).

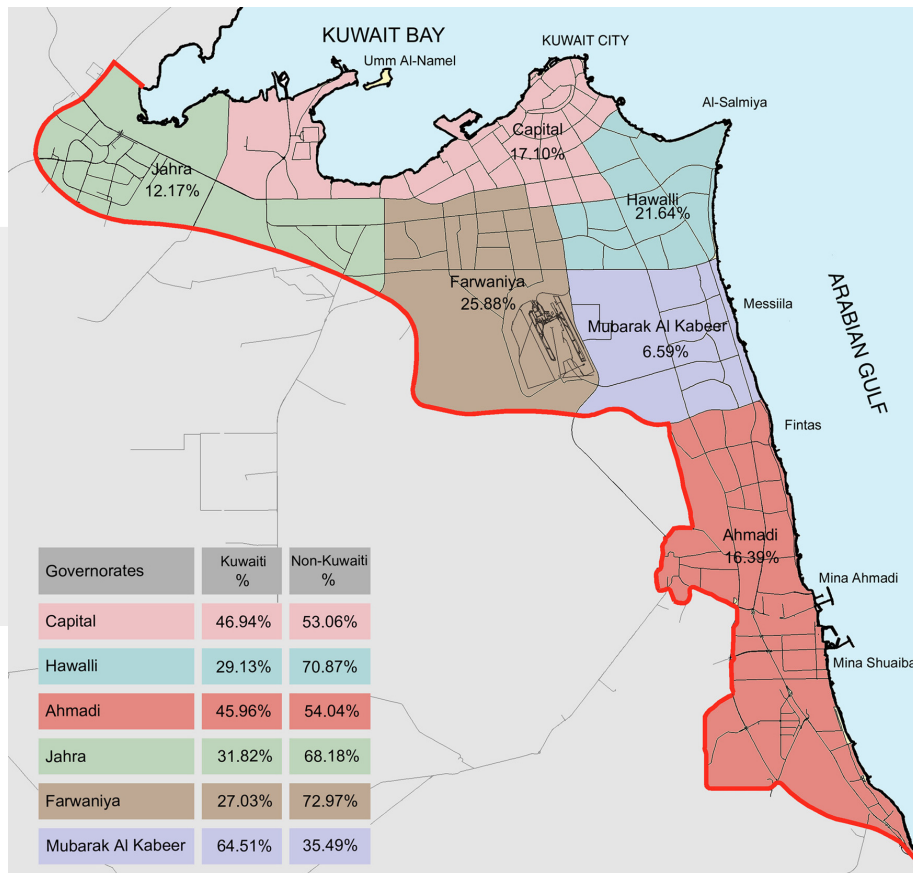
السكان داخل المنطقة الحضرية (2003)						محافظات
%	المجموع	%	غير كويتي	%	كويتي	
17.10	421,673	53.06	223,740	46.94	197,933	العاصمة
21.64	533,987	70.87	378,439	29.13	155,548	حولي
16.39	404,444	54.04	218,565	45.96	185,879	الأحمدي*
12.17	300,177	68.18	204,668	31.82	95,509	الجهراء*
25.88	638,631	72.97	465,995	27.03	172,636	الفروانية
6.59	162,719	35.49	57,753	64.51	104,966	مبارك الكبير
0.23	5,828	83.06	4,841	16.94	987	غير معروف
100	2,467,459	62.98	1,554,001	37.02	913,458	إجمالي السكان داخل المنطقة الحضرية

*حجم السكان الموجودين في الأحمدية والجهراء لا يشملون السكان الذين يعيشون خارج المنطقة الحضرية

جدول 19 عدد السكان (2003) داخل المنطقة الحضرية.

2.5 الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية

دراسة الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية تأخذ في الاعتبار عاملين أساسيين وهما:



الشكل 45 الكثافة السكانية (2003) داخل المنطقة الحضرية



- التغطية المساحية للمنطقة الحضرية
(أي التخطيط الطبيعي للمنطقة)
- مؤشرات الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية.
(أي الكثافات السكانية / معايير التطور الطبيعي/وفرة الأراضي وسعة البنية التحتية)

1.2.5 حدود المنطقة الحضرية (المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي الثاني / المخطط الهيكلي الثالث):

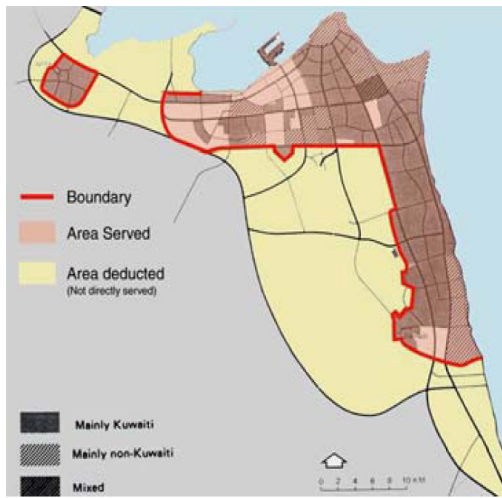
لكي يتم تحديد التغطية المساحية للمنطقة الحضرية، تم القيام بعملية تشمل عددًا من الخطوات منها تحليل الوضع القائم و تحليل المخططات الهيكلية السابقة وهي المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي الثاني والمخطط الهيكلي الثالث.

بعد تحليل الحدود المقترحة في المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي لدولة الكويت، في ضوء العوامل السبعة المختارة، نرى أنها تغطي التوزيع الجغرافي القائم والمقترح للسكان والأنشطة والخدمات والمرافق. يوضح الشكل 26 والجدول 20 الهيكل الذي تم التوصل إليه لحدود المنطقة الحضرية مقارنة بتلك المقترحة في المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي لدولة الكويت موضحاً الأراضي الزائدة التي تم احتوائها لأسباب تتعلق بالمنطق. العوامل السبعة التي تم فحصها هي كما يلي:

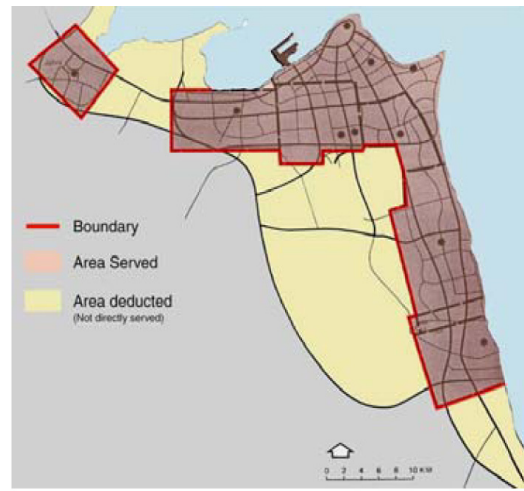
1. توزيع المناطق السكنية (شكل 46- أ)
(في ضوء الجنسية)
المساحة = 627.21 هكتار.
2. مناطق الجذب (شكل 46 - ب)
(مستوى مراكز الحي لتوفير الخدمة)
المساحة = 54752.52 هكتار.
3. توزيع مراكز بيع التجزئة (شكل 46 - ج)
(مقترحة لعام 2005)
المساحة 46329,5 هكتار.
4. توزيع المياه العذبة (شكل 46 - د)
(المساحة التي يتم خدمتها بنظام الماء العذب)
المساحة 67810.9 هكتار
5. توزيع المياه الصليبية (شكل 46 - هـ)
(المساحة التي يتم خدمتها بنظام المياه الصليبية)
المساحة = 51509.23 هكتار
6. توزيع أنظمة الصرف (شكل 46 و)
(التغطية القائمة والمقترحة لنظام شبكة الصرف)
المساحة = 59810.51 هكتار.
7. شبكة الكهرباء ذات الجهد العالي (شكل 46 ز)
(المنطقة التي يخدمها نظام كهرباء نو جهه كهربى عالي).
المساحة = 87344.24 هكتار.

العوامل	المساحة بالهكتار	المساحة بالكيلو متر المربع
توزيع للمناطق السكنية	45627.215	456.272
مناطق الجذب	54752.523	547.525
توزيع مراكز بيع التجزئة	46329.525	463.295
توزيع المياه العذبة	67810.998	678.11
توزيع المياه الصليبية	51509.236	515.092
توزيع أنظمة الصرف	59810.515	598.105
الشبكة الكهربائية ذات الجهد العالي	87344.247	873.442

جدول 20 نطاق الخدمة للعوامل التخطيطية السبعة



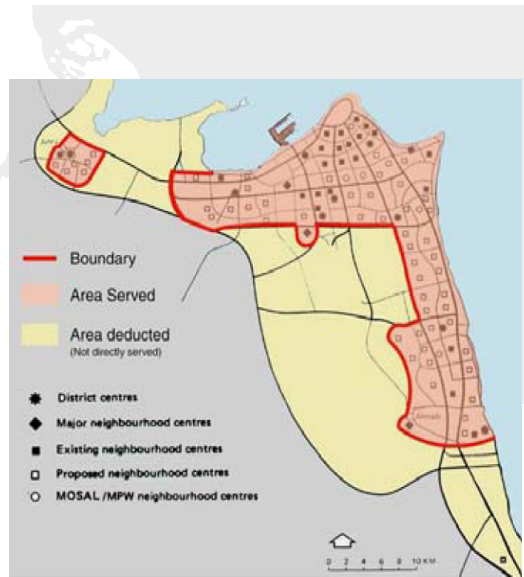
الشكل 46 أ توزيع المناطق السكنية



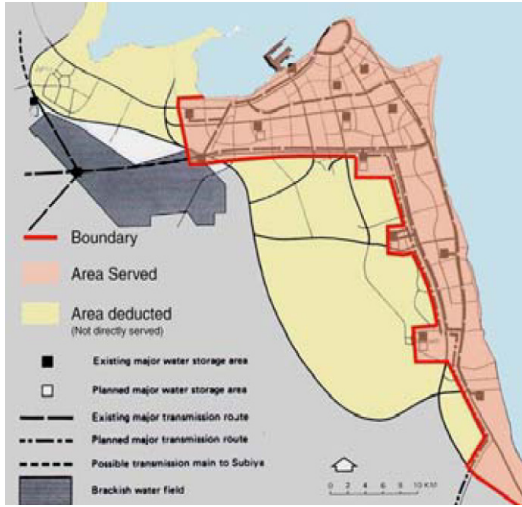
شكل 46 ب مناطق الجذب



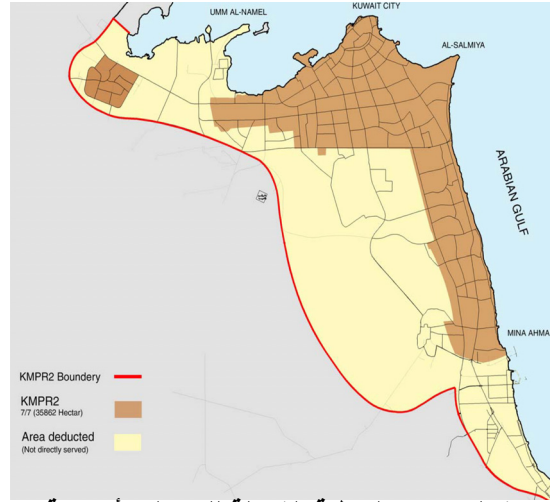
الشكل 46 د نطاق توزيع المياه العذبة



الشكل 46 ج توزيع مراكز بيع التجزئة



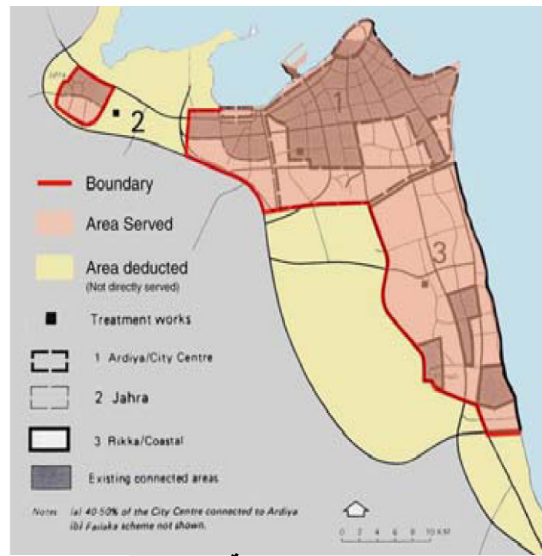
الشكل 46 هـ نظام توزيع التغذية بالمياه المعالجة



شكل 46 ح التغطية الشاملة للعوامل الأساسية



شكل 46 ز شبكة الكهرباء ذات الضغط العالي



الشكل 46 و توزيع شبكة الصرف الصحي



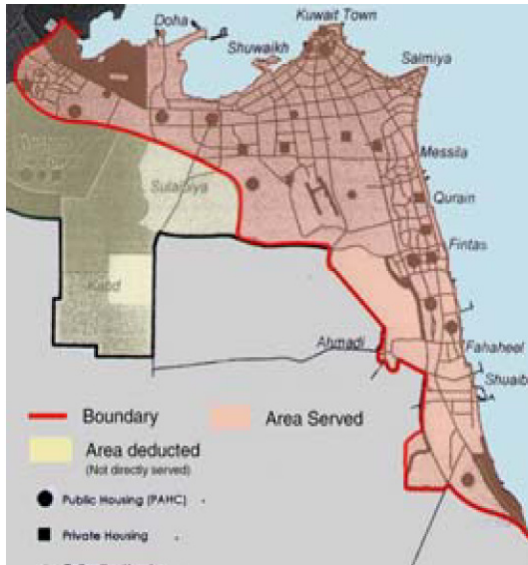
تم إتباع نفس المنهج لتحديد حدود المنطقة الحضرية المقترحة في مراجعة المخطط الهيكلي الثالث وذلك باستخدام تسعة عوامل بدلاً من سبعة عوامل مستخدمة في الحالة السابقة. الهيكل الذي تم التوصل إليه موضح في الشكل 47 والجدول 21 وهذا يبين المساحات الزائدة التي تم ضمها الى المنطقة الحضرية المقترحة. العوامل التسعة التي تم فحصها موضحة كالتالي:

- (1) توزيع السكان (شكل 47 - أ)
(التوزيع المساحي للكثافة السكانية)
المساحة = 63605.46 هكتار
- (2) توزيع المناطق السكنية (شكل 47 ب)
(التوزيع المساحي للإسكان العام والخاص)
المساحة = 84900.28 هكتار
- (3) تقسيم الأحياء حسب استخدامات الأراضي (شكل 47 ج)
(التوزيع المساحي للاستخدامات المتنوعة للأراضي).
المساحة = 86885.71 هكتار
- (4) المراكز التجارية (شكل 47 د)
(التوزيع المساحي للمراكز التجارية)
المساحة = 84900.28 هكتار
- (5) المناطق الصناعية (شكل 47 - E)
التوزيع المساحي للمناطق الصناعية
- (6) المرافق الاجتماعية (شكل 47 F)
التوزيع المساحي للمناطق للمرافق الاجتماعية
المساحة = 80587.83 هكتار
- (7) مرافق التسلية والترفيه (شكل 47 G)
(التوزيع المساحي لمرافق الاستجمام)
المساحة = 90138.24 هكتار
- (8) المرافق العامة (شكل 47 H)
(التغطية المساحية لنظام المرافق العامة)
المساحة = 99437.10 هكتار
- (9) توزيع أماكن العمل (شكل 47 I)
التوزيع المساحي لأماكن العمل
المساحة = 84900.28 هكتار

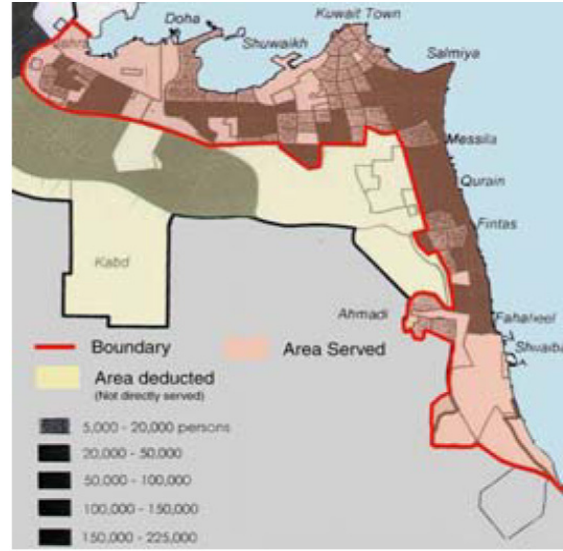


المساحة بالهكتار	المساحة بالكيلومتر	العوامل
636.055	63605.46	توزيع السكان
849.003	84900.28	توزيع المناطق السكنية
868.587	86885.71	تقسيم الأحياء حسب استعمالات الأراضي
849.003	84900.28	المراكز التجارية
931.326	93132.58	المناطق الصناعية
805.878	80587.83	المناطق الصناعية
901.382	90138.24	مرافق التسلية والترفيه
994.371	99437.10	المرافق العامة
849.003	84900.28	توزيع أماكن العمل

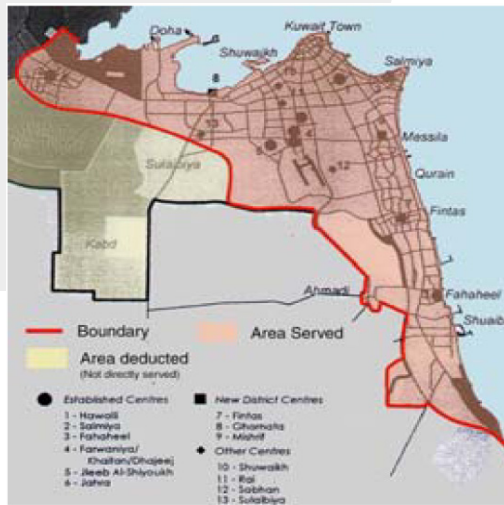
جدول 21 نطاق الخدمة للعوامل التخطيطية التسعة



شكل 47 ب توزيع المناطق السكنية



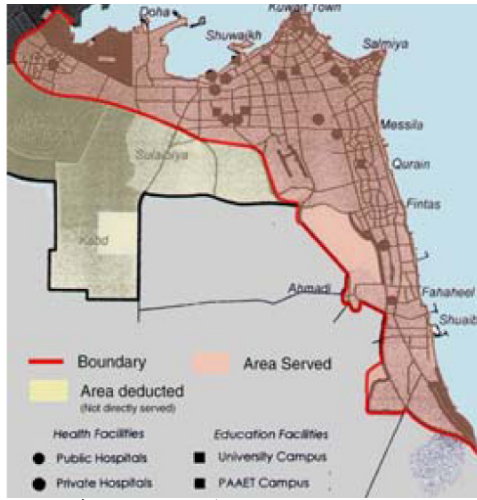
الشكل 47 أ توزيع السكان



الشكل 47 د المراكز التجارية



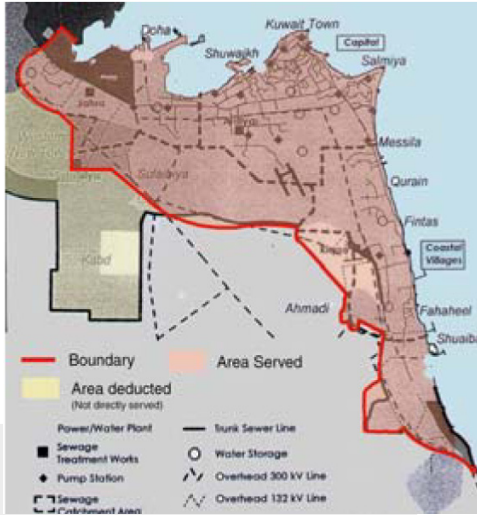
الشكل 47 ج تقسيم الأحياء حسب إستعمالات الأراضي



الشكل 47 و المرافق الاجتماعية



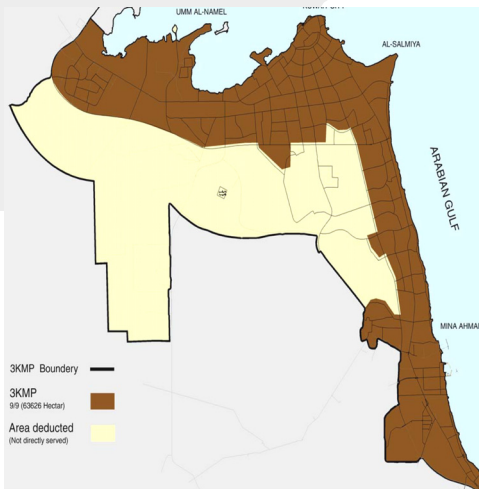
الشكل 47 هـ المناطق الصناعية



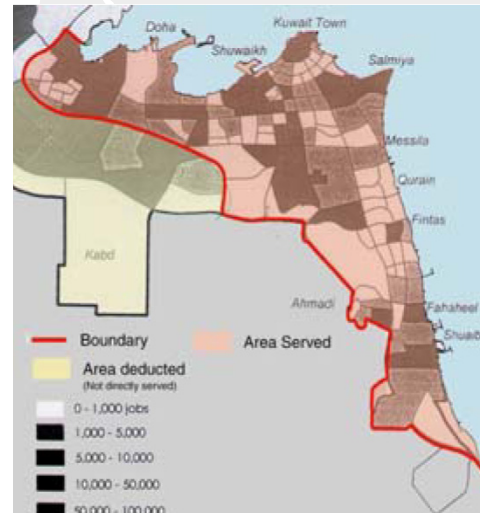
الشكل 47 ح المرافق العامة



الشكل شكل رقم 47 ز مرافق الترفيهية والترفيه

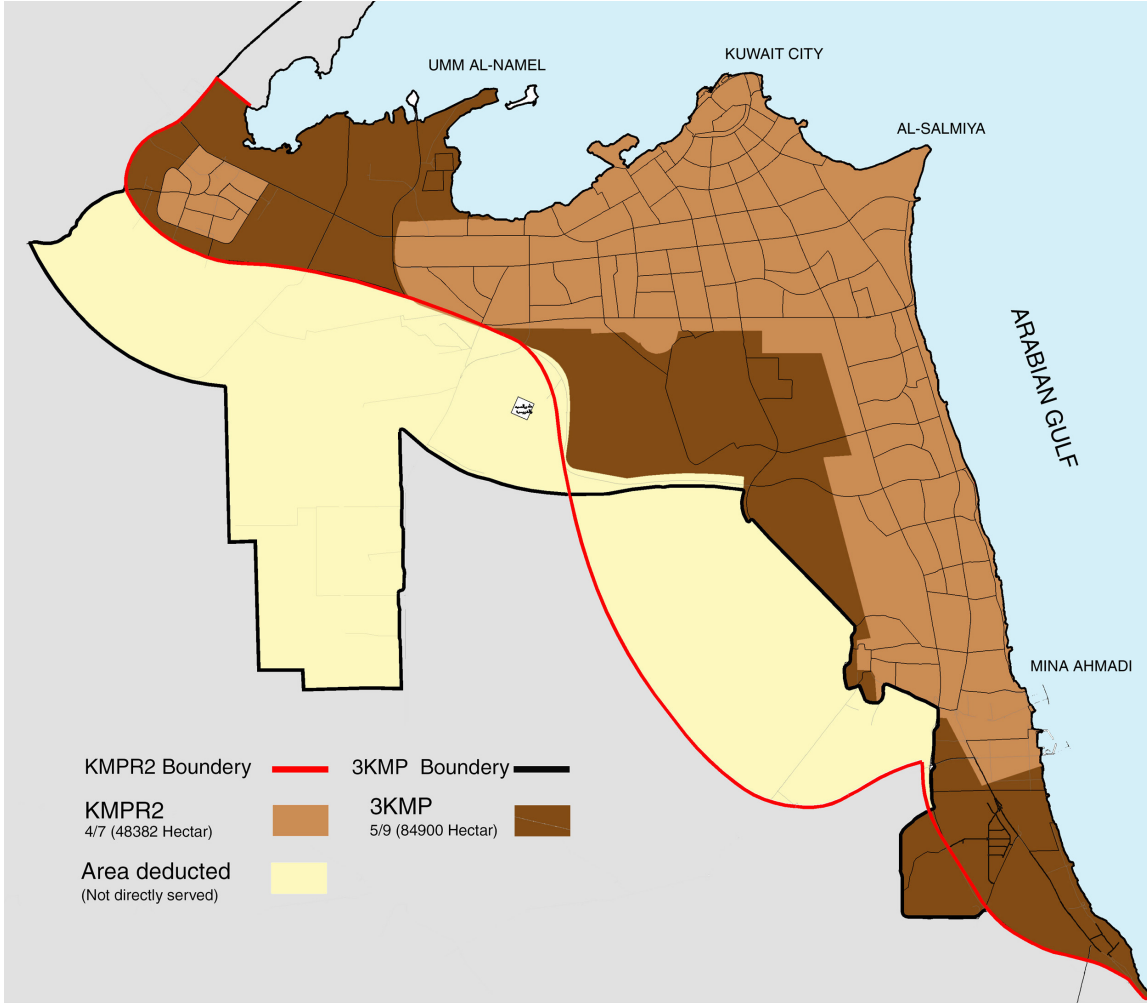


الشكل 47 وى التغطية العامة للعوامل الخمسة الأساسية من تسعة عوامل



الشكل 47 ط توزيع أماكن العمل





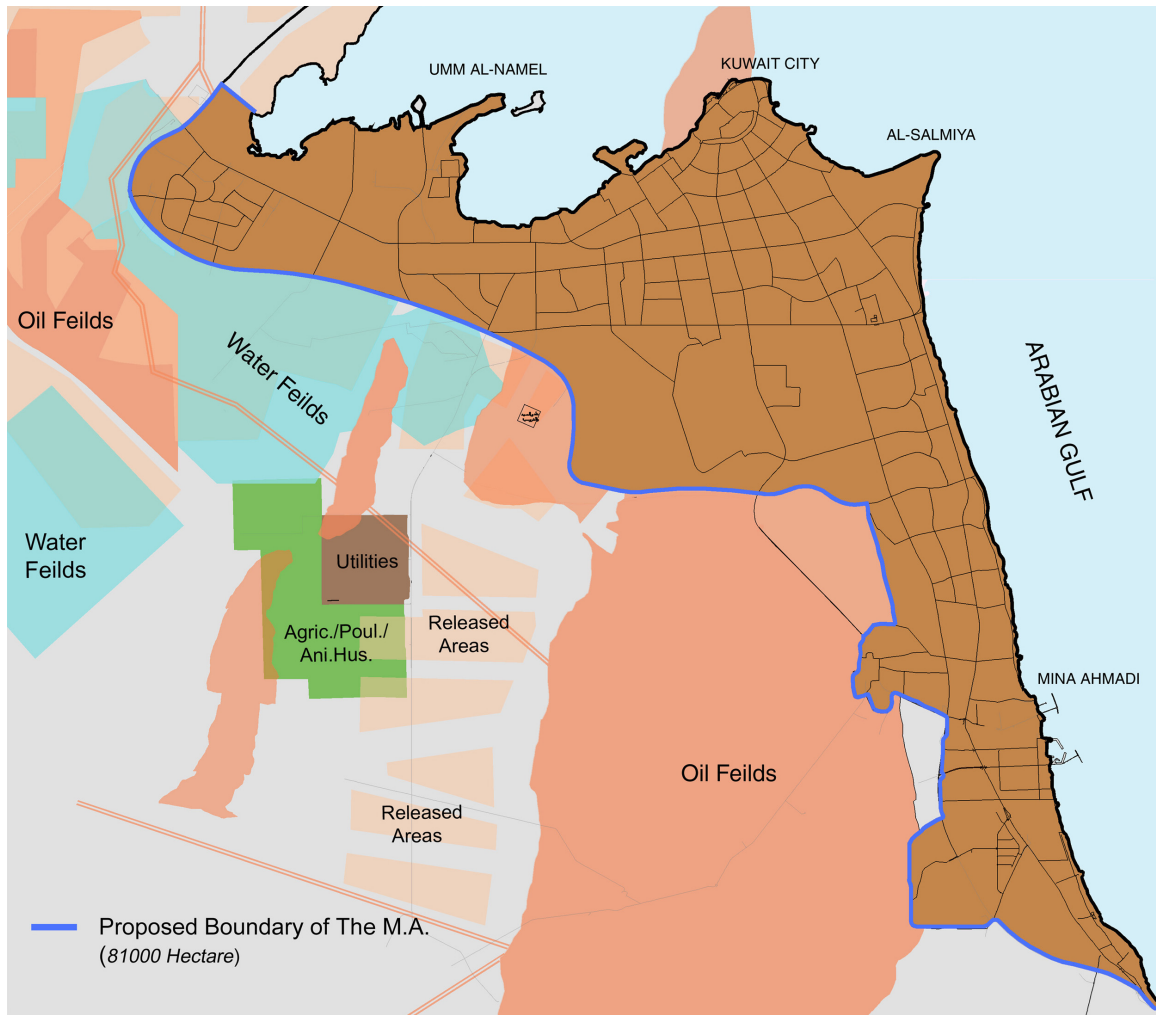
الشكل 48 المناطق التي شملتها العوامل الأساسية المحددة لحدود المنطقة الحضرية في كلا من المخططين الهيكلين السابقين

بعد ذلك، تم تحديد الحدود الفعلية للمنطقة الحضرية على أساس تحليل الوضع الحالي والإمكانيات المتاحة. وقد تم استنتاج معوقات التوسع، اخذين بعين الاعتبار وبالتوازي تغطية كلاً من الحدود المعدلة في المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي والمخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت (الشكل 48).

تظهر حدود المنطقة الحضرية المستخلصة من مراجعة المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت في الشكل 49 بينما يوضح الجدول 22 مقارنة بين المساحات التي تم تغطيتها سابقاً وتلك التي تم التوصل إليها.

مراجعة المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت	المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت	المراجعة الثالثة للمخطط الهيكلي لدولة الكويت	إجمالي المساحة المنقطة المستقطعة
810 كم ²	1225.86 كم ²	1132.38 كم ²	
	33.85 كم ²	28.4 كم ²	322 كم ²

جدول 22 نسبة التخفيض في مساحة حدود المنطقة الحضرية للمراجعة الثانية للمخطط الهيكلي لدولة الكويت والمخطط الهيكلي الثالث



الشكل 49 حدود المنطقة الحضرية التي تم توصل إليها

2.2.5 الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية:

لكي يتم تحديد الطاقة الإستيعابية للمنطقة الحضرية تم مراجعة السعات المقترحة في المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي لدولة الكويت والمخطط الهيكلي الثالث للدولة.

تغطي هذه العوامل التي تم فحصها ما يلي:

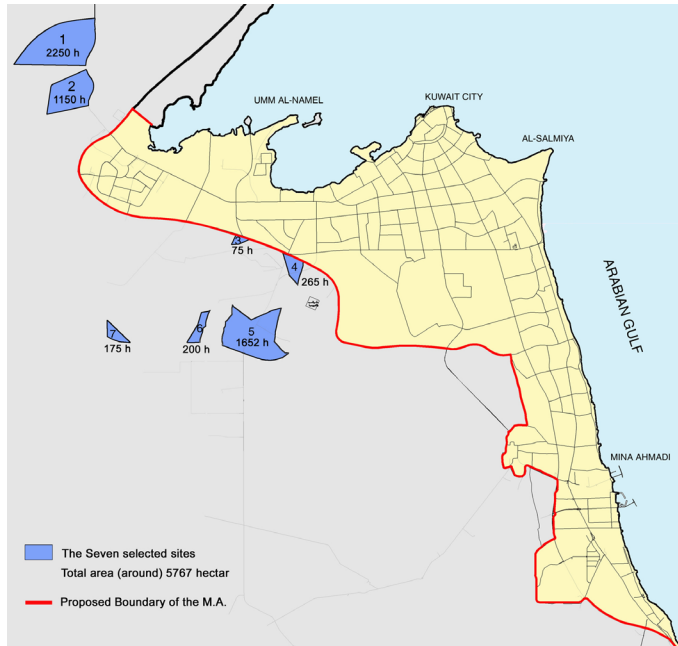
- الشكل والنسيج العمراني للمنطقة الحضرية.
- ماهية الإسكان:
 - أنماط السكن (فيلات / شقق / سكن تقليدي / سكن جماعي / ملاحق)
 - الجنسية / نوع الإقامة (كويتي - غير كويتي)
- توجهات التنمية السكنية
 - متوسط المعدلات السنوية لبناء أنماط السكن (النوع / الحجم / القطاعات العامة/الخاصة)
 - الطلب على السكن (النوع / الحجم / المقدار)

- التوزيع المساحي لأنماط السكن
 - الفراغات المتوفرة / الازدحام الشديد
 - وفرة الأراضي القابلة للتطوير
 - أراضي الملكية العامة
 - أراضي الملكية الخاصة
 - إمكانية الوصول إليها
 - معايير وضوابط التنمية
 - معايير التخطيط التي تمارس حالياً في السكن
 - الكثافات/ أنماط المساكن (المسكن لكل وحدة مساحية من الارض)
 - الكثافات / السكان (السكان لكل وحدة مساحية من الارض)
 - معايير الخدمات والمرافق
 - مشروعات الإسكان الحالية التي يتم تطويرها من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية.
- تم فحص كافة العوامل المذكورة أعلاه من خلال ورقتي عمل، هما "طلب / توفير الإسكان"⁽¹⁾ و"السعة الاستيعابية للمنطقة الحضرية"⁽²⁾. وقد تم التوصل إلى أن الأراضي المتوفرة للسكن الخاص كما هي موضحة في جدول 23 التالي:

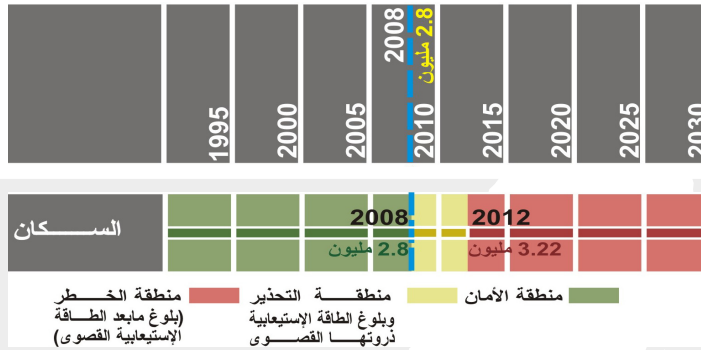
المساحة بالهكتار	المساحة بالكيلو متر المربع	الوضع الحالي	الأراضي المتاحة للإسكان
			الأراضي داخل المنطقة الحضرية
3805	38.05	الأراضي العامة سلمت إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية وأعطى لها تصريح تخطيط	الملكية العامة
3500	35.00	مساحات محددة قادرة على استيعاب نظم الإسكان الجديدة	الملكية الخاصة
			أراضي ملحقة بالمنطقة الحضرية
3375	37.75	سلمت إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية	المواقع 1، 2، 6، 7، (انظر الشكل 50)
11080	110.80		إجمالي الأراضي داخل المنطقة الحضرية والمناطق الملحقة بها
			أراضي خارج المنطقة الحضرية
3545	35.45	سلمت إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية	الزور الجديدة
3480	34.80	سلمت إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية	الصبيبية (المرحلة الأولى 1040 كم ²)
2982	29.82	لم تسلم بعد إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية	الصبيبية (المرحلة الأولى 120 كم ²)
1400	14.000	سلمت إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية	عرفجان
11407	114.07		إجمالي
			إجمالي الأراضي داخل وخارج المنطقة الحضرية للإسكان

جدول 23 الأراضي المتاحة للإسكان (أراضي ملكية عامة وخاصة)

(1) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت (W.P.3) الطلب والأحتياج من الإسكان
 (2) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت (W.P.4) الطاقة الإستيعابية للمنطقة الحضرية.



الشكل 50 أماكن الجيوب العمرانية المتبقية من المدن التوابع الغربية والمتاحة لإقامة تجمعات عمرانية جديدة



الشكل 51 تقييم الطاقة الإستيعابية للسكان في المنطقة الحضرية

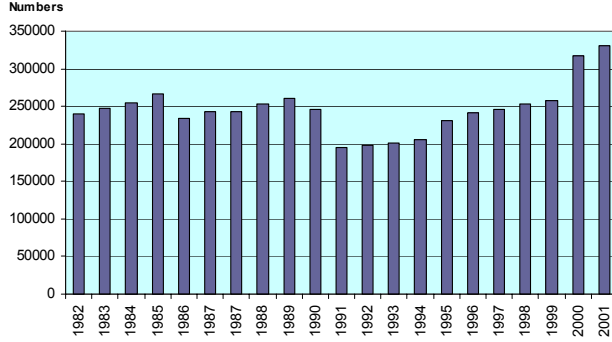
توصلت الدراسة أيضاً إلى أن إجمالي الطاقة الإستيعابية للمنطقة الحضرية من المتوقع أن يتم الوصول إليها بين عامي 2008 و 2012 ومن المتوقع أن تكون أقصى طاقة إستيعابية للسكان 2.8 مليون نسمة والتي يمكن أن توفر لها المنطقة الحضرية بيئة عمرانية ملائمة بما تحتويها من خدمات ومرافق (شكل 51).

ومع ذلك، فطبقاً للدراسة، وجد أنه، إذا بقيت ضوابط التطور الحالية تسمح بالتقسيم الفرعي للقسيمة (فرز) وبالتحول من الفيلات إلى الشقق وبالقبول بإنشاء الملاحق للإيجار، فإنه من المتوقع أن تصل السعة السكانية للمنطقة الحضرية للحد الأقصى بين عامي 2008 و 2010.

3.5 قدرة البنية التحتية على دعم التنمية المستقبلية

1.3.5 سعة شبكات الخدمات

أ- الكهرباء



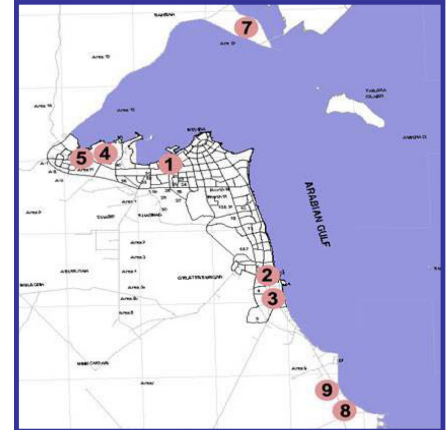
شكل 52 تطور إستهلاك الطاقة الكهربائية

من الواضح أن مستهلكي الطاقة الكهربائية في الكويت في تزايد مستمر. فقد تزايد العدد من 2462 في عام 1951 إلى 47.060 في حوالي عشر سنوات. ووصل بعد عشرة سنوات أخرى إلى 118.682 وارتفع إلى 217.232 في عام 1980. بنهاية عام 1989 كان عدد المستهلكين 260.135 ومن عام 1992 وما بعد بدأ في الزيادة حتى وصل إلى 330.125 قبل نهاية عام 2001. (انظر الشكل 52)

لذلك كانت هناك حاجة إلى رفع طاقة جهد الشبكة بشكل متكرر حتى تسابير تطور توسيع الشبكة على مر السنوات، من منطقة جهد منخفضة إلى 11 كيلو فولت ثم إلى 3.3 كيلو فولت إلى 132 كيلو فولت حتى وصلت إلى 300 كيلو فولت وهذه هي أعلى طاقة جهد للشبكة الموجودة حالياً.

المحطة الحالية

- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| الغبي | 1 - الشويخ |
| معطل | 2 - الشويبة (شمال) |
| تحت التصليح | 3 - الشويبة (جنوب) |
| - | 4 - الدوحة (شرق - |
| - | 5 - الدوحة (غرب) |
| - | 6 - الزور (جنوب) |
| تحت التفاوض | 7 - الصبية |
| تحت استراتيجية طويلة الامد | 8 - تربيينات غاز جنوب الزور |
| الغبي | 9 - الزور (شمال) |



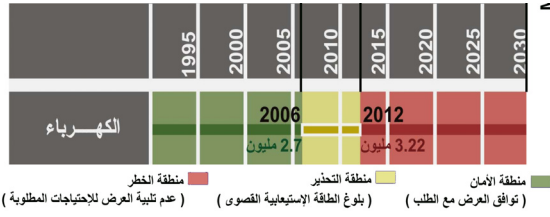
شكل 53 محطات الطاقة الحالية

الطريقة الوحيدة لنقل كميات كبيرة من الطاقة عبر مسافات طويلة من محطات توليد الطاقة إلى مراكز الاستهلاك هي باستخدام المحطات الفرعية. ومن ثم فإنه لا بد من رفع الجهد في محطة الطاقة من الجهد المولد (11- 21 كيلو فولت) إلى 132 أو 300 كيلوفولت، ثم يتم خفض الجهد إلى مستويات أقل في محطات فرعية مناسبة على مراحل متتالية. الشبكة الكهربائية الحالية تحتوي على هذه الانواع من المحطات الفرعية:

هذه المحطات الفرعية مترابطة فيما بينها وكذلك مترابطة مع محطات الطاقة من خلال شبكة متنوعة مكونة من خطوط نقل الجهد العالي الرأسي والكابلات الكهربائية تحت الأرض. تمثل أحمال الذروة الصناعية نسبة منخفضة من إجمالي استهلاك الذروة في الدولة وهي حوالي 6% فقط. أغلب استهلاك الطاقة الكهربائية يعود إلى المنازل خصوصاً أثناء فصل الصيف وذلك لمقاومة شدة الحرارة.



خطة وزارة الطاقة الحالية لتوفير الطاقة



الشكل 54 تقييم الطاقة الإستيعابية للطاقة الكهربائية

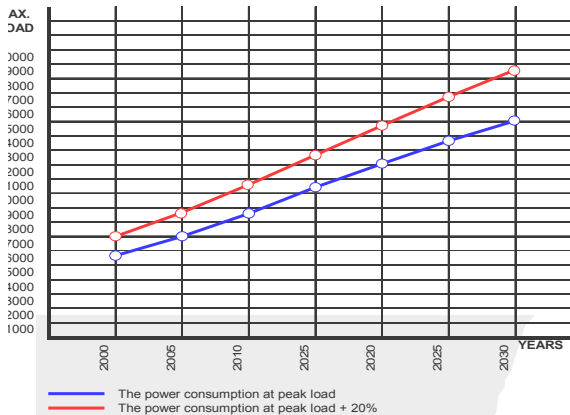
محطات الطاقة
هناك محطة طاقة توربينية تعمل بالغاز بقدرة إجمالية تصل إلى حوالي 1000 ميغاوات قيد الإنشاء مع وجود برنامج لإقرار تشغيل نصف محطة الطاقة هذه (أي 500 ميغاوات) بحلول منتصف عام 2004، والنصف الثاني (500 ميغاوات) يتم إعداده قبل صيف 2005.

سوف يتم قريباً طرح مناقصة لمحطة طاقة بخارية بقدرة تصل إلى حوالي 2500 ميغاوات في منطقة الزور تسمى محطة طاقة شمال الزور.

3. التقدم في إنشاء محطات الطاقة على مدار الوقت تمثيلاً مع الحد الأقصى لاستهلاك الحمل موضح في التقرير الأخير مع الأخذ بعين الاعتبار تقادم محطات الطاقة الحالية، والمدى العمري المتوقع لها بحوالي 30 سنة.

المحطات الفرعية: يوصى بإنشاء خمس (5) محطات فرعية بقدرة 300 كيلو فولت (على أن يكون في كل محطة 4 محولات بقدرة 300 ميغا فولت أمبير) كاملة مع أجهزتها المساعدة واستبدال المحطات الفرعية ذات الصلة (132 كيلو فولت و 33 كيلو فولت و 0.415/11 كيلو فولت) في مناطق مدينة الجهراء - القرين - جنوب السرة - السالمية.

تقدير الطلب من الطاقة حتى سنة 2030



الشكل 55 الإستهلاك الأقصى للطاقة

يعتمد طلب الطاقة للمستقبل حتى سنة 2030 بشكل أساسي على معدل نمو السكان. اتضح (بين عامي 2001/1997) أن حصة الفرد من استهلاك الطاقة في السنوات الست الأخيرة تبلغ حوالي 3.0 كيلو فولت (أي 26280 كيلو وات ساعة/ السنة/ الفرد). يعتبر أن هذا المعدل من الاستهلاك سوف يثبت لأن المواطنين الكويتيين لديهم بالفعل جميع التجهيزات الكهربائية والأجهزة المنزلية (أي أن الزيادة الكبيرة في استهلاك الطاقة للفرد لأكثر من 3.0 كيلو وات غير متوقعة). لذلك فإن الحمل الأقصى يتم تقديره بناء على ذلك، وهذا يعتبر عملياً أكثر من الحمل الأقصى المقدر على أساس زيادة قدرها 5% في الحمل الأقصى في السنة مثل الممارسة الشائعة.

التوقع المقترح لتوليد الطاقة لتغطية الطلب

سنة إقرار التشغيل	الطاقة (بالميجاوات)	عدد الوحدات/ طاقة كل وحدة (بالميجاوات)	النوع	محطة الطاقة
1979-1977	1050	150*7	بخار	شرق النوحة
1981	108	18*6	غاز	شرق النوحة
1984-1983	2400	300*8	بخار	عرب النوحة
1989-1987	2400	300*8	بخار	جنوب الزور
1988	111	27.75*4	غاز	الزور
2000-1988	2400	300*8	بخار	الزور
قيد البناء 2004-2005	-984	123*8	غاز	جنوب الزور
إجمالي (بالميجاوات)	9189			

الجدول 25 محطات الطاقة الحالية

السنة	عدد السكان	الحمل الأقصى بالميجاوات	أقصى استهلاك للطاقة/ الفرد بالكيلو وات
1997	1837450	5360	2917
1998	2066759	5800	2806
1999	2148032	6160	2867
2000	2231908	6450	2889
2001	2309102	6750	2923
2002	2419928	7250	2996
2005	2679857	8040	**3.00
2010	3168805	9506	**3.00
2015	3753717	11261	**3.00
2020	4274237	12822	**3.00
2025	4875822	14627	**3.00
2030	5369401	16108	**3.00

الجدول 24 تطور الاستهلاك الأقصى للفرد



العمود (2): الاستهلاك في فترات الحمل الأقصى.

العمود (3): الاستهلاك في فترات الحمل الأقصى + 20% كهامش للوفاء بمطلب توليد الطاقة آخذين في الاعتبار الوحدات الاحتياطية والأعطال المفاجئة.

الشكل 56 موضح بيانياً ويمثل الأساس لتوزيع محطات توليد الطاقة حتى سنة 2030.

العمود (4): قدرة محطات الطاقة الحالية بالبار.

العمود (5): العمود (3) ناقص العمود (4).

العمود (6): محطات الطاقة المتوقعة (5x500 وات) والتي سيتم تركيبها في منطقة شمال الزور والتي ينبغي أن تزود الطاقة إلى شبكة الكويت الرئيسية بمقدار 500 ميجاوات في سنة 2007 من خلال وحدتها الأولى.

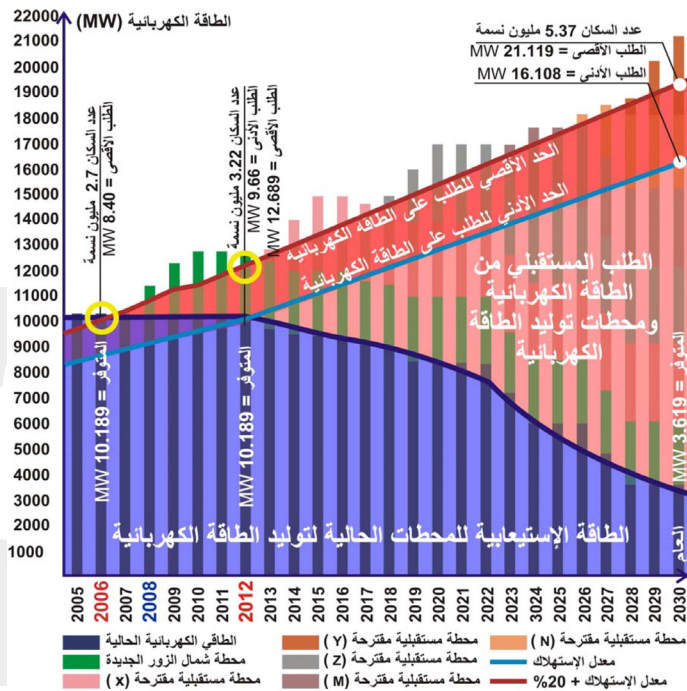
ملاحظة: في حالة تأخر إنشاء محطة الطاقة هذه في تزويد الطاقة كما هو مذكور أعلاه، إذا قد يكون من الضروري إنشاء محطة غاز توربينية لتغطية النقص في توليد الطاقة في سنة 2007 و 2008 وبعد ذلك كما هو واضح من الجدول أعلاه.

الأعمدة (7) إلى (11): توضح عدد محطات الطاقة وأن كل محطة تتكون من 6 وحدات قدرة مل وحدة 500 ميجاوات (6x500 ميجاوات) للمتطلبات المستقبلية، وموضح عليها الأسماء X، Y، Z، M و N حتى سنة 2030 للوفاء بإجمالي الحمل المطلوب.

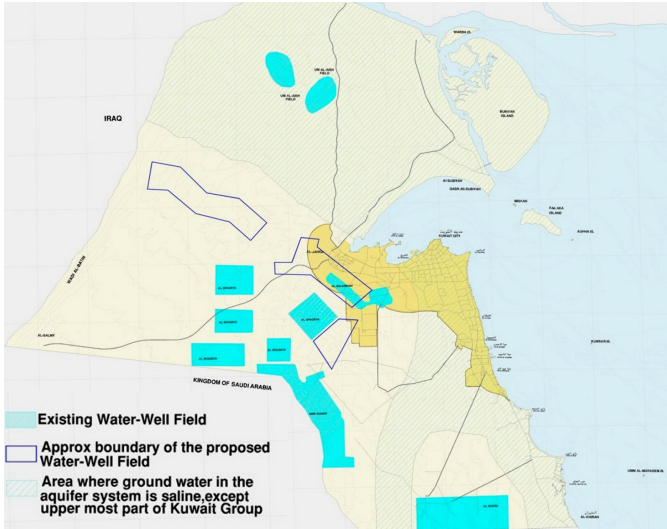
العمود (12): التوقع المقترح لتوليد الطاقة لتغطية مطلب الحمل الأقصى مع هامش 20% (العمود 3).

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
Year	Peak Load	Peak Load +20%	Power Station On Bar	Shortage In Power	ZNPS 5x 500MW	X 6x 500MW	Y 6x 500MW	Z 6x 500MW	M 6x 500MW	N 6x 500MW	Total Power Generation MW
2005	8040	9648	10189								10189
2006		10000	10189								10189
2007		10350	10189	161	500						10689
2008		10700	10189	511	2000						12189
2009		11100	10189	911	2500						12689
2010	9506	11407	10189	1218	2500						12689
2011		11850	10189	1661	2500						12689
2012		12300	10189	2111	2500						12689
2013		12700	9829	2871	2500	500					12829
2014		13100	9469	3631	2500	2000					13969
2015	11261	13513	9469	4044	2500	3000					14969
2016		13900	9469	4431	2500	3000					14969
2017		14300	9169	5131	2500	3000					14669
2018		14700	8869	5831	2500	3000					14869
2019		15050	8419	6631	2500	3000	2000				15919
2020	12822	15386	8419	6967	2500	3000	3000				16919
2021		15850	8419	7431	2500	3000	3000				16919
2022		16300	8419	7881	2500	3000	3000				19019
2023		16700	7219	9481	2500	3000	3000	1000			16719
2024		17100	6019	11081	2500	3000	3000	3000			17519
2025	14627	17552	6019	11533	2500	3000	3000	3000			17519
2026		17900	6019	11881	2500	3000	3000	3000	500		18019
2027		18250	8419	13431	2500	3000	3000	3000	2000		18319
2028		18600	3619	14981	2500	3000	3000	3000	3000	500	18619
2029		18950	3619	15331	2500	3000	3000	3000	3000	2000	20119
2030	16108	19330	3619	15711	2500	3000	3000	3000	3000	3000	21119

جدول 56 - أ الاستهلاك في فترات الحمل الأقصى للفرد طول فترة المخطط الهيكلي وحتى عام 2030



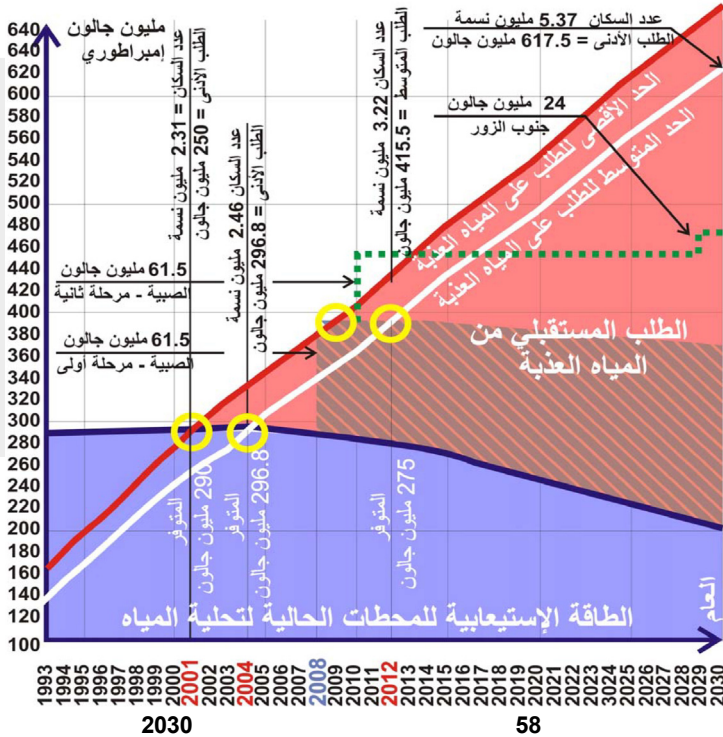
الشكل 56 - ب الحد الأقصى والحد الأدنى للطلب على الطاقة الكهربائية وعلاقتهم بالطاقة الإنتاجية للمحطات الحالية وحتى عام 2030



الشكل 57 آبار المياه

متوسط الطلب اليومي	عدد السكان	السنة
308.2	2679857	2005
364.4	3168805	2010
431.7	3753717	2015
491.5	4274237	2020
560.8	4875822	2025
617.5	5369401	2030

الجدول 27 متوسط الطلب اليومي المستقبلي



ب. التغذية بالمياه

1.ب التغذية بالماء العذب

توقعنا لمتوسط الطلب اليومي تم بناءً على عدد السكان المقدر حتى سنة 2030 بعد الأخذ في الاعتبار أن الاستهلاك للفرد قد وصل مستويات التشبع عند 115 جالون / اليوم.

طاقات التغذية ومتطلبات الإنتاج المستقبلية

يبلغ إجمالي طاقة التقطير الحالية في درجة الحرارة المرتفعة 310.6 مليون جالون/ اليوم، وأن طاقات التغذية والإنتاج المستقبلية ستكون على النحو التالي:

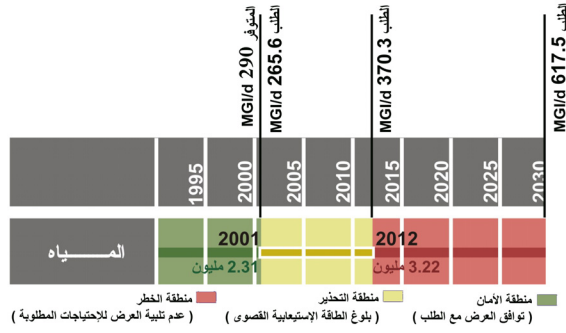
- مجمع توزيع المياه في الصبية تحت الإنشاء سوف يتم إنتاج المياه في المرحتين المنساويتين بطاقة إنتاج إجمالية تبلغ 123 مليون جالون/ اليوم، من المتوقع أن تبدأ المرحلة الأولى من إنتاج المياه بحلول عام 2006 بينما تبدأ المرحلة الثانية سنة 2008 (الشكل 58)

• يتم عمل دراسة لإنشاء أربع وحدات تقطير جديدة بإجمالي طاقة إنتاج تبلغ 24 جالون/ اليوم في محطة الطاقة بجنوب الزور.

• عملية إنشاء محطة طاقة جديدة في الزور (الشمال) خاضعة للدراسة.

• وقعت الكويت مؤخراً اتفاقية للحصول على 900000 م³ من المياه العذبة يومياً (200 مليون جالون / اليوم) من إيران. هناك خطة للحصول على تلك الكمية من المياه بحلول عام 2007.

2. ب المياه الصليبية



الشكل 59 تقييم الطاقة الحالية للتغذية بالمياه في المنطقة الحضرية

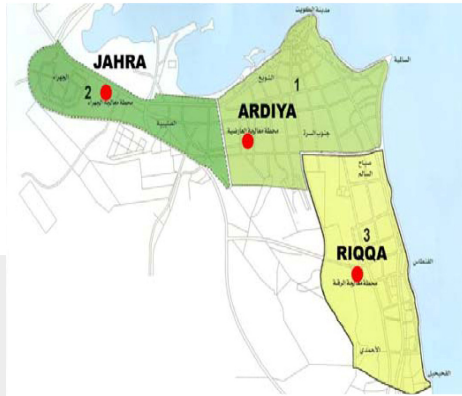
يجب تخفيض المستوى المرتفع لاستهلاك المياه الذي نواجهه الآن حتى يثبت الوصول في النهاية إلى توازن بين العرض والطلب. ينبغي تشجيع الاستخدام الأكثر فاعلية للمياه من خلال حملات التوعية العامة واستبدال شبكات التوزيع التي بها تسرب، ومن خلال أساليب الري المطورة. هناك حاجة لإنشاء محطة طاقة بشمال الزور وللتخطيط لعمل توسعة لها بحيث تنتج 200 مليون جالون/ اليوم بدلاً من 150 مليون جالون / اليوم لتلبية الطلب حتى سنة 2030. سوف يتم تركيب محطات تقطير إضافية لتوفير الطلب المتوقع على المياه من داخل المنطقة الحضرية الحالية والمدن الجديدة. مع تزايد الطلب على المياه الصليبية سوف تكون هناك حاجة لتطوير حقول آبار جديدة.

التوصيات

ج. الصرف الصحي

تقييم محطات معالجة مياه الصرف (STP)

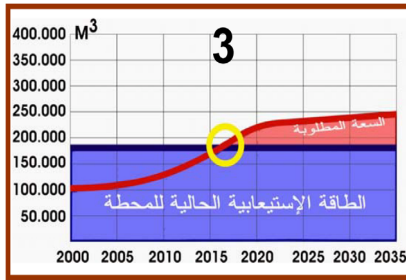
محطة معالجة مياه الصرف في الجهراء: وضعت هذه المحطة في الاستخدام منذ 1982 بقدرة تصميمية تبلغ 66.000 متر مكعب في اليوم (م3/اليوم). مردود النموذج المستخدم في المخطط الهيكلي لأعمال الصرف الصحي لسنة 1989 يتوقع الوصول إلى كامل الطاقة الاستيعابية لمحطة معالجة مياه الصرف في الجهراء قبل سنة 2030. إن مشروع التوسع الجديد (حالياً في مرحلة الدرس) سوف يرفع الطاقة الاستيعابية لتصل 3140.000 م3/اليوم والتي ستغطي مطلب منطقة التجمعات العمرانية حتى سنة 2030 وبعدها. يمكن لهذه المحطة أن تخدم عدد من سكان يصل إلى 600.000



الشكل 60 الثلاث محطات للصرف الصحي الرئيسية الحالية



الشكل 61 العرض والطلب في محطة معالجة مياه الصرف في الجهراء



الشكل 63 العرض والطلب في محطة معالجة الصرف في الرقة



الشكل 62 العرض والطلب في محطة معالجة الصرف في العارضة

محطة معالجة مياه الصرف في الصليبية: هناك خطة بإقرار تشغيل محطة معالجة مياه الصرف في الصليبية الجديدة بحلول عام 2005 عن طريق استبدال محطة معالجة مياه الصرف الحالية في العارضية واستقبال المياه المصرفية القادمة من المنطقة الحضرية بالكامل بطاقة استيعابية تبلغ $480.000 \text{ م}^3/\text{اليوم}$ قابلة للتوسع إلى $600.000 \text{ م}^3/\text{اليوم}$ وهي طاقة استيعابية تغطي كافة الاحتياجات حتى سنة 2030 وبعدها لعدد سكان يبلغ $2.400.000$ نسمة.

محطة معالجة مياه الصرف في الرقة: دخلت محطة معالجة مياه الصرف في الرقة قيد التشغيل منذ سنة 1982 بطاقة استيعابية تصميمية تبلغ $85.000 \text{ م}^3/\text{اليوم}$. في أواخر التسعينات تم دفع الطاقة الاستيعابية التصميمية للمحطة إلى $180.000 \text{ م}^3/\text{اليوم}$. وفقاً للمخطط الهيكلي للأعمال الصحية (2002)، هناك خطة بأن تصل محطة معالجة مياه الصرف في الرقة إلى طاقة استيعابية تصميمية تبلغ $250.000 \text{ م}^3/\text{اليوم}$ بحلول سنة 2015. هذه الطاقة الاستيعابية يمكن أن تخدم واحد مليون نسمة.

السنة	1995	2000	2003	2005	2010	2015	2020	2025	2030
العارضة		2.93							
الجبراء				2.68					
الرقة					3.75				
الصرف الصحي							4.27		

الشكل 64 تقييم الطاقة الاستيعابية لأعمال الصرف الصحي الحالية بالمنطقة الحضرية

يمكننا أن نستنتج أنه بعد إقرار تشغيل محطة معالجة مياه الصرف في الصليبية بنظام معالجة مياه الصرف (متوقع بحلول عام 2005) وتنفيذ المخطط الهيكلي الخاص بالأعمال الصحية بشأن محطات المعالجة الثلاثة الرئيسية (الصليبية والرقة والجبراء)، فإن المنطقة الحضرية لن تواجه أي مشكلات فيما يتعلق بمعالجة مياه الصرف.

أعمال معالجة مياه الصرف في مناطق أخرى غير المنطقة الحضرية:

- المنطقة الشمالية:

محطة معالجة مياه الصرف في الصبية: وفقاً للمخطط الهيكلي للأعمال الصحية (2002)، هناك خطة لتوفير محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف بمنطقة الصبية خلال العقد الثالث من هذا القرن (2020 - 2030). الطاقة الاستيعابية المقترحة هي $178.000 \text{ م}^3/\text{اليوم}$ بطاقة استيعابية تخدم 712.000 نسمة. هذه الطاقة الاستيعابية المخطط لها تمكن المحطة من استيعاب مياه الصرف الصبية والتجمع العمراني الجديد في الصابرية.

- المنطقة الجنوبية:

الزور: من المتوقع أن يسكن مدينة الزور الجديدة عدد سكان يقدر بحوالي $0.55-0.60$ مليون نسمة بحلول سنة 2030. وفقاً للمخطط الهيكلي للأعمال الصحية (2002)، سوف يتم توفير محطة لمعالجة مياه الصرف في المرحلة الثالثة (2020-2035) بطاقة استيعابية $110.000 \text{ م}^3/\text{اليوم}$. من جهة أخرى، التجمع العمراني في لؤلؤة الزور - وهو استثمار خاص - سوف يكون له محطة معالجة مياه الصرف الخاصة به ونظام التجميع ذو الصلة (تحت الإنشاء).

محطة معالجة مياه الصرف في أم الهيمان: محطة معالجة مياه الصرف في أم الهيمان هي محطة أنشأت حديثاً (سنة 2000)، وتم إقرار تشغيلها في سنة 2001 بطاقة استيعابية تبلغ $27.000 \text{ م}^3/\text{اليوم}$





قابلة للتوسع إلى 100.000م³/اليوم. هذا يعني أن المحطة يمكنها أن تخدم التجمع العمراني المقترح في عريفجان (0.2 - 0.25 مليون نسمة).
محطة معالجة مياه الصرف في الوفرة: محطة الوفرة هي محطة جديدة ذات طاقة استيعابية تبلغ 4.000م³/اليوم تخدم حوالي 15.000 نسمة. لقد تقرر أن تكون هذه المحطة في شكل وحدة مجمعة قابلة للتوسعة حسب الاحتياجات المستقبلية وذلك بسبب التدفق المتدني.

محطات معالجة مياه الصرف المقترحة بمراجعة المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت

- المنطقة الشمالية

محطة معالجة مياه الصرف أم القصر: الهدف من هذه المحطة المقترحة استقبال مياه الصرف من التجمعات العمرانية الجديدة في أم القصر (0.05 مليون نسمة) ومن التجمع العمراني الجديد في الصابرية. يجب أن تكون الطاقة الاستيعابية لهذه المحطة 70.000م³/اليوم بمنسوب من الدرجة الثالثة حتى يمكن استخدام الماء المصروف لأغراض الزراعة والتشجير. الموقع سيكون على بعد 3كم شمال شرق الرياح الشمالية الغربية السائدة، بالتالي لن تنتقل الرائحة الكريهة إلى التجمعات العمرانية.

- المنطقة الغربية

محطة معالجة مياه الصرف في شمال المطلع: تستقبل المحطة المقترحة مياه الصرف من شمال المطلع (0.5 مليون نسمة). الطاقة الاستيعابية تبلغ 800.000م³/اليوم مع معيار معالجة ثلاثي وبالتالي فإن الناتج المتدفق سوف يساهم في أنشطة الري والتشجير. الموقع المقترح هو على بعد 2.5كم شمال شرق المطلع الشمالية. هذا الموقع سيكون على انخفاض قدرة 15 متر عن أدنى نقطة في التجمعات العمرانية، بناءً على ذلك فإن تجميع مياه الصرف ستكون أقل تكلفة عن طريق تخفيض الحاجة إلى محطات رفع الموقع المقترح سوف يجنب أيضاً احتمال وجود رائحة كريهة لأن الرياح الشمالية الغربية سوف تحملها بعيداً.

محطة معالجة مياه الصرف في النعيم: تستقبل هذه المحطة مياه الصرف من التجمع العمراني الجديد المقترح في النعيم (0.5 مليون نسمة) ومن المركز الصناعي والخدمي المجاور. الطاقة الاستيعابية المقترحة هي 30.000م³/اليوم مع معيار ثلاثي بهدف إعادة استخدام ناتج تدفق مياه الصرف المعالجة (TSE) للأغراض الزراعية. الموقع المقترح يقع على بعد حوالي 5كم شمال التجمع العمراني، وهو منخفض بمقدار 13 متر تقريباً عن ارتفاع أرض التجمع العمراني. يمكن أن يسمح ذلك بالتدفق بقوة الجاذبية في محطة معالجة مياه الصرف مع عدم الحاجة إلى محطة ضخ رئيسية.

محطة معالجة مياه الصرف في السالمي: محطة السالمي مقترحة لاستقبال مياه الصرف من التجمعات العمرانية المقترحة في السالمي التي تضم عدد سكان يبلغ 0.05 مليون نسمة. الطاقة الاستيعابية المطلوبة للمحطة لكي تخدم ذلك العدد من السكان هي 45.000م³/اليوم بنظام معالجة ثلاثية وبذلك يمكن إعادة استخدام ناتج التدفق في الري. الموقع المقترح لمحطة معالجة مياه الصرف هو 3كم شرق التجمع العمراني.

محطة معالجة مياه الصرف في السلام: عدد السكان المتوقع في التجمع العمراني بالسلام بحلول عام 2030 هو 0.05 مليون نسمة لذلك فإن الطاقة الاستيعابية المقترحة لمحطة معالجة مياه الصرف هي 45.000م³/اليوم بمعيار معالجة ثلاثية، وسوف يستخدم ناتج التدفق في أغراض الري والتشجير. يوصى بجدولة الإنشاء في العقد خلال السنوات من 2030 - 2030.

التوصيات

- يوصي المخطط الهيكلي بإجراء الدراسات التالية قبل تحديد الموقع المناسب لمحطات المعالجة الجديدة المقترحة في التجمعات العمرانية.
- دراسات مسح تبيين المناسيب الحالية للتجمعات العمرانية ومحطات معالجة مياه الصرف.
- دراسة اتجاه الرياح خلال العشر سنوات الأخيرة لاكتشاف اتجاهات الرياح السائدة في كل تجمع عمراني.
- دراسة إمكانية زراعة حزام أخضر حول التجمع العمراني.





- بعد إجراء الدراسات المذكورة سابقاً وبناءً على الدراسات المطلوبة أعلاه، يجب تخصيص منطقة مناسبة لعمليات الصرف في حالات الطوارئ والطفح. هذه المنطقة المخصصة يجب أن تكون:
 - في اتجاه الرياح السائدة.
 - غير ممكن لعامة الجمهور الوصول إليها
 - منسوبها أخفض من منسوب المباني (الإنخفاض الطبيعي)
 - يجب أن تكون المنطقة المخصصة خارج الحزام الأخضر وابتعد ما يمكن.
 - من المقترح إجراء دراسة لإمكانية عمل صرف مغطي للتفريغ في حالات الطوارئ والطفح.

الطاقة الاستيعابية (دوائر)	تاريخ آخر توسعة	تاريخ دخول الخدمة	السنترالات
2002	1992	1984	1- المدينة
19871	13500	1997	2- جنوب الصباحية
7883	3000	1996	3- كيفان / الشويخ
23870	13000	1997	4- مشرف
17639	8000	1997	1984

جدول 28 تطور الطاقات الاستيعابية لسنترالات الإرسال

د. الاتصالات

تقييم شبكة الهاتف الحالية

تتكون هيكل شبكة الهاتف الحالية من العناصر التالية:

- هناك سنترالين دوليين حاليين:

- الأول في مدينة الكويت به 1515 دائرة متصلة دولياً وإجمالي طاقة استيعابية 8640 دائرة (تاريخ الخدمة 1998)
- الثاني في الشويخ وبه 1377 دائرة متصلة دولياً وإجمالي طاقة استيعابية 9480 دائرة (تاريخ الخدمة 1998).

- إجمالي عدد الدوائر الدولية العاملة 2892.

- أربعة سنترالات ترادفيه (نقل) تنقل حركة الاتصالات المحلية والدولية من وإلى مشتركى السنترالات المحلية. يقدم الجدول 28 معلومات مفصلة لهذه السنترالات الترادية وموقعها مطاقتها الاستيعابية التي تبلغ تقريباً ضعف الطاقة الاستيعابية التي كانت في سنة 1992.

- عدد السنترالات المحلية يبلغ 34 سنترال بإجمالي طاقة استيعابية 616.046 خط من بينها 481.891 خط موصلة للمشاركين. السنترالات الأربعة والثلاثين هذه مقسمة إلى 4 مجموعات، كل مجموعة يخدمها سنترال ترادفي. بنية الشبكة هذه يمكن الاعتماد عليها لضمان حركة الاتصالات السلسة مع شبكة إرسال مثالية واقتصادية.

رقم	المكان	إجمالي الطاقة الاستيعابية	الخطوط العاملة	الخطوط العاملة
1	المدينة	30000	28179	%93.93
2	المدينة	29376	26482	%90.16
3	المنزهة	30000	27581	%91.60
4	حولي	34500	30488	%88.37
5	جنوب الصباحية	10000	7921	%79.21
6	المنقف	16000	13969	%87.30
7	المنقف/الصباحية	4000	2464	%61.60
8	الفحيل	20000	10310	%51.50
9	الرفقة	20000	6879	%34.40
10	الوقرة	3000	498	%16.60
11	تكنولوجيا - المدينة / الزور	2000	1298	%64.90
12	جابر العلي	20000	7927	%39.64
13	جليب الشويخ	22000	19339	%87.90
14	الجهراء	25000	24313	%97.25
15	الصليبية	10000	6334	%63.34
16	الفروانية	42000	37484	%89.25
17	الفروانية - ب	10000	4815	%48.15
18	العارضية	21000	17101	%81.43
19	العارضية	10000	6956	%69.56
20	الشويخ	35000	34111	%97.46
21	الشويخ	5000	1368	%27.30
22	الصلبيخات	11000	8549	%77.72
23	العبدلي	2000	85	%5.00
24	الصره	30000	28289	%94.30
25	مشرف	20000	16798	%84.00
26	مشرف (مركز تبادل)	1000	537	%53.70
27	القرين	29500	19388	%65.72
28	القرين / الفنتاس	4770	4560	%95.60
29	القرين / أم الهيمان	2400	2400	%100
30	القرين / الأحمدى	7000	6339	%90.56
31	صباح السالم	20000	11451	%57.25
32	السالمية	30000	23862	%79.54
33	السالمية	25000	20582	%82.33
34	رأس السالمية	34500	23334	%67.63
	الإجمالي	616046	481891	%78.22

جدول 29 طاقات الاستيعابية التفصيلية للسنترالات مع نسبة الإشغال





يلاحظ من الجدول 29 أن هناك أكثر من 10 سنترالات تعمل بكافة طاقتها أوتقريباً أصبحت كامل طاقتها (<= 85%)، وأنها تحتاج إلى توسع عاجل. عدد دوائر الوصل التي تخدمها شبكة الإرسال وصل في سنة 2002 إلى 126.347 دائرة وهي تعمل رقمياً بالكامل في الوقت الحالي.

- شبكة اتصال دولية متصلة بسنترالي التبادل تضم ما يلي:

- محطات القمر الصناعي الأرضية في كيفان وبها 1168 دائرة متصلة بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية والبحرين وإيران وألمانيا وكندا.

- محطات القمر الصناعي الأرضية في مشرف وبها 442 دائرة متصلة بالهند واليابان وسنغافورة وتايلاند ومصر وباكستان والإمارات العربية المتحدة وتركيا والأردن وبنجلادش.

- دوائر تليفونية عن طريق كابل FLAG/FOG البحري وبه إجمالي 949 دائرة متصلة بمصر والهند وإيطاليا والأردن ولبنان وأسبانيا وسوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

- دوائر تليفونية عن طريق كابل SMW-3/FOG البحري وبه إجمالي 114 دائرة متصلة بفرنسا وباكستان والفلبين وسويسرا.

النظام الأرضي لكابل الألياف الضوئية (FOTS) العابر للحدود الكويتية السعودية وبه إجمالي 717 دائرة متصلة بالعاصمة والمدن الرئيسية بالمملكة العربية السعودية.

شبكة الإرسال الدولية الحالية (ITN) تدعم حركة الاتصالات الدولية عن طريق توفير 3.390 دائرة موزعة بشكل مناسب على ثلاث وسائط مختلفة وهي القمر الصناعي وكابلات الألياف الضوئية البحرية والأرضية مما يخلق بيئة آمنة من أي تلفيات أو من أي كارثة. يتجاوز حجم الشبكة إجمالي الدوائر المخصصة لحركة الاتصالات الدولية بحوالي 20% لتأمين أكثر ولضمان اتصال جيد من جميع أنحاء العالم مع الكويت.

من ناحية أخرى، تم توفير خدمة الهاتف النقال من قبل شريحة أنظمة الهاتف النقال (MTSC) التي قامت بإعادة بناء وتحديث الطاقة الاستيعابية للشبكة إلى 60000 خط (1993). تم إنشاء شبكة GSM جديدة (1994) بطاقة استيعابية مبدئية تبلغ 30.000 مستخدم قابلة للتوسع إلى أكثر من 70.000 مستخدم.

توقع الطلب المستقبلي للسنوات من 2000 - 2030

السنة	نمو السكان المتوقع	معدل النفاذ (%)	عدد المشتركين	نسبة الإشغال (%)	الطاقة الاستيعابية للتبادل
2000	2190000	21.33	467000	75	624000
2001	2275000	20.77	472400	76	621000
2002	2262000	21.3	481800	78	616000
2005	2680000	22	589600	80	737000
2010	3169000	24	760500	79	962000
2015	3754000	25	938500	79	1187900
2020	4274000	27	1153900	80	1442400
2025	4876000	26	1267700	80	1584700
2030	5369000	25	1342200	80	1677800

من أجل التنبؤ بالعدد المتوقع للمشاركين والطاقة الاستيعابية للتبادل في شبكة الهاتف الثابت (2030-2000)، يتعين أخذ الافتراضات التالية في الاعتبار:

الجدول 30 توقع الطلب على الطاقة الاستيعابية للهاتف الثابت 2000-

2030



- يفترض وجود نسبة إشغال 78-80% للاستفادة المناسبة من شبكة الهاتف.
- يعد معدل النفاذ الذي يتراوح من 22% - 27% مناسباً للسكان الكويتيين (مقارنة بنسبة 24%-57% في المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت) حيث أن الطلب على خدمة الهاتف الثابت قد تأثرت بدخول شركتين لخدمات الهاتف النقال تعملان في الكويت.
- يجب التوسع في الطاقة الاستيعابية للتبادل بمعدل 120.000 خط بحلول عام 2005.
- التوسع المتوقع لكل 5 سنوات للطاقة الاستيعابية للتبادل هو 225.000 - 250.000 خط حتى سنة 2020، أي معدل متوسط التوسع السنوي سيكون 40.000 إلى 50.000 خط والذي يتوافق مع معدل نمو السكان الذي سيطلب سنوياً بناء حوالي 12,000 - 15,000 وحدة للإسكان الجديد مع الأخذ بعين الاعتبار معدل الازدحام للأسر غير الكويتية ومتوسط عدد أفراد الأسرة إضافة إلى تغطية احتياجات الأنشطة الاقتصادية والصناعية والاجتماعية الجديدة في المنطقة الحضرية والمناطق الجديدة.
- اعتباراً من 2020 من المتوقع أن ينخفض معدل التوسع خلال الخطة الخمسية إلى حوالي 140.000 خط بحلول عام 2025 ثم إلى 93.000 خط بحلول 2030 قد يحدث ذلك نتيجة لتوقع اتجاهات تنافسية جديدة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بحلول عام 2020 تقريباً مما سيؤثر على الطلب على الهاتف الثابت.

التوصيات

يوصي المخطط الهيكلي بالاحتفاظ بالجودة العالية لخدمات الاتصالات التي تم الوصول إليها حتى الآن عن طريق تطوير محطة القمر الصناعي الأرضية في الدوحة وتحسين الشبكة الحالية. ويجب توفير خدمات مشابهة للمدن الجديدة المقترحة.

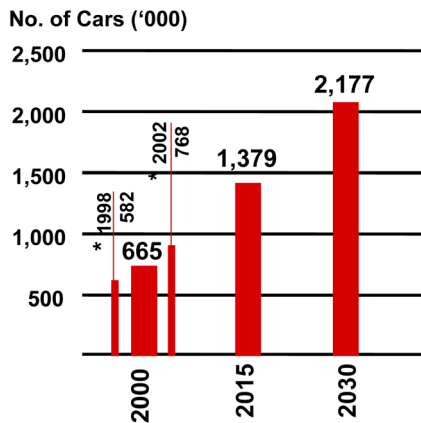
كما يوصي المخطط بالبداية في طرح خصخصة أنشطة الاتصالات لأن التنمية الضرورية ستواجه صعوبات في تغطية الزيادة في الطلب على مدار العشرين سنة القادمة. إن نجاح شركة أنظمة الهاتف النقال (MTSC) كمشروع تجاري يظهر هذه الأهمية.



2.3.5 الطاقة الاستيعابية لشبكة الطرق

أ- الوضع الحالي

يمثل مشروع تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت واحداً من أكثر المشاريع التي بها تغييرات جذرية للتنمية العمرانية في الكويت. إن الزيادة المتوقعة في عدد السكان حتى سنة 2030 كبير جداً (حوالي 2.5 مليون) ، وهذه هي المرة الأولى التي يقترح فيها أن يتم إستيعاب هذا النمو في شبكة من مدن وتجمعات عمرانية جديدة خارج المنطقة الحضرية بدلاً إقترح إستيعابهم داخل المنطقة الحضرية. إضافة إلى ذلك ، تتطلع الكويت إلى أن يكون لها دور إقليمي تجاري وثقافي ريادي خاصة مع جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي . ذلك التغير الجذري في سياسة التنمية سوف يتطلب تغييراً جذرياً مساوياً له في سياسة النقل والطرق والمواصلات.



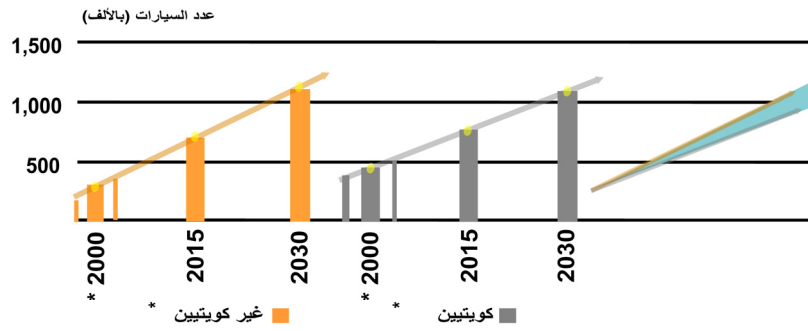
الشكل 65 السيارات المستخدمة خلال الفترة من 2000 - 1975

غير كويتي	كويتي	
0.205	0.454	2000
0.290	0.500	20015
0.330	0.520	2030

جدول 31 معدل نسبة ملكية السيارات للكويتي وغير الكويتي في الفترة ما بين 2000 - 2030

تشير الإحصائيات المنشورة الخاصة بعدد السيارات المستخدمة حتى نهاية سنة 2000 بوجود حوالي 664.707 سيارة قيد الاستخدام في الكويت. كما تظهر بيانات السكان من تعداد سنة 2000 وجود 826.000 كويتي و1.402.000 غير كويتي. انظر الشكل 65

إن معدل التغير في نسبة ملكية السيارات المتنامي بالنسبة للكويتيين ولغير الكويتيين ليس متساوياً. في عام 2030، يوصى المخطط الهيكلي بان يكون مستوى حد التشبع الخاص بملكية السيارات للكويتيين هو 0.52 ، وهو أعلى بمقدار 14.6% من مستوى حد التشبع بسنة 2000 . انظر الجدول 31

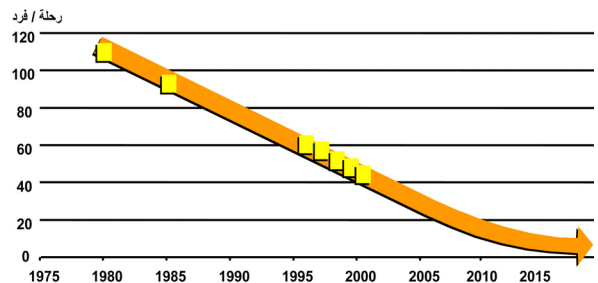


الشكل 66 تطور عدد السيارات (الخاصة) للكويتيين وغير الكويتيين من عام 1998 إلى 2002 والتوقعات المستقبلية لعدد السيارات إلى عام 2030

ومن المتوقع أن تزداد الأرقام بالنسبة لغير الكويتيين أيضاً ، ولكن من غير المحتمل أن تزداد النسبة للسكان الكويتيين بسبب مستويات الدخل المتفاوتة. وبناءً على ذلك فإنه من المقترح ان يتم تحديد مستوى 0.33 سيارة للفرد لسنة 2030 (61% أعلى من مستوى سنة 2000) ولذلك يمكن ملاحظة أن نمو ملكية السيارات بين غير الكويتيين أسرع من النمو بين الكويتيين. انظر الشكل 66

من ناحية أخرى تظهر البيانات المستمدة من الاحصائيات السنوية أن الحافلات في الكويت كانت دائماً مستخدمة من قبل غير الكويتيين ، وأن نسبة الكويتيين الذين يستخدمون الحافلة العامة (الباص) لا تذكر. الشكل 67 يبين وجود انخفاض في أعداد الركاب وانخفاض في معدل الرحلات مقابل تزايد في السكان. ويعكس الانخفاض الذي تم تسجيله قبل سنة 2001 الاستخدام المتنامي للسيارات من قبل غير الكويتيين، والاستخدام المتنامي لأنماط من النقل العام الغير قانوني، أو لوسائل النقل المستأجرة خصيصاً للموظفين.

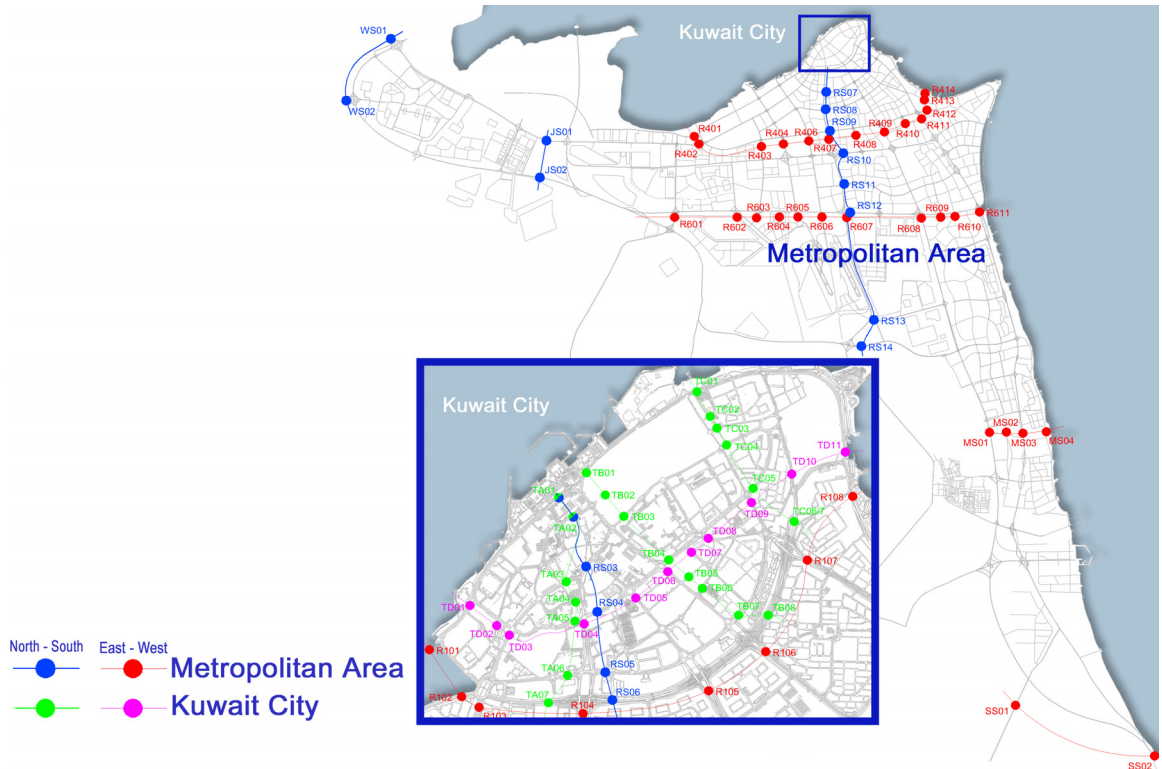
إذا استمر الاتجاه الحالي نحو الهبوط، فإن معدل الاستخدام للنقل العام سوف يقل بشكل كبير بحلول سنة 2016. إن استنتاج كهذا غير محتمل حيث أن هناك، بالتأكيد، أعداد كبيرة من الناس الذين يمثل لهم النقل العام ضرورة، ولكن البيانات نفسها لا توحي بأي تغيير جديد في الاتجاه الهابط.



الشكل 67 تطور استخدام وسائل النقل العام من 1975 إلى 2015

ومن المعروف أن استخدام السيارة هو من الأشياء الأساسية في التجمعات الغنية وخصوصاً الكويت، وغالباً ما يؤثر ذلك في شكل النسيج العمراني. إن الإجراءات الإدارية والمالية التي تم تطبيقها مؤخراً للحد من تزايد عدد السيارات هي محاولات ليس فقط لتخفيف الإزدحام الشديد الملحوظ حالياً حتى في الأوقات خارج ساعات الذروة، وإنما هي أيضاً لتقليل الآثار السلبية على الجوانب الاجتماعية والبيئية وكذلك الجوانب الصحية للسكان.



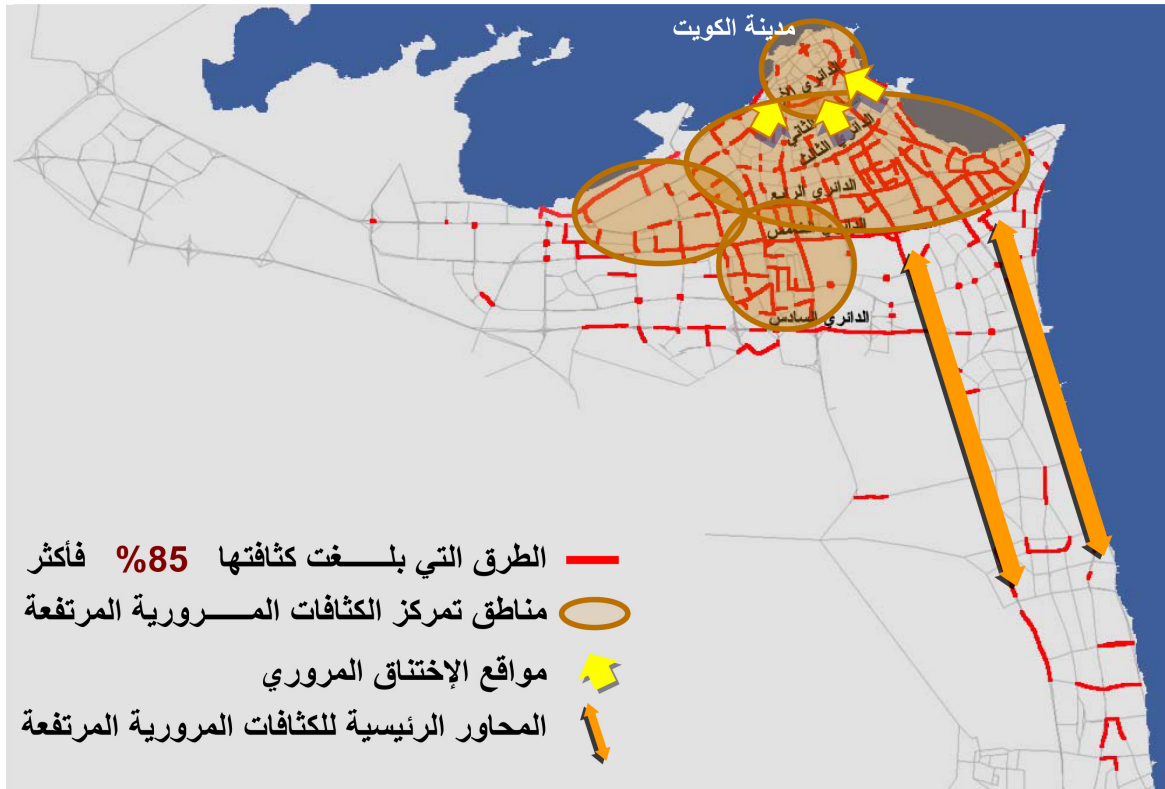


الشكل 68 و 69 مواقع نقاط المسح المروري الذي تم من خلال المخطط الحالي عام 2003 وذلك على مستوى المنطقة الحضرية ومدينة الكويت العاصمة

إن تعزيز النقل العام بنظام فعال لن يكون سهلاً في الكويت بسبب المناخ شديد الحرارة في أشهر الصيف والذي يعيق السير على الأقدام إلى جانب توفر الوقود المطلوب لقيادة السيارة بسهولة في الكويت ، ويثبت ذلك تاريخ التخطيط السابق بالكويت والذي كان يوصي دائماً بضرورة تطبيق نظام نقل جماعي ولكن نظراً للأسباب المذكورة أعلاه لم يتم حتى الآن تنفيذ هذه التوصيات . ونظراً للزيادة السكانية المتوقعة حتى سنة 2030 والتي تبلغ 2.8 مليون داخل المنطقة الحضرية القائمة و 2.5 مليون نسمة في التجمعات العمرانية الجديدة خارج المنطقة الحضرية ، فإنه لا بد من تبني خطة عملية تسعى إلى تطبيق نظام نقل جماعي حديث ومتطور يعمل على جذب السكان إلى استخدامه وذلك للربط بين التجمعات العمرانية القائمة والجديدة المقترحة.

من أجل الوصول إلى سياسة نقل مستقبلية، فقد قمنا بتنقيح وتحديث نموذج الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية وفقاً لما تم تطويره خلال إعداد المرحلة الثانية والخاصة بأوراق العمل. في المخططات الهيكلية السابقة، تم تطوير ثلاث نماذج هي: (1) نموذج مركز المدينة التفصيلي (2) نموذج المنطقة الحضرية و(3) النموذج على مستوى الدولة التقريبي. على الرغم من أن هذا المنهج كان ملائماً للمخططات الهيكلية السابقة، فإن التنمية المستقبلية المقترحة ووجود مدن جديدة ، قد تطلبت أن يتم التوسع في تغطية نموذج المنطقة الحضرية بشكل كبير. وبالتالي فقد قلل هذا التوسع أهمية النموذج على مستوى الدولة - فلا توجد فائدة في تطوير نموذجين يغطي أحدهم الآخر بحيث يغطي نموذج المنطقة الحضرية نموذج الدولة بالكامل ولكن بتفاصيل أقل خارج المناطق العمرانية الحالية. لذلك، فإن هذه الدراسة تركز فقط على نموذجين: نموذج مدينة الكويت العاصمة كذلك نموذج المنطقة الحضرية الموسع والذي يشمل المناطق العمرانية الجديدة وشبكة الطريق الإقليمي على مستوى الدولة.

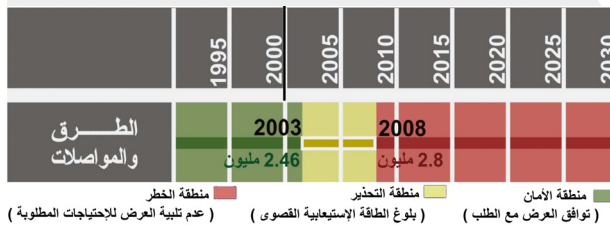
تم تجميع بيانات عد حركة المرور من خطوط العد المروري المنطقة الحضرية ومدينة الكويت الموضحة في الشكلين 68 و 69. كما تم إجراء عمليات عد يدوية في مواقع مختارة في كل خط عد مروري.



الشكل 70 تحليل الكثافات المرورية على شبكة الطرق بالمنطقة الحضرية

عمليات عد السيارات الداخلية والخارجية التي خضعت للملاحظة عند جميع خطوط العد المروري بالمنطقة الحضرية تظهر وجود تغييرات بين عامي 1995-2003 . عند جنوب الطريق الدائري الأول تزايدت تدفقات الذروة بمعدل +35% تقريباً و+14% عند الطريق الدائري الرابع و+39% عند الطريق الدائري السادس. وبوجه عام هناك زيادة في الطاقة الاستيعابية في شبكة الطرق بحوالي 2% إلى 4% سنوياً. إن هذه الزيادات الكبيرة تمثل التنمية الكبيرة التي أجريت في جنوب المنطقة الحضرية منذ برنامج المسح لسنة 1995.

نموذج المرور يعطي فكرة أولية (الشكل 70) لأماكن الوصلات بشبكة الطرق التي تعمل فوق طاقتها الاستيعابية (فوق الطاقة الاستيعابية < 85%) والأماكن التي من الممكن عندها وجود طاقة استيعابية فائضة و ذلك استناداً إلى المخططات والتوقعات الحالية.

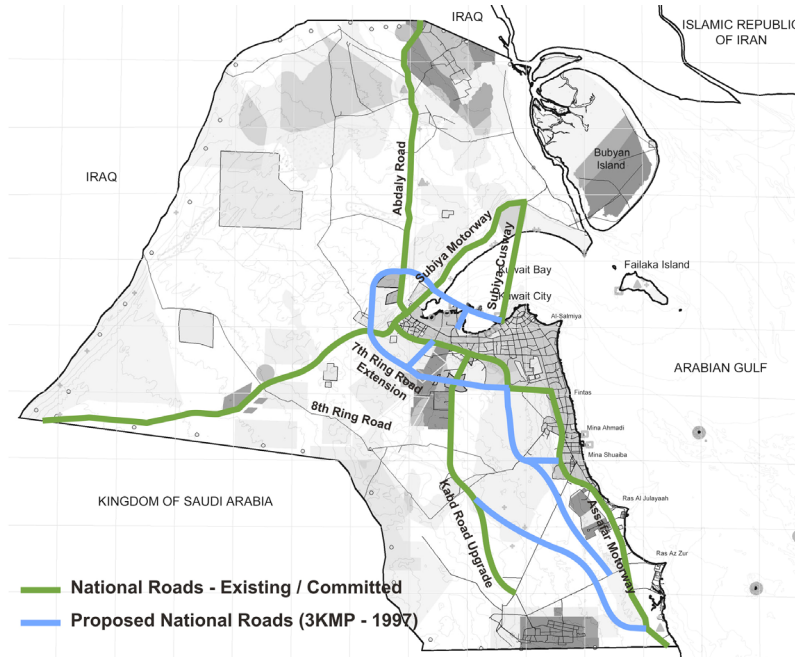


في غضون ذلك، أوضح تحليل أنظمة المرور والنقل للطاقة الاستيعابية المتوقعة ان الحد الأقصى للطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية سيتم بلوغها بين عامي 2003 و2008 وخلال تلك المدة يجب تنفيذ خطط ادارية لتخفيف الإختناق الحالي نسبياً على المحاور الرئيسية (الشكل 71).

الشكل 71 تقييم الطاقة الاستيعابية لحركة المرور والنقل في المنطقة الحضرية

ب. خطط النقل والموصلات الحالية

1. ب الطرق الإقليمية



الشكل 72 الطرق الحالية والمخطط لها

يوضح الشكل 72 الطرق الإقليمية الحالية وهي طريق الملك فهد السريع الحالي ، الطريق الدائري السابع ، الطريق الدائري السادس الحالي ، الطريق الإقليمي الشمالي الجنوبي الحالي المحيط الحضري والذي يمثل مع طريق العبدلي الرابط الرئيسي لحركة مرور الشحن البري بين ميناء الشعيبة والحدود الشمالية مع العراق ولذلك فهو يستخدم بكثافة من قبل اعداد كبيرة من شاحنات نقل البضائع الثقيلة.

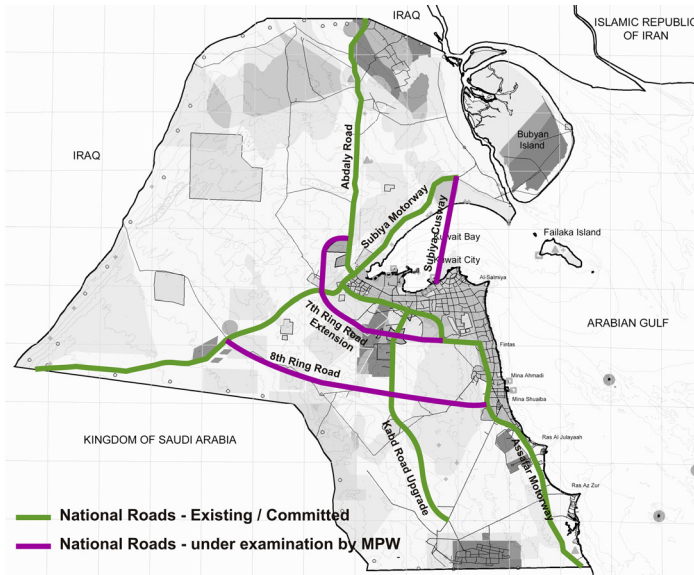
تشمل خطط الطرق الإقليمية قيد الدراسة والمبينة في الشكل 72 على :

- جسر الصبية (والذي إلى الآن من المقرر أن يبدأ من الشويخ)
- طريق الصبية السريع
- توسعة وتحديث طريق كبد، والذي يتم حالياً من قبل وزارة الأشغال العامة إلى طريق الوفرة.

لقد تضمن المخطط الهيكلي الثالث عدداً من خطط الطرق الإقليمية الأخرى والتي تخضع للتحليل في مراجعة المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت. هذه الخطط تشمل:

- طريقان جديان من الشمال إلى الجنوب في الجزء الجنوبي من الدولة، إحداهما يسير باتجاه الشمال من الزور ويرتبط بالطريق الدائري السابع الحالي جنوب الشدادية بينما يسير الطريق الآخر من غرب الزور.
- امتداد الطريق الدائري السابع إلى طريق السالمي وطريق العبدلي وطريق الصبية على أن يسير جنوب المدن الغربية المقترحة .
- وصلات الطرق عبر جون الصليبخات التي تربط طريق الصبية، وشبه جزيرة الدوحة والشويخ.

2.ب الخطط الحالية لوزارة الأشغال لتطوير الطرق



الشكل 73 امتداد الطريق الدائري السابع

يعتبر امتداد الطريق الدائري السابع الموضح في الشكل 73 هو بشكل أساسي المقترح في المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت والذي يسير جنوب الموقع القديم المحدد للمدن التوابع الغربية. تم اختيار هذا الطريق في المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت لثلاث أسباب:

- توفير طريق بيني من الشمال إلى الجنوب للشحن البري وحركة المرور ذات المسافات الطويلة خارج المنطقة العمرانية (التي كانت في ذلك الوقت تشمل المدن التوابع الغربية).

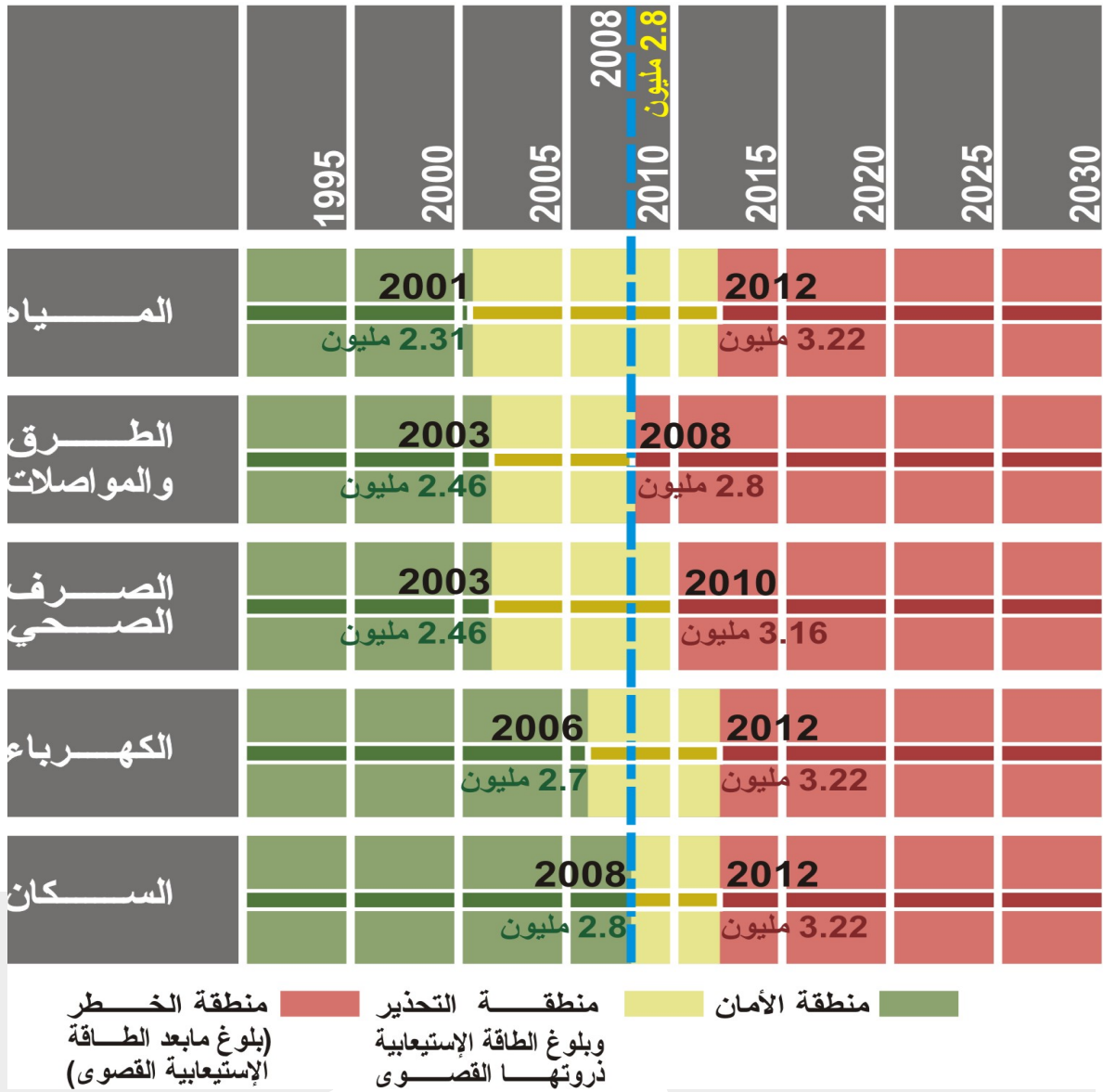
- تخفيف الحمل الزائد على الطريق الدائري السادس.

ونظراً لإلغاء مشروع المدن التوابع الغربية لوجود عوائق طبيعية بالموقع ، فإن الغرض الأخير فقط من هذه الأغراض يبقى له حيوية. لقد كانت هناك حاجة لأن تقوم مراجعة المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت بدراسة الأحمال المرورية المستقبلية المتوقعة على الطريق الدائري السادس جنوب الجهراء في حال عدم وجوده.

إن الطريق الدائري الثامن يمكن تقسيمه إلى قسمين: شرق طريق كبد وغرب طريق كبد. ويمكن أن يوفر قسم الواقع غرب طريق كبد وصلة طرفية أقصر من طريق السالمي باتجاه الشرق إلى الطريق الجانبي الخارجي والأجزاء الجنوبية من المنطقة الحضرية. ويرتبط إنساؤه بتنمية المناطق الواقعة غرب طريق كبد أخذاً بالإعتبار الأراضي الزراعية والمناطق العسكرية وحقول المياه. أما القسم الواقع شرق طريق كبد، فإن تخطيط وزارة الأشغال العامة يظهر بأنه يسير إلى الشعبية عند طريق الملك فهد السريع، عبر الطرف الشمالي لحقل نفط برقان.

بناء على ما سبق، فإن دراسة ورقة العمل الخاصة بالطاقة الإستيعابية للمنطقة الحضرية تبين أن سعة المنطقة الحضرية سوف تكون 2.8 مليون نسمة (الشكل 47 - 46). هذه السعة التي تم تحديدها يوصى بأن يتم النظر على أنها مؤشر للسعة المستقبلية. يجب النظر إلى التنمية العمرانية للمنطقة الحضرية على أنها كائن حي سيستمر في النمو رغم تباطؤ هذا النمو.

مما سبق ، نجد أن هناك حاجة ملحة لتطوير التجمعات العمرانية الجديدة خارج المنطقة الحضرية لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة بحوالي 2.5 مليون نسمة أثناء فترة الخطة وحتى سنة 2030.



الشكل 74-76 الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية

4.5 المعايير التخطيطية لتحديد حجم التجمعات العمرانية

تتطلب صياغة الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية ضرورة وضع تصور لحجم التجمعات العمرانية الجديدة والذي يرتبط بالمدى الذي يكون فيه التجمع العمراني قادراً على جذب الإستثمارات التي توفر فرص العمل الأساسية وكذلك توفر مستوى من الخدمات يتوافق مع احتياجات السكان. لذلك، فإنه من المهم تحديد نوع الأنشطة الاقتصادية المتوقعة والتي ستحدد نوع الوظائف والعمالة المحتملة وذلك للوصول إلى متوسط حجم سكاني لهذه التجمعات العمرانية يتوافق مع ما هو موجود في التجمعات العمرانية القائمة ومتناسب مع الكيان الاقتصادي الكويتي.



1.4.5 العمالة

من المتوقع وجود نسب متباينة من العمالة (الهيكل الوظيفي) داخل المدن والتجمعات العمرانية الجديدة. ومع ذلك، فإنه يمكن التنبؤ بمؤشرات التطور المستقبلي للوظائف ذات الصلة بالتجمعات العمرانية (في سياق الرؤية العامة للاقتصاد الكويتي للعمالة والتوظيف)، كما هو موضح في الجدول 32 .

وتهدف هذه التوقعات إلى تقديم مؤشرات في ضوء العمالة داخل التجمعات العمرانية الجديدة المقترحة على طول سنوات تنفيذ الاستراتيجية والتي بدورها سوف تشكل سياسات التخطيط التي تحدد سياسات التوظيف وكذلك البنية الاقتصادية المستقبلية للتجمعات العمرانية الجديدة والتي من شأنها تعمل على جذب السكان.

2030	2025	2020	2015	2010	
--	--	--	--	--	الزراعة
--	--	--	--	%20	التعدين وأعمال المحاجر
%75	%35	%45	%65	%80	التصنيع
--	--	%10	%15	%20	الكهرباء والماء
%15	%20	%25	%30	%40	الإشاعات
%50	%50	%60	%70	%80	الخدمات التجارية والمالية
%10	%10	%10	%20	%30	الإدارة العامة والدفاع

جدول 32 التقييم المتوقع للعمالة في المدن الجديدة

إضافة الى ذلك، فإن سياسات الحكومة بخصوص التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية وبالتالي التوظيف والعمالة بالخدمة المدنية بشكل خاص (التي تساهم الآن بأكثر من 42% من إجمالي العمالة) تشكل أداة أساسية في تحقيق الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية. وطبقاً لذلك، فإن الوظائف الجديدة المنتظرة بالتجمعات العمرانية وكذلك الأنشطة الاقتصادية المتوقعة¹ يجب الا تكون متمركزة ومجموعة وأن يتم توزيعها جغرافياً بشكل عادل على شبكة التجمعات العمرانية الجديدة بالدولة .

إن دعم الامكانات للوصول الى مجتمعات جديدة لها صفة الاكتفاء الذاتي يعتبر أيضاً أولوية قصوى لضمان تحقيق هدف الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية، ويعني ذلك ضرورة دعم مواقع أنشطة الإنتاج الجديدة داخل التجمعات العمرانية الجديدة المقترحة وذلك بتخصيص مناطق للصناعة كجزء من ميزانية استعمالات الأراضي في المخططات الهيكلية.

2.4.5 مستويات توفير الخدمة

يتأثر حجم التجمعات العمرانية بوجود الخدمات الكافية التي تغطي الطلب المتوقع من السكان. وهذا يرتبط بمعايير توفير الخدمة التي تضعها المؤسسة العامة للرعاية السكنية، والمبنية على خدمات التعليم والخدمات الصحية على وجه الخصوص. ويكشف لنا تحليل الوضع الراهن في التجمعات العمرانية القائمة عن وجود ثلاثة مستويات تخطيطية هي : K.C.U مجتمع الروضة ، و P.C.U وحدة المجتمع الأساسي، و NCU² وحدة المجتمع المجاور.

¹ باعتبار أن العمالة في الخدمة المدنية تشمل 100% من الإدارة الحكومية والوظائف الفنية والعلمية وكذلك ثلث كافة وظائف الخدمات (انظر مراجعة المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت (1) W.P السكان والعمالة جداول 12 و13 وأص 18، 19).





أ- توفير الخدمة التعليمية

من أجل توفير الحاجة من الخدمات التعليمية المطلوبة يتم تحديد الحدود المختلفة لعدد السكان في التجمعات العمرانية الجديدة لتعكس المستوى المقبول من الخدمة المقترحة.

المستويات التخطيطية واعداد السكان :

K.C.U "مجتمع الروضة" = حوالي 2.500 نسمة
(مجتمع الروضة)

P.C.U = 3 × K.C.U = حوالي 7.500 نسمة
(وحدة المجتمع الأساسي)

N.C.U = 6 × K.C.U = حوالي 15.000 نسمة
3 × P.C.U = حوالي 15.000 نسمة
(وحدة المجتمع المجاور)

في أعلى مستوى من التخطيط يقترح المخطط الهيكلي ان يكون عدد السكان حوالي 52.000 نسمة وذلك بوجود المدارس الثانوية (واحدة للأولاد والأخرى للبنات)⁽²⁾. وتبين دراسة القطاع التعليمي التي جاءت ضمن أوراق العمل في مراجعة المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت⁽¹⁾ أن التعليم بالقطاع الخاص يحقق نمواً وإقبالاً بنسب متزايدة من الطلاب الكويتيين وغير الكويتيين كما أن الدولة لا تقوم بتوفير أماكن للطلاب غير الكويتيين في المدارس الحكومية مما يؤدي إلى تقليص عدد المدارس الحكومية المطلوبة في المستقبل. فمن المتوقع أن تتخفف الحاجة إلى مدرستين ثانويتين (واحدة للبنين والأخرى للبنات) أثناء فترة الخطة مع انخفاض عدد السكان ليصبح ما بين 30.000 و 45.000 نسمة. (يغطي 2 أو 3 N.C.U) مع الأخذ بعين الاعتبار العمل المستمر لوزارة التعليم على تحسين المستويات الحالية.

وطبقاً لذلك، فمن المطلوب تحقيق مستوى تخطيطي أعلى لتوفير الخدمات التعليمية بشكل فعال لتغطي ما بين 2 و 3 N.C.U. ويعتبر حجم السكان هذا صغيراً بالنسبة لمستوى الضاحية مع والتي لا بد وأن يتوفر بها الخدمات الأخرى من المستشفيات العامة والمراكز التجارية والإدارية الضرورية. وعلى هذا، فإن مستوى التخطيط للمنطقة المقترح D.C.U يجب أن يشمل ما بين 10 و 15 "N.C.U" (أي حوالي 20 إلى 30 مدرسة ثانوية للبنين والبنات) وهذه الفكرة ستدعم بشكل أكبر في التحليل التالي الخاص بالخدمات الصحية.

ب- توفير الخدمة الصحية

تضع المؤسسة العامة للرعاية السكنية معايير الخدمة الصحية المحلية، وهي توفر مركز صحي / عام / ووحدة رعاية الأم والطفل لكل N.C.U (أي لعدد سكان يبلغ 15.000 نسمة). أما بالنسبة لمعيار توفير المستشفيات العامة، فإن المخطط الهيكلي الثالث قد اقترح تأمين مستشفى عام بسعة 500 سرير لهذا المستوى وذلك لخدمة عدد من السكان يصل من 350.000 إلى 400.000 نسمة.

ويزيد هذا الحجم السكاني تخطيطاً عن حدود مستوى تخطيط المنطقة D.C.U ، والذي يشمل حجم ما بين 23 و 26 N.C.U / 1 إلى 2 D.C.U. إن المعايير العالمية الحالية تتجه بشكل مستمر

(2) المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت - خيارات استراتيجية التطوير المؤقت - المرحلة الثانية، الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية، ص 24.

(1) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت، استعمالات الأراضي والأنشطة، ورقة العمل رقم 9.



نحو الانخفاض في عدد الأسرة في المستشفيات العامة ، وهذا ليس فقط بسبب تحسين الرعاية الطبية ، خصوصاً في مجال النقاهاة بعد العمليات الجراحية التي أدت إلى تخفيض استخدام الأسرة ، ولكن أيضاً بسبب الطريقة الفعالة المتزايدة في استخدام أسرة المستشفيات وذلك بتجنب الكلفة المهذرة للعدد الكبير من الأسرة المستخدمة.

سيستوعب المستشفى العام طبقاً لذلك حوالي 200 إلى 300 سرير أي سيكون أصغر حجماً ونطاق خدمته أبعد جغرافياً. بالتالي فمن المتوقع أن ينخفض حجم المستشفى العام ليخدم حوالي من 200.000 نسمة إلى 250.000 نسمة. وبالنظر إلى جهود الحكومة لتحسين نوعية الخدمة الصحية فإنه يجب أن يتناسب ذلك مع مستوى أعلى من هذه الخدمة والذي يحدد مستوى التخطيط الطبيعي للمنطقة D.C.U حتى يشمل ما بين 13 إلى 17 N.C.U.

بناءً على التحليل السابق فإنه يقترح ان يتم إستيعاب السكان في المدن والتجمعات العمرانية الجديدة على الأقل منطقة واحدة بحجم يقارب 10 N.C.U كحد ادنى ويمكن مضاعفة ذلك الى ثلاثة مناطق كحد أقصى لتشمل حوالي 30 N.C.U. و من المتوقع أن يساهم ذلك في تكوين أحجام من التجمعات العمرانية الفعالة في ضوء معايير الخدمات التي يجب توفرها ، ويعدد سكان يتراوح ما بين 150.000 و 450.000 نسمة و قابلة للتطوير موزعة على كامل مساحة الدولة.

ينبغي ملاحظة أن التجمعات العمرانية ذات احجام السكان الكبيرة والمستهدفة لأكثر من 450.000 نسمة والمقترحة في المخطط الهيكلي الثالث في الصبية والزور ستتطلب وقت أطول ليتم انجازها من التجمعات العمرانية الأصغر. ولذلك فإن الموقع الاستراتيجي والإمكانات الكبيرة لإنشاء القاعدة الاقتصادية للتجمعات العمرانية يلعبان دوراً رئيسياً في زيادة عوامل الجذب السكاني وفي سرعة خطى التنمية.



3.4.5 حجم التجمعات العمرانية والمستويات التخطيطية

بالرجوع إلى التحليل السابق لتسلسل حجم التجمعات العمرانية والمتضمنة في المستوى الجديد للتخطيط المقترح للمنطقة حيث يشمل كل تجمع عمراني ما بين 1 و 3 ضواحي سكنية ، سوف يتم اقتراح حد أقصى لحجم الخدمات التي يجب توفرها في كل تجمع عمراني والذي يتفق مع دليل تطور المجتمع الصادر عن "المؤسسة العامة للرعاية السكنية - 1993" والموضح به مستويات التخطيط K.C.U و P.C.U و N.C.U التي يجب أن توفر مرافق الخدمات لنطاق محدد من السكان ، بالإضافة إلى تقديم المستوى المطور لتخطيط الضاحية D.C.U على أنه أعلى مستوى تخطيطي.

يوضح الجدول 33 تسلسل مستويات التخطيط بما يخص عدد الوحدات التخطيطية المتضمنة وعدد وحدات الإسكان ، والمساحة بالهكتار وحجم السكان بكل مستوى تخطيطي. تم تقديم مستوى الضاحية D.C.U في ثلاثة أحجام: صغير ومتوسط وكبير ، وذلك لتوفير مجال كبير للمخطط المسؤول عن تخطيط مستويات التخطيط ل يتم اعداد المخططات الهيكلية الخاصة بهذه التجمعات العمرانية المتنوعة في الحجم.

الكثافة الفرد/هكتار (حدود التغير)	حجم السكان (حدود التغير)	المساحة بالهكتار (حدود التغير)	عدد الوحدات السكنية (حدود التغير)	عدد الوحدات التخطيطية (حدود التغير)	مستوى التخطيط الطبيعي
57.86-77.15	@3750 (3,000-4,000)	51-85	400-500	1KCU	KCU*
48.83-55.83	@7.500 (6,500-8,200)	116.42-167.93	800-1,500	2KCU-3KCU 1PCU	PCU*
40.27-49.8	@15,000 (13,000-16,400)	261.07-407.25	1,600-3,000	4KCU-6KCU 2PCU 1NCU	NCU*
38.68-49.88	150.00-225.000	3007.1- 5816.11	16,000-45,000	10NCU-15NCU 20PCU-30PCU 40KCU-90KCU 15NCU-20NCU	قياس صغير
33.85-38.68	225.000-300.000	5816.11- 8861.35	24,000-60,000	30PCU-40PCU 60KCU-120KCU 20NCU-25NCU	قياس متوسط
33.48-33.85	300.000-375.000	8861.35- 11198.14	32,000-75,000	40PCU-50PCU 80KCU-150KCU	قياس كبير

*المؤسسة العامة للرعاية السكنية - دليل التنمية المجتمعية - يونيه 1993
*مستويات التخطيط الطبيعية التي من المنتظر أن توفر مرافق الخدمات لحد عدد السكان لمنطقة جذب معينة.

جدول 33 المعايير التخطيطية المقترحة لتحديد حجم التجمعات العمرانية (يشمل D.C.U)



وهذا موضح ومبين أيضاً في الجدول 34 الذي يقدم جميع الخيارات الممكنة لعدد الضواحي (يتم اختيار ذلك في إطار ثلاثة أحجام: الحجم الصغير والمتوسط والكبير) و التي يجب ان تكون ضمن حدود التسلسل الحجمي للتجمعات العمرانية المقترحة والتي تتراوح بين 150.000 نسمة و 450.000 نسمة، بينما يشمل أصغر حجم للتجمعات العمرانية وهو 150.000 نسمة الحد الأدنى من حجم السكان على مستوى التخطيط الطبيعي للمناطق، وتشمل التجمعات العمرانية ذات الحجم الأكبر من السكان مجموعة من الخيارات لعدد المناطق تتراوح من 1 إلى 3 وحدات تخطيطية.

يجب أن ينظر إلي الهيكل المقترح لمستويات التخطيط المقترحة لحجوم سكان التجمعات العمرانية المتنوعة على أنه إطار إرشادي للتخطيط المستقبلي للمدن والتجمعات العمرانية الجديدة ضمن إطار الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية. تكمن إيجابية هذا التوجه في طبيعته المتغيرة و قدرته على التأقلم مع الاوضاع المختلفة التي من الممكن ان تنشأ عند وضع المخططات الهيكلية التفصيلية للمدن والتجمعات العمرانية الجديدة.





المعدل الحجم العمراني الجديد	خيارات	DCU			NCU			PCU			KCU		
		خيار 1	خيار 2	خيار 3	خيار 1	خيار 2	خيار 3	خيار 1	خيار 2	خيار 3	خيار 1	خيار 2	خيار 3
150,000	A	1	-	-	12	10	9	24	20	18	50	40	37
	B	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	C	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
200,000	A	1	-	-	15	13	12	30	26	24	67	53	50
	B	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	C	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
250,000	A	-	1	-	19	17	15	38	34	30	83	68	63
	B	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	C	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
300,000	A	1	-	-	23	20	18	46	40	36	100	80	75
	B	-	-	1	23	20	18	46	40	36	100	80	75
	C	2	-	-	12	10	9	24	40	18	50	40	37
350,000	A	-	-	1	27	23	21	54	46	42	117	93	88
	B	2	-	-	27	23	21	54	46	43	117	93	87
	C	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
400,000	A	-	-	1	31	27	24	62	53	49	133	107	100
	B	2	-	-	15	13	12	30	26	24	67	53	50
	C	1	1	-	31	27	24	62	53	49	133	107	100
450,000	A	3	-	-	12	10	9	24	20	18	50	40	37
	B	1	1	-	35	30	27	70	60	54	150	121	113
	C	1	2	-	35	30	27	70	60	54	150	121	113
E	1	(+)	1	35	30	27	70	60	54	150	121	113	





6. عوامل التنمية

1.6 السكان

1.1.6 إتجاهات النمو السكاني

تمثل دراسة السكان في دولة الكويت حالة فريدة من نوعها حيث أن هناك كثير من العوامل التي تؤثر في حجم وتركيبية السكان بين الكويتيين والغير كويتيين. وتحليل تطور نمو السكان لدولة الكويت بين عامي 1957 و2002 نجد أن الزيادة المطردة في عدد السكان تمثل السمة الأساسية بالرغم من الهبوط في معدل النمو السنوي الذي انحدر إلى حوالي 17.8% عام 1961 و حوالي 7% من معدل النمو السنوي عام 2002. أنظر الجدول رقم 35⁽²⁾.

ملاحظات	الزيادة %		زيادة السكان	إجمالي السكان	فترة الإحصاء		الإحصاء
	السنوي	الإجمالي			الشهر	السنة	
الإحصاء				206.473	9	3	1957
"	14.8	55.7	115.148	321.621	11	3	1961
"	11.6	45.3	145.718	467.339	5	5	1965
"	11.6	58.0	271.283	738.662	0	5	1970
"	6.9	34.6	256.215	994.837	0	5	1975
"	7.3	36.5	363.115	1.357.952	0	5	1980
"	5.0	25.0	339.349	1.697.301	0	5	1985
"	-0.7	-7.2	-121.731	1.575.570	0	10	1990
تقديري	7.0	53.6	844.358	2.419.928	8	7	2002

جدول رقم 35 تطور نمو السكان في الكويت 1957 - 2002

يتكون السكان في دولة الكويت من ثلاثة مجموعات هم الكويتيين ، والبدون جنسية محددة ، والغير كويتيين المغتربين بدولة الكويت للالتحاق بالعمل.

يمثل الغير كويتيين الشريحة الأكبر من السكان. ويشكل التوازن بين السكان الكويتيين وغير الكويتيين عنصراً هاماً في توقعات السكان المستقبلية. كان يعتقد أنه بحلول عام 2000 ، سوف يشكل الكويتيون 50% من إجمالي السكان ، ولكن هذا الهدف ثبت أنه من الصعب تحقيقه حيث أنه في عام 2003 أظهر الوضع القائم أن غير الكويتيين يشكلون 63.23% من إجمالي السكان ، ومع ذلك فإنه من المهم رفع نسبة المواطنين الكويتيين إلى حوالي 40% خلال فترة الخطة حتى عام 2030 مع الاحتفاظ بمستوى المعيشة المرتفع وذلك وفقاً لما جاء بورقة العمل رقم 1 الخاصة بدراسة "السكان والعمالة".

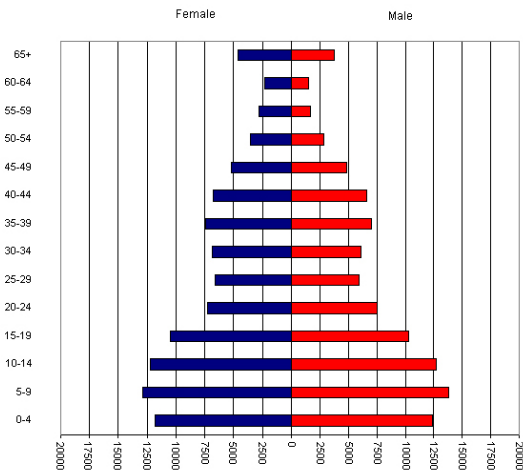
(2) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت، ورقة العمل رقم 1 "السكان والعمالة".



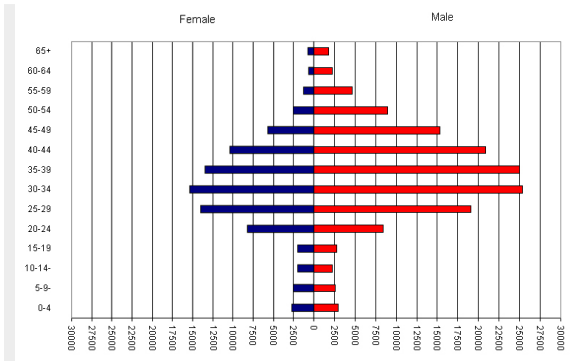
يوضح الجدول التالي النمو السكاني المقترح أثناء فترة الخطة.

2030	2025	2020	2015	2010	2005	الوضع الحالي 2003	
2,133,600	1,831,124	1,571,703	1,384,251	1,151,804	977,959	913,500	الكويتيين
3,235,801	3,044,698	2,702,532	2,369,426	2,017,898	1,701,898	1,570,834	غير كويتيين
5,369,401	4,875,822	4,274,235	3,753,677	3,168,805	2,679,857	2,484,334	إجمالي السكان

الجدول 36 توقعات السكان الكويتيين والغير كويتيين كل خمس سنوات على مدار مدة المخطط وحتى عام 2030



الشكل 77 الهرم السكاني للكويتيين



الشكل 78 الهرم السكاني لغير الكويتيين

2.1.6 تركيبة السكان بالنسبة للعمر / الجنس

هناك اختلاف في التركيبة السكانية بما يخص السن والجنس بين السكان الكويتيين وغير الكويتيين ، وهو يظهر في الهرم السكاني لكلا المجموعتين.

يوضح الهرم السكاني للكويتيين (شكل 77) أن السكان الكويتيين من النوع المتزايد باطراد -وهذه صفة خاصة بالمجتمعات النامية- فنجد أن الهرم له قاعدة عريضة بسبب معدلات الخصوبة العالية والحجم الكبير للأسرة ، وتقل المجموعات العمرية الأكبر بشكل ثابت عن مجموعة الشباب نظراً لأن الزيادة الطبيعية تقدر بحوالي 30 في الألف حيث يكون الهرم متماثل من كلا الجانبين (أي أن عدد الذكور يتساوى مع عدد النساء) ، أما في مرحلة كبار السن (أكبر من 65 عام) فتكون نسبة الإناث أكثر قليلاً من الرجال⁽¹⁾.

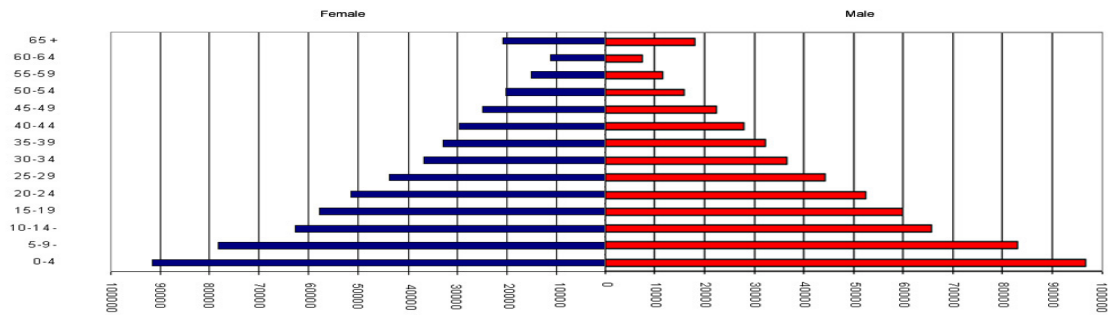
وتحليل الهرم السكاني لغير الكويتيين (شكل 78) نجد أن الهرم يضيق في الفئات العمرية تحت 24 عام إذا ما قورن بالهرم السكاني للكويتيين ، وهذه الفترة العمرية تمثل المجموعات المرافقة للمغتربين من أبناء وزوجات ، ويرجع ذلك إلى القيود الموضوعية على العمالة الوافدة لجلب ذويهم. ويزداد الهرم السكاني في الفئات العمرية ما بين 25 عام و 54 عام ، بينما يضيق في الجزء الأعلى منه (ما فوق 55 عام) حيث أن أغلب المغتربين يعودون إلى دولهم بعد سنوات العمل.

(1) الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، إحصائيات السكان والعمالة رقم 24 ، 30 يوليه 2003.

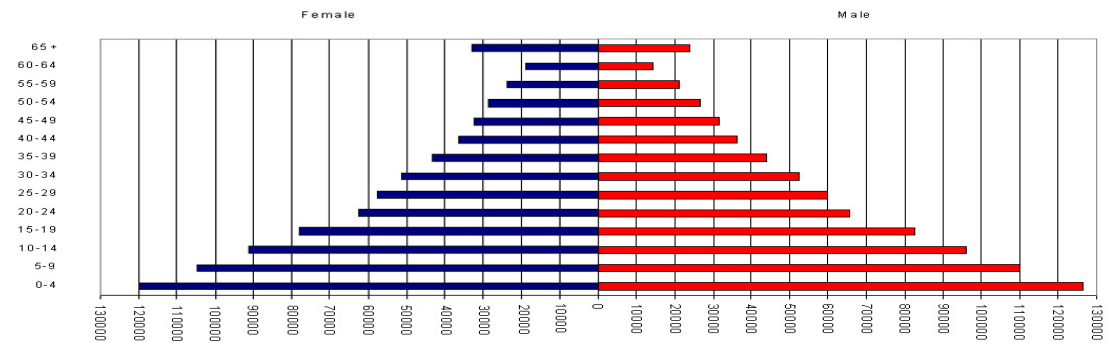


3.1.6 الهرم السكاني

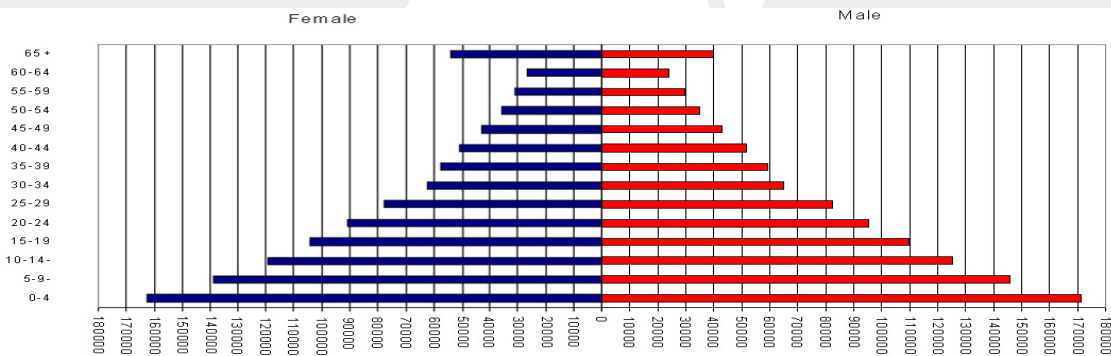
الهرم السكاني المتوقع للكوييتيين ولغير الكوييتيين أثناء فترة الخطة موضح في الأشكال 79 و80⁽¹⁾. يبين الهرم المتوقع للكوييتيين نموا ثابتا ومستمر والذي يعكس التطور المستمر في نوعية الحياة ، لعدد السكان المتزايد أثناء فترة الخطة. أما بالنسبة لغير الكوييتيين فإنه يوضح استمرار مؤشرات النمو الحالية بالرغم من الدور المتناقص للمغتربين بصفة عامة والنساء المغتربات بصفة خاصة.



2010



2020

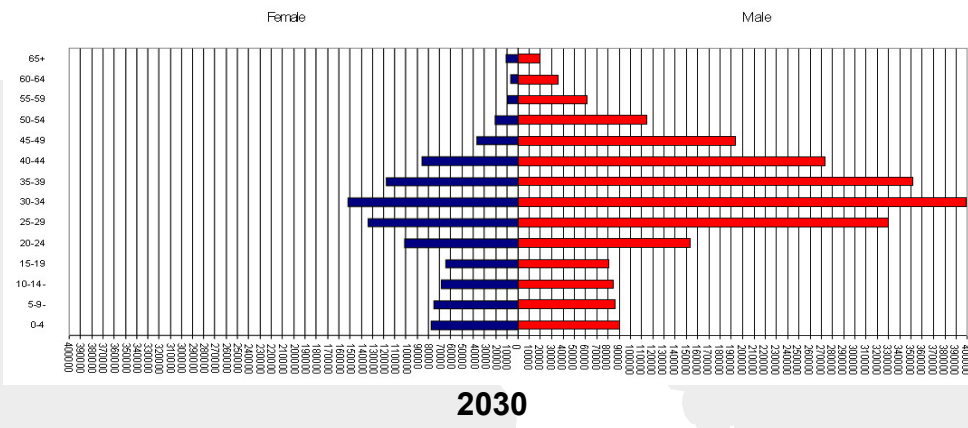
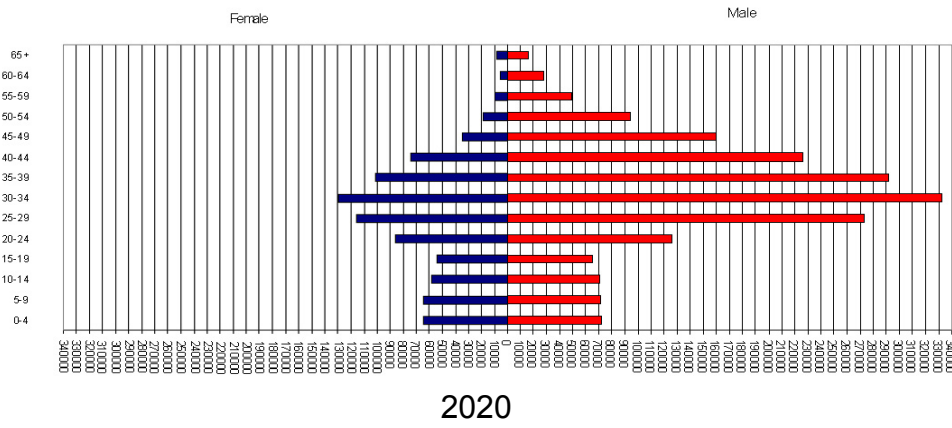
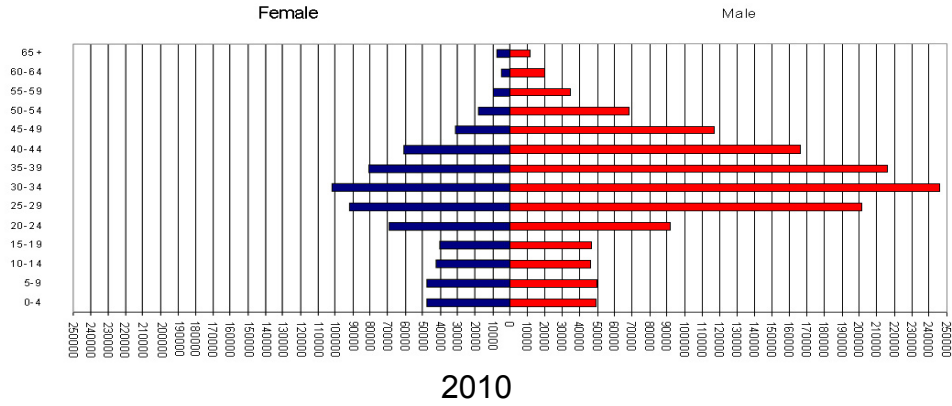


2030

الشكل 79 الهرم السكاني للكوييتيين في عام 2010-2020-2030

(1) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ، ورقة العمل رقم 1 "السكان والعمالة".





الشكل 80 الهرم السكاني لغير الكويتيين في 2010، 2020، 2030





4.1.6 حجم الأسرة

يبلغ متوسط حجم الأسرة الكويتية حالياً (عام 2004) شاملاً العمالة المنزلية حوالي 6.73 شخص/ أسرة ، وبدون عمالة منزلية يبلغ حجم الأسرة الكويتية حوالي 4.83 شخص / الأسرة. وعلى الجانب الآخر، فإن متوسط حجم الأسرة لغير الكويتيين يصل إلى 2.94 شخص / أسرة.

ومن المتوقع أن ينخفض متوسط حجم الأسرة الكويتية على مدار سنوات الخطة حتى سنة 2030 ، وأن يكون متوسط حجم الأسرة ثابتاً للمقيمين غير الكويتيين. كما أنه من المنتظر أن يستمر اعتماد الأسر الكويتية على الخدم بنفس المستوى الحالي تقريباً والذي يبلغ معدل شخصين للأسرة.

يوضح الجدول 37 حجم الأسرة المتوقع في المستقبل بالنسبة لمختلف أنواع السكان بالدولة⁽¹⁾.

2030	2025	2020	2015	2010	2005	
6.3	6.65	6.72	6.75	6.8	6.83	كويتيين بما في ذلك العمالة المنزلية
4.24	4.42	4.5	4.82	4.95	4.95	كويتيين بدون العمالة المنزلية
2.94	2.96	2.96	2.98	3.00	3.00	غير كويتيين (مقيمين)
8.00	9.00	9.50	10.00	12.00	14.00	القوى العاملة من الغراب (أسر جماعية)

الشكل 37 حجم الأسرة المستقبلي المتوقع

5.1.6 القوى العاملة

وفقاً للدراسة السكانية، فإن حجم القوى العاملة من السكان (15 سنة فأكثر) بالنسبة للمواطنين الكويتيين يبلغ حالياً 50.4% من إجمالي السكان الكويتيين البالغة أعمارهم 15 سنة فأكثر. بينما بالنسبة لغير الكويتيين، فإنه أكبر بكثير عما هو الحال بالنسبة للكويتيين إذ يصل إلى 84% (بالنسبة للذكور يصل إلى 93.2% بينما بالنسبة للإناث يصل إلى 62.8%)

6.1.6 التوزيع الجغرافي للسكان

• يوضح الجدول 38 التوزيع الحالي للسكان الكويتيين وغير الكويتيين داخل دولة الكويت⁽¹⁾.

%	السكان		
36.77	913,458	كويتيون	المنطقة الحضرية
62.55	1,554,001	غير كويتيون	
0.001	42	كويتيون	خارج المنطقة الحضرية
0.68	16,833	غير كويتيون	
100	2,484,334		إجمالي السكان

جدول 38 التوزيع الحالي للسكان داخل وخارج المنطقة الحضرية في سنة 2003.

ويبين الجدول أن معظم السكان الكويتيين يقيمون في المنطقة الحضرية الحالية ، أما خارج المنطقة الحضرية فيشكل السكان الغير كويتيون 0.68% فقط من إجمالي السكان المقيمين على حدود المنطقة الحضرية وهذا وضع ينبغي تصحيحه خلال فترة الخطة الاستراتيجية الطبيعية.

(1) حجم الأسرة المعدل من قبل تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت (2005)
(1) الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إحصائية اسكان والقوى العاملة، رقم 24 - 30، يوليو 2003.

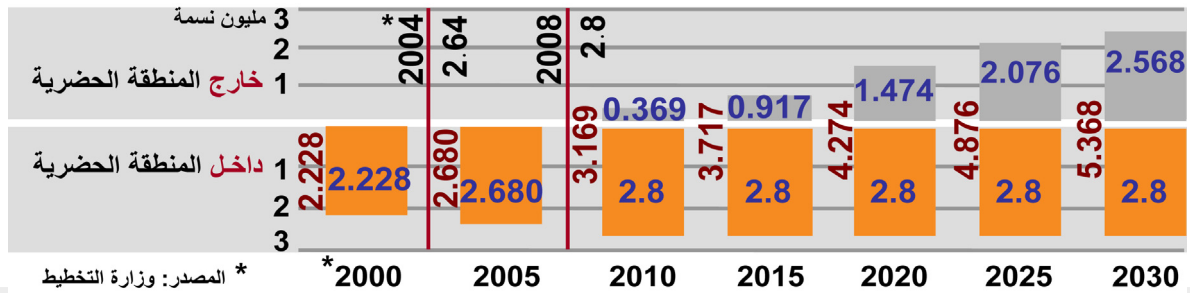


كما يوضح الجدول 39 التوزيع الجغرافي المقترح للسكان - كويتيين وغير كويتيين - وفقاً للطاقة الاستيعابية القصوى للسكان للمنطقة الحضرية والتي تم التوصل إليها خلال أوراق العمل . (أنظر ورقة العمل رقم 4)

2030	2025	2020	2015	2010	2005	
2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.66	السكان داخل المنطقة الحضرية (بالمليون)
2.5	2.075	1.474	0.953	0.368	0.018	السكان خارج المنطقة الحضرية (بالمليون)
5,369,401	4,875,822	4,274,235	3,753,677	3,168,805	2,679,857	إجمالي السكان

جدول 39 توزيع السكان داخل المنطقة الحضرية بين عامي 2005 - 2030

ويبين الشكل 81 أنه بين عامي 2005 - 2030 سوف تصل المنطقة الحضرية لكامل طاقتها الاستيعابية والتي ستبلغ 2.8 مليون نسمة . وعلى هذا ، فمن الضروري استيعاب معدلات النمو الإضافية المتوقعة للسكان (حوالي 2,5 مليون نسمة) سنة 2030. خارج المنطقة الحضرية في منظومة متكاملة من التجمعات العمرانية الجديدة.



الشكل 81 نمو السكان المتوقع داخل وخارج المنطقة الحضرية بين عام 2005 - 2030



2.6 العمالة

تتميز طبيعة تركيب القوى العاملة والوظائف في الاقتصاد الكويتي بسمات خاصة وذلك بالنسبة لطبيعة العمالة منن الجنسية والنوع . ومن الضروري تحليل الوضع الراهن من أجل وضع التوقعات المستقبلية لقطاع العمالة وتوزيعه الجغرافي.

1.2.6 القوى العاملة

يبين تحليل قطاع القوى العاملة بين عامي 1986 و2002 الخصائص التالية:

- أ- بلغت نسبة القوى العاملة التي ترتبط بقطاع الإنتاج بنسبة 43% من إجمالي القوى العاملة سنة 1986 ، ولكن إنخفضت هذه النسبة إلى 37% سنة 2002.
- ب- إحتلت حصة القوى العاملة في قطاع الخدمات المرتبة الثانية محتفظة بحصة قدرها 27.3% من الإجمالي سنة 1986 وبعد ذلك أظهرت نمواً ملحوظاً في حصتها إذ بلغت حوالي 31.6% في سنة 2002.
- ج- القوى العاملة المرتبطة بالوظائف الحكومية والقطاعات الفنية والعلمية تحتفظ بنسب مشابهة نسبياً. حيث تظهر الوظائف الحكومية نمواً ملحوظاً أيضاً في حصتها من 15.3% سنة 1986 إلى 17,6% سنة 2002، بينما أنخفضت حصة القطاع الفني والعلمي من 14.3% سنة 1986 إلى 13.6% سنة 2002.

القوى العاملة سنة 1986				القطاع	
كويتيون وغير كويتيون	كويتيون %	كويتيون وغير كويتيون	الإجمالي %	كويتيون وغير كويتيون	الإجمالي
ك 8.44 % غ 6.91 %	55.00 %	ك 8.44 % غ 6.91 %	15.35 %	ك 79.475 غ 65.018	144.493
ك 5.24 % غ 9.11 %	36.49 %	ك 5.24 % غ 9.11 %	14.35 %	ك 49.285 غ 85.759	135.044
ك 2.32 % غ 4.98 %	8.50 %	ك 2.32 % غ 4.98 %	27.31 %	ك 21.842 غ 235.179	257.021
ك 1.24 % غ 1.75 %	2.90 %	ك 1.24 % غ 1.75 %	42.99 %	ك 11.681 غ 393.066	404.747
			100 %		941.305

الجدول 40 إجمالي القوى العاملة الكويتية وغير الكويتية سنة 1986 (بالآلف)

القوى العاملة سنة 2002				القطاع	
كويتيون وغير كويتيون	كويتيون %	كويتيون وغير كويتيون	الإجمالي %	كويتيون وغير كويتيون	الإجمالي
ك 8.44 % غ 6.91 %	55.00 %	ك 8.44 % غ 6.91 %	15.35 %	ك 79.475 غ 65.018	144.493
ك 5.24 % غ 9.11 %	36.49 %	ك 5.24 % غ 9.11 %	14.35 %	ك 49.285 غ 85.759	135.044
ك 2.32 % غ 4.98 %	8.50 %	ك 2.32 % غ 4.98 %	27.31 %	ك 21.842 غ 235.179	257.021
ك 1.24 % غ 1.75 %	2.90 %	ك 1.24 % غ 1.75 %	42.99 %	ك 11.681 غ 393.066	404.747
			100 %		941.305

الجدول 41 إجمالي القوى العاملة الكويتية وغير الكويتية سنة 2002 (بالآلف)

تبين المؤشرات أعلاه الحاجة إلى إعادة التأكيد على دور قطاع الإنتاج في القوى العاملة، ليس فقط للاحتفاظ بحصته التي بلغها سنة 1986 ولكن للزيادة الإضافية لهذه الحصة بحلول تاريخ الخطة المستهدف (2030). خلال تلك الفترة ، ينبغي توجيه سياسة الدولة لتعزيز دور مشاركة القطاع الخاص في مجهودات التنمية المستقبلية إلى جانب وضع ضوابط يمكن من خلالها تقبيل الحصة المتنامية للوظائف الحكومية. ومن جانب آخر، فإن القطاع الفني والعلمي يحتاج أيضاً لتعزيز دوره وتنميته في المستقبل وذلك لضمان تحقيق أساس سليم لتنمية مستدامة مستندة على قواعد سليمة.



2.2.6 القوى العاملة حسب الجنسية

لقد أوضح تحليل قطاع القوى العاملة حسب الجنسية بين عامي 1986 و 2002 الخصائص التالية:

- أ- تسيطر القوى العاملة غير الكويتية بشكل كبير على القوى العاملة المرتبطة بقطاعي الإنتاج والخدمات. والتي بلغت حصتها معاً في سنة 2002 إلى 96.8% و 93.8% على التوالي. أما بالنسبة للقطاعين الآخرين - أي الوظائف الحكومية والوظائف الفنية والعلمية فهناك توازن نسبي بين القوى العاملة الكويتية وغير الكويتية .
- ب- إن التغيير في حصة مشاركة القوى العاملة الكويتية وغير الكويتية في القطاعات المختلفة بين عامي 1980 و 2002 يمكن توضيحه من خلال نسبة مشاركة القوى العاملة الكويتية والتي زادت في قطاع الإنتاج من 2.9% إلى 3.2% وفي القطاع الحكومي من 55% إلى 57% وفي القطاع الفني والعلمي من 36.5% إلى 46.9%. بينما انخفضت مشاركة القوى العاملة الكويتية في قطاع الخدمات من 8.5% على 6.1% من إجمالي القوى العاملة (انظر الجدولين 40 و 41 أعلاه).

إن المؤشرات أعلاه تلفت الانتباه إلى المشاركة المنخفضة نسبياً للكويتيين في قطاعات الاقتصاد الرئيسية وهي قطاع الإنتاج وقطاع الخدمات ، بينما تزيد نسبة الكويتيين في قطاعات الوظائف الحكومية والوظائف الفنية والعلمية. ويوصي المخطط الهيكلي بضرورة مشاركة قطاعات العمالة الكويتية في قطاع الإنتاج وقطاع الخدمات وذلك على المدى الطويل ، حيث أن الطاقة الاستيعابية لكلا القطاعين يمكن أن توفر فرص عمل كافية تستوعب الطلب المتوقع من قبل القوى العاملة الكويتية. كما ينبغي تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات التعليم والتدريب لتكون سياسات محفزة ومشجعة للأجيال القادمة من الكويتيين على الانضمام للقوى العاملة بقطاعي الإنتاج والخدمات.

3.2.6 القوى العاملة حسب النوع

أوضح تحليل القوى العاملة من حيث النوع في دولة الكويت بين عامي 1986 و 2002 وجود السمات التالية:

- أ- زادت نسبة الإناث في إجمالي القوى العاملة بحوالي 24% من سنة 1986 إلى 26.8% سنة 2002 ، حيث زادت نسبة الإناث الكويتيات من 5% إلى 7.55% والإناث غير الكويتيات من 18.96% إلى 19.72% خلال نفس الفترة.

وتظهر الزيادة في نسبة الإناث من إجمالي القوى العاملة بين عامي 1986 و 2002 بشكل رئيسي في قطاع الإنتاج مما يوضح زيادة من 5% إلى 7,4% وفي القطاع الفني والعلمي من 53,6% إلى 58.8%.



أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فقد ظلت نسبياً بنفس النسب أثناء نفس الفترة (جدول 42)،
(43)⁽¹⁾.

القوى العاملة 1986		إجمالي الذكور		إجمالي الإناث		إجمالي		
إجمالي الإناث	إجمالي الذكور	إناث	ذكور	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	
38.671	105.822	24.674	54.801	144.493	الوظائف الحكومية	كويتي	31.05%	21.53%
		13.997	51.021		غير كويتي	غير كويتي	21.53%	21.53%
48.129	86.915	26.408	22.877	135.044	الوظائف الفنية والعلمية	كويتي	53.58%	25.32%
		21.721	64.038		غير كويتي	غير كويتي	25.32%	25.32%
140.199	116.822	2.889	18.953	257.021	الخدمات	كويتي	13.23%	58.39%
		137.310	97.869		غير كويتي	غير كويتي	58.39%	58.39%
6.009	398.738	0.588	11.093	404.747	الإنتاج	كويتي	5.03%	1.36%
		5.421	387.645		غير كويتي	غير كويتي	1.36%	1.36%
233.008	708.297	107.724	600.573	941.305	الإجمالي	كويتي	5.80%	18.96%
24%	76%	11.44%	63.80%		غير كويتي	غير كويتي	18.96%	18.96%

جدول 42 القوى العاملة المصنفة في 1986

القوى العاملة 2002		إجمالي الذكور		إجمالي الإناث		إجمالي		
إجمالي الإناث	إجمالي الذكور	إناث	ذكور	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	
57.734	158.403	41.557	81.647	216.137	الوظائف الحكومية	كويتي	33.73%	17.41%
		16.177	76.756		غير كويتي	غير كويتي	17.41%	17.41%
72.176	98.782	47.118	33.082	170.958	الوظائف الفنية والعلمية	كويتي	58.75%	27.60%
		25.058	65.700		غير كويتي	غير كويتي	27.60%	27.60%
193.928	194.962	3.203	20.657	388.890	الخدمات	كويتي	13.42%	52.25%
		190.725	170.305		غير كويتي	غير كويتي	52.25%	52.25%
6.279	448.521	1.071	13.430	454.800	الإنتاج	كويتي	7.39%	1.18%
		5.208	435.091		غير كويتي	غير كويتي	1.18%	1.18%
330.117	900.668	148.816	751.852	1230.785	الإجمالي	كويتي	7.55%	19.27%
26.82%	73.18%	12.09%	61.09%		غير كويتي	غير كويتي	19.27%	19.27%

جدول 43 القوى العاملة المصنفة في 2002

ب- زادت نسبة الأيدي العاملة من الكويتيات في الوظائف الحكومية والفنية والعلمية بين 1986 و2002 من 31.05% إلى 33.73% ومن 53.58% إلى 58.75% على التوالي. وفي هذه الأثناء ، قلت نسبة الإناث من غير الكويتيات في القطاع الحكومي بنسبة كبيرة من 21.53% إلى 17.41% لكن تم تعويضها بالارتفاع في القطاع العلمي والفني من 25.32% إلى 27.6% أثناء نفس الفترة (انظر الجدولين أعلاه 42، 43).

ج- احتفظت القوة العاملة من النساء الكويتيات بحصتها بشكل نسبي في قطاع الخدمات بين 1986 و2002 ، وفي تلك الأثناء أظهرت ارتفاع ملحوظاً في نسبتها في قطاع الإنتاج من 5.03% إلى 7.39%.

د- انخفضت نسبة الأيدي العاملة من الإناث غير الكويتيات في قطاع الخدمات من 58.39% في عام 1986 إلى 52.25% في عام 2000 ولكنه تم تعويض ذلك بالزيادة في القوة العاملة من الذكور غير الكويتيين بزيادة من 41.61% إلى 47.75% أثناء نفس الفترة.

(1) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت - ورقة العمل 1- السكان والعمالة - الجداول 12 - أ و 13 - أ، صفحة 18 و 19.



العوامل المبينة أعلاه توضح المشاركة المتزايدة للأيدي العاملة من الإناث بشكل عام ومن الإناث الغير الكويتيات بشكل خاص والتي تمثل زيادة بنسبة 30% من حصتهم من إجمالي القوى العاملة بين عامي 1968 و 2002، وهي مركزة بشكل أساسي في الوظائف الحكومية والفنية والعلمية بالرغم من أنها توضح أيضا نفس النسبة الزائدة في قطاع الإنتاج بحوالي 47% أثناء نفس الفترة. على المدى الطويل ، من المتوقع أن تلعب مساهمة الأيدي العاملة من الإناث الكويتيات دوراً معقولاً في عملية تطوير دولة الكويت بالرغم من السيطرة الحالية للأيدي العاملة الكويتية وغير الكويتية من الرجال. يجب أن يتم دراسة النسبة الزائدة الملحوظة للمرأة الكويتية في قطاع الإنتاج عن قرب لمعرفة الأسباب التي تقف وراء ذلك .

4.2.6 الوظائف الحكومية الخاصة بالخدمات المدنية المباشرة

يعد معرفة حجم عدد العمالة المتوقعة والوظائف الحكومية التي يمكن توفيرها بالخدمات المدنية أمر ذو أهمية، لأنها تمثل فرص عمل سوف تعمل على جذب قطاع عريض من السكان للإستقرار بالتجمعات العمرانية الجديدة الموزعة على كامل أرض الدولة. وبتحليل حجم القوى العاملة بالخدمة المدنية المباشرة نجد أنها قد حافظت على نسبة 33.1% من مجمل حجم القوى العاملة في عام 1986 و زادت الى 35.2% في عام 2002 ، تمثل الجزء الأكبر منها في الوظائف الحكومية والتقنية والعلمية والتي شكلت 30% من الإجمالي عام 1986 و 31.5% عام 2002. (انظر جدول 42 ، 43) . وبالتالي فقد شكلت القوى العاملة " الخدمة المدنية المباشرة" أكثر من ثلث إجمالي القوى العاملة عام 2002 ، لذلك فمن المتوقع أن تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية بما يخص جذب السكاني المستقبلي الى التجمعات العمرانية والمدن الجديدة.





5.2.6 العمالة المستقبلية المتوقعة

استناداً إلى نتائج تقرير الدراسة الاقتصادية، فإن العمالة المستقبلية المتوقعة لأنشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة بين عامي 2005 و2030 تم تقديرها حسب ما هو وارد بالجدول 44 التالي⁽¹⁾:

2030	2025	2020	2015	2010	2005	2000	
16	16	17	18	19	20	21	الزراعة
11	10	9	9	8	8	7	التعدين والمحاجر
115	109	103	97	91	85	71	التصنيع
8	8	8	9	9	9	8	الكهرباء والماء
116	117	118	114	109	102	120	الإنشاءات
266	261	255	247	236	224	227	الإجمالي الفرعي لقطاع الإنتاج
500	470	430	367	309	253	193	التجارة والتجهيزات الغذائية
66	62	58	54	50	46	41	النقل والاتصالات
196	157	126	101	81	65	47	خدمات الأعمال والخدمات المالية
1069	887	779	598	468	371	262	الخدمات المنزلية
213	186	160	121	89	65	41	الخدمات الشخصية
37	116	115	87	73	62	52	التعليم
69	59	53	42	33	26	20	الصحة والرعاية
321	354	448	391	355	348	304	الإدارة العامة والدفاع
2570	2290	2168	1761	1458	1236	960	الإجمالي الفرعي لقطاع الخدمات
2836	2551	2423	2008	1694	1460	1187	الإجمالي

جدول 44 العمالة المقدرة (بالآلاف) حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

الزيادة الكلية في العمالة على مدار مدة الخطة تبلغ حوالي 240% وهو ما يعكس الزيادة المتوقعة في عدد السكان. قطاع العمالة المتوقعة مقسم فرعياً إلى قوى عاملة كويتية وغير كويتية وفقاً لما هو مدرج في الجدول 45⁽¹⁾.

القطاع	2030			2015			2000		
	اجمالي	غ ك	ك	اجمالي	غ ك	ك	اجمالي	غ ك	ك
الزراعة	16	15.2	0.8	18	17.5	0.5	21	20.8	0.0
التعدين والمحاجر	11	3.3	7.7	9	3.6	7.7	7	3.2	4.2
التصنيع	115	94.3	20.7	97	85.4	20.7	77	70.1	6.9
الكهرباء والماء	8	7.6	0.4	9	8.6	0.4	8	2.7	5.1
الإنشاءات	116	113.7	2.3	114	112.1	2.3	113	111.8	0.8
التجارة والتجهيزات الغذائية	500	440.0	60.0	367	341.3	25.7	199	195.9	2.9
النقل والاتصالات	66	45.5	20.5	54	41.0	13.0	41	35.0	6.0
خدمات الأعمال والخدمات المالية	196	127.4	68.6	101	75.8	25.3	47	40.4	6.5
الإدارة العامة والدفاع	321	80.3	240.8	391	132.9	258.1	300	132.0	168.0
التعليم	137	34.3	102.8	87	32.2	54.8	52	27.0	25.0
الصحة والرعاية	69	27.6	41.4	42	21.0	21.0	20	14.0	6.0
الخدمات الشخصية والتجارية	213	147.0	66.0	121	90.8	30.3	41	36.0	5.0
الخدمات المنزلية	1069	1069	0.0	598	598.0	0.0	262	262.2	0.0
الإجمالي	2837	2205	632	2008	1560	448	1187	951	236

جدول 45 العمالة (بالآلاف) حسب الجنسية 2030-2015-2000

لقد تم الأخذ بعين الاعتبار مشاركة القوى العاملة الكويتية بحصة أكبر مما هو عليه الآن، فمن المتوقع أن ترتفع حصة الكويتيين من الوظائف الحكومية من 60% سنة 2000 إلى 75% سنة 2030، بينما

(1) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت - أوراق العمل 1- السكان والعمالة - الجدول 25 - صفحة 35.

(1) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت - أوراق العمل 1- السكان والعمالة - الجدول 25 - صفحة 37.



من المتوقع في قطاع الصحة أن تتضاعف تقريباً حصة الكويتيين. هناك توقع بوجود زيادة كبيرة في حصص القوى العاملة الكويتية بالخدمات المدنية وخدمات المجتمع والفندقة والتجارة والتجهيزات. ومن المتوقع أن تتوفر وظائف أكثر للنساء اللاواتي سيشكلن نسبة متزايدة من القوى العاملة الكويتية.

من غير المحتمل أن تزداد حصة العمالة الكويتية بقطاع الإنتاج رغم صغرها نسبياً. ومع ذلك، فإن قطاع الإنشاءات هو القطاع القادر على تحقيق زيادة في حصة العمالة من بين كافة القطاعات المكونة للإنتاج.

6.2.6 مؤشرات التوزيع الجغرافي المستقبلي للعمالة:

في ظل غياب المعلومات عن وجود خطط تنموية للتوسع المستقبلي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، (بين عامي 2005 - 2030) والتي يمكن أن توفر فرص عمل، فإن توزيع الأنماط المختلفة للأنشطة الاقتصادية على التجمعات العمرانية الجديدة سوف يكون في إطار التوقعات على المستوى العمراني وسوف يتطلب من الجهات الاقتصادية المختلفة دراستها وتحليلها ووضع الخطط الخاصة بها على ضوءها. في سياق الدراسات القطاعية التي تم إعدادها على شكل أوراق بالمرحلة الثانية، تم التوصل إلى معرفة التقديرات الخاصة بـ كلاً من:

- أ- العمالة حسب النشاط الاقتصادي.
- ب- الطاقة الاستيعابية للسكان بالمنطقة الحضرية وبالتالي عدد السكان المستقبلي المتوقع خارجها.

وتم التوصل إلى مؤشرات يمكن أن تقود إلى التوزيع الجغرافي المستقبلي للعمالة المتوقعة داخل المنطقة الحضرية وخارجها ضمن حدود الدولة بين عامي 2005 و2030. الجدول 46

2030	2025	2020	2015	2010	2005	2000	
5,369,401	4,875,822	4,274,235	3,753,677	3,168,805	2,679,857	2,226,485	عدد السكان
2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.66	2.21	عدد السكان داخل المنطقة الحضرية (بالمليون)
2.5	2.075	1.474	0.953	0.368	0.018	0,015	عدد السكان خارج المنطقة الحضرية (بالمليون)
2,836,000	2,551,000	2,423,000	2,009,000	1,694,000	1,460,000	1,187,000	اجمالي العمالة المتوقعة
1,443,150	1,443,150	1,443,150	1,443,150	1,443,150	1,443,150	1,180,700	العمالة داخل المنطقة الحضرية ⁽¹⁾
1,392,850	1,107,850	979,850	564,850	250,850	16,850	6,300	عدد العمالة خارج المنطقة الحضرية ⁽²⁾
1,179,250	921,250	740,150	407,800	168,950	--	--	العمالة المرتبطة بالتجمعات العمرانية
213,600	186,600	239,700	157,050	81,900	16,850	6,300	عدد العمالة غير المرتبطة بالتجمعات العمرانية*

*العمالة الناتجة طوال مدة الخطة حسب قطاعات الزراعة، والتعدين والمحاجر إضافة إلى غل العمالة الحرة (أي العمالة غير المرتبطة بالتجمعات العمرانية التي يمكن أن تقع داخل التجمعات العمرانية خلاف ذلك).

الجدول 46 العمالة المتوقعة داخل وخارج المنطقة الحضرية.

(1) انظر الملحق أ للحصول على المؤشرات الإرشادية لفتي العمالة المتوقعة: العمالة المرتبطة بالتجمعات العمرانية

العمالة غير المرتبطة بالتجمعات العمرانية بين عامي 2005 و2030.

(2) انظر الملحق ب للحصول على المؤشرات الإرشادية للعمالة المتوقعة المصنفة حسب القطاعات عامي 2005 و2030.



3.6 الإسكان

• يشكل توفير السكن عاملاً رئيسياً من عوامل الجذب في المجتمعات العمرانية الجديدة. وقد تم تخصيص ورقة عمل خاصة لدراسة العرض والطلب على السكن بالدولة حيث تم تحديد خصائصها الرئيسية واشكالياتها الأساسية والعرض / الطلب الحالي والمستقبلي المتوقع داخل وخارج المنطقة الحضرية.

• أنواع السكن في الكويت

يتكون قطاع الإسكان في دولة الكويت من ثلاث أنواع رئيسية والتي تتوافق مع أنواع السكان كالتالي:

أ- السكن الخاص :

وهو إسكان الأسر الكويتية، ويكون على قسيمة من الأرض مساحتها 400 م² توفرها "الهيئة العامة للرعاية السكنية" على أراضي ملكية الدولة ، ويتم بناؤها وفقاً لقانون الإسكان لسنة 1994.

ب- السكن الإستثماري (سكن العائلات) :

وهو إسكان للأسر من غير الكويتيين وعبارة عن شقق في مباني (عمارات) متعددة الطوابق وتعرف باسم "السكن الإستثماري". يتم بناء هذا النوع من السكن من قبل مستثمرين من القطاع الخاص على أرض ملكية خاصة.

ج- السكن الجماعي :

السكن الجماعي هو سكن العزاب مكون من شقة بها عدد من الغرف بمرافق مشتركة ، وهو مخصص لإسكان المقيمين العزاب غير الكويتيين من العمالة الوافدة المؤقتة ذوي الأجور المحدودة. يقوم ببناء هذا النوع من السكن المستثمرين من القطاع الخاص على أرض ملكية خاصة تقع في مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة⁽¹⁾.

• العوامل الأساسية المؤثرة على قطاع الإسكان :

يمكن تحديد العوامل المؤثرة على العرض والطلب بقطاع الإسكان في دولة الكويت على النحو التالي:

أ- السكن الخاص :

- قائمة الانتظار لطلبات الأسر الكويتية المستحقين للفيلات من قبل الهيئة العامة للرعاية السكنية (وفقاً للقانون رقم 27 لسنة 1994) بلغت حوالي 66.000 طلب في سنة 2003 ، مما يعني أن هناك نقص في العرض لتلبية الطلب المتزايد.
- معدل التزاحم في السكن الخاص بلغ 1.79 أسرة للوحدة السكنية في سنة 2003 ، ويفترح المخطط الهيكلي تخفيضه إلى 1.08 أسرة / الوحدة بين عامي 2020 و 2030.
- أكثر من 60% من توفير وحدات السكن الخاص يقع على عاتق الهيئة العامة للرعاية السكنية ، وعلى هذا فمن المهم أن تتفق الخطط المستقبلية لتوفير هذا النوع من السكن وقدرات الهيئة الفعلية من حيث :

(1) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت - ورقة العمل 3 - العرض والطلب على الإسكان.



(i) معدل البناء ، والذي بلغ الحد المتوسط له حوالي 3300 وحدة / السنة بين عامي 1976 و2000.

(ii) ندرة الأراضي المملوكة للدولة في المنطقة الحضرية⁽¹⁾.

- انخفاض نسبة مشاركة القطاع الخاص في الإستثمار العقاري الموجه لتوفير السكن للأسر الكويتية والتي بلغت 35.5% سنة 1995، وقد انخفضت إلى 25.5% عام 2003 نتيجة لمعدل الربح المنخفض اذا ما قورن بالإستثمار في "الشقق الاستثمارية".
- تدرس الهيئة العامة للرعاية السكنية حالياً نوع جديد من السكن للأسر الكويتية يسمى "الإسكان الرأسي" والذي يعني مبنى متعدد الطوابق يضم شقق ذات مساحات كبيرة ، وذلك بهدف التغلب على ندرة الأراضي المملوكة للدولة إلى جانب توفير منازل أكثر اقتصادية يتوقع أن تستوعب تراكم الطلبات للـسبعة عشر سنة الأخيرة.

ب- السكن الإستثماري:

- بلغ معدل التزاحم 1.92 أسرة غير كويتية لكل وحدة من السكن الإستثماري في سنة 2003 ، ويقترح المخطط الهيكلي تخفيضه إلى 1.5 أسرة للوحدة بين عامي 2020 و2030.

- معظم إستثمارات القطاع الخاص في القطاع العقاري هي موجهة للمباني السكنية / التجارية ، بينما لم يتجاوز معدل الإشغال الحالي في السكن الإستثماري حوالي 68% من إجمالي "الشقق الاستثمارية" في سنة 2003.

ويرجع هذا إلى الزيادة المستمرة في إيجارات الوحدات على مدار السنة مما جعله ذو عائد مربح من الناحية الاقتصادية ، وإن لم يكن من الناحية الاجتماعية ، حيث تقوم نسب كبيرة من الأسر بمشاركة أسر أخرى في شقة واحدة. ومن المتوقع إذا ما إستمرت هذه الزيادة المنتظمة في بناء "الشقق الاستثمارية" أن يتجاوز المعروض منها الطلب الناتج. وعلى هذا ، فإن معدل العرض الحالي سوف يغطي الطلب المتوقع لسنة 2010.

- لقد أدى معدل الربح المرتفع الذي يتم الحصول عليه عن طريق إنشاء هذا النوع من السكن إلى التقسيم الفرعي للفيلات والبيوت الحالية إلى شقق ذات أحجام أصغر للإيجار من قبل المقيمين وكذلك أدى من جانب آخر إلى استئجار الملاحق.

ج- السكن الجماعي للمقيمين غير الكويتيين:

- من خلال تحليل بيانات السكان والوحدات السكنية الواردة بالإحصاءات النصف سنوية الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة التخطيط ، تم حساب معدل التزاحم لوحدات السكن الجماعي لعام 2003 والذي قدر بحوالي 14.15 شخص لكل وحدة سكنية ، وحيث أنه في العادة لا يزيد عدد الغرف بالوحدة السكنية عن أربعة غرف ، فإن متوسط كل غرفة تقريباً يكون حوالي 3 إلى 4 أشخاص. من المقترح تخفيض ذلك المعدل إلى 8 أشخاص بكل وحدة سكنية في سنة 2030، أي حوالي شخصين كحد أقصى بكل غرفة.

(1) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت - ورقة العمل 3، العرض والطلب على الإسكان - صفحة 12 و13.



- عدد السكان الذين يعيشون في السكن الجماعي يشكل حوالي 75% من إجمالي العزاب الوافدين الموجودين بالدولة ، أما نسبة الـ 25% الباقية فهم من العمالة المنزلية الذين يعيشون مع الأسر الكويتية أو العائلات الوافدة.
- يزيد العرض من هذا النوع من الوحدات السكنية عن الطلب ، بينما على الجانب الآخر نجد أن معدل الإنشاء (والذي يقوم به القطاع الخاص) يتزايد بشكل مستمر وذلك بسبب المعدلات العالية للعائد الاستثماري. وبناءً على التوقعات المستقبلية لعدد السكان (أنظر ورقة العمل رقم 1 "السكان والعمالة") فمن المفترض أن يغطي العرض الحالي الطلب المتوقع على هذا النوع من الإسكان حتى سنة 2010.
- هذا، وقد أدى أيضاً ارتفاع معدلات الربح بالإستثمار في هذا النوع من السكن إلى تغيير بعض أصحاب السكن الخاص لاستخدام الملاحق المرتبطة بالفيلات الحالية لتصبح سكناً للعزاب مما أدى إلى نشوب ظواهر إجتماعية غير مرغوبة.

• العرض والطلب على السكن

وفقاً لدراسة العرض والطلب على السكن والتي تمت في ورقة العمل رقم 4 من هذا المخطط الهيكلي ، فإن إجمالي احتياجات السكن على مدار مدة المخطط بين عامي 2005 و 2030 تم تقديرها وفقاً للعدد المتوقع للعائلات الكويتية والغير كويتية وكذلك عدد العمال العزاب. وقد راعي تقدير الطلب المستقبلي التحسن التدريجي لمعدلات الازدحام الزائد لكافة أنواع الأسكان وكذلك التغيير في حجم الأسرة المتوقع بالنسبة للأسر الكويتية وأسر المقيمين من غير الكويتيين على مدار السنوات القادمة حتى 2030 . والجداول التالية تبين الطلب المتوقع على الوحدات السكنية بأنواعها المختلفة:

السنة	الطلب على الوحدات السكنية	الوحدات الجديدة المطلوبة	الوحدات السكنية المطلوبة باستثناء المخزون الحالي
2005	179361	82541	82541
2010	210902	109582	27041
2015	260875	157055	47473
2020	317362	211042	53987
2025	400000	291180	80138
2030	446772	335452	44272

جدول 47 عدد وحدات السكن الخاص المطلوبة للأسر الكويتية

السنة	الطلب على الوحدات السكنية	الطلب على الوحدات السكنية باستثناء المخزون الحالي	النقص
2005	131000	47519	لا يوجد
2010	165250	13269	لا يوجد
2015	208200	--	29681
2020	268385	--	89866
2025	301994	--	123475
2030	328500	--	149981

جدول 48 عدد وحدات السكن الإستثماري المطلوبة لأسر المقيمين غير الكويتيين¹

¹ المخزون الحالي للسكن الإستثماري وسكن العزاب من المتوقع أن يفي بالطلب حتى عام 2010.



السنة	الوحدات السكنية المطلوبة باستثناء المخزون الحالي		الطلب على الوحدات السكنية
	النقص	الزيادة	
2010	11681	--	55000
2020	46467	--	89786
2030	89040	--	132359

جدول 49 الوحدات المطلوبة من السكن الجماعي للعمال العزاب المقيمين من غير الكويتيين

• الإسكان داخل المنطقة الحضرية

الاحتياجات المتوقعة للوحدات السكنية داخل المنطقة الحضرية يتم تقديرها في سياق الطاقة الاستيعابية المقترحة للسكان في المنطقة الحضرية والتي تقدر بحوالي 2.8 مليون نسمة. بناءً على ذلك، يجب أن توفر المنطقة الحضرية وحدات سكنية لحوالي 400.000 ساكن جديد من المتوقع أن يسكنوا داخل المنطقة الحضرية. يتم تقدير عدد الوحدات في إطار العوامل المؤثرة على التنمية في مجال الاستثمار العقاري السكني المخطط له للخمس سنوات الأولى. الجدول رقم 50 التالي يعرض قائمة بإجمالي العدد المطلوب من الوحدات السكنية بأنواعها المختلفة داخل المنطقة الحضرية.

عدد الوحدات السكنية المطلوبة			صافي نمو السكان المتوقع		
الإجمالي	غير كويتي	كويتي	الإجمالي	غير كويتي	كويتي
5,100	17,550	38,250	400,000	213,500	186,500

جدول 50 إجمالي الطلب المتوقع على الوحدات السكنية بأنواعها المختلفة داخل المنطقة الحضرية

يتم الأخذ في الاعتبار عند تقدير ماهو متوقع من طلب على الوحدات السكنية الجديدة بالمنطقة الحضرية خطط الإسكان المقترحة من الهيئة العامة للرعاية السكنية ، وكذلك المخططات المعدة لسكن العائلات الكويتية (في مدينة جابر الأحمد وضاحية سعد العبد الله) سواء كانت عبارة عن فيلات على قسائم مساحتها 2400م² أو خطط الإسكان العمودي وايضا إسكان غير الكويتيين - سواء كان إسكان استثماري و/أو إسكان العمال العزاب الجماعي. من المتوقع أن يغطي العرض الحالي مع معدل الزيادة المتوقعة لإنشاء مباني سكنية جديدة (التي يتم تنفيذها من قبل مستثمرين القطاع الخاص) الحاجة المطلوبة لكلا النوعين من الإسكان لسنة 2010.

أ- الإسكان خارج المنطقة الحضرية

الحاجة المتوقعة للوحدات السكنية خارج المنطقة الحضرية يتم تقديرها في سياق الخطة الإستراتيجية القومية الطبيعية التي تقترح استيعاب 2.5 مليون نسمة داخل المدن والتجمعات العمرانية الجديدة خارج المنطقة الحضرية ، مع الأخذ بعين الاعتبار التحسن التدريجي لمعدلات التزاوج ومتوسط حجم الأسرة المنظورة . والجدول رقم 51 التالي يوضح الطلب المتوقع على الوحدات السكنية بالتجمعات العمرانية الجديدة.



إجمالي الوحدات السكنية المطلوبة خارج المنطقة الحضرية			السنة
اجمالي	غير كويتي	كويتي	
لا يوجد	لا يوجد	44295	2005
6575	لا يوجد	11210	2010
23965	12140	9225	2015
41360	72325	15740	2020
62645	105935	41890	2025
83935	132440	6025	2030

جدول 51 الطلب المتوقع على الوحدات السكنية خارج المنطقة الحضرية

يرتبط التوزيع الجغرافي للوحدات السكنية الجديدة المطلوب توفيرها في المدن والتجمعات العمرانية الجديدة المقترحة بشكل أساسي بعدد سكانها المستقبلي وفقاً لما تحدده الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية. ويرتبط تحديد أعداد وأماكن الوحدات السكنية بأنواعها المختلفة داخل كل مدينة وتجمع عمراني جديد بالتركيبة السكانية ومخططها الهيكلي التفصيلي وكذلك فرص العمل المستقبلية لقاعدتها الاقتصادية والتركيبة الاجتماعية المستهدفة بين الكويتيين والمقيمين.



4.6 المساحات الأرضية التجارية

يوضح التوزيع الجغرافي الحالي للسكان (عام 2003) أن حوالي 99% من السكان يقطنون داخل المنطقة الحضرية (انظر الجدول 38 أعلاه) بينما هناك نسبة أقل من واحد بالمائة (0.68%) من إجمالي السكان يعيشون خارج المنطقة الحضرية، لذلك فإن معظم إجمالي المساحات الأرضية التجارية هي موجودة داخل المنطقة الحضرية بوجه عام ومتمركزة في الأحياء السكنية الأكثر كثافة سكانية بوجه خاص (كمناطق السالمية وحولي والفروانية والكويت العاصمة). ويمثل الهدف من ضرورة توزيع المساحات الأرضية التجارية على كامل المناطق العمرانية هو تأمين الطلب من المساحات التجارية الذي يضمن معدل مرتفع لعائد الاستثمار في هذا المجال.

تم دراسة العرض والطلب من المساحات الأرضية التجارية في سياق ورقة العمل رقم 8 "المساحات الأرضية التجارية". وقد إتبع المخطط الهيكلي أربع مناهج لتحليل وتقييم الوضع الحالي وبالتالي توقع الطلب المستقبلي، وهذه المناهج يمكن توضيحها كما يلي:

- أ- مسح ميداني من الطبيعة لعينة تمثل حوالي 10% من إجمالي المساحات الأرضية التجارية الحالية (عام 2004) مع تصنيفها بأنواعها المختلفة.
- ب- مسح مكثبي باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS والتي تمت من خلال المخطط الحالي لحساب كل ما هو قائم بالفعل وما تم تخصيصه حتى عام 2004 كنشاط تجاري بالمنطقة الحضرية، وتم حساب المساحات باستخدام نسب البناء الخاصة بكل منطقة على حدى.
- ج- تقييم المساحات الأرضية التجارية منذ سنة 1980 لتحري التوافق بين معدلات نمو السكان والمناطق المتوفرة فيها الخدمات التجارية.
- د- تحليل وتقييم المعدلات المطبقة حالياً والمستخدمة لحساب المساحات الأرضية التجارية، ثم التوصل إلى تحديد معدلات جديدة يمكن تطبيقها للمنطقة الحضرية وخارج المنطقة الحضرية في المناطق العمرانية الجديدة والتي تضمن توفير المساحات الأرضية التجارية في المستقبل بشكل كافي وموزع بشكل متوازن.

• **المسح الميداني:** يوضح الجدول 52 التالي قائمة بمناطق المسح الميداني للمساحات الأرضية التجارية الحالية للأنشطة التجارية المتنوعة، كما يوضح أن إجمالي المساحة التجارية في سنة 2004 تبلغ حوالي 9,4 مليون متر مربع، مما يعني ذلك أن المعدل وفقاً لعدد السكان الحالي لعام 2004 هو 3,8م² للفرد.

الإجمالي	م ت	م ح	ت/س	م/ت	4ج	3ج	2ج	1ج	المساحة بالمتر المربع
940282	39795	98536	116861	120218	262742	49215	250415	2500	
	سلع معمرة	ج2:	مكاتب/ تجاري	م/ت:	الخدمات الشخصية	ج3:	سلع يومية	ج1:	
	مجمعات تجارية	م ت:	مركز الحي	م/ح:	تجاري / سكني	ت/س:	صالات عرض	ج4:	

الجدول 52 تصنيف المساحات بمناطق المسح الميداني لعينة 10% من إجمالي المساحات الأرضية التجارية

تصنيف نوع الأنشطة التجارية يظهر ان صالات المعارض والسلع المعمرة من الأنشطة التجارية تحتل المرتبة الكبرى من حيث المساحات الأرضية التجارية حيث أنها تشغل نسبة 27.9% و 26.6% من إجمالي المساحة، وكل من الخدمات التجارية على مستوى المناطق



والمكاتب والمساحات التجارية في المناطق السكنية تحتل المرتبة الثانية، حيث تشغل نسبة 10.5% و12.8% و12.4% على التوالي⁽¹⁾.

- **المسح المكتبي:** أظهرت نتائج تقييم الوضع الحالي من المساحات الأرضية التجارية - باستخدام خرائط أنظمة المعلومات الجغرافية وإستخدام نسب البناء المتبعة الخاصة بكل منطقة على حدى - أن المساحات الأرضية التجارية المتوفرة بالمنطقة الحضرية حوالي 9.84 مليون متر مربع ، حيث يوجد بمدينة الكويت وحدها مساحات تقدر بحوالي 3.4 مليون متر مربع. وهذا يعني أنه عند بلوغ المنطقة الحضرية الطاقة الاستيعابية القصوى البالغة 2.8 مليون يمكن تخفيض المعدل الحالي والبالغ 3.8 م² للفرد إلى 3.5 م² للفرد (الجدول 53).

المساحات الأرضية التجارية	مراكز الأحياء والمراكز الحضرية	إجمالي المساحة التجارية
8,052,097	1,790,651	9,842,748

الجدول 53 المساحات الأرضية التجارية

- وبتحليل ماكان متوفر من مساحات تجارية بين عامي 1980 و2003 والمذكورة بالجدول رقم 54 تبين أن معدل الزيادة السنوي في المساحات التجارية بين عامي 1980 و 1995 كان عند متوسط قدره 5.7 في السنة ، بينما ارتفع متوسط الزيادة السنوي بين عامي 1995 و2004 ليصبح 8.3%، أي 1.54 ضعف المعدل الخاص بالفترة السابقة. ويرجع ذلك إلى أن الاستثمار في إنشاء مباني المساحات التجارية يكون عائد الإقتصادي مجزياً بشكل مرتفع مع التوقع بوجود زيادة أكبر بشكل مطرد في حجم الطلب.

السنة	مكاتب خاصة (المساحة م ²)	مكاتب حكومية (المساحة م ²)	التجزئة (المساحة م ²)	إجمالي المساحة
1980	700	913	1148	2761
1995	1148	1334.9	2650	5132.9
2004	1202.18	985.36	7215.28	9402.82

الجدول 54 المساحة الأرضية التجارية الحالية

(المخطط الهيكلي الثاني "1982" ، المخطط الهيكلي الثالث "1997" ، تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت)

- تم عمل دراسة مقارنة للمعدلات المتبعة والمطبقة لتحديد المساحات الأرضية التجارية ببعض الدول المشابهة في مستوى المعيشة ومعدلات الإنفاق ، مما يساعد على الوصول إلى معدل يمكن من خلاله توفير تقدير معقول للاحتياجات المستقبلية من المساحات الأرضية التجارية.

لقد أجرت دراسة ورقة العمل 8 "المساحات الأرضية التجارية" تحليل لمتوسط المعدلات ببعض الدول الأوروبية (نم التوصل إلى أنها حوالي 2.52 م²/الفرد) ومقارنتها بدراسة بلدية الكويت⁽¹⁾ والمعدل الذي استنتجه المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت مع الأخذ بعين الاعتبار تجنب المناطق الحالية ذات الكثافة المرتفعة. وقد توصل المخطط الهيكلي إلى معدل إرشادي للمساحات الأرضية التجارية الخاصة بالمكاتب الخاصة (بدون مساحة المكاتب الحكومية) يبلغ 1.00 م²/الفرد ومعيار مساحة التجارة بالتجزئة البالغ 1.60 م²/الفرد.

⁽¹⁾ تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت - المساحة التجارية - الصفحة 8.

⁽¹⁾ دراسة أجرتها بلدية الكويت سنة 1998 قدرت المساحة التجارية القائمة في ذلك الوقت بحوالي 5 مليون متر مربع ، ومع الأخذ بالإعتبار أن حجم السكان المتوقع أن يبلغ 2,3 مليون نسمة في سنة هدف الدراسة (2015)، يمكن حساب المعدل الخاص بالمساحات الأرضية التجارية ليكون 2.17 م²/الفرد





1.4.6 العرض والطلب على المساحات الأرضية التجارية

تم تحليل التوقعات المستقبلية لحجم العرض والطلب من المساحات الأرضية التجارية بسنة هدف المخطط عام 2030 كما هو موضح في الجدولين 55 و56 التاليين:

أ- في حالة أن يكون عدد السكان المستقبلي المتوقع بالمنطقة الحضرية كما هو مستهدف 2,8 مليون نسمة في سنة 2030.

المساحات الأرضية التجارية المطلوبة وفقاً لمعيار العرض "المقبول" من المساحة التجارية	المساحة الحالية للمساحات الأرضية التجارية وفقاً للمسح الميداني
7.28 مليون م ²	9.40 مليون م ²

الجدول 55 العرض والطلب

(تم تقييمه مع الأخذ بالإعتبار المساحات الأرضية التجارية الحالية)

ويعني هذا أن هناك زيادة حالية في المساحات الأرضية التجارية عن الطلب المتوقع تبلغ 2.12 مليون م²، أي زيادة قدرها 22.26%.

ب- في حالة نسب البناء المسموح بها حالياً وبلوغ الطاقة الاستيعابية القصوى للعرض المتوقع البالغ 9.8 مليون متر مربع، وإجمالي عدد سكان المنطقة الحضرية كما هو مستهدف 2.8 مليون نسمة في سنة 2030.

المساحات الأرضية التجارية المطلوبة وفقاً للمعدل الموصى به	الحد الأقصى المقدر للمعرض من المساحات الأرضية التجارية المسموح به وفقاً لنسب البناء المطبقة حالياً
7.28 مليون م ²	9.84 مليون م ²

الجدول 56 ميزان العرض / الطلب

(تم تقييمه مع أخذ الحد الأقصى المسموح به للعرض في الاعتبار)

ويعني هذا وجود زيادة في المساحات الأرضية التجارية قدرها 2.56 مليون م²، أي زيادة قدرها 26.02%.

استناداً إلى ذلك، يمكن القول أنه ليست هناك حاجة إلى مساحات أرضية تجارية جديدة داخل المنطقة الحضرية. إن الأنشطة التجارية التي تتركز بشكل أساسي في مدينة الكويت ومحافظة الفروانية تشغلان معاً 65%⁽¹⁾ من إجمالي ما هو موجود حالياً من المساحات الأرضية التجارية بالنسبة لكل المنطقة الحضرية، ويمثل ذلك أحد الأسباب الرئيسية لمشكلات المرور والنقل والمواصلات بهذه المناطق.

ويدعو ذلك إلى وجود حاجة إلى استحداث تدابير للتحكم في التوسع الجديد في المساحات التجارية داخل المنطقة الحضرية. إن تشجيع المستثمرين على توجيه استثماراتهم جغرافياً لتكون بالمدن والتجمعات العمرانية الجديدة المقترحة خارج المنطقة الحضرية هو أمر أساسي، وذلك بهدف خلق مناطق جذب

(1) محافظة الكويت، تغطي المناطق بنسب 19.41%، و5.00% و1.93%، الإجمالي 26.34%، محافظة الفروانية تغطي المناطق بنسب 9.52% و3.96% و2.97% و1.21% و10.43% و3.75% و6.82%، الإجمالي 38.66%.



جديدة⁽¹⁾ مقابلة للمنطقة الحضرية، وبالتالي جذب الأنشطة الاقتصادية التكميلية الأخرى وايضا جذب السكان إلى التجمعات العمرانية الجديدة.

2.4.6 المساحات التجارية في المدن والتجمعات العمرانية الجديدة

من أجل تقدير حجم الطلب من المساحات الأرضية التجارية بالمدن والتجمعات العمرانية الجديدة، سواء كانت لنشاط التجزئة أو المكاتب الخاصة، تم استخدام المعيار الموصى به (2.6 م²/فرد). يوضح الجدول 57 ميزان العرض/الطلب للمنطقة الحضرية، وكذلك الطلب المخمن على المساحة التجارية للمدن والتجمعات العمرانية الجديدة. إذا لم يتم تحقيق الطلب التقديري في المناطق المجاورة للتجمعات العمرانية الجديدة، سوف تستمر المنطقة الحضرية في جذب سكان أكثر للإقامة أو سيستمر الانتقال بينهما بمعدل متزايد طالما لم يتم الوصول إلى الإشباع محلياً. لذلك من الضروري أن يتم تخصيص أرض داخل المدن والتجمعات العمرانية الجديدة لاستيعاب المساحات المستهدفة من المساحة التجارية البالغة 6.5 مليون متر مربع لأنشطة كل من التجزئة والمكاتب الخاصة، التي يجب توزيعها جغرافياً وفقاً لأعداد السكان المستهدفة بها.

صافي العرض/الطلب			العرض			الطلب			
إجمالي المساحة التجارية	المساحة الخاصة 100م ² /الفرد	مساحة التجزئة 1.60م ² /الفرد	إجمالي المساحة التجارية	المساحة الخاصة التجارية	مساحة التجزئة 1.60م ² /الفرد	إجمالي المساحة التجارية	مساحة المكاتب الخاصة 1.00م ² /الفرد	مساحة التجزئة 1.60م ² /الفرد	
+ 3.5	+0.28	+3.22	10.78	3.08	7.7	7.28	2.8	4.48	المنطقة الحضرية (2,8 مليون)
-6.50	-2.50	-4.00	--	--	--	6.50	2.5	4.00	المدن والتجمعات العمرانية الجديدة (2,5 مليون)
-3.00	-2.22	0.78	10.78	3.08	7.7	13.78	5.3	8.48	الإجمالي (5,3 مليون)

الجدول 57 التوقعات المستقبلية للطلب على المساحات الأرضية التجارية بالمدن والتجمعات العمرانية الجديدة حتى عام 2030

(1) تمت مناقشة التوصيات الخاصة بموضوع مناطق الجذب المقابلة في دراسة المراكز الحضرية صفحة 43.



5.6 المراكز الحضرية

بتحليل سياسة تنفيذ المراكز الحضرية عبر السنوات الماضية نجد أنه قد تغير مفهومها عما يفترض عليه أن يكون. فبدلاً من أن تعمل هذه المراكز كمركز خدمة من الحجم المتوسط الذي يستوعب احتياجات المناطق السكنية ، أصبحت مركزاً للأنشطة التجارية بشكل رئيسي ملحق بها مساحات مكاتب صغيرة تابعة للقطاع الخاص والمكاتب الحكومية المحلية.

وفقاً لما ورد من توصيات بالمخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت لعام 1997، فإن مساحة المركز الحضري تبلغ حوالي 300.000م² من بينها 200.000م² محلات تجارية و 100.000م² للمكاتب الخاصة والحكومية.⁽¹⁾ تم تقسيم جزئية التجاري إلى محلات خاصة للتجارة بالتجزئة وتمثل حوالي 20% ، والسلع المؤقتة 60% والسلع المعمرة و20% هذا بالإضافة إلى محلات خاصة بالخدمات الشخصية وذلك لخدمة عدد من السكان يبلغ 350.00 إلى 450.000 نسمة. وقد أظهر المسح الميداني للوضع الحالي الذي تم بتطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث - 2005 أنه حتى الآن لم يتم تطوير معظم المواقع المخصصة لتكون مراكز حضرية ، وأن المراكز الحضرية التي تم إنشاؤها لا تطابق المشروعات المصممة أو لا تتوافق مع النسب المقترحة للمراكز الحضرية بالمخططات الهيكلية السابقة ، مما أدى إلى إعتبار هذه المراكز الحضرية من ضمن المساحات الأرضية التجارية في المنطقة الحضرية بشكل عام وخاصة بمنطقة السالمية وسوق شرق في مدينة الكويت وفي مناطق متفرقة والتي يتم تنميتها بشكل مستمر على صورة مجمعات تجارية⁽³⁾. وقد أثر هذا الوضع على المفهوم التخطيطي وراء فكرة بناء المراكز الحضرية.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إعادة صياغة مفهوم المراكز الحضرية بوظيفتها الأصلية المحددة كأداة تخطيط طبيعية لتوفير خدمات ومرافق على مستوى المناطق السكنية في سياق المناخ العمراني الحالي على النحو التالي:

أ- توزيع الأنشطة التجارية والخدمية على المناطق السكنية بشكل متوازن بدلاً من التركز في منطقة معينة (مدينة الكويت والسالمية وحولي والفروانية).

ب- تزويد الأحياء بمستوى خدمات ذو حجم متوسط الدرجة يمكن أن يسد الفجوة بين مراكز الخدمات الحضرية والمرافق الخدمية المحلية ذات مستويات التخطيط الأدنى.

ج- التوزيع المتوازن لحركة المرور على مستوى شبكة الطرق بالمنطقة الحضرية.

د- تنوع الأنشطة التجارية والخدمية والذي يمكن أن يوفر دعماً متبادلاً بينهما ، بما في ذلك الأنشطة الخاصة بقضاء أوقات الفراغ والتسلية.

وعلى هذا، يوصي المخطط الهيكلي بأن تشمل فكرة المركز الحضري على تجارة التجزئة والمكاتب الخاصة وكذلك بعض مرافق الخدمات الحكومية على مستوى المركز الحضري وبعض الخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية والمساحات المفتوحة ومناطق الاستجمام ، ومن المقترح عمل إطار للمركز الحضري بحجمين، الأول يخدم مجموعات السكان المكونة من 200,000 نسمة والثاني يخدم 350.000 نسمة ، ويكون ذلك لضمان توفير خدمات فعالة في بيئة حيوية ومريحة ويمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية. من المتوقع أن يوفر الإطار المقترح للمركز الحضري حوالي 50% من إجمالي

(1) المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت - 1997 ، TP2 "المراكز الحضرية بالمنطقة الحضرية" صفحة 9.
(3) بالرغم من أن المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت أقر أن استراتيجية حجم وتوزيع ووظائف المراكز الحضرية تتطلب إعادة فحص جزري في ضوء التنمية التي أجريت منذ التفكير فيها إلا أنه لم تنفذ ذلك الاقتراح.



الحاجة من مساحة تجارة التجزئة و30% من حاجة المساحة التجارية للمكاتب الخاصة. ومن المقترح أن يتم توزيع الباقي جغرافياً داخل المركز على شكل محلات بيع بالتجزئة على واجهة الشوارع في مستوى الميزانين كما هو الحال في نمط التسوق التقليدي في "الشارع الرئيسي". ستنم صياغة نموذج هيكلي للوظائف المقترحة للمركز الإداري والتجاري بكلاً الحجمين المقترحين بالمساحة المناسبة والمعيار الإرشادي المناسب لخدمة كل نشاط.

وبذلك يتم عمل مزج بين الأنشطة المختلفة وبأي حجم/مساحة. تم بعد ذلك افتراض وحدة هيكل الاستثمار/ النشاط لكي تعمل على تفعيل دور المركز الحضري والتي تضم كل وحدة منها على أنواع مختلفة من الوظائف والأنشطة المتوازنة من حيث معدل العائد الاستثماري لضمان أرباح استثمار مقبولة للمستثمرين.

وبعد مراجعة توصيات الخطط السابقة وكذلك تحليل الوضع الحالي للمراكز الحضرية نجد أن المنطقة الحضرية بحاجة إلى خمس مراكز حضرية جديدة لتلبية الطلب المتوقع ، بالإضافة إلى ضرورة تطوير المواقع المخصصة حالياً كمراكز حضرية واستكمال المواقع المطورة والمبنية جزئياً.

أما بالنسبة للمدن والتجمعات العمرانية الجديدة المقترحة في سياق الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية خارج المنطقة الحضرية ، فيجب تطبيق التوجهات المحددة الخاصة بضرورة تخصيص أماكن للمراكز الحضرية والمرتبطة بحجم السكان وتوزيعها جغرافياً في المخططات الهيكلية لكل تجمع عمراني والتي سيتم صياغتها لتنميتها مستقبلاً.

يتراوح العدد الإجمالي المتوقع للمراكز الحضرية المطلوبة لخدمة عدد السكان المستقبلي البالغ 2.5 مليون نسمة خارج المنطقة الحضرية بين سبعة واثني عشر مركزاً حضرياً جديداً ، حيث يرتبط التوزيع الجغرافي لهم بتوزيع السكان المقترح.

ويمكن للتجمعات العمرانية ذات حجم السكان الأصغر أن تشارك في مركز حضري مع تجمع عمراني مجاور على أن يقع ذلك المركز داخل أحد هذين التجمعين أو بينهما، أو أن يكون لها مركز حضري فرعي ذو وظيفة و حجم بمستوى أقل.

ومع ذلك يجب أن نذكر أن التمرکز الحالي الشديد للمساحات التجارية داخل المنطقة الحضرية كما هو واضح في مدينة الكويت والشرق والشويخ والسالمية بصفة خاصة، والتمركز للمرافق والمصالح الحكومية قد أدى إلى وصول الطاقات الاستيعابية للطرق حدها الأقصى وذلك كما هو واضح في الاختناق الشديد على المحاور الرئيسية لشبكة الطرق بالمنطقة الحضرية.

لذلك يوصى المخطط الهيكلي في سياق الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية المقترحة بإنشاء منطقة جذب معاكسة تكون عبارة عن مركز إداري وتجاري عملاق أو سوق إقليمي للتجزئة يتكامل مع مركز أنشطة ترفيهية ومناطق ترويحية واسعة في موقع مختار خارج المنطقة الحضرية الحالية. ويمكن أن يعمل ذلك كعامل جذب يمكن عن طريقه أن يخفف الضغط المروري بالمنطقة الحضرية. ويمكن أيضاً أن يولد عاملاً فسيولوجياً يطرح عادات جديدة لحركة المرور بعيداً عن المنطقة الحضرية باتجاه منطقة الجذب في المناطق الحدودية الجديدة، ويساهم في تشجيع الذهاب إلى التجمعات العمرانية الجديدة. تم التوصل إلى أن هناك موقعين جديرين بلعب مثل هذا الدور بشكل كبير وهما من المواقع المتبقية من المدن التوابع الغربية المقترحة مسبقاً بالمخطط الهيكلي الثالث السابق ، هذان الموقعان هما رقم 6 (شمال غرب الصليبية) ورقم 7 (أمغرة). من هنا يتم البدء بعملية التوجه باتجاه التجمعات العمرانية المقترحة المطورة حديثاً. علاوة على ذلك، فإن حجم منطقة الجذب المقترحة يتوقع أن تولد فرص عمل جديدة بعيداً عن المنطقة الحضرية.







6.6 الخدمات التعليمية

طراً على قطاع التعليم بالدولة تطورات خلال العقد الماضي باتجاهات عديدة. أول هذه الاتجاهات هو تناقص عدد الطلبة الغير الكويتيين المسجلين في المدارس الحكومية ، والذي وصل إلى متوسط قدره 54% من إجمالي التسجيل في دور رياض الأطفال وحوالي 13.3 % فقط من إجمالي التسجيل في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في سنة 2003 . الاتجاه الثاني هو تزايد عدد الكويتيين المسجلين في المدارس الخاصة وذلك من 14.6% من إجمالي التسجيل سنة 1998 وصولاً إلى نسبة 23% سنة 2003 . وتشكل حصة المدارس الأجنبية في التعليم الخاص متوسطاً قدره 44.6% من إجمالي التسجيل ، والحصة الاعلى هي في تعليم رياض الأطفال إذ تصل إلى 70.7% اما الحصة الأدنى لها هي في المدارس الثانوية إذ تصل إلى 33%.

وعلى ضوء الطاقة الاستيعابية التي تم تحديدها للسكان في المنطقة الحضرية ، وفي اطار المعايير التصميمية والتخطيطية للمدارس التي تم تطبيقها حديثاً ، فإن عدد المدارس الحالية داخل المنطقة الحضرية قادرة على تلبية الطلب المستقبلي لعدد السكان المتوقع. تقوم وزارة التربية بتلبية الطلب حالياً من خلال تحسين مستوى الخدمة ونوعية مباني المدارس ، كما تقوم أيضاً باستئجار بعض المباني الحالية للمدارس الخاصة التي تواجه حالياً طلباً متزايداً.

يوضح الجدولين 58 و 59 التاليين عدد الفصول الدراسية وكذلك عدد المدارس المطلوبة بالمدارس الحكومية و الخاصة.

2030	2025	2020	2015	2010	2005	عدد الفصول الدراسية في كل مدرسة	المرحلة التعليمية
226	191	180	158	147	145	12	رياض الأطفال
221	192	181	157	145	132	30	الابتدائية
168	147	138	119	112	101	24	المتوسطة
122	117	105	86	72	63	30	الثانوية

الجدول 58 عدد المدارس الحكومية

2030	2025	2020	2015	2010	2005	عدد الفصول الدراسية في كل مدرسة	المرحلة التعليمية
224	201	175	144	119	99	12	رياض الأطفال
144	129	115	94	77	61	30	الابتدائية
111	100	88	72	59	47	24	المتوسطة
72	68	59	46	36	28	30	الثانوية

الجدول 59 عدد المدارس بالتعليم الخاص

من المتوقع أن يتم تطبيق ذلك في المدن والتجمعات العمرانية الجديدة المقترحة خارج المنطقة الحضرية طوال مدة الخطة ، وذلك وفقاً لمعايير العرض المعدلة بما يناسب التوزيع الجغرافي لعدد السكان المتوقع والذي سيتم وفقاً لما تمليه استراتيجية التوزيع الجغرافي للسكان والطلب المستقبلي المتوقع الذي سيتم منابته من قبل وزارة التربية بشكل دوري⁽¹⁾.

(1) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ورقة العمل رقم 9 ، استعمالات الأراضي و الأنشطة المنشآت التعليمية ، الصفحة 18



• التعليم العالي

ينقسم التعليم العالي الى التعليم التطبيقي والتدريب (الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب) والجامعات ، بما في ذلك الجامعة الحكومية الوحيدة الموجودة بالدولة وكذلك الجامعات الخاصة الجديدة .

توصلت ورقة العمل "استعمالات الأراضي والأنشطة" - إلى أن البرنامج المستقبلي للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب يمكن استيعابه في المواقع المخصصة له حالياً داخل المنطقة الحضرية ، وأنه لا ينبغي تخصيص أي مواقع إضافية داخل المنطقة الحضرية لمنشآت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب . ومن المتوقع أن يتم نقل حوالي 30% من المساحات المخصصة حالياً الى التجمعات العمرانية الجديدة.

يتم حالياً تطوير المدينة الجامعية الجديدة في منطقة الشداية بمساحة 490 هكتار والتي ستغطي الطلب المستقبلي المتوقع خلال مدة الخطة. ويوصي المخطط الهيكلي أن يتم إستيعاب أي طلبات مستقبلية تقدم من القطاع الخاص لتخصيص مواقع جديدة لجامعات خاصة وكذلك أي طلب يقدم لتخصيص مواقع جديدة للجامعة الحكومية في المدن والتجمعات العمرانية الجديدة المقترحة ، حيث ان وجود الجامعات الجديدة في التجمعات العمرانية المقترحة ستزيد من سرعة التنمية لما تمثله من عناصر جذب وبالتالي توفر الدعم للخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية.





7.6 الصحة

يظهر تقييم الخدمات الصحية بالدولة ثباتاً منذ 1998 ، حيث تم إنشاء وإضافة 92 سريراً فقط بالمستشفيات بين عامي (1998 و 2001). وقد أدى النمو السكان إلى الانخفاض في معيار توفير الاسرة بالمستشفيات من 2.5 سرير / ألف نسمة إلى 2.1 سرير ألف نسمة خلال نفس الفترة الزمنية. الجدول رقم 60⁽¹⁾ يظهر انخفاضا في مستوى الخدمة الصحية بين عامي 1998 و 2001 ويبدو هذا الانخفاض نتيجة للقواعد الجديدة المتعلقة بالقيود المفروضة على تقديم الخدمات الصحية لغير الكويتيين إضافة إلى التوسع المتنامي لمنشآت الخدمات الصحية بالقطاع الخاص والذي عوض الانخفاض في حجم العرض.

2001	2000	1999	1998	1997	
4696	4575	4433	4401	4449	إجمالي الأسرة
67.7	67.2	67.9	66.7	67.7	معدل إشغال الأسرة
2.1	2.1	2.1	2.2	2.5	الأسرة / 1000 نسمة
5	5	5	5	5	عدد المستشفيات العامة ⁽²⁾
10	10	10	10	10	عدد المستشفيات التخصصية ⁽³⁾
75	75	71	70	70	عدد مراكز الرعاية الصحية العامة

الجدول 60 العرض الحالي من المنشآت الصحية

يعرض الجدول 61⁽⁴⁾ العدد الحالي من أسرة المستشفيات التي يوفرها القطاعين العام والخاص ويظهر زيادة في أسرة المستشفيات بالنسبة للمستشفيات قيد الإنشاء. حصة القطاع الخاص من الزيادة المتوقعة في أسرة المستشفيات تشكل 46.5% من إجمالي عدد أنواع المستشفيات المقترحة حديثاً⁽⁵⁾ . بمعنى آخر تتوسع الخدمات الصحية للقطاع الخاص بمعدل متزايد مما يوفر تقريباً نصف الحاجة من العرض المستقبلي.

الإجمالي	قيد الإنشاء	حالي	النوع	الملكية
1230	720	510	عام	قطاع خاص
100	40	60	تخصصي	قطاع خاص
3344	785	2559	عام	قطاع حكومي
2224	90	2134	تخصصي	قطاع حكومي
4574	1505	3069	عام	الإجمالي
2324	130	2194	تخصصي	الإجمالي

الجدول 61 العرض الحالي من أسرة المستشفيات

لقد تناولت دراسة قطاع الخدمات الصحية التي تمت ضمن ورقة العمل رقم 9 " استعمالات الأراضي والأنشطة " الوضع الحالي والمتطلبات المستقبلية المتوقعة للمنشآت الصحية. وتم الأخذ بعين الاعتبار التحسن التدريجي في معايير العرض الحالية. وفيما يلي نوضح تقديرات الطلب المستقبلي على أسرة المستشفيات بالنسبة للقطاعين العام والخاص وفقاً لمعايير العرض المقترحة لكلا القطاعين ولعدد السكان المتوقع في المستقبل خلال سنوات الخطة (الجدولين 62 و 63)⁽¹⁾.

(1) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ، ورقة العمل رقم 9 استعمالات الأراضي والأنشطة ، المنشآت الصحية ، صفحة 34 .
(2) "المستشفيات العامة" وزارة التخطيط، قطاع الإحصائيات والمعلومات - ملخص الإحصاء السنوي - 2002 - صفحة 386.
(3) "المستشفيات التخصصية" وزارة التخطيط، قطاع الإحصائيات والمعلومات - ملخص الإحصاء السنوي - 2002 - صفحة 386.
(4) نشرة وزارة الصحة بعنوان " المشروعات الصحية التي تؤسس في المستقبل " من قبل التخطيط والمتابعة - 15 مارس 2004 .
(5) إجمالي عدد الأسرة بالمستشفيات الحكومية هو 4693 منها 2559 سرير بالمستشفيات العامة و 2134 بالمستشفيات التخصصية .
(1) مراجعة المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ورقة العمل رقم 9 ، استعمالات الأراضي والأنشطة ، قطاع المنشآت الصحية - صفحة 38 و





السنة	عدد السكان (بالآلاف)	نسبة الأسرة بالمستشفيات التخصّصية*	عدد الأسرة بالمستشفيات التخصّصية	نسبة الأسرة بالمستشفيات العامة*	نسبة الأسرة بالمستشفيات العامة	الإجمالي
2005	2680	2.1	5628	1.00	2680	8308
2010	3169	2.1	6654.9	1.00	3169	9823
2015	3753	2.15	8068.95	1.00	3753	11821
2020	4273	2.15	9186.95	1.05	4486.65	13673
2025	4875	2.2	10725	1.05	5118.75	15843
2030	5369	2.2	11811.8	1.05	5637.46	17448

*الأسرة لكل ألف نسمة

الجدول 62 الطلب المستقبلي المتوقع للأسرة بالمستشفيات الحكومية

السنة	عدد السكان (بالآلاف)	نسبة الأسرة بالمستشفيات الخاصة*	عدد الأسرة بالمستشفيات
2005	2680	0.20	536
2010	3169	0.20	634
2015	3753	0.25	938
2020	4273	0.30	1282
2025	4875	0.40	1950
2030	5369	0.60	3221

* الأسرة لكل ألف نسمة

الجدول 63 الطلب المستقبلي المتوقع للأسرة بمستشفيات القطاع الخاص

يجب ملاحظة أن الخدمات الصحية بالقطاع الخاص خلال سنوات الخطة من الأسرة في المستشفيات تعتبر خياراً إضافياً للمواطنين الكويتيين أكثر من كونها خدمة إلزامية ، أي أن الخدمات الصحية بالقطاع العام يتم إنشاؤها لكي تلبي مجمل الطلب المتوقع. علاوة على ذلك تشتمل المتطلبات المتوقعة على العرض الحالي لـ 5,568 سرير بالمستشفيات، توفرها الخدمات الصحية بالقطاع العام و 1330 سرير توفرها خدمات القطاع الخاص بما في ذلك تلك المنشآت قيد البناء جدول (61). وفقاً للتوقع السابق للمتطلبات الكلية للأسرة بالمستشفيات من قبل القطاعين الحكومي والخاص (الجدول 64)⁽²⁾ بمعايير مطورة ، فهناك تقدير بأن الطلب سيكون 13,772 سرير عام 2030، من بينهم 11,880 سرير توفره وزارة الصحة و 1,892 سرير يوفره القطاع الخاص.

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	الإجمالي
2005	8308	536	8844
2010	9823	634	10457
2015	11821	938	12759
2020	13673	1282	14955
2025	15843	1950	17793
2030	17448	3221	20669

الجدول 64 إجمالي العرض المستقبلي للأسرة بالمستشفيات (للقاطعين العام والخاص).

أما بالنسبة للمراكز الصحية العامة ، فإن ورقة العمل رقم 9 المذكورة أعلاه تجد أن المعايير الحالية لتوفير المراكز الصحية غير كافية حيث أنها تخدم عدد سكان يزيد عن 30,000 نسمة. ويوصى المخطط الهيكلي بتحسين المعيار لخدمة 25,000 شخص. إن تحسين المعيار يجب أن يحدث تدريجياً على مدار سنوات الخطة ، وبالتالي فإن إجمالي الطلب المتوقع من المراكز الصحية يظهر في الجدول رقم 65.

(2) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ورقة العمل رقم 9 ، استعمالات الأراضي والأنشطة ، قطاع المنشآت الصحية – صفحة 38 و 41





السنة	عدد السكان (بالآلاف)	نسبة مراكز الرعاية الصحية العامة*	عدد مراكز الرعاية الصحية العامة
2005	2680	30.000	89
2010	3169	27.000	117
2015	3753	26.000	144
2020	4273	25.000	171
2025	4875	25.000	195
2030	5369	25.000	214

*وحدة الرعاية الصحية العامة لكل ألف نسمة

الجدول 65 الطلب المستقبلي لمراكز الرعاية الصحية العامة

ينبغي ملاحظة أن العرض الحالي لعام 2003 لمراكز الرعاية الصحية العامة هو 75 وحدة وبالتالي فإن الطلب على الوحدات الجديدة يبلغ 139 مركز لسنة 2030.

• التوزيع الجغرافي لخدمات الرعاية الصحية :

الجدول 66 و 67 و 68 و 69 التالية توضح الطلب المستقبلي المتوقع للأسرة بالمستشفيات الحكومية المؤسسة من قبل وزارة الصحة (المستشفيات العامة والمستشفيات التخصصية)، والأسرة المتوقعة بمستشفيات القطاع الخاص. تقدر الجداول أيضاً الأسرة المتوقع وجودها داخل المنطقة الحضرية وفقاً لحجم السكان المستقبلي المحدد بعدد 2.8 مليون نسمة، بالإضافة الى ما هو متوقع بالمدن والتجمعات العمرانية الجديدة خارج المنطقة الحضرية لخدمة إجمالي عدد سكان قدرة 2.5 مليون نسمة .

أ- الأسرة بالمستشفيات الحكومية

2030	2025	2020	2015	2010	2005	
5,369,401	4,875,822	4,274,235	3,753,677	3,168,805	2,679,857	عدد السكان
2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.66	عدد السكان داخل المنطقة الحضرية (بالمليون)
2.5	2.075	1.474	0.953	0.368	0.018	عدد السكان داخل المنطقة الحضرية (بالمليون)
1.05	1.05	*1.05	1.00	1.00	1.00	نسبة الأسرة بالمستشفيات العامة
5,637	5,118	*4,486	3,753	3,168	2,680	المطلب الإجمالي للأسرة
2,800	2,800	2,800	2,800	2,800	2,662	الأسرة المطلوبة داخل المنطقة الحضرية
2,837	2,318	*1,686	953	368	18	الأسرة المطلوبة داخل المنطقة الحضرية

*المعايير المطورة للأسرة بالمستشفيات العامة بالنسبة للمدن والتجمعات العمرانية الجديدة خارج المنطقة الحضرية يتم تناولها عن طريق استخدام معيار بمعدل 1.05 سرير لكل 1000 نسمة على أن تبدأ من سنة 2020.
**يعتمد الطلب المتوقع على الطاقة الاستيعابية المستنتجة لسكان المنطقة الحضرية.

الجدول 66 الطلب المتوقع على الأسرة بالمستشفيات الحكومية (داخل وخارج المنطقة الحضرية)



ب - الأسرة بالمستشفيات التخصيفية

2030	2025	2020	2015	2010	2005	
5,369,401	4,875,822	4,274,235	3,753,677	3,168,805	2,679,857	عدد السكان
2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.66	عدد السكان داخل المنطقة الحضرية (بالمليون)
2.5	2.075	1.474	0.953	0.368	0.018	عدد السكان داخل المنطقة الحضرية (بالمليون)
2.20	2.20	2.15	*2.15	2.10	2.10	نسبة الأسرة بالمستشفيات العامة
11812	10725	9187	*8069	6655	5628	المطلب الإجمالي للأسرة الحضرية
5880	5880	5880	*5880	5880	5590	الأسرة المطلوبة داخل المنطقة الحضرية
5932	4845	3307	*2189	775	38	الأسرة المطلوبة داخل المنطقة الحضرية

* المعايير المطورة للأسرة بالمستشفيات التخصيفية بالنسبة للمدن والتجمعات العمرانية الجديدة خارج المنطقة الحضرية يتم تناولها عن طريق استخدام معيار بمعدل 2.15 سرير لكل 1000 نسمة على أن تبدأ من سنة 2015 .

الجدول 67 الطلب المتوقع على الأسرة بالمستشفيات التخصيفية (داخل وخارج المنطقة الحضرية)

ج - الأسرة بمستشفيات القطاع الخاص

2030	2025	2020	2015	2010	2005	
5,369,401	4,875,822	4,274,235	3,753,677	3,168,805	2,679,857	عدد السكان
2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.66	عدد السكان داخل المنطقة الحضرية (بالمليون)
2.5	2.075	1.474	0.953	0.368	0.018	عدد السكان داخل المنطقة الحضرية (بالمليون)
0.60	0.40	0.30	*0.25	0.20	0.20	نسبة الأسرة بالمستشفيات العامة
3221	1950	1282	938	634	536	المطلب الإجمالي للأسرة الحضرية
560	560	560	560	560	532	الأسرة المطلوبة داخل المنطقة الحضرية
2661	1390	722	378	74	4	الأسرة المطلوبة داخل المنطقة الحضرية

* المعايير المطورة للأسرة بالمستشفيات القطاع الخاص بالنسبة للمدن والتجمعات العمرانية الجديدة خارج المنطقة الحضرية يتم تناولها عن طريق استخدام معيار بمعدل 0.25 سرير لكل 1000 نسمة على أن تبدأ من سنة 2015 .

الجدول 68 الطلب المتوقع على الأسرة بمستشفيات القطاع الخاص.

د - المراكز الصحية

2030	2025	2020	2015	2010	2005	
5,369,401	4,875,822	4,274,235	3,753,677	3,168,805	2,679,857	عدد السكان
2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.66	عدد السكان داخل المنطقة الحضرية (بالمليون)
2.5	2.075	1.474	0.953	0.368	0.018	عدد السكان داخل المنطقة الحضرية (بالمليون)
25000/1	25000/1	25000/1	26000/1	29000/1	30000/1	نسبة الأسرة بالمستشفيات العامة
217	195	*171	144	109	89	المطلب الإجمالي للأسرة الحضرية
112	112	*112	108	96	88	الأسرة المطلوبة داخل المنطقة الحضرية
105	83	*59	36	13	1	الأسرة المطلوبة داخل المنطقة الحضرية

*المعايير المطورة للأسرة بالمستشفيات التخصيفية بالنسبة للمدن والتجمعات العمرانية الجديدة خارج المنطقة الحضرية يتم تناولها عن طريق استخدام معيار بمعدل 0.25 سرير لكل 1000 نسمة على أن تبدأ من سنة 2020 .
**يعتمد الطلب المتوقع على الطاقة الاستيعابية المنتجة للسكان بالمنطقة الحضرية.

الجدول 69 الطلب المتوقع على مراكز الرعاية الصحية العامة (داخل وخارج المنطقة الحضرية)



8.6 المناطق الصناعية

في سياق ورقة العمل رقم 9 بعنوان " استعمالات الأراضي والأنشطة " ، تم عمل دراسة للأراضي الصناعية . وللمرة الأولى ، تم رصد الأراضي الصناعية المخصصة أو المقترحة وفقاً لما ورد بالمخططات الهيكلية السابقة سواء بمراجعة المخطط الهيكلي الثاني لدولة الكويت (1982) والمخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت (1997) والدراسة التفصيلية الخاصة بتخطيط وتقسيم الأراضي الصناعية PPIL (1987) ، ثم تم بعد ذلك استنتاج التقدير الصحيح للعرض الحالي من الأراضي الصناعية. في تلك الأثناء، فإن المسح الميداني والمسح المكتبي التفصيلي باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية وكذلك تقنية التصوير الجوي جعل من الممكن تقدير المناطق المستخدمة وغير المستخدمة داخل كل منطقة من المناطق الصناعية المخصصة.

ترتبط النسبة الأكبر من المناطق الصناعية الفعلية حالياً جغرافياً بالموانئ البحرية الحالية، وذلك ليس فقط بسبب سيطرة صناعة الكيماويات البترولية والصناعات المرتبطة بالنفط ولكن لأنها أساساً تمثل حالة معظم الدولة النامية في مرحلة تنمية موازية ، وغياب الإدراك للموقع الاستراتيجي لدولة الكويت على مستوى الأقليم وبشكل أساسي موقعه على الموانئ البحرية المرتبطة بالتبادل التجاري.

هناك أربع مناطق صناعية ترتبط في وجودها بالموانئ، وهي تشكل معاً حوالي 50% من إجمالي المناطق الصناعية في الدولة (1) ، وإذا تم إضافة ميناء عبد الله من ضمن المنطقة الصناعية حيث أنه يقع على مقربة من الموانئ البحرية الشرقية ، مرتبط بها بشكل غير مباشر ، فإن نسبة المناطق الصناعية المرتبطة بالموانئ البحرية سترتفع إلى 67.19 % . ومع ذلك فإن جميع المناطق الصناعية المحددة تقع داخل المنطقة الحضرية.

الموقع	المساحة بالهكتار
تخزين الدوحة	229
منطقة الشويخ والري	1418.5
الشعبية	2911.5
ميناء عبد الله	1447
غرب ميناء عبد الله	1625

الموقع	المساحة بالهكتار
تخزين الدوحة	229
منطقة الشويخ والري	1418.5
الشعبية	2911.5
ميناء عبد الله	1447

الجدول 70 ب المناطق الصناعية المرتبطة طبيعياً
بمنشآت الموانئ

الجدول 70 أ المناطق الصناعية ذات الوصول
المباشر إلى منشآت الموانئ

وقد ساعد عدم وجود شبكة طرق إقليمية عالية الجودة والتي يمكنها أن توفر سهولة الحركة للتبادل التجاري عبر الأراضي الكويتية مع دول الخليج في الجنوب والعراق ومع دول جنوب غرب آسيا في الشمال في تمركز الأنشطة الصناعية في المناطق المجاورة للموانئ البحرية على الحدود الشرقية.

مؤخراً تم تخصيص موقعين جديدين للأنشطة المرتبطة بالصناعة في أقصى الشمال وأقصى الجنوب الغربي للدولة ، وذلك في المنطقة المجاورة للعبدلي والنعيم على التوالي. ومن الواضح أنه قد تم تخصيصها استجابة للطلب الناتج حالياً على طول محاور الطرق الإقليمية الشمالية الجنوبية الغربية. تبلغ مساحة المنطقة الصناعية الشمالية 13.5 كم² وهي مخصصة لمنطقة تخزين، بينما تبلغ مساحة المنطقة الجنوبية 12 كم² وهي مخصصة للاستعمالات الصناعية و للسكراب وللأنشطة المرتبطة بها. (الشكل 82 أ ب) .

(1) مع الأخذ بعين الاعتبار أن المناطق الصناعية بساحات الدوحة وغرب أمغرة و سكراب البلدية قد تم إلغاؤها من قبل بلدية الكويت سنة 2003



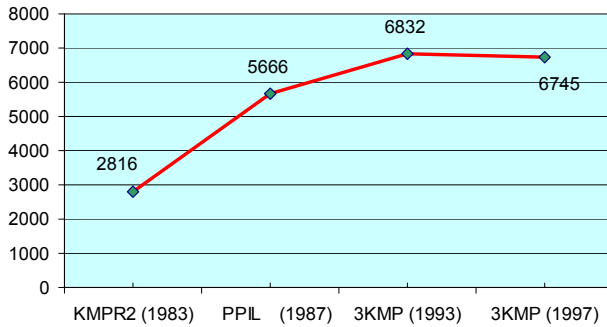


الشكل 82-ب المواقع الجديدة المخصصة
للأنشطة الصناعية في النعائم



الشكل 82-أ المواقع الجديدة المخصصة
للأنشطة الصناعية في العبدلي

1.8.6 الأراضي الصناعية الحالية



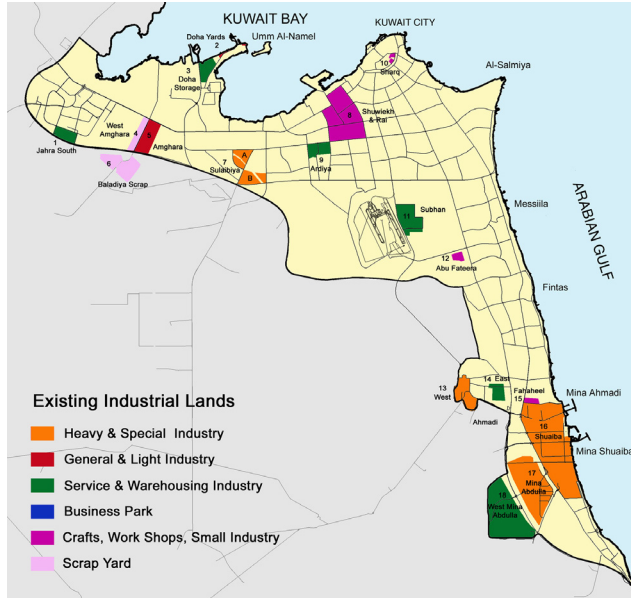
الشكل 83 تطور الأراضي الصناعية
(بين عام 1983 - 1997)

لقد تباين معدل نمو العرض من الأراضي الصناعية على مدار الفترة الماضية. ويوضح الشكل 83 العرض المقدر بين عامي 1983 و 1997 (كما ورد في المخططات والدراسات السابقة) وكذلك الوضع الحالي في سنة 2003. ان جميع المناطق الصناعية هي 18 موقعا - تقع داخل المنطقة الحضرية. المساحة الإجمالية لها تقدر بحوالي 10,354 هكتار (10.35 كم²). المناطق المخصصة حديثاً (حوالي 550,2 هكتار تغطي كلاً من المناطق الشمالية والجنوبية الغربية) تشكل إضافة بنسبة 24.6% من الأراضي الصناعية

الحالية. في الوقت نفسه لم يتم استخدامها بشكل فعال بسبب عدم وجود شبكة طرق إقليمية فعالة تسهل الحركة عبر أراضي الدولة. يتمثل الجانب الإيجابي لذلك في إنه من المتوقع أن يقترح مناطق جديدة للأنشطة الصناعية بعيداً عن المنطقة الحضرية مما سيساعد في عملية نقل السكان والأنشطة باتجاه منطقة شمال وجنوب غرب البلاد.

العرض من المناطق الصناعية، بطاقتها الاستيعابية القصوى لعام 2003 كانت حوالي 11,360 هكتار داخل المنطقة الحضرية و 2,250 هكتار خارجها (الشمال والجنوب والغرب). وبتحليل التصوير الجوي لسنة 2003 للأراضي الصناعية الحالية نجد أن هناك مناطق لم يتم تنميتها داخل الـ 18 منطقة صناعية. وعلى هذا فإن المناطق المستغلة فعلياً من الأراضي الصناعية تشكل حوالي 54% فقط من إجمالي الأراضي المخصصة.

الشكل رقم 84 يوضح التصنيف الحالي للأنشطة الصناعية وهي مدرجة في الجدول 71 (1)



الشكل 84 الأراضي الصناعية الحالية

الارضى المخصصة	نوع الصناعة
5110	الصناعات الثقيلة والخاصة
699	الصناعات العامة والخفيفة
3449	الخدمات والتخزين
--	صناعات متخصصة (Business Park)
1035	حرف و ورش وصناعات صغيرة
--	أخرى (وتشمل ساحات السكراب)

جدول 71 الاراضي المخصصة للصناعية

2.8.6 الأراضي الصناعية المتوقعة

يوضح الجدول 72 الطلب على الأراضي الصناعية والمستندة على الدراسات والخطط السابقة ومراجعة الوضع الحالي والعمالة المتوقعة.

الدراسة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2025	2030
مراجعة المخطط الهيكلي الثاني لدولة الكويت (أ)	2,816	3,267	3,802	4,260	4,786	5,388					
PPIL (ب)	2,920	3,425	4,026	4,660	5,406						
المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت (تقدير منقح*)			3,861	4,739	5,740	6,076					
مراجعة المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت			4,352	5,006	5,499	6,066	6,578	7,043	7,470		

*المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت

(أ) الأراضي المطلوبة للنفط / الغاز والزراعة / المزارع السمكية غير محددة في مراجعة المخطط الهيكلي الثاني لدولة الكويت .
(ب) مسح PPLI سنة 1985 وتوقعات 1990 – 2005 المعدلة لتشمل 600 هكتار من الشويخ .
دراسة استعمال الأراضي سنة 1983 والطلب في المدن الجديدة .

جدول 72 الطلب على الأراضي الصناعية (بالهكتار) المتوقع 1980-2030

(1) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت – ورقة العمل 9 ، استعمالات الأراضي والأنشطة – قطاع المناطق الصناعية .

3.8.6 الطلب على الأراضي الصناعية

ورقة العمل " استعمالات الأراضي والأنشطة " في قسمها حول الأراضي الصناعية⁽³⁾، تقدر الطلب على الأراضي الصناعية بعد مراجعة وتحليل تقديرات الخطط والدراسات السابقة. يوضح الجدول 73 التوقعات حسب التصنيف للطلب المستقبلي للفترة ما بين عامي 2005 و 2030.

الدراسة	2005	2010	2015	2020	2025	2030
الصناعات الثقيلة والخاصة	992	1,062	1,132	1,202	1,272	1,342
الصناعات العامة والخفيفة	2,333	2,513	2,683	2,847	2,987	3,126
الخدمات والتخزين	19	25	35	46	53	61
صناعات متخصصة (Business Park)	22	27	34	42	52	65
حرف و ورش وصناعات صغيرة	1,043	1,274	1,513	1,772	1,937	2,061
ساحات السكراب وأخرى	598	598	671	670	742	845
الإجمالي						7,500

الجدول 73 إجمالي الطلب على الأراضي الصناعية (بالهكتار)

ومع ذلك يجب الملاحظة أن التقديرات المستنتجة تم الحصول عليها في إطار العمالة المتوقعة وانعكاساً للخطة الاستراتيجية للتنمية الصناعية لمستقبل الدولة و التي تضعها الجهات المختصة.

4-8-6 توازن العرض والطلب

لقد توصلت دراسة الأراضي الصناعية أيضاً إلى توازن العرض / الطلب لعام 2030 والموضح في الجدول 74 التالي :

الدراسة	العرض	الطلب	الفاض / الناقص
الصناعات الثقيلة والخاصة	5110	1342	+3768
الصناعات العامة والخفيفة	699	3126	-2427
الخدمات والتخزين	3449	61	+3387
صناعات متخصصة (Business Park)	--	65	-65
حرف و ورش وصناعات صغيرة	1035	2061	-1026
ساحات السكراب وأخرى		845	+845
الإجمالي		7500	

الجدول 74 توازن العرض / الطلب حسب نوع الصناعة

من الواضح وجود فائض في الأراضي الصناعية المخصصة للفئتين الأولى والثالثة وهي الصناعات الثقيلة والخاصة والخدمات والتخزين. بينما من المتوقع وجود نقص في الفئتين الثانية والخامسة وهي الصناعات العامة والخفيفة، والحرف والورش والصناعات الصغيرة. إن الطلب المتوقع على فئة الصناعات المتخصصة لم يتم تجسيده حتى الآن. أما الطلب المتوقع على مناطق لصناعة التكنولوجيا المتقدمة فلم يؤخذ بعين الاعتبار بعد. لذلك تم اختيار موقعين (في سياق المخطط الهيكلي المقترح للمنطقة الحضرية) لاستيعاب كلا الفئتين ، أي الصناعات المتخصصة وصناعات التكنولوجيا المتقدمة (الجدول 75) .

(3) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت - ورقة العمل 9 ، استعمالات الأراضي والأنشطة - قطاع المناطق الصناعية.



نوع الصناعة	الموقع	المساحة بالهكتار
الصناعات التخصصية	أ19	115
صناعة التكنولوجيا المتقدمة	ب19	110

جدول 75 المواقع المتوقعة لاستيعاب الفئات المقترحة الجديدة من الصناعات

هذان الموقعان الجديان تم تحديدهما كمناطق تخزين واستعمالات صناعية وساحات سكراب - شمال وجنوب غرب للدولة - يمكن تصنيفها مبدئياً كمناطق صناعية للخدمات والمخازن . إنها لا تفي بحاجة تلك الفئات الصناعية التي تعاني من نقص في الأرض . بمعنى آخر، فإن نقص الأراضي الصناعية للفئات المذكورة اعلاه لم يخضع للبحث حتى الآن. لذلك فإن المدن والتجمعات العمرانية الجديدة المقترحة في سياق الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية يجب أن توفر الأراضي الصناعية التي يمكن أن تسد النقص المتوقع في الطلب كما هو موضح في الجدول 76 .

نوع الصناعة	النقص (مساحة)
الصناعات العامة والخفيفة	- 2427
الحرف والورش والصناعات الصغيرة	- 1026

الجدول 76 النقص في الأراضي الصناعية

5.8.6 المناطق الصناعية في المدن والتجمعات العمرانية الجديدة

من المتوقع أن يتم تخصيص أراضي صناعية داخل المدن والتجمعات العمرانية الجديدة المقترحة ليس فقط لتوفير الطلب المتوقع للأنشطة الصناعية التي يوجد فيها نقص ، ولكن أيضاً لتوفير فرص العمل للمقيمين بها في المستقبل . علاوة على ذلك ، فإن مواقع المناطق الصناعية الرئيسية الجديدة في محور التنمية المعروف بمحور الصبية / أم قصر، وقطب التنمية الثلاثي في الجنوب - يتوقع أن تقام لتستثمر إمكانات قاعدتها الاقتصادية . إن كل ذلك ضروري لموازنة تمركز العمالة بالمنطقة الحضرية وتوفير دعم مستقبلي للتوزيع الجغرافي المقترح للسكان في سياق الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية.

لذلك فإن صياغة خطة تنمية اقتصادية طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار إمكانات الأراضي للتنمية تعتبر أمراً أساسياً للتطبيق الفعال للاستراتيجية.







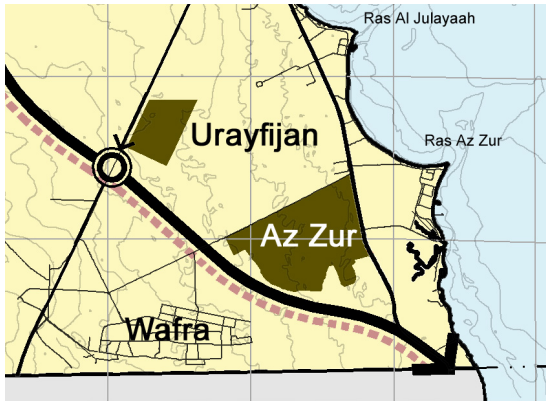
7. المبادئ الأساسية لإعداد بدائل الاستراتيجية

1.7 العوامل الأساسية

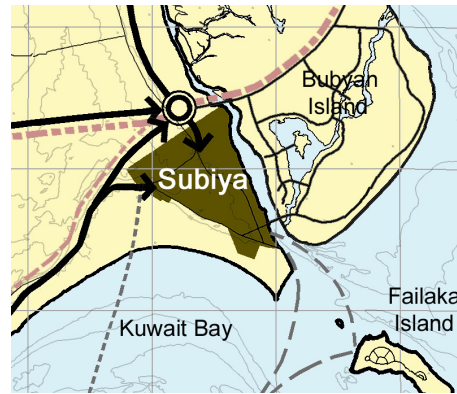
فيما يلي العوامل الأساسية التي تمثل الجوانب الثابتة التي يجب أخذها بالإعتبار عند وضع بدائل الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية.

1.1.7 تجنب التعدي على حقول النفط وحقول المياه والموارد الطبيعية ومناطق المحميات الطبيعية المحددة ومناطق وزارة الدفاع ومواقع المرافق والاتصالات .

2.1.7 تبني مقترحات المخططات الهيكلية السابقة بعد تحليلها وإثبات فعاليتها ، وهي تلك الواردة في المخطط الهيكل الثاني (1982) والمخطط الهيكل الثالث لدولة الكويت (1997) الخاصة بتحديد مواقع التجمعات العمرانية الرئيسية الجديدة في منطقة الصبية والخيران بطاقة استيعابية للسكان تبلغ 260,000 و 290,000 نسمة على التوالي (الشكل 85 أ و ب) مع الأخذ بعين



الشكل 85-ب مدينة الزور الجديدة (الخيران)



الشكل 85-أ مدينة الصبية الجديدة

الاعتبار إمكانياتها لزيادة طاقتها الاستيعابية .

3.1.7 تبني ودعم القرار المتخذ بشأن إنشاء تجمع عمراني جديد في عريفجان (صباح الاحمد) والمقترح - في الفترة الزمنية أثناء إعداد هذا المخطط - من قبل الهيئة العامة للرعاية السكنية (شكل 85-ب).



الشكل 86 خط السكة الحديد الدولي الذي يربط الحدود الشمالية بالحدود الجنوبية

4.1.7 ادخال المدن الصغيرة الحجم الجديدة الاربع المقترحة مما يخدم أنشطتها الاقتصادية في كلاً من جزيرة فيلكا ومزارع العبدلي والنوصيب وجزيرة بوبيان بعدد سكان يبلغ 5000 و 10000 و 10000 و 25000 نسمة على التوالي.

5.1.7 تبني المقترحات السابقة بخطة مراجعة المخطط الهيكل الثاني لدولة الكويت والمخطط الهيكل الثالث لدولة الكويت بخصوص خط السكة الحديد الدولي الذي يربط الحدود الشمالية والجنوبية للدولة مع وجود وصلة إلى الصبية والشمال الشرقي



باتجاه الميناء البحري ذو المياه العميقة المقترح حديثاً من خلال جزيرة بوبيان (شكل 86)

6.1.7 دعم الاقتراح الخاص بإنشاء ميناء بحري رئيسي عميق في الشمال الشرقي أو في جزيرة بوبيان (لتعزيز التجارة الدولية واستيعاب إقامة منطقة حرة) ، وكذلك إنشاء ميناء عبور بحري في رأس الزور ، وميناء لرسو اليخوت السياحية والمراكب في جنوب جزيرة بوبيان وفي جزيرة فيلكا ، وكذلك إقتراح إنشاء مطار دولي جديد في الشمال يطل على الطريق الإقليمي المقترح الجديد.

7.1.7 محاور تنمية جديدة مقترحة تربط :



(أ) الصبية وأم قصر وذلك لدعم التنمية العمرانية المستقبلية والاستفادة من المميزات الطبيعية الخاصة بالمنطقة .

(ب) الصبية وموقع المطار الجديد على الطريق الإقليمي الشمالي المتجه إلى العبدلي وذلك لدعم المطار التجاري الدولي الثاني المقترح (شكل 87)

الشكل 87 المحور المقترح بين الصبية وأم قصر



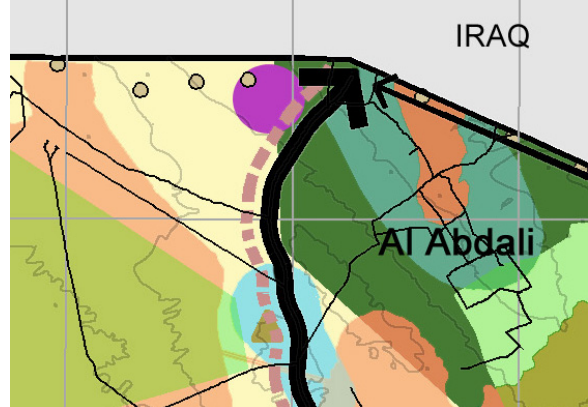
8.1.7 تكملة الطرق الدائرية السادس والسابع لتمثل محاور تنمية تقوم بربط المنطقة الحضرية بالطريق الإقليمي الجديد المقترح في المستقبل والممتد من الشمال إلى الجنوب (لربط الحدود الشمالية والجنوبية للدولة) . (شكل 88)

الشكل 88 طرق الربط المقترحة بين المنطقة الحضرية والطريق الإقليمي الجديد (من خلال الطريقين الدائريين السادس والسابع)

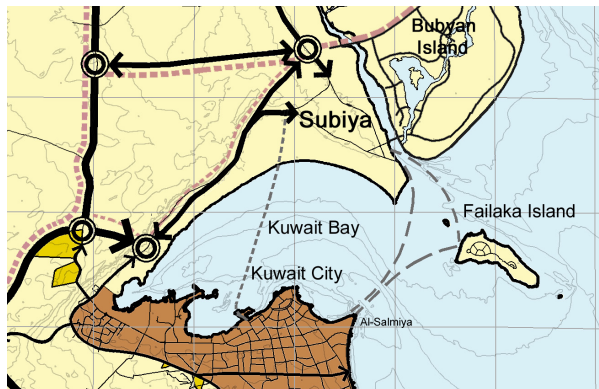
9.1.7 تبني القرار المتخذ بشأن تعيين مواقع المخازن ومنشآت التخزين في غرب العبدلي (الشكل 89- أ) والطريق المتجه إلى السالمي عند النعائم التي بها مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية وأنشطة تربية الدواجن والماشية .



الشكل 89-ب المخازن ومنشآت التخزين على الطريق المتجه إلى السالمي ، وكذلك مناطق تربية الدواجن والماشية .



الشكل 89-أ المخازن ومنشآت التخزين في العبدلي

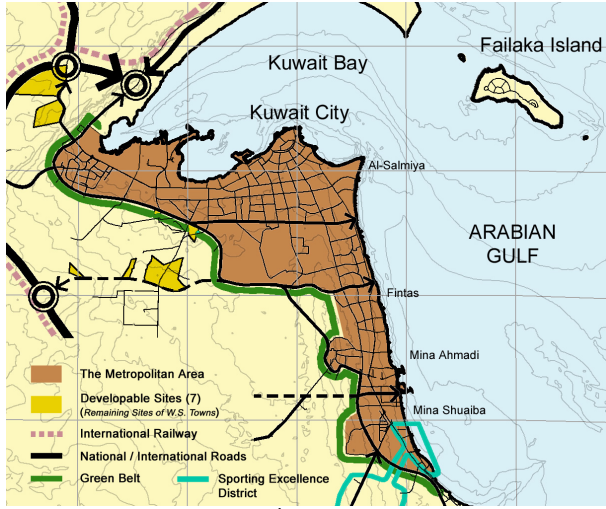


10.1.7 تبني ودعم اقتراح المخطط الهيكلي الثالث السابق (1997) بشأن الحاجة إلى إنشاء طرق عبور بحرية تربط بين المنطقة الحضرية وجزيرة فيلكا ومدينة الصبية الجديدة. (شكل 90) .

الشكل 90

مسار جسر الصبية وكذلك مسارات العبارات البحرية التي تربط المنطقة الحضرية بجزيرة فيلكا ومدينة الصبية الجديدة

11.1.7 دعم وتبني الاقتراح الخاص باختيار مكان مسار جسر الصبية الذي يربط المنطقة الحضرية عند طريق الغزالي بمنطقة الصبية مباشرة (الشكل 90)



الشكل 91 الحزام الأخضر المقترح

12.1.7 استحداث طريق بمحاذاة الحزام الأخضر على حدود المنطقة الحضرية لتحديدها وكذلك لحماية البيئة العمرانية بالمنطقة الحضرية (الشكل 91)

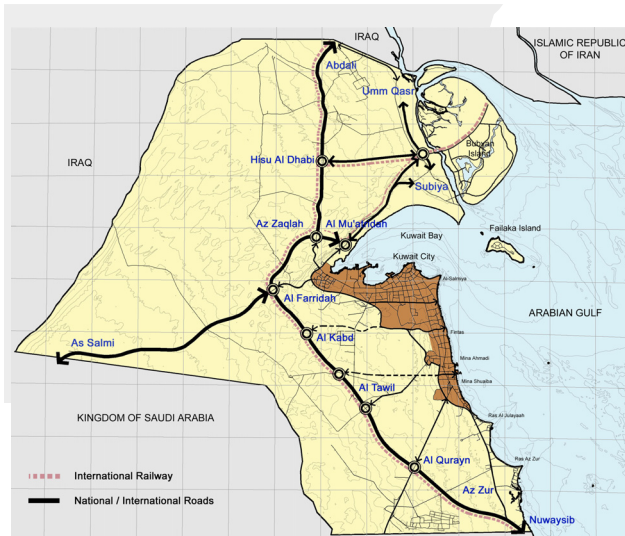
13.1.7 تبني توصية المخطط الهيكلي للسياحة (الصادر عن وزارة الإعلام سنة 2004) بشأن تطوير سواحل الخليج الجنوبية للسياحة المحلية ، مما سيعمل على توفير أنشطة قضاء أوقات الفراغ والاستجمام المرتبطة بالبحر

14.1.7 تبني توصية المخطط الهيكلي للسياحة (الصادر عن وزارة الإعلام سنة 2004) لتعيين أراضى في الجزء الغربي من السواحل الجنوبية للأنشطة الرياضية وذلك من أجل التوسع الإضافي فى أنشطة الاستجمام الحالية . (شكل 91) .

2.7 العوامل المتغيرة

فيما يلي العوامل المقترحة لتنوع البدائل كعوامل منتقاة والتي سيتم دمجها مع المعطيات الثابتة الواردة أعلاه و التي على أساسها سيتم عمل بدائل الاستراتيجية.

1.2.7 إنشاء طريق إقليمي جديد يربط بين الزور في الجنوب والعبدلى في الشمال . وهناك مساران مقترحان حسب احتياجات كل بديل من البدائل الناتجة وهما كالتالي:

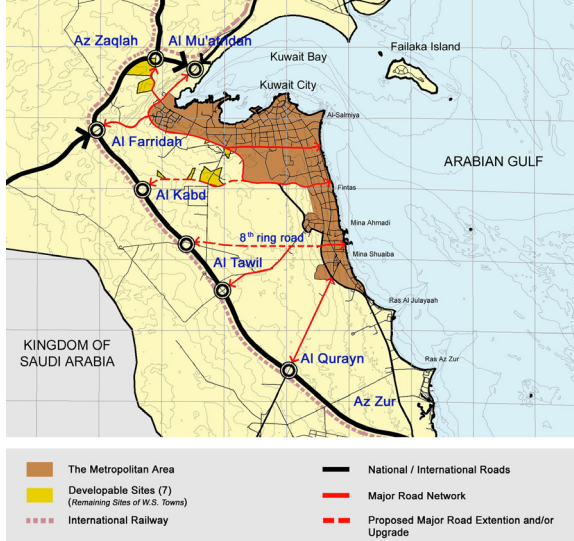


الشكل 92 الطريق الإقليمي الجديد الذي يربط بين الزور في الجنوب والعبدلى في الشمال

(أ) البديل الأول للمسار: يبدأ في الزور جنوباً ويمتد من خلال الكبد والخيران والزقلة ويتجه شمالاً إلى العبدلى . يتم عمل أفرع له لكي يصل إلى الصبية من خلال الزقلة الى وبعدها يتجه الطريق باتجاه شمال شرق الى الصبية. لكي يخدم عدد من البدائل.(الشكل 92).

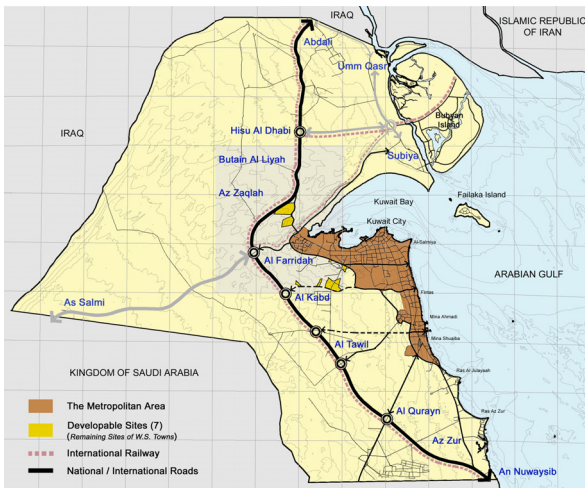


ب- البديل الثاني للمسار: بدءاً من الزور في الجنوب ممتداً عبر كبد عابراً بطين اللياح (شمال موقع رقم (1) من المواقع المتبقية من المدن التوابع الغربية المقترحة) وناحية الشمال مباشرة إلى العبدلي لخدمة احتياجات البدائل الأخرى (شكل 93، أ، ب).

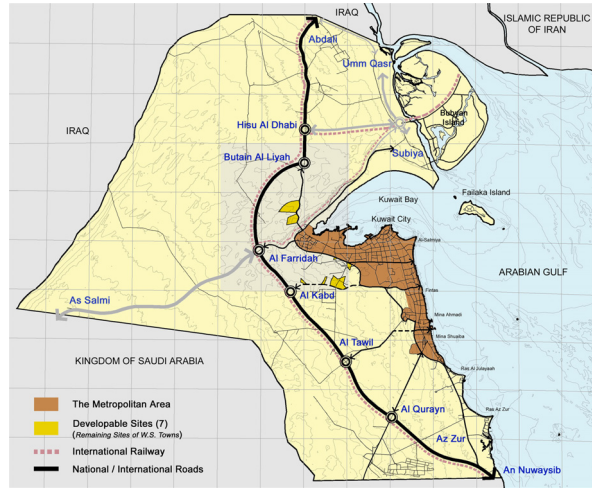


2.2.7 اقتراح الطريق الدائري الثامن الذي يربط المنطقة الحضرية بالشمال والجنوب من خلال ربطه بمحور التنمية الرئيسي المقترح (شكل 93).

الشكل 93 الطريق الدائري الثامن المقترح



الشكل 94-ب الطريق الإقليمي عبر الزلقة



الشكل 94-أ الطريق الإقليمي الجديد عبر بطين اللياح

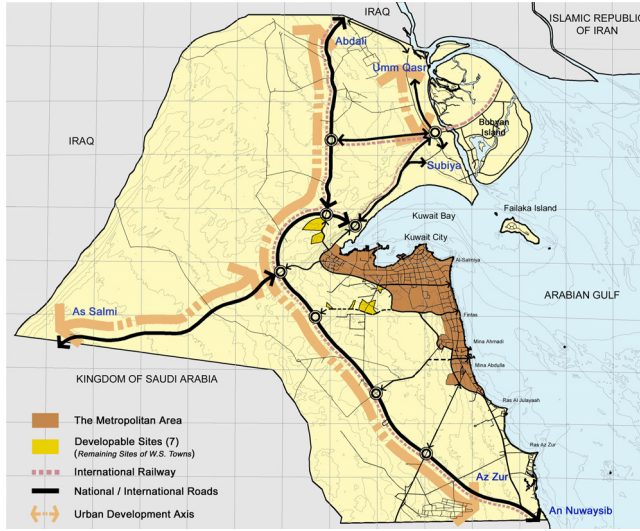
3.7 إنشاء محور تنمية عمرانية قومية شمالية / جنوبية بين:

أ- تجمع الزور في الجنوب ، وتجمع العبدلي الجديد المقترح على الحدود الشمالية (سيعمل هذا الطريق الإقليمي على فتح آفاق جديدة للتنمية العمرانية في الصحراء الغربية موازية للمنطقة الحضرية القائمة. و سيكون ذلك على مسافة مقبولة من الطريق الإقليمي لمنع مزيد من التركز السكاني بالإضافة لتأمين بعد تلك المناطق عن مناطق امتياز النفط وحقول المياه). (الشكل 95)





ب- الصبية وأم قصر (استخدام إمكانات التنمية المتوقعة في الشمال وذلك لنمو قطب اقتصادي يقوم على الميناء الدولي الجديد المقترح في بوبيان وميناء النقل والمنطقة الحرة ، والتجارة المنزلية المتوقعة مع العراق وإيران ودول جنوب غرب آسيا). (الشكل 57).



الشكل 95
المحور المقترح للتنمية العمرانية

ج- إنشاء محور إقليمي للتنمية غرب - شرق بين السالمي في الغرب مروراً بالنعائم حيث يتصل بمحور التنمية العمرانية الرئيسي الواصل بين الجنوب والشمال (شكل 95).





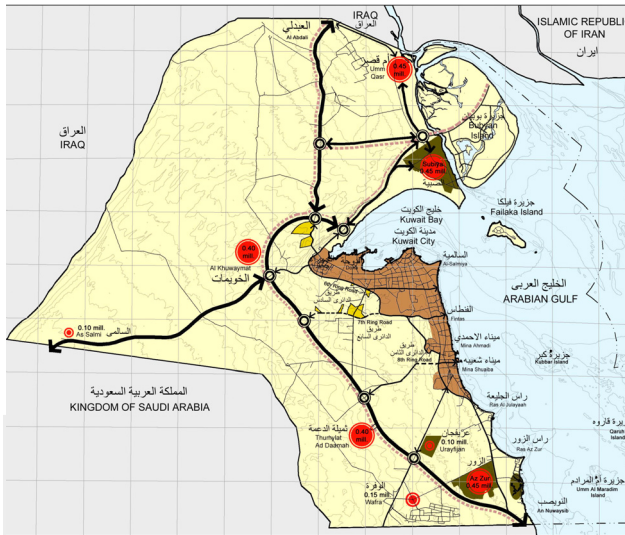
8. بدائل الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية

يرجع التنوع في البدائل التخطيطية إلى الرؤى الفكرية الخاصة بكل بديل والتي لا بد وأن تحقق مبادئ التنمية الأساسية مع الإستفادة القصوى بالإمكانات المتاحة سواء كانت نابعة من الثروات الطبيعية أو البشرية.

فيما يلي بدائل الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية المقترحة ويليها أسس التطوير الأساسية التي يركز عليها كل بديل لتحقيق التنمية العمرانية المستهدفة.

1.8 البديل الاول (1)

النسق متعدد الأقطاب



استراتيجية الخطة القومية الطبيعية
نمط النمو العمراني

الفكرة : النسق متعدد الأقطاب	
المنطقة الحضرية	الطرق (الإقليمية / الدولية) المقترحة
السبع مواقع المتبقية من المدن التوابع	الطرق الإقليمية المقترحة
المدن والتجمعات العمرانية الجديدة	شبكة الطرق الرئيسية
خط السكة الحديد الدولي	امتداد وتحسين الطرق المقترحة (الطريق الدائري السادس، السابع والثامن)

شكل 96 البديل الاول - لاستراتيجية الخطة الطبيعية

تعتمد صياغة مفهوم البديل الأول (شكل 96)) على المبادئ الآتية:

1.1.8 التوسع في كلاً من المدن الجديدة المقترحة سابقاً (المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي لدولة الكويت والمخطط الهيكلي الثالث للدولة) في الصبية والخيران وذلك لاستيعاب 0.45 مليون نسمة.

2.1.8 اقتراح المركزين العمرانيين الكبيرين و هما بنفس حجم السكان بعدد قدره 0.40 مليون نسمة و هما يقعان في:

أ- غرب المنطقة الحضرية في الخويجات مجاورة لتقاطع الطرق المقترحة لطريق السالمي والطريق الإقليمي الشمالي / الجنوبي المقترح.

ب- جنوب غرب مدينة الزور الجديدة وجنوب غرب ميناء عبد الله في ثميلة الدعمة متصلاً بالطريق القومي الشمالي / الجنوبي المقترح.

3.1.8 التجمعات العمرانية الجديدة المقترحة في جنوب الصبية، أم قصر، وفي المنطقة المجاورة للميناء الدولي التجاري المقترح.





هذا البديل (شكل 97) هو الأكثر فعالية من ناحية المردود الاقتصادي حيث يقوم على دعم قواعد اقتصادية متنوعة في المناطق العمرانية الجديدة المقترحة. كما أنه أيضاً يحافظ على هيكلية عمرانية مستقلة قادرة على توفير الربط بين مناطق العمران بالطرق متدرجة المستويات وبالنقل العام وكذلك توفير الخدمات المتنوعة والمرافق داخل كل تجمع عمراني. علاوة على ذلك، يعمل هذا المقترح على التقليل من التأثيرات البيئية السلبية على الموارد الطبيعية بشكل عام حيث أنه يقتصر على خمسة مواقع للتجمعات العمرانية المقترحة.

سيتم الإبقاء على الربط بالمنطقة الحضرية، وذلك واضح في وصلات الطرق في الجنوب الشرقي لامتدادات الطريق الدائري السادس والسابع وكذلك إنشاء الطريق الدائري الثامن، بالإضافة إلى وصلة أخرى مقترحة من ناحية الجنوب لربط طريق السفر السريع بالمنطقة الصناعية بميناء عبد الله والموانئ البحرية.

خط السكة الحديد الدولي المقترح سوف يدعم النجاح المتوقع لهذه التجمعات العمرانية التي تقع بالقرب من خط السكة الحديد ويشمل ذلك الربط بمحور الصبية/أم قصر.

من المتوقع أن يتشكل محور تنمية بين الصبية والتجمعات العمرانية المقترحة شمالاً في أم قصر، مكونين بذلك قطب تنمية اقتصادي في الشمال، مستفيدين من الإمكانيات التنموية الطبيعية للمنطقة. وسيقدم ذلك مزيداً من فرص النجاح للتجمع العمراني الجديد بأم قصر.

ومع ذلك، فإن سلبيات هذا البديل تكمن في حجم التجمعات العمرانية الرئيسية المقترحة. حيث تبين من خلال الخبرات السابقة لتنفيذ المدن الجديدة في الصبية والزور (الخيران) أن هذه المدن تكون ذات أحجام كبيرة صعبة الإدارة بالنظر إلى إمكانيات العمران المحلية، و تحتاج إلى إمكانيات استثمارية ضخمة من القطاع الخاص بالإضافة إلى إمكانية جذب السكان المتوقعة.

يوضح جدول 77 توزيع السكان في التجمعات العمرانية المقترحة بالبديل الأول. الهدف هو استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة خارج المنطقة الحضرية القائمة و قدرها 2.5 مليون نسمة.

المواقع	السكان (بالمليون)	المواقع	السكان (بالمليون)
الصبية	0.45م	الخويمات	0.40م
الزور	0.45م	الوفرة	0.15م
أم قصر	0.45م	السالمي	0.10م
ثميلة الدعمة	0.40م	عريفجان	0.10م
الإجمالي	2.5م		
التجمعات العمرانية الصغيرة	0.05م		
- فينكا	0.005م	- النويصيب	0.01م
- مزارع العبدلي	0.01م	- بوبيان	0.025م
إجمالي السكان	2.55م		

جدول 77 توزيع سكان التجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية



2.8 البديل الثاني (2) النسق الشريطي الممتد (الوصلة الشرقية إلى النويصيب)

تعتمد صياغة مفهوم البديل الثاني (شكل (98)) على المبادئ الآتية:

1.2.8 اقتراح محور تخطيطي خطي وهو عبارة عن محور تنمية عمرانية ممتد بشكل طولي مستخدماً محور الطريق الاقليمي المقترح والتي تربط الزور في الجنوب بالعبدلي في الشمال.

2.2.8 اقتراح محور تنمية عمرانية خطية موازي باستخدام محور الطريق الاقليمي المقترح الذي يربط الصبية في الجنوب وأم قصر في الشمال وكذلك وصلة السكة الحديدية.

3.2.8 يوفر كلاً من محوري التنمية العمرانية المقترحة إمكانية الوصول إلى كثير من التجمعات العمرانية الجديدة التي تتسم بتنوع حجم سكانها البالغ عددهم 150,000 نسمة. باستثناء ما هو مقترح عند الطرف الشمالي للعبدلي، الواقع على تقاطع الطريق مع طريق السالمي الاقليمي وأم قصر حيث من المقرر أن تستوعب التجمعات العمرانية هناك عدد من السكان يبلغ 200.000 نسمة.



استراتيجية الخطة القومية الطبيعية
نمط النمو العمراني



الشكل 98 البديل الثاني – لاستراتيجية الخطة الطبيعية

4.2.8 تنفيذ خط السكة الحديدية الدولية المقترحة سوف يؤدي إلى زيادة إمكانات النمو للتجمعات العمرانية المقترحة حيث تقع هذه التجمعات على طريق السكة الحديدية .

5.2.8 سيتم تأمين اتصال محاور التنمية العمرانية الجديدة بالمنطقة الحضرية القائمة من ناحية الغرب من خلال طريق السالمي الواصل إلى الجھراء والطريق الدائري السابع والثامن، ومن الشعبية وميناء عبدالله في الجنوب الغربي الواصل إلى محور التنمية العمرانية الشمالي الجنوبي.

6.2.8 تقاطعات الوصلات المقترحة مع محاور التنمية الإقليمية المقترحة ستوفر الإمكانيات لتحديد مواقع التجمعات العمرانية الجديدة. كما أن السكة الحديدية الدولية المقترحة من المتوقع أن تدعم إمكانات التجمعات العمرانية الجديدة إذا ما استخدمت لخدمة نظام النقل الجماعي بالإضافة إلى نقل البضائع المحلية والدولية.



هذا البديل (شكل 99) بالمقارنة مع البديل الأول، تم توجيهه بشكل أساسي نحو تجمعات عمرانية اصغر حجماً نسبياً، والتي سيكون حجمها بصفة عامة حوالي 150 ألف نسمة. يعتمد هذا التصور على أحداث توزيع متساوي للسكان في التجمعات في إطار الشكل الخطي الممتد شمال/جنوب موازياً للمنطقة الحضرية. وحيث أنه قد لا تكون هذه التجمعات العمرانية المقترحة مستقلة بكيانها، فإن توزيع هذه التجمعات جغرافياً في النسيج العمراني على شكل سلسلة متصلة، سيمشي العلاقة التبادلية والترابط بين المكونات المتنوعة للقاعدة الاقتصادية لكل تجمع ، وهذا سيدفع نحو تبادل وظيفي بيني.

تتضح إمكانيات هذا التصور الاستراتيجي من خلال:

- أ- القدرة على دفع المراحل الأساسية لفتح حدود جديدة للتنمية العمرانية في المناطق الغربية من الدولة .
- ب- المرونة في وضع البرامج الزمنية لتطوير هذه التجمعات العمرانية على طول محاور التنمية العمرانية بما يخص الحجم والموقع والاستثمار ويكون ذلك منسجماً مع الطلب المتوقع.
- ج- سهولة إدارة ومعالجة عملية التنفيذ، إذا ما نظرنا الى الوضع المحلي وما يخص الإمكانيات الإنشائية للقطاع الخاص وخبرته، وكذلك حجم الاستثمارات المشاركة. وكلما كان حجم التجمعات العمرانية صغيراً كلما زادت فرصة القطاع الخاص الكويتي في المشاركة ببرنامج التنمية.
- د- توفير بيئة هادئة ذات نوعية جيدة بعيدة عن الضوضاء وتلوث الهواء والازدحام على شبكة الطرق الإقليمية.
- هـ- خلق إحساس بأن التجمع العمراني قد تم الانتهاء من تطويره وذلك لتشجيع سكان المستقبل على الانتقال اليه وبالتالي يزيد الى أقصى حد من فائدة مرافق الخدمات.

ومع ذلك ينبغي أن يتم ملاحظة أن سلبيات هذا التصور تأتي بشكل أساسي من تكلفته الكبيرة في التنفيذ، نتيجة لطبيعته الشريطية المنتشرة ولحجم التجمعات العمرانية الصغيرة التي تحتاج لتكلفة كبيرة لتأمين الخدمات والمرافق وشبكة الطرق لها التي تربط هذه التجمعات العمرانية بالمنطقة الحضرية. وسوف يتم النظر في توفير نظام نقل عام متطور قابل للتطبيق.

بالإضافة الى الإحساس بالعزلة لدى هؤلاء المقيمين في التجمعات العمرانية الصغيرة في الأجزاء الشمالية والجنوبية من المحور وتلك الموجودة بين الصبية وأم قصر.

يوضح الجدول 78 توزيع السكان بالنسبة للتجمعات العمرانية المقترحة لهذا البديل.



المواقع	السكان (بالمليون)	المواقع	السكان (بالمليون)
الصبية	0.40م	دليمات الدمام	0.15م
الزور	0.30م	بوطين اللياح	0.15م
أم قصر	0.20م	حسو الذهبي	0.15م
الخويمات	0.20م	الصابرية	0.15م
العبدلي	0.20م	الروضتين	0.13م
الوفرة	0.15م	عريفجان	0.12م
ثميلة الدعمة	0.15م		
الإجمالي		2.45م	
التجمعات العمرانية الصغيرة	0.05م		
- فيلكا	0.005م	- النويصيب	0.01م
- مزارع العبدلي	0.01م	- بوبيان	0.025م
إجمالي السكان		2.5م	

جدول 78 توزيع سكان التجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية





3.8 البديل الثالث (3)

النسق الشريطي الممتد (الوصلة الغربية إلى السالمي)

تعتمد صياغة مفهوم البديل الثالث (شكل 100) على المبادئ الآتية:



استراتيجية الخطة القومية الطبيعية
نمط النمو العمراني



8.3.1 محور تنمية عمرانية مقترح بشكل شريطي والذي يمتد بشكل كبير مستخدماً محور الطريق الإقليمي المقترح الذي يربط الزور في الجنوب بالخويصات غرب الجهراء في المنطقة الحضرية ، ويمتد غرباً باتجاه السالمي.

8.3.2 محور تنمية عمرانية مقترح شريطي موازي باستخدام محور الطريق الإقليمي المقترح الذي يربط الصبية بأقصر بالإضافة إلى وصلة السكة الحديد بينهم (مسار تنمية الصبية/أم القصر).

8.3.3 على كلا الطرفين من المحور الشريطي للتنمية العمرانية المقترح من الشمال/الغرب يوجد تجمعين عمرانيين غربيين بحجم 0.20 مليون نسمة. وهذا سوف يميز كل من القطبين، باستخدام موقعهم

الشكل 100 البديل الثالث - استراتيجية الخطة القومية الطبيعية

الاستراتيجي كمدن حدودية. من المقترح أن يتم إنشاء تجمع عمراني ذو حجم مماثل ويقع عند الخويصات في منتصف الطريق على المحور الشمالي/الجنوبي الغربي ويرتبط بالمنطقة الحضرية عند الجهراء. وتمتد سلسلة من التجمعات العمرانية الأصغر مساحة على طول المحور المقترح وهي تتراوح في حجمها ما بين 0.05 مليون نسمة إلى 0.15 مليون نسمة.

8.3.4 إن تنفيذ خط السكة الحديد الدولي المقترح سيزيد من إمكانات نمو التجمعات العمرانية المقترحة على محور التنمية العمرانية شمال الخويصات وبين الصبية وأم القصر.

8.3.5 من المقترح إنشاء وصلة طرق بين الجزء الجنوبي من محور التنمية الجنوبية الشمالية إلى النويصيب. ومن المتوقع أن تدعم هذه الوصلة فرص التنمية في التجمع العمراني في عريفجان الذي من المتوقع أن تستوعب 0.12 مليون نسمة.



8.3.6 من المتوقع أن يؤدي محور السكة الحديد الدولية المقترح، وخصوصاً الوصلات الشمالية الشرقية فيها الواصلة إلى الصبية وإلى الأجزاء الجديدة المقترحة، إلى دعم إمكانات تنمية التجمعات العمرانية المقترحة في المنطقة.

هذا البديل (شكل 101)، هو مغاير للبديل الأول. إذ يتوجه بشكل أساسي نحو التجمعات العمرانية الصغيرة، ويختلف عن البديل الثاني، من حيث أنه يركز على الوصلة الجنوبية الغربية الممتدة إلى المملكة العربية السعودية عبر السالمي. وبما أن هذا البديل يعتمد على مجموعة من التجمعات العمرانية الممتدة الصغيرة الحجم، فإنه من المتوقع أن ينمي العلاقات البيئية الوظيفية بين قاعدتهم الاقتصادية، وأن يخلق بذلك الاعتماد البيئي المستقبلي لهذه التجمعات. إن ذلك سيشكل نمطاً جديداً للتجمعات العمرانية في دولة الكويت. فيما يلي إمكانات هذا المفهوم الاستراتيجي:

- أ- إمكانية البدء بالمرحل الأولى للحدود الجديدة للتنمية العمرانية غرب وجنوب غرب الدولة .
- ب- استخدام حجم المرور المتزايد حالياً وحجم الحركة التجارية على طريق محور السالمي بالإضافة إلى الأنشطة الزراعية والصناعية الجديدة على الطريق والتي ستجذب عدداً أكبر من السكان الذين سيتم استيعابهم على طول هذا المحور.
- ج- سهولة إدارة ومعالجة عملية التنفيذ، إذا ما نظرنا إلى الوضع المحلي وما يخص الإمكانيات الإنشائية للقطاع الخاص وخبرته، وكذلك حجم الاستثمارات المشاركة. فكلما كان حجم التجمعات العمرانية صغيراً كلما زادت فرصة القطاع الخاص الكويتي في المشاركة ببرنامج التنمية..
- د- تأمين جو هادئ لبيئة عمرانية نوعية، بعيدة عن الضجيج وتلوث الهواء وازدحام شبكة الطرق.
- هـ- خلق إحساس بأن التجمع العمراني قد تم تطويره وذلك يشجع السكان في المستقبل على الانتقال إليه، ويتم الاستفادة القصوى من مرافق الخدمات.

أهم سلبيات هذا التصور تكمن في الجزء الجنوبي الغربي منه، حيث سيكون له تأثير في جذب التنمية من الجزء الجنوبي الشرقي من محور التنمية العمراني الأساسي الشمالي الجنوبي. وهذا المحور له إمكانات تطويرية كبيرة، حيث أنه أقرب إلى المنطقة الحضرية، وبالتالي يمكن الوصول لقاعدته الاقتصادية بسهولة أكبر وكذلك إلى مراكز الخدمات الرئيسية.

السلبيات الأخرى تكمن في الإحساس بالعزلة لدى هؤلاء المقيمين في التجمعات صغيرة الحجم في الأجزاء الشمالية والجنوبية من المحور، و أيضاً هؤلاء الذين يعيشون بين الصبية وأم قصر.

يوضح جدول 79 توزيع السكان بالتجمعات العمرانية المقترحة لهذا البديل ، والذي يهدف إلى إيواء عدد السكان المتوقع خارج المنطقة الحضرية البالغ عددهم 2.5 مليون نسمة.



المواقع	السكان (بالمليون)	المواقع	السكان (بالمليون)
الصبية	0.40م	الصابرية	0.15م
الزور	0.30م	بطين اللياح	0.15م
أم قصر	0.20م	الروضتين	0.13م
السالمي	0.20م	عريفجان	0.12م
الخويمات	0.20م	النهيدين	0.10م
العبدلي	0.20م	النمرتين	0.10م
الوفرة	0.15م	النعايم	0.05م
الإجمالي	2.45م		
التجمعات العمرانية الصغيرة	0.05م		
- فيلكا	0.005م	- النويصيب	0.01م
- مزارع العبدلي	0.01م	- بوبيان	0.025م
إجمالي السكان	2.5م		

جدول 79 التوزيع المساحي لحجم سكان التجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية





4.8 البديل الرابع (4)

نسق المجموعات الشريطية الثلاثي

تعتمد صياغة مفهوم البديل الرابع (شكل 102)) على المبادئ الآتية:



استراتيجية الخطة القومية الطبيعية
نمط النمو العمراني

البديل (4)

الفكرة : نسق المجموعات الشريطية الثلاثية

- | | |
|-----------------------------------|---|
| المنطقة الحضرية | الطرق (الإقليمية / الدولية) المقترحة |
| المواقع المتبقية من المدن التوابع | الطرق الإقليمية المقترحة |
| تجمعات عمرانية لشريطية | شبكة الطرق الرئيسية |
| المدن والتجمعات العمرانية الجديدة | امتداد وتحسين الطرق المقترحة
(الطريق القاطري السادس، السابع والثامن)
خط السكة الحديد الدولي |

الشكل 102 البديل الرابع استراتيجية الخطة القومية الطبيعية

1.4.8 تنفيذ المدن الجديدة التي تم اقتراحها مسبقاً (المراجعة الثانية بالمخطط الهيكلي لدولة الكويت والمخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت) في الصبية والخيران مع زيادة طاقتهم الإستيعابية لكي تستوعب عدد السكان المستهدف والذي يبلغ 0.4 مليون نسمة و0.3 مليون نسمة على التوالي.

2.4.8 مجموعات التنمية العمرانية الثلاثية الشريطية المقترحة التي تتكون كل منها من مساحات خضراء ممتدة، تعمل كواحة خضراء، تحتوي داخل حدودها على تجمعات عمرانية ذات أحجام متنوعة ويكون إجمالي عدد السكان 0.30. وتقع هذه التجمعات العمرانية على الطريق الاقليمي المقترح الذي يربط حدود الدولة الجنوبية والشمال عند العبدلي. وبعيداً عن الطريق توجد ثلاثة وصلات تربط هذه التجمعات بالطريق على النحو التالي:

أ- الوصلة الأولى تشكل محور التنمية العمرانية الشمالي الجنوبي ما بين التجمعات العمرانية الأساسية بالصبية جنوباً والتجمعات العمرانية المقترحة في أم قصر في الشمال. يستوعب محور التنمية العمرانية المقترح 0.30 مليون نسمة. إذا أضفنا كلا من القطبين الشمالي والجنوبي، فإن هذا المحور سوف يستوعب إجمالي عدد سكان يصل إلى 0.85 مليون نسمة، ويمتد على طول مسافة تبلغ 40 كم من المحور. من المتوقع أن يعمل محور التنمية هذا على استثمار إمكانات النمو الاقتصادي في المنطقة.

ب- الوصلة الثانية هي محور التنمية العمرانية الشمالية/الشرقية، الجنوبية الغربية، والتي تربط بين تقاطع طريقين رئيسيين. يقع رأس هذا المحور الشمالي الشرقي عند الزقلة، حيث يتقاطع الطريق الاقليمي المقترح بين العبدلي والخيران، مع الوصلة الشمالية الشرقية بين المنطقة الحضرية ومدينة الصبية الجديدة. ويقع رأس المحور الجنوبي



الغربي عند الخويمات حيث يتقاطع طريق السالمي مع الطريق الإقليمي المقترح بين العبدلي والخيران.

يمتد محور التنمية الحضرية هذا لكي يغطي حوالي 20 كم ومن المقترح أن يستوعب عدد سكان يبلغ 0.30 مليون نسمة.

ج- الوصلة الثالثة هي مجموعة التنمية العمرانية الشريطية الشمالية الغربية / الجنوبية الشرقية التي تربط بين تقاطع طريقين هامين. رأس المحور الشمالي الغربي يقع عند ثميلة الدعمة، حيث يتقاطع الطريق المحلي المقترح بين العبدلي والخيران مع وصلة الطريق المقترح تنفيذه نحو حدود المنطقة الحضرية وبالتالي حتى ميناء عبدالله. أما بالنسبة لرأس المحور الجنوبي الشرقي فيقع عند القرين حيث يتقاطع الطريق الإقليمي المقترح بين العبدلي والزور مع الوصلة المتجهة شمالاً التي تصل إلى جنوب طريق السفر وإلى ميناء عبدالله. المجموعة الشريطية للتنمية العمرانية هذه تمتد لتشمل 25 كم ومن المقترح أن تستوعب 0.30 مليون نسمة. يقع المحور العمراني المقترح بمنتصف الطريق على الجزء الجنوبي من الطريق الإقليمي المقترح. ومن المتوقع أن يكون نقطة البداية باتجاه الجزء الجنوبي الغربي من دولة الكويت. كما أنه يرتبط بشكل جيد بالموانئ الرئيسية والمناطق الصناعية بالجزء الجنوبي بالمنطقة الحضرية.

3.4.8 هناك ستة تجمعات عمرانية جديدة إضافية مقترحة من نفس الحجم الذي يبلغ 0.15 مليون نسمة موجودة على طول الطريق الإقليمي المقترح الذي يمر بعيداً عن المنطقة الحضرية و الذي يربط التجمعات على طول الطريق الإقليمي المقترح رابطاً بين العبدلي في الشمال والزور في الجنوب (أي عند الوفرة - عريفجان - النهيدين - جنوب حيس الضبي - أم قصر والعبدلي).

هذا البديل الاستراتيجي (الشكل 103) يخلق 3 مجموعات تنموية عمرانية شريطية والتي من المتوقع أن تشكل قاعدة قوية لدعم، بشكل متماثل، التجمعات العمرانية في مواقع استراتيجية قومية. التوزيع المكاني لهذه المجموعات، شمال شرق ووسط غرب، وجنوب غرب، المنطقة الحضرية، يعمل على توزيع السكان بشكل متجانس بعيداً عن التركيز السكاني الحالي في المنطقة الحضرية. كما أن ذلك يفتح حدوداً جديدة في مواقع استراتيجية بعيدة عن المنطقة الحضرية. كل ذلك يعطي إمكانية لإيجاد قاعدة تنموية اقتصادية قوية. يعتمد المحور الشمالي على الزيادة المتوقعة في التجارة والصناعة في المنطقة المجاورة للموانئ الجديدة في الشمال عند منطقة الصبية/أم قصر، ويستخدم المحور الجنوبي الوصلة المباشرة مع المجموعة العمرانية الجنوبية وإمكاناتها المتاحة مستفيداً من إمكانية الدخول المباشر إلى البوابة الجنوبية الكويتية، التي تربط الكويت بالمملكة العربية السعودية. وتشكل الأنشطة الاقتصادية الحالية من الزراعة والصناعة أساساً لدعم ذلك.

التجمع العمراني الموجود في الوسط الغربي ليس على قدر إمكانات القاعدة الاقتصادية المحتملة. ولكن هذا التجمع سوف ينمو على أساس قربه من الأجزاء الغربية من المنطقة الحضرية وبذلك يشكل بديل تنمية عمرانية يمكن بسهولة أن يستوعب الزيادة السكانية. وذلك سيوفر أيضاً مراكز توظيف بديلة تعتمد على الإمكانيات الكبيرة للأسواق القريبة منه.





ومع ذلك، فإن مميزات هذا التصور تأتي من إمكانات التطبيق ومرونته في ضوء تعدد حجم التجمعات العمرانية التي يمكن أن يتم استيعابها داخل كل من المجموعات الثلاث القابلة للتطوير، أما بالنسبة لكل واحدة من التجمعات العمرانية الصغيرة الحجم المقترحة فإنها تقع إما عند نهاية كل من محور التنمية المقترح عند العبدلي وأم قصر وذلك للاستفادة من إمكانات قاعدتها الاقتصادية أو عند تقاطع الطريق الإقليمي الرئيسي وهذا يوفر موقعاً استراتيجياً لها عند نقطة ذات إمكانات دخول متعددة إلى أجزاء مختلفة من النظام العمراني الحالي.

إن مجموعات التنمية العمرانية الخطية الثلاثة قادرة على الحفاظ على مزايا البديل الأول في الاعتماد على الذات وفعالية بما يخص تأمين الخدمات و كلفة البنية التحتية. أما سلبيات هذا التصور، فإنها تكمن في الحجم المختلف للكلفة لكل من المداخل الثلاث المقترحة بما يخص عائد الاستثمار. حيث يأتي الغرب الأوسط في المقدمة يليه الشرق الشمالي بينما يأتي الجنوب الغربي في المرتبة الثالثة.

الجدول رقم 80 يوضح توزيع السكان بالنسبة على التجمعات العمرانية الجديدة الموضحة في هذا البديل.

المواقع	السكان (بالمليون)	المواقع	السكان (بالمليون)
الصبية	0.40م	أم قصر	0.15م
الزور	0.30م	الوفرة	0.15م
ثميلة الدعمة	0.30م	عريفجان	0.15م
ضليعت العوازم	0.30م	النهيدين	0.13م
العرفجية	0.15م		0.12م
الصابرية			
الخويمات			
الزقلة			
العبدلي			
الإجمالي	2.45م		
التجمعات العمرانية الصغيرة	0.05م		
- فيلكا	0.005م	- النويصيب	0.01م
- مزارع العبدلي	0.01م	- بوبيان	0.025م
إجمالي السكان	2.5م		

الجدول رقم 80 توزيع سكان التجمعات العمرانية للبديل الرابع





5.8 البديل الخامس (5)

نسق المجموعات الشريطية الثلاثية (الوصلة الغربية إلى السالمي)

تعتمد صياغة مفهوم البديل الخامس (شكل (104)) على المبادئ الآتية:



استراتيجية الخطة القومية الطبيعية
نمط النمو العمراني

البديل (5)

الفكرة : نسق المجموعات الشريطية الثلاثية

المنطقة الحضرية	الطرق (الإقليمية / الدولية) المقترحة
البيوع مواقع المتبقية من المدن التوابع	الطرق الإقليمية المقترحة
تجمعات عمرانية لشريطية	شبكة الطرق الرئيسية
المدن والتجمعات العمرانية الجديدة	امتداد وتحسين الطرق المقترحة (الطريق الدائري السادس، السابع والثامن)
	خط السكة الحديد الدولي

الشكل 104- البديل الخامس ، الخطة الإستراتيجية الطبيعية القومية

1.5.8 تخصيص المدن الجديدة المقترحة مسبقاً (مراجعة المخطط الهيكلي الثاني لدولة الكويت والمخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت) من مدن الصببية وخيران لاستيعاب نفس الحجم من عدد السكان البالغ 0.35 مليون نسمة.

2.5.8 ثلاث تجمعات تنموية عمرانية عنقودية شريطية يتكون كل واحد منها من منطقة تشجير ممتدة تعمل كواحة وتحتوي ضمن حدودها تجمعات عمرانية بأحجام متنوعة بإجمالي يصل إلى حوالي 0.30 مليون نسمة لكل تجمع.

تقع هذه التجمعات الشريطية على طول محور الطريق الاقليمي الرئيسي المقترح ، وعند مخارج الطرق عند ثلاث وصلات مختارة على النحو التالي :

أ- التجمع الأول يشكل محور تنمية عمراني شمالي جنوبي ما بين التجمعات العمرانية الكبيرة في الصبية جنوباً والتجمع العمراني المقترح في أم قصر في الشمال. محور التنمية العمراني المقترح سوف يستوعب 0.30 مليون نسمة. اذا ما اضفنا كلا القطبين الشمالي والجنوبي، فان هذا المحور سوف يستوعب إجمالي عدد سكان قدره 0.85 مليون نسمة ممتداً على طول المحور البالغ 40 كيلومتر. من المتوقع أن يستفيد محور التنمية هذا من إمكانيات النمو الاقتصادي للمنطقة .

ب- التجمع الثاني هو تجمع تنمية عمرانية شريطية اتجاهاه شمالي شرقي وجنوبي غربي يربط بين تقاطع طريقين رئيسيين. يقع الرأس الشمالي الشرقي في الزقلة حيث يتقاطع الطريق الاقليمي المقترح بين العبدلي والخيران مع الوصلة الشمالية الشرقية بين المنطقة الحضرية



ومدينة الصبية الجديدة. يقع الرأس الجنوبي الغربي في الخويمات حيث يتقاطع طريق السالمي الاقليمي مع الطريق الاقليمي المقترح بين العبدلي والخيران.

يتمد محور التنمية هذا بطول 20 كيلومتر ، ومن المقترح أن يستوعب عدد سكان يبلغ 0.30 مليون نسمة .

ج- التجمع الثالث هو تجمع تنمية عمرانية شريطى باتجاه شرق/غرب، ويقع على طول الوصلة الشمالية الشرقية/الجنوبية الغربية بين الخويمات والسالمي جنوباً على طريق المملكة العربية السعودية . هذا التجمع الشريطي للتنمية العمرانية يمتد على طول 30 كم ويربط السالمي في الجنوب الغربي ببنية السواعدي. من المقترح أن يستوعب 0.30 مليون نسمة.

3.5.8 من المقترح إقامة تجمعين عمرانيين جديدين بحجوم صغيرة على نفس وصلة الطرق ولكن في مكان أبعد باتجاه الشمال الشرقي. الأول في النعائم مستفيداً من الإمكانيات الحالية ومركز التخزين والمخازن والثاني في النهيدين. من المتوقع أن يستوعب كل تجمع منهما 0.10 نسمة. سوف يشكل كلاً من التجمعين العمرانيين المقترحين مع التجمع العمراني الشريطي قاعدة لمحور تنمية، يربط السالمي – البوابة الجنوبية الى المملكة العربية السعودية- بمحور الطريق الإقليمي الشمالي الجنوبي .

4.5.8 للاستفادة من إمكانيات القطب الصناعي الجنوبي للمنطقة الحضرية والأجزاء الرئيسية الحالية من ميناء الشعبية وميناء الأحمدى، يقترح أن يكون التجمع العمراني لعريفجان على الطريق الفرعي الذي يمتد إلى المنطقة الحضرية و يستوعب عدد سكان قدره 0.10 مليون نسمة .

تطرح هذه الاستراتيجية (الشكل 105) ثلاث تجمعات عمرانية تنموية شريطية عنقودية جديدة والتي من المتوقع أن تشكل قاعدة قوية لتجمعات عمرانية تدعم بعضها في مواقع استراتيجية قومية محددة. إن توزع التجمعات العمرانية هذه في الشمال الشرقي، و في الوسط الغربي و الجنوب الغربي للمنطقة الحضرية سوف يساعد على خلخلة التمرکز السكاني الحالي في المنطقة الحضرية. ان ذلك يفتح آفاقاً جديدة في مواقع استراتيجية هامة خارج المنطقة الحضرية في اطار كامل الاراضي الاقليمية لدولة الكويت ، مما يساهم في تشكيل قاعدة اقتصادية تنموية. يعتمد المحور الشمالي على النمو المتوقع في التجارة والصناعة في المنطقة المجاورة للموانئ الجديدة في الشمال بمنطقة الصبية / أم قصر، ويستخدم المحور الجنوبي ارتباطه المباشر بالبوابة الجنوبية للكويت التي تصله بالمملكة العربية السعودية. إن الأنشطة الاقتصادية الحالية الزراعية والصناعية تشكل دعماً إضافياً لها. ومع ذلك، فإن التجمع العمراني بمنصف الغرب لا يحمل نفس قيمة القاعدة الاقتصادية المحتملة. ولكنه ينمو معتمداً على قربه من الأجزاء الغربية للمنطقة الحضرية مما يوفر بديل تنمية عمرانية قريب يمكنه أن يستوعب عدد السكان المستقبلي الفائض بسهولة. إن ذلك سيوفر أيضاً مراكز بديلة للعمالة تعتمد على إمكانيات السوق الكبيرة القريبة منها.

اضافة لذلك ، تكمن مميزات هذا البديل في مرونة عملية التنفيذ من حيث وجود تجمعات عمرانية عديدة بأحجام مختلفة والتي يمكن استيعابها داخل كل مجموعة من التجمعات التنموية العنقودية العمرانية الثلاث. تم تعيين موقع كل تجمع من التجمعات العمرانية الصغيرة المقترحة بشكل انتقائي إما عند الرأس الطرفي لكلا محوري التنمية المقترحين في العبدلي وأم قصر للاستفادة من قاعدتهم الاقتصادية المحتملة





، أو عند تقاطع الطريق الاقليمي الرئيسي ، مما يعطي ذلك التجمع موقعا استراتيجيا في نقطة تصل إلى الأجزاء المختلفة من النظام العمراني القومي بطرق مختلفة متعددة.

محاور التنمية العمرانية الثلاثة قادرة على الاحتفاظ بميزات البديل الاول بما يخص الاستقلالية والكفاءة في توفير الخدمات وتكلفة البنية التحتية. ومع ذلك فإن سلبيات هذه الفكرة تتمثل في تباين تكلفة كل محور من المحاور العمرانية الثلاثة من حيث عائد الاستثمار. ويمكن تصنيفها بالترتيب كالتالي، محور منتصف الغرب أولاً يليه محور الشمال الشرقي بينما يأتي المحور الجنوب الغربي في المرتبة الثالثة. ان اي برنامج تنمية ينبغي ان يراعى في تصميمه اقتصاديات الدولة الوطنية كأول وأهم العوامل .

يقدم الجدول 81 التالي قائمة بالتوزيع الجغرافي للسكان بالتجمعات العمرانية المقترحة بالبديل.

المواقع	السكان (بالمليون)	المواقع	السكان (بالمليون)
الصبية	0.35م	أم قصر	0.15م
الزور	0.35م	العبدلي	0.15م
الخويمات	0.30م	حسو الظبي	0.10م
الزقلة	0.30م	النهيدين	0.10م
بنية السواعدي	0.30م	النعائم	0.10م
السالمي	0.15م	عريفجان	0.10م
عرفجية			
الصابرية			
الوفرة			
الإجمالي	2.45م		
التجمعات العمرانية الصغيرة	0.05م		
- فيلكا	0.005م	- النويصيب	0.01م
- مزارع العبدلي	0.01م	- بوبيان	0.025م
إجمالي السكان	2.5م		

جدول 81 التوزيع الجغرافي لحجم السكان بالتجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية



8.6 البديل السادس (6)

النسق الشريطي متدرج الأحجام

تعتمد صياغة مفهوم البديل السادس (شكل (106)) على المبادئ الآتية:



استراتيجية الخطة القومية الطبيعية
نمط النمو العمراني

البديل (6)

الفكرة : النسق الشريطي متدرج الأحجام

المنطقة الحضرية	الطرق (الإقليمية / الدولية) المقترحة
السهل مواقع المتبقية من المدن التوابع	الطرق الإقليمية المقترحة
المدن والتجمعات العمرانية الجديدة	شبكة الطرق الرئيسية
خط السكة الحديد الدولي	امتداد وتحسين الطرق المقترحة (الطرق الدائري السادس، السابع والثامن)

الشكل 106 البديل السادس الهيكل التخطيطي للاستراتيجية

1.6.8 تبني المدن الجديدة المقترحة مسبقاً (مراجعة المخطط الهيكلي الثاني لدولة الكويت والمخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت) في الصبية وخيران على أن تستوعب كل مدينة منهما 0.35 مليون نسمة .

2.6.8 تجمعات عمرانية متدرجة الأحجام وموزعة بشكل خطي شريطي على طول محور الطريق الإقليمي الذي يربط الصبية في الشمال بالزور في الجنوب. إن الحجم الأكبر في تسلسل حجم التجمعات العمرانية هذه يبلغ 0.25 مليون نسمة ويقع في النهيدان على التقاطع الرئيسي المقترح لطريق السالمي ومحور الطريق الإقليمي المقترح. يتم ربط ذلك أيضاً بالجزء الغربي من المنطقة الحضرية المؤدى إلى الجهراء. إن حجم التجمعات العمرانية ينخفض تدريجياً على طول محور الطريق الإقليمي في اتجاه الشمال والجنوب.

3.6.8 ثلاث تجمعات عمرانية بحجوم أصغر نسبياً من تجمعات الفئة الأعلى تحوي 0.20 مليون نسمة موجودة على طول محور التنمية، اثنان منها يمثلان النهايات القطبية للمحور. الأول هو العبدلي ويقع في نهايته الشمالية. أما الثاني فيقع في النهاية الجنوبية في السالمي. ويقع التجمع الثالث في الخويمات، شمال التجمع المصنف من الفئة الأعلى في النهيدان. حجم الفئة الثالثة من التجمعات العمرانية والذي يتراوح بين 0.15 و 0.12 مليون نسمة يشكلون مستوى القاعدة في التسلسل الهرمي وهي مقترحة في الزور وحسو الطبي والروضتين والوفرة. من المقترح إقامة تجمع عمراني بحجم أصغر يبلغ 0.1 مليون نسمة في منتصف الطريق بين محور أم قصر والصبية.



يقوم هذا البديل (الشكل 107) على مفهوم التجمعات العمرانية المتدرجة في المساحة وعدد السكان والتي يحرك نسقتها نظاماً تنموياً فعالاً وذلك من الفئة الأعلى إلى الفئة الأدنى. و هذا يشكل ميزة رئيسية لهذا المفهوم لأنه لا يضمن فقط بان تتخلل قوى النمو الاقصادى الى نسق التجمعات العمرانية المقترحة، ولكن أيضاً معدل تنمية ثابت. إن تنوع حجم التجمعات العمرانية يعد ميزة أيضاً حيث أنه يوفر عنصر المرونة في تنفيذ الاستراتيجية، من حيث حجم السكان وحجم الاستثمارات المشاركة. إن ذلك في حد ذاته يعد حافزاً مغرياً لمشاركة القطاع الخاص. إن موقعها، على طول محور الطريق الاقليمي سوف يمهّد الطريق لفتح آفاق جديدة للتنمية في المناطق الغربية من الدولة.

سوف يعزز تنفيذ خط سكة الحديد بمحاذاة محور الطريق الاقليمي من إمكانات التجمعات العمرانية المقترحة، ليس فقط من حيث سهولة الوصول إليها، إذا استخدم الخط لنقل الركاب، ولكن أيضاً من حيث تنمية قاعدتهم الاقتصادية وذلك من خلال التبادل التجارى المتوقع وتوريد المواد الخام أو المواد شبه المصنعة إلى قاعدتهم الصناعية.

إن التجمعات العمرانية المقترحة قادرة أيضاً على توفير بيئة جذابة وهادئة للسكان المقيمين فيها.

إن طبيعة هذا البديل المبعثرة يمكن أن تكون سببا في وجود بعض السلبيات. تتجلى في عدم القدرة على تعزيز التكامل الإجماعى بين مجتمعات هذه التجمعات العمرانية ومجتمعات المنطقة الحضرية. وكذلك في احتمالية الايؤدى التجمع العمرانى المقترح وظيفته بشكل مستقل من حيث توفير الخدمات والمرافق ومنشآت البنية التحتية الأخرى، و بذلك يكون مكلفا في التنفيذ .

يقدم الجدول 82 التالى قائمة بالتوزيع الجغرافى لسكان التجمعات العمرانية المقترحة الخاصة بهذا البديل .





المواقع	السكان (بالمليون)	المواقع	السكان (بالمليون)
الصبية	0.35م	الوفرة	0.15م
الزور	0.35م	أم قصر	0.15م
النهيدين	0.25م	حسو الظبي	0.12م
العبدلي	0.20م	الروضتين	0.12م
ضليعت العوازم	0.20م	عريفجان	0.12م
الخويمات	0.20م	العرفجية	0.10م
الزقلة	0.15م		
الإجمالي		2.46م	
التجمعات العمرانية الصغيرة		0.05م	
- فيلكا	0.005م	- النويصيب	0.01م
- مزارع العبدلي	0.01م	- بوييان	0.025م
إجمالي السكان		2.5م	

الجدول 82 التوزيع الجغرافي لسكان التجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية





7.8 البديل السابع (7)

النسق الشريطي متدرج الأحجام (الطريق الغربي إلى السالمى)

تعتمد صياغة مفهوم البديل السابع (شكل (108)) على المبادئ الآتية:



إستراتيجية الخطة القومية الطبيعية
نمط النمو العمراني

البديل (7)

الفكرة : النسق الشريطي متدرج الأحجام

- | | |
|---|---|
| ■ المنطقة الحضرية | — الطريق (الإقليمية / الدولية) المقترحة |
| ● السبع مواقع المتبقية من المدن التوابع | — الطرق الإقليمية المقترحة |
| ● المدن والتجمعات العمرانية الجديدة | — شبكة الطرق الرئيسية |
| *** خط السكة الحديد الدولي | --- امتداد وتحسين الطرق المقترحة
(الطريق الدائري السادس، السابع والثامن) |

1.7.8 تبني فكرة المدن الجديدة المقترحة المخططات الهيكلية السابقة (مراجعة المخطط الهيكلي الثاني والمخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت) في الصبية والخيران بحجم سكان قدره 0.35 مليون نسمة .

2.7.8 اقتراح نسق شريطي متدرج الأحجام للتوزيع الجغرافي للتجمعات العمرانية الجديدة والذي سيشكل محور تنمية عمرانية على طول الطريق الذي يربط العبدلي في الشمال بالسالمى في الجنوب الغربي. الجزء الشمالي من هذا الطريق سوف يشكل جزءاً من الطريق الإقليمي الجديد المقترح الذي يربط العبدلي في الشمال بالزور في الجنوب من خلال النهيدين إلى السالمى.

شكل 108 البديل السابع الهيكل التخطيطي للاستراتيجية

حجم الفئة الأعلى في تسلسل نظام التجمعات العمرانية يتمثل في التجمعات المقترحة مسبقاً في الصبية والخيران واللذين يمثلان قطبي التنمية الرئيسيين. الثاني في التسلسل الحجمي هو تجمع أصغر نسبياً يبلغ عدد سكانه 0.25 مليون نسمة ويقع عند التقاطع الرئيسي المقترح للمحور الشمالي / الجنوبي الشرقي والمحور الشمالي / الجنوبي الغربي عند النهيدين.

يتمثل حجم الفئة الثانية في ثلاث تجمعات عمرانية: تجمع يقع على البوابة الشمالية لدولة الكويت (عند موقع العبدلي) والثاني على البوابة الجنوبية الغربية (عند السالمى)، بينما يقع الثالث في الخويمات. جميع هذه التجمعات العمرانية تتكون من 0.20 مليون نسمة. على طول محور العبدلي / السالمى أى المحور الشمالي / الجنوبي الغربي سيتم إنشاء التجمع العمراني الشريطي المتدرج الحجم والذى يبدأ بـ 0.2 مليون نسمة سيتم إنشاء التجمعات العمرانية ذات الحجم من الفئة الأقل بعدد سكان 0.12 مليون نسمة في الروضتين والنويصيب. عند منتصف الطريق على طول محور التنمية العمرانية الشريطي المقترح، يقترح إقامة تجمعاً عمرانياً في الخويمات بعدد سكان 0.2 مليون نسمة عند نقطة تقع في منتصف المسافة بين نهايتي التدرج الحجمي .



3.7.8 من المقترح إنشاء محور تنمية عمراني شريطي بين أم قصر والصبية. في منتصف الطريق بينهما، عند الصابرية حيث يقترح إقامة تجمع عمراني بحجم 0.15 مليون نسمة وذلك لضمان التشغيل الوظيفي للمحور العمراني الذي ينتهي في الشمال عند التجمع العمراني بأم قصر البالغ عدد سكانه 0.15 مليون نسمة .

يقوم هذا البديل (الشكل 109) على مفهوم التجمعات العمرانية المتدرجة في المساحة و التي يحرك نسقها نظاماً فعالاً من التجمعات العمرانية وذلك من الفئة الأعلى إلى الفئة الأدنى. وهذا يشكل ميزة رئيسية لهذا المفهوم لأنه لا يضمن فقط بان تتخلل قوى النمو الاقتصادي الى نسق التجمعات العمرانية المقترحة، ولكن أيضاً معدل تنمية ثابت. إن تنوع حجم التجمعات العمرانية يعد ميزة أيضاً حيث أنه يوفر عنصر المرونة في تنفيذ الاستراتيجية، من حيث حجم السكان و حجم الاستثمارات المشاركة. إن ذلك في حد ذاته يعد حافزاً مغرياً لمشاركة القطاع الخاص. إن موقعها، على طول محور الطريق القومي، سوف يمهد الطريق لفتح آفاق جديدة للتنمية في المناطق الغربية من الدولة .

سوف يعزز إنشاء خط سكة الحديد بمحاذاة محور الطريق الاقليمي إمكانات نظام التجمعات العمرانية المقترح ليس فقط لأنه يساهم في سهولة وصول الركاب اليها، و لكن ايضا لأنه يساهم في تطوير قاعدتها الاقتصادية، وذلك من خلال التبادل التجاري المتوقع وتوريد المواد الخام أو المواد النصف مصنعة الى قاعدتها الصناعية.

إن التجمعات العمرانية المقترحة قادرة أيضاً على توفير بيئة جذابة وهادئة لمجموع المقيمين فيها حيث أنها ذات حجم صغير نسبياً ومن المتوقع أن تجذب السكان الكويتيين.

من سلبيات هذا البديل عدم القدرة على تعزيز التكامل الاجتماعي بين المجتمعات السكانية المقترحة والمجتمعات السكانية في المنطقة الحضرية البعيدة نسبياً ، إلى جانب احتمالية الا يؤدي التجمع العمراني المقترح وظيفته بشكل مستقل من حيث توفير الخدمات والمرافق ومنشآت البنية التحتية الأخرى بالتالي يمكن أن يثبت هذا البديل أنه مكلف في التنفيذ.

يقدم الجدول 83 التالي قائمة بالتوزيع الجغرافي لحجم السكان في التجمعات العمرانية المقترحة الخاصة بهذا البديل ، والذي يهدف إلى استيعاب عدد السكان المتوقع خارج المنطقة الحضرية البالغ عددهم 2.5 مليون نسمة.





المواقع	السكان (بالمليون)	المواقع	السكان (بالمليون)
الصبية	0.35م	الزقلة	0.15م
الزور	0.35م	الوفرة	0.15م
النهيدين	0.25م	الروضتين	0.12م
الخويمات	0.20م	عريفجان	0.12م
السالمي	0.20م	النعائم	0.12م
العبدلي	0.20م	العرفجية	0.10م
أم قصر	0.15م		
الإجمالي		2.46م	
التجمعات العمرانية الصغيرة		0.05م	
- فيلكا	0.005م	- النويصيب	0.01م
- مزارع العبدلي	0.01م	- بوييان	0.025م
إجمالي السكان		2.5م	

الجدول 83 التوزيع الجغرافي لحجم السكان التجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية







9. شبكة الطرق والمواصلات العامة

تعتبر المقترحات التخطيطية الواردة بمشروع تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت هي حلول جذرية وسوف تحدث تغييرات في حركة التنمية العمرانية بالكويت على مدار الخمس وعشرون عاماً القادمة. وللمرة الأولى في المخططات الهيكلية يتم إقتراح توزيع الزيادة المتوقعة لعدد السكان (حوالي 2.5 مليون نسمة) في مدن وتجمعات عمرانية جديدة خارج المنطقة الحضرية بدلاً من من إقتراح توزيعها وتمركزها في المنطقة الحضرية. إضافة الى ذلك، وبالنظر إلى السياسة الحالية للكويت بالتوجه الى الخارج وتوظيف علاقاتها التجارية والثقافية مع جيرانها خاصة من دول مجلس التعاون الخليجي، فإن ذلك يتطلب بالتبعية تغييراً جذرياً مساوياً في سياسة النقل والمواصلات، خاصة ان استراتيجيات النقل والمواصلات بالمنطقة الحضرية تختلف لحد كبير عن تلك الاستراتيجيات المطلوبة خارجها في بقية انحاء الدولة. استراتيجيات النقل والمواصلات خارج المنطقة الحضرية سوف تتطلب استثماراً في الطرق السريعة والبنية التحتية الأخرى. أما استراتيجيات النقل بالمنطقة الحضرية فتركز بشكل أكبر على تحسين ما هو موجود بالفعل والاستفادة القصوى منه إضافة إلى بعض الإقتراحات بدخول وسائل نقل جماعي جديدة تكون جاذبة للسكان.

هناك أيضاً أسباب أخرى لضرورة التغيير الجذري في سياسة النقل والمواصلات. فقد توسعت الكويت عمرانياً على مدار الخمسين عاماً السابقة وأقامت شبكة من الطرق السريعة ذات الكفاءة العالية، والتي تم التوسع فيها وتحسينها على مدار هذه السنوات ووفقاً لتوصيات المخططات الهيكلية والدراسات المتخصصة السابقة، ولكن هذه الإستراتيجية للتوسعة في شبكة الطرق لها حدود تبعاً لطبيعة تكوين هذه الشبكة وقربها من النسيج العمراني.

ان اي تنمية عمرانية جديدة لمدينة الكويت لا يمكن تأمينها بشكل ملموس بطرق سريعة أوسع وبساحات انتظار لعدد سيارات أكثر. فإن أكبر وأهم مراكز المدن في العالم تعتمد علي النقل والمواصلات العامة لتوفير جزء كبير من طرق الوصول اليها وكبديل للسيارة. و السبب في ذلك يعود إلى أن النقل العام الذي يتطلب مساحة أقل لكل ألف شخص يدخل في أوقات الذروة، فإن حارة واحدة بالطريق السريع المخصصة للمواصلات العامة ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة والجودة العالية يمكن أن تنقل عشرة أضعاف أو أكثر من عدد الركاب الذي يمكن نقله الى وسط المدينة في هذه الحارة بالسيارات الخاصة.

إن مقياس شبكة الطرق السريعة الحالية له أثر كبير على اسلوب حياة الكويتيين وغير الكويتيين وعلى بيئة المنطقة الحضرية ، ومن جانب آخر، فإن الحياة بدون سيارة تكون مقيدة لحد كبير ، والنسيج الحضري والشوارع غير معدة لحركة المشاة خاصة في الطقس شديد الحرارة بأشهر الصيف.

بما أن النقل و المواصلات العامة هي في الوقت الحالي بديل متواضع للسيارة الخاصة، فقد انتشر مفهوم أن الكويتيين لا يرغبون بها ولا يودون استخدامها، بالإضافة أن غير الكويتيين ايضا يرومن أنه من الضروري استخدام السيارة، مما يساهم في تفاقم مشكلات المرور. ما يريده الكويتيون وغير الكويتيين حقيقة هو مواصلات عامة بمستوى افضل وجذاب.

شبكة الطرق السريعة تتسبب في عدد من المشكلات بما في ذلك الاختناقات المرورية والحوادث وتلوث الهواء والضوضاء وتباعد النسيج الحضري بين المناطق السكنية وبالتالي تباعد المجموعات البشرية عن بعضهم البعض. لن يتم تخفيف جميع هذه المشاكل عن طريق التوسع في الشبكة الحالية، بل بالعكس ان العديد من هذه المشاكل يمكن أن يتفاقم .

لقد نجحت المواصلات العامة في اماكن كثيرة بالعالم في تغيير صورتها وجذب السكان لإستخدامها خاصة بالرحلات الى مناطق الجذب الرئيسية مثل مراكز المدن، والمطارات، ومناطق التسوق والأعمال، وقدمت بديلاً مقبولاً للسيارة و في الغالب مفضلاً عنها.



يبدو أن هذا التغيير يتطور بشكل مضطرب الآن وذلك بإدخال شكل جديد من وسائل النقل والمواصلات العامة الى الخدمة وهو النقل الشخصي السريع (PRT)، والذي سينافس بشكل كبير السيارة لكونه أكثر فاعلية. سيقدم النقل الشخصي السريع، سفر بلا توقف من أى محطة على الشبكة إلى محطة أخرى للمجموعات التي تتكون من أربعة أشخاص بسرعة تبلغ في الرحلات داخل المناطق الحضرية على الأقل ضعف سرعة شبكة الحافلة أو الترام التقليدية. من المحتمل أن تثبت هذه الوسيلة أنها نسبياً سهلة التلائم مع النسيج الحضري بالكويت. و سترغب المكاتب والأسواق والمدارس والجامعات في أن يكون لها محطاتها الخاصة داخل مبانيها أو بجوارها.

ومن جانب آخر، وعلى المستوى العالمي فإن ارتفاع درجة حرارة الأرض وظهور آثار سلبية كثيرة ناجمة عن ذلك سوف ترغب في ظهور بدائل لأساليب الحياة التي تعتمد على السيارة بحيث تكون ممكنة وعملية.

العناصر الأساسية بالإستراتيجية القومية الطبيعية المؤثرة على إستراتيجية النقل والمواصلات

عند تناول ومعالجة سياسات النقل والمواصلات يجب الأخذ بالإعتبار بعض العناصر الأساسية التي لها تأثير في وضع إستراتيجية النقل والمواصلات وهي:

- نمو السكان على مدار مدة المخطط حتى 2030 سوف يصل إلى حوالى 5.2 مليون نسمة .
- يتم استيعاب 2.5 مليون نسمة من هذا النمو خارج المنطقة الحضرية مما يعني الحاجة إلى تعزيز التنمية العمرانية الحقيقية خارج المنطقة الحضرية الحالية. تتضمن تلك التنمية إنشاء تجمعات عمرانية ومناطق تنمية جديدة في المناطق الشمالية والجنوبية إضافة الى الاقتراحات المقررة للمدن الجديدة في الخيران والأصبية.
- نمو حركة التجارة الدولية مع العراق وإيران ودول جنوب غرب آسيا والمملكة العربية السعودية ومع منطقة الخليج بوجه عام ، ومن المتوقع أن يتم تعزيز هذا النمو عن طريق وصلات الطرق المطورة لنقل حركة السيارات والشحن عبر الحدود وفي أرجاء الكويت نفسها.
- الطاقة الاستيعابية للموانئ الحالية في الشويخ والدوحة والشعبية ستصل الى حدها الأقصى قريباً. المواقع الجديدة المحددة بالفعل في تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت تشمل ميناء دولي جديد ذو مياه عميقة في جزيرة بوبيان والتوسع في ميناء الدوحة والشعبية. تم اختيار هذه المواقع أيضاً لتعزيز التجارة الدولية المتنامية.
- النمو المتزايد في حركة الطيران والسفر والبضائع بالطائرة يطرح مسألة ضرورة زيادة الطاقة الاستيعابية للمطار الحالي لامكانية التعامل مع هذا النمو حتى عام 2030 .
- الاهتمام السياسي المتزايد في تطوير الاقتراح الخاص بإنشاء خط سكة حديد دولي الذي ظهر في المخططات الهيكلية منذ السبعينيات والذي كان موضوعاً لدراسة اولية سنة 1979.

هذه العوامل موضحة بالشكل 110 والذي يظهر أيضاً الطرق المعتمدة والمقررة من قبل وزارة الأشغال العامة حتى التي هي في مرحلة تمهيدية جداً من الدراسة.

1.9 خطة النقل الإقليمية

الشكل 110 يوضح الخطوط العريضة للخطة الإقليمية للنقل.



الشكل 110 العناصر الأساسية لخطة النقل بالدولة

2.9 ملخص لمقترحات الطرق السريعة

حيث أن غالبية الزيادة في السكان والعمالة سوف يتم توجيهها خارج المنطقة الحضرية، فإن أغلب استثمارات الطرق السريعة يجب أن تكون في الأماكن المقترحة للتجمعات العمرانية المستقبلية. وهذا سيؤدي إلى تغيير كبير في سياسة إنشاء الطرق والتي تركزت حتى الآن لدعم التوسعات في المنطقة الحضرية. أغلب الطرق المقترحة تهدف إلى خدمة هذا التطور الجديد بالمناطق العمرانية الجديدة وربطها بالمنطقة الحضرية، وكذلك المساعدة في جذب التنمية والتجارة إلى تلك المناطق.

من ملامح مخطط الطرق المقترح على مستوى الدولة وجود محور طريق نقل إقليمي سريع يربط بين الشمال والجنوب لخدمة حركة النقل للمسافات الطويلة والتجارة الدولية، ويعمل أيضاً على ربط التجمعات العمرانية الجديدة بعضها ببعض وكذلك مع المنطقة الحضرية القائمة. يتكامل مع هذا الطريق

السريع طريقاً آخر يربط بين الشرق والغرب من مدينة الصبية الجديدة إلى الحدود الغربية مع المملكة العربية السعودية. الجزء المشترك من هذين المحورين يشكل فعلياً امتداداً للطريق الدائري السابع، والذي هو الآن تحت الدراسة من قبل وزارة الأشغال العامة.

يشتمل المخطط أيضاً على بعض الطرق الأخرى التي تساعد على تأمين التنمية العمرانية وهي :

- طريق الصبية السريع.
- طريق الصبية - أم قصر - طريق العبدلي
- الدائري الثامن
- تحديث طريق الكبد
- الطرق المتعددة المصممة لربط المدن الجنوبية الجديدة بالمنطقة الحضرية.

3.9 استخدام النموذج المروري لإختبار مقترحات الطرق والنقل العام

تم اختبار مقترحات الطرق السريعة والنقل العام باستخدام النموذج المروري للبلدية. هذا النموذج أصبح الآن قديماً (حيث أنه يعود إلى فترة الثمانينات) ويحتاج إلى تطوير وتحديث ليعكس حركة النقل. حيث أنه، بحلول عام 2030، كثير من السكان سوف يعيشون داخل مدن وتجمعات عمرانية جديدة، وبالتالي يجب أن يكون النموذج "متطوراً" بحيث يمكن أن يحلل أنماط الحركة وأعدادها المتوقعة مستقبلًا، وأن يشتمل أيضاً على الأربع خطوات التالية:

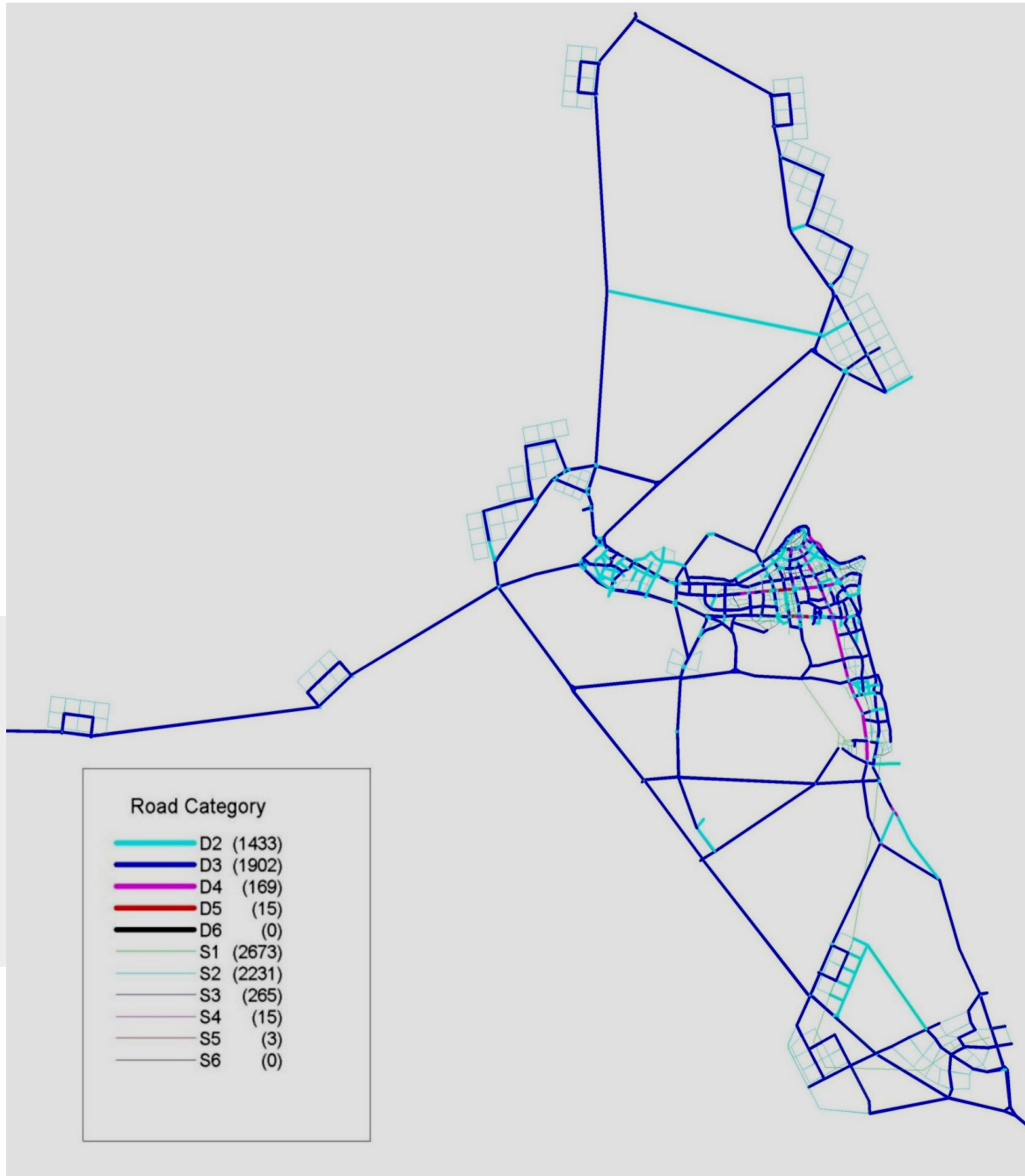
- معادلات تقدير عدد الرحلات اليومية التي سوف تأتي من أو تنجذب إلى نقاط جذب على شبكة الطرق بحسب الاستعمالات المقترحة للأراضي.
- توزيع الرحلات التي تصل بين نقاط الانطلاق/المغادرة ونقاط الوصول.
- اختيار وسيلة المواصلات التي يتم استخدامها.
- نسبة وسائل المواصلات بأنواعها المختلفة لشبكات النقل.

النموذج المروري متاح ببلدية الكويت ليساعد على التنبؤ بالحركة البيئية ذات المسافة الطويلة لقلّة المعلومات التي يمكن عليها بناء هذه التوقعات.

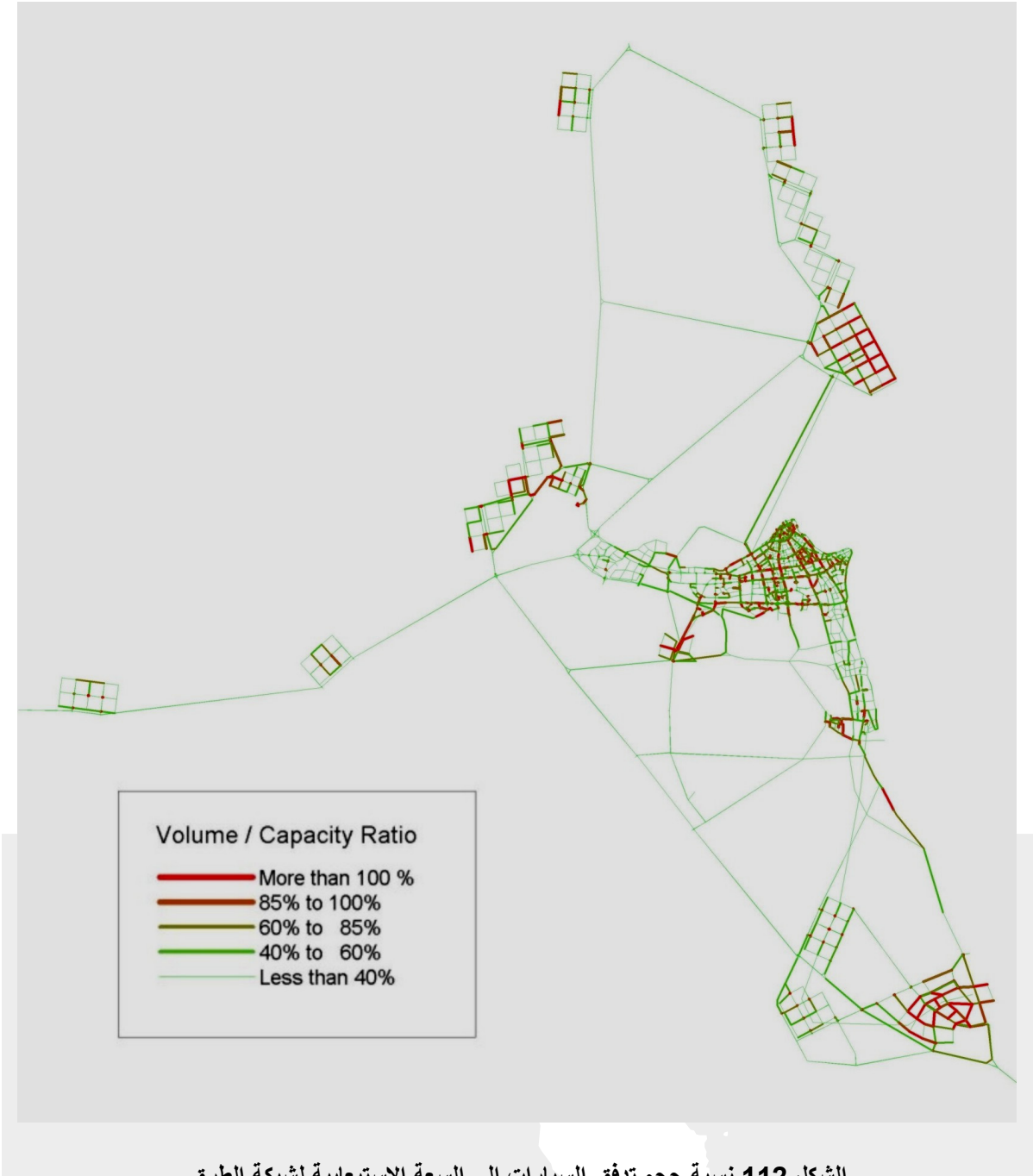
في البداية تم تشغيل النموذج المروري معتمداً على المعلومات المتاحة للاستعمالات الأراضي الحالية. وتم استخدام المعلومات المرورية والبيانات الأخرى الحديثة لمعايرة النموذج المروري، ومن ثم تم وصف هذه العملية في تقرير "معايرة النموذج المروري" الذي تم إصداره ضمن أوراق العمل بالمرحلة الثانية من إعداد هذا المخطط الهيكلي. استخدم النموذج المروري في تحديد التوقعات المستقبلية لعام 2030 لحركة السيارات على شبكة الطرق المقترحة والتي تتوقف على نوعية استعمالات الأراضي وتوزيعها وكذلك على نوعية شبكة النقل الجماعي المقترحة.

شبكة الطرق السريعة

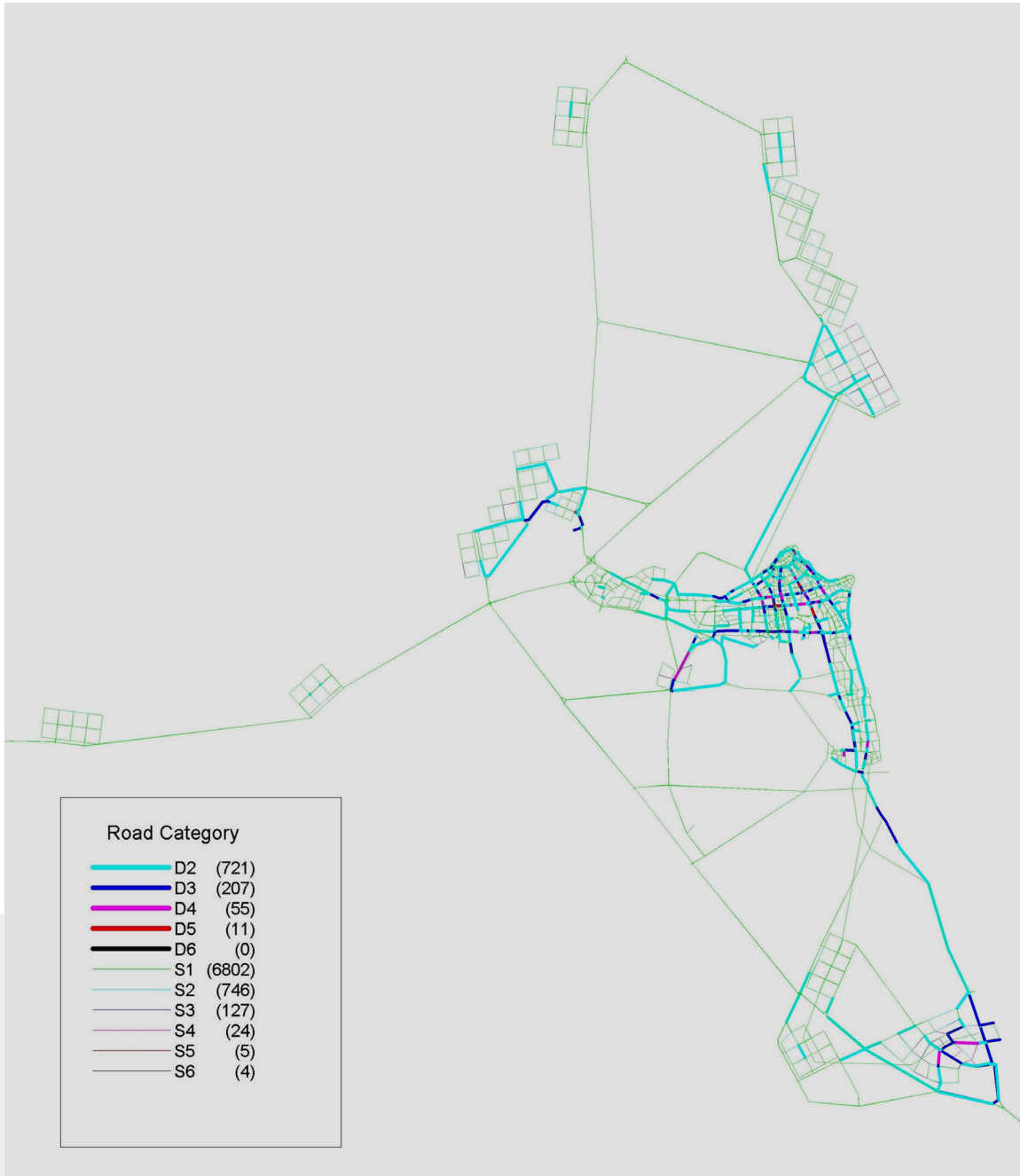
تم تنفيذ النموذج الأول باستخدام عروض الطرق السريعة الموضحة في الشكل 111 وخطط النقل العام التي تم وصفها سابقاً. يوضح الافتراضات الأولية التي تمت بخصوص قياس العناصر المختلفة لخطة الطرق السريعة. يشير النموذج الأول أن غالبية الطرق الرئيسية الجديدة تقريباً من المفترض أن تكون طرق مزدوجة بثلاث حارات بكل منها. وتوضح الخريطة أيضاً أن هذا هو المعيار المتبع في شبكة الطرق داخل المنطقة الحضرية.



شكل 111 الطاقة الإستيعابية الأولية لشبكة الطرق الإقليمية السريعة



الشكل 112 نسبة حجم تدفق السيارات إلى السعة الإستيعابية لشبكة الطرق



الشكل 113 تصنيف الطرق وسعتها المطلوبة حتى 2030

يوضح الشكل 112 الحد الأقصى المتوقع للطاقة الإستيعابية لشبكة الطرق الإقليمية المقترحة ، ويوضح الشكل 113 عدد الحارات بالطرق الذي سيكون ضرورياً لتوفير السعة الكافية لعام 2030. توضح تلك الأشكال أن هذا الاستثمار في الطرق هو ضروري لتنفيذ الخطة الإستراتيجية الطبيعية للدولة بما فيها من استثمارات أراضي مقترحة وحتى عام 2030. وهي توضح أيضاً أن كثيراً من الطرق السريعة في الجنوب الغربي، والغرب والشمال من المنطقة الحضرية سوف تقوم بوظائفها بشكل جيد من حيث سعة تلك الطرق كطرق ذات اتجاه واحد.

أما بالنسبة للطرق الأخرى فيمكن إنشائها، كطرق ذات اتجاه واحد ثم يتم في مرحلة لاحقة تحويلها إلى طرق مزدوجة. هناك مجال لوضع خطة مرحلية للإنشاء وذلك لتأجيل الطرق الغير مطلوبة بصورة عاجلة للتجمعات العمرانية الجديدة بحسب برنامج تنفيذها. سوف يكون هناك حاجة إلى الطرق الجديدة المزدوجة في التجمعات العمرانية في الخويمات/الزفلة.

وحيث أن الطريق الجديد سيكون ذو حركة مرورية كافية، إلا أن طريق الصبية السريع سيكون ذو حركة مرورية خفيفة عندما يتم تشغيل الطريق السريع. الاقتراح أن يكون هناك بعض المرونة بالنسبة لتوقيت البدء في هذا الطريق السريع، بالرغم من أنه هام بالنسبة لتنمية الصبية. الطريق المقترح الذي يربط الصبية بطريق العبدلي ماراً من ناحية الشمال من الكويت إلى العراق يمكن أن يكون توقيت إنشائه مرناً حيث سيكون ضرورياً عندما يبدأ المطار الشمالي المقترح في الخدمة. الطرق البديلة من الصبية إلى كل من العراق ومنطقة الجهراء هي طرق متاحة.

جسر الصبية

لا بد من التمعن في موضوع تصميم هذا الجسر ، فيجب التفكير فيما إذا كان طريقاً سريعاً أو خط سكة حديد أو الاثنيين معا فمن جانب، وبالنظر إلى أن السيارة تعتبر حالياً وسيلة النقل المهيمنة على طرق السفر، يمكن القول بأن هذا الطريق ينبغي أن يكون طريقاً برياً. ولكن، هناك تساؤلات حول ما إذا كان ذلك عملياً بأن يتم بناء طريق عبر الجون، بينما هناك طريق يستخدم بشكل طفيف حول هذا الطريق (طريق الصبية السريع). علاوة على ذلك، ومع التركيز على أهمية النقل العام، فإن فرصة إنشاء وصلة عبور سريعة للنقل العام عبر الجون وطريق أقل سرعة حولها يمكن أن يستغل لتشجيع استخدام النقل العام. تم عمل اختبار اضافي لهذا الطريق من خلال تحويلها إلى جسر للنقل العام وإنشاء طريق الصبية السريع حول الجون. هذا الاختبار أوضح أنه عندما تم تخصيص الجسر للنقل العام فقط، فإن طريق الصبية السريع ظل يستخدم بشكل طفيف. بمعنى أنه بدون استخدام هذا الجسر، فإن مدينة الصبية ستكون معزولة، لا تتفاعل مع باقي اجزاء الدولة. وبالرغم من أن هذا يبدو مرغوباً في ضوء الحاجة إلى عدم تشجيع السفر غير الضروري، فإنه سيؤدي أيضاً لركود اقتصادي داخل المدينة الجديدة إن لم يتم بناء هذا الجسر. لذلك تم التوصل إلى أن هذا الجسر ينبغي أن يتم أدراجه كطريق معبد وكوصلة للنقل العام معاً بين الشويخ والصبية. وينبغي أن يكون هذا الطريق مزدوجاً وذو حارتين مع حلول عام 2030 بالإضافة إلى حارتين إضافيتين كاحتياطي لتسيير حركة النقل العام بوسائل النقل الجماعي بالأتوبيسات والنقل السريع الشخصي (BRT أو LRT).

تم بعد ذلك استخدام النموذج لفحص أفضل الطرق لربط هذا المحور عند نهايته الجنوبية ولتقدير عدد الحارات المطلوبة. أتضح أن محور الدوحة الإضافي كان مفيداً كوسيلة لتقليل حركة المرور على شارع الغزالي، ولكن التوسع عبر الجون نحو كاظمة لم يكن ذو فائدة .



الطريق الدائري السابع و الطريق الدائري الثامن

أوضح النموذج المروري أن استكمال كلا من الطريق الدائري السابع وإنشاء الطريق الدائري الثامن لا يبدو مبرراً حتى عام 2030 ، وسوف يكون إنشاء أحد الطريقين كافياً. بالإضافة إلا أنه من المتوقع أن تكون حركة المرور على أجزاء من الطريق الأقليمي حركة طفيفة، وبذلك يأتي الاقتراح بأن يتم إنشائها بشكل أساسي كطرق ذات اتجاه واحد ثم يتم تحويلها الى اتجاهين فيما بعد عندما تقوم هذه الطرق بجذب التنمية وحركة مرورية أكبر.

4.9 ملخص الطرق السريعة الرئيسية المقترحة

من المقترح أن يتم إضافة تحسينات لشبكة الطرق السريعة الآتية إلى برنامج الإنشاء:

- الجهراء - العبدلي
- الجهراء - السالمي
- الجهراء - الصبية
- الجهراء - ام قصر
- ام قصر - العبدلي
- جسر الصبية - طريق الصبية السريع ثلاثة حارات مزدوج (مع حارات محجوزة للنقل العام)
- طريق إقليمي مزدوج ذو حارتين
- جسر الدوحة - طريق الشويخ إقليمي مزدوج ذو حارتين طريق إقليمي مزدوج ذو حارتين
- طريق الصليبية - الوفرة
- ميناء عبدالله - الوفرة
- النويصيب - الوفرة
- استكمال الطريق الدائري السابع
- استكمال الطريق الدائري الثامن
- استكمال طريق الشويخ السريع بالنقل بالعبور طريق إقليمي مزدوج ذو حارتين
- طرق المدن الجديدة الأخرى
- جماعي، محلي ومدخلات

يجب تحديد أولويات تنفيذ هذا البرنامج لكي يتواءم مع برنامج تنفيذ المدن/التجمعات العمرانية الجديدة، وحركة المرور المتوقعة وكذلك التكلفة.

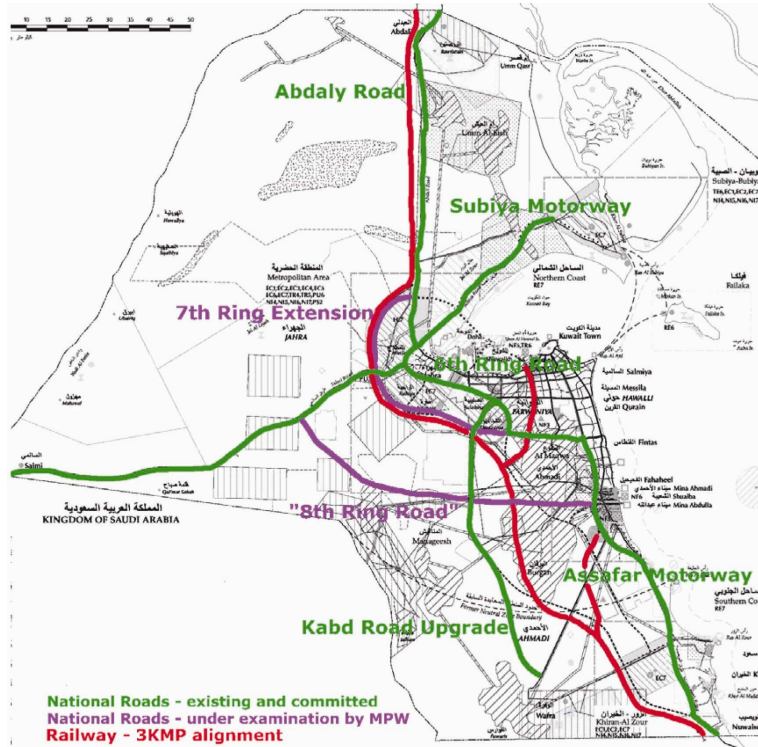
شبكات الطرق السريعة في المدن الجديدة المقترحة

توضح الأشكال (113/112) أحمال الحركة الزائدة على هيكل الشبكات المقترحة في المدن الجديدة الصبية والخيران. هذه الاحمال الزائدة بحاجة إلى معالجة عند إعداد المخططات التفصيلية الخاصة بهذه المدن.



5.9 خط السكة الحديد الدولي

ظهرت فكرة إنشاء خط سكة حديد دولية في السبعينيات من القرن الماضي وذلك لربط دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى إيجاد وصلة دائمة لشحن البضائع بين دول الخليج والمنطقة الشمالية، ومن ثم ربطها بالسكك الحديدية لتصل إلى تركيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً.



تم إدراج المسار ذو الممر الفردي الموصى به في المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي وتم المحافظة على هذا المسار في المخطط الهيكلي الثالث مع بعض التغييرات. شملت التوصيات البضائع ومساحات التجميع على الوصلة السريعة عند الصليخات، مع الوصلة التي تصل حتى شبه جزيرة الدوحة وتستمر عبر الطريق المؤدي إلى ميناء الشويخ. الطريق كما هو موضح في المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت (الشكل 115- أ) يربط العبدلي بالنويصيب مع ميناء الشويخ (ويمر من ناحية الشمال على الجانب الغربي من المطار ثم على الجانب الغربي من شارع الغزالي) والمنطقة الصناعية لميناء عبدالله. لم يتم تحديد موقع البضائع ومساحات التجميع.

الشكل 115 أ خط السكة الحديد المقترح في المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت

ينبع الاهتمام الحالي بإنشاء خط السكة الحديد يربط دول مجلس التعاون الخليجي من رغبة سياسية تجددت في المنطقة مع إمكانية إشراك القطاع الخاص في تنفيذه. بعد ان تحقق النجاح الكبير لخطوط السكة الحديد السريعة خاصة في اليابان وخاصة أيضاً بعد افتتاح خط ماجليف ذو السرعة العالية (شكل 115- ب) في شانغهاي (الذي يعمل بسرعة تبلغ 430 كيلو متر/ساعة) هناك الآن مطالبة لتنفيذ هذا المرفق في كل أنحاء الخليج لتأمين الخدمات اللازمة لنقل الركاب والبضائع. سيؤدي ذلك إلى استبدال حركة النقل الجوي المحلية ويساعد على نقل الأعداد الكبيرة من الأفراد الذين يقومون بالحج والعبور سنوياً عبر الكويت. لا ينبغي الاعتماد كثيراً على دراسة عام 1979، بل ينبغي أن يتم الآن إعادة النظر فيها وعمل دراسات جديدة ومتطورة لكل من:



- الطلب المتوقع بالنسبة للشحن والمسافرين.
- تصور لمحطات الركاب وأماكن نقل البضائع.
- تحديد مسارات خطوط الركاب والبضاعة.
- الأنظمة (الطاقة والتحكم والعربات).
- الخطط التشغيلية.
- رأس المال وتكاليف التشغيل.
- العوائد ومصادر التمويل.
- الإدارة والتنظيم.
- الهياكل التنظيمية.



الشكل 115 قطار السفر عن طريق ماجليف في شينغاهاي والذي يبلغ 430 كم / الساعة

هذه الدراسات يجب أن تتم تحت اشراف هيئة تنسيقية مشتركة تابعة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي يجب أن تضع في الحسبان ما يلي:

- الاقتراحات الجديدة للمخطط الهيكلي لدولة الكويت.
- إمكانات السكة الحديد في خدمة حركة نقل البضائع والمسافرين المحلية داخل دولة الكويت بالإضافة إلى حركة نقل الركاب والبضائع الإقليمية/ الدولية (وتشمل حركة الحج سنوياً).
- موقع الميناء الجديد بجزيرة بوبيان وإمكانات وجود موقع المطار الجديد التجاري غرب الصبية.
- الحاجة إلى تحديد المعايير الخاصة بالصيانة والتشغيل لخطوط السكة الحديد الجديدة والإدارة اللازمة على مستوى الدولة.
- إمكانات انشاء طرق فرعية من الطريق الرئيسي الشمالي الجنوبي في خدمة الموانئ والمدن الجديدة والمطار الموجود.

- تجنب شارع الغزالي المزدهم بمشاكل مرفأ الشويخ والذي يمر عبر قلب المنطقة الصناعية بالشويخ.



IN ASSOCIATION WITH



6.9 المواصلات العامة المحلية خارج المنطقة الحضرية

غالبية التحسينات الكبيرة في النقل العام مقترحة داخل المنطقة الحضرية. ومع ذلك فمن المقترح أن يتم تنفيذ نظام جديد للنقل السريع الجماعي بالاتوبيسات (BRT) جنوباً من المنطقة الحضرية إلى المدن الجديدة في عريفجان والخيران. و سيطلب ذلك إنشاء طريق جديد باتجاه واحد ذو معايير تصميمية جيدة يبدأ من النهاية الجنوبية للمنطقة الحضرية ويمر عبر منتصف عريفجان والوفرة إلى الخيران.

ينبغي أن يتم تصميم كافة المدن الجديدة اما حول طريق السكة الحديد أو الأتوبيسات والتي يفضل أن تعمل على ممر مخصص لها أو عبر النظام النقل السريع الشخصي الجديد (PRT) (يجب تجربته داخل المنطقة الحضرية) ليكون هناك دائماً بديلاً جيداً للسيارة من وسائل النقل العام.

من المقترح أن يتم تأمين وصلات نقل عام سريعة لمسافات أطول وذلك عن طريق ما يسمى خدمات الحافلات السريعة وسيكون ذلك غالباً بطريقة إشعاعية باتجاه مدينة الكويت وستعمل هذه الحافلات على الطرق السريعة.

7.9 موقع المطار المقترح

أوضح تحليل السياسات الحالية للمطار بأنه ليس هناك حاجة لإنشاء مطار دولي ثاني. ومع ذلك، فإنه يعتبر من بعد النظر الاستمرار في توفير الإمكانات لمثل هذا المطار في المخطط الهيكلي للدولة. في المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي لدولة الكويت وفي المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت تم تحديد مكان موقع المطار المقترح في عريفجان شمال الخيران وعلى مسافة تبلغ حوالي 60 كم من مدينة الكويت. هناك الآن أسباب عديدة للنظر في استراتيجية جديدة لموقع المطار المقترح، الذي من المقترح أن يقع شمال خليج الكويت وغرب الصبية. يظهر الشكل 116 مكان الموقع الجديد المقترح شرق حقل الصابرية والذي يظهر انه غير محكوم بقيود حقول النفط أو المياه الجوفية.

أن لاختيار موقع المطار في الشمال مبررات هي كالتالي:

- تعتبر المطارات الدولية محفز أساسي لخلق فرص للعمل والتنمية، ولا بد الاخذ بعين الاعتبار ان إنشاء مطار في الإقليم الشمالي أولية قصوى لهذه المنطقة بالنسبة لتطوير الصبية أو على المدى البعيد بالنسبة للاستراتيجية العمرانية لدولة الكويت ككل. إن وجود مطار يمكن أن يساعد على تنمية الصبية كمنطقة تنمية حضرية أساسية.
- مثل هذا الموقع يمكن أن يرتبط جيداً بالميناء الجديد في جزيرة بوبيان، ويسهل عمليات الاستيراد والتصدير وكذلك يقدم تسهيلات للمواني.
- الموقع الموضح مخدم بشكل جيد من الطرق القائمة والجديدة المقترحة، مما سيمكنه من تخديم كل النصف الشمالي من دولة الكويت.
- سوف تكون ممرات حركة القنوم والرحيل للطيران داخل حدود دولة الكويت فوق خليج الكويت من ناحية الجنوب الشرقي، و فوق الروضتين من ناحية الشمال الغربي.
- آثار الضوضاء ستكون في اقل حد ممكن.
- ومن الممكن ان تنشأ فكرة الوصول عن طريق السكة الحديد إلى منطقة المطار المقترح.

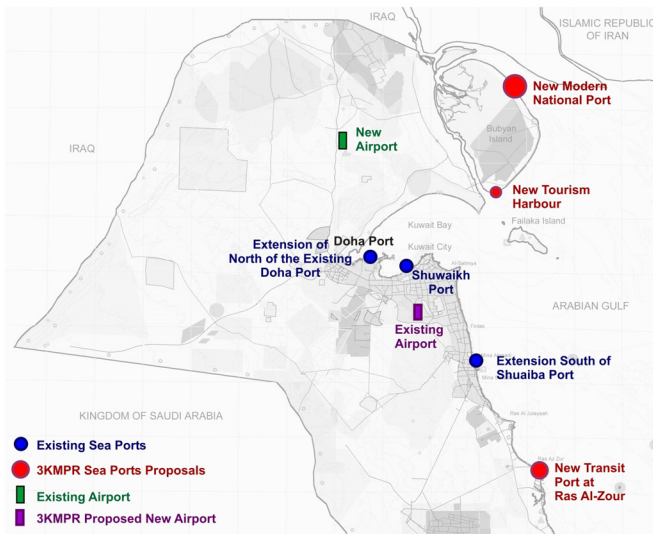
ومع ذلك، رغم أن هذه النقاط قد تم صياغتها بشكل مبدئي، إلا ان فكرة اختيار الموقع الشمالي يجب أن يتم دراستها بشكل أكثر تفصيلاً، خاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى مطار ثاني داخل دولة تعد صغيرة نسبياً بالإضافة لمسألة اختيار الموقع بحد ذاته.

8.9 سياسات الموانئ البحرية

1. تحديث ميناء الشويخ

يتم ذلك عن طريق ما يلي:

- توسيع النهايات الطرفية الخاصة بالحاويات.
- زيادة السعة التحميلية للمراسي.
- تحسين سعة الروافع و نظام الرفع
- زيادة معدل الشحن والتفريغ
- تعميق الأحواض وإن أمكن زيادة عمق بعض النواصي
- تعميق قنوات الملاحة بحوالي عمق 12 متر وذلك لاستيعاب السفن في جميع حالات المد
- مضاعفة عمق قنوات الملاحة وذلك للسماح بحركة المرور ذات اتجاهين.



من جانب آخر، فإن سعة ميناء الشويخ يمكن أن يتم زيادتها في حدود 50% من مناولة الشحن الإجمالية أي 3.5 مليون طن إضافية من تجارة الكويت القومية.

الشكل 116 المتطلبات العاجلة والمشروعات المطلوبة مستقبلاً للمطارات والموانئ البحرية في الكويت

يوصي المخطط الهيكلي بأن يتم البدء بالعمل في تحديث ميناء الشويخ على الفور.

2. توسيع ميناء الدوحة أو الشويخ

سيتم ذلك عن طريق:

- إنشاء اربع مراسي في الشمال الغربي لمرسى الدوحة الموجود، بالإضافة إلى ناحيتين طرفيتين بطول 250 متر لكل مرسي مع عمق 14 متر ومرسيين متشابهين أو ثمانية مراسي ذات عشرة أمتار عمق و 200 متر طول.
- حفر قناة الملاحة بعرض 250 متر وبعمق 16 متر للأحواض بعمق 14 متر أو 11 متر من الأحواض بعمق 10 متر.
- إذا كان التوسع في ميناء الدوحة ليس ممكناً ينبغي إنشاء مرسيين كبيرين في الشعيبة كامتداد molous الجنوبي بطول 500 متر وعرض 14 متر. molous الشمالي يمكن أيضاً أن يتم توسعته وذلك لكي يستوعب مرسيين للحاويات والمساحات أو النهايات الطرفية الكبرى.



- يصل متوسط البضاعة التي يتم مناوالتها إلى 5 مليون طن وهي +25% سنوياً. توسيع ميناء الدوحة يبدو أنه ممكن، بينما توسيع ميناء الشعيبية لا يعد خياراً محبذاً في الوقت الحالي. يمكن توسعه ميناء الدوحة من ناحية الشرق لتشكيل ميناء كبير نسبياً.

يوصي المخطط الهيكلي بتوسعة ميناء الدوحة خلال عامين.

3. ميناء بحري دولي في شمال شرق جزيرة بوبيان

سوف يتم ذلك عبر:

- إنشاء 16 مرسى ذات عمق يصل إلى 10 متر ومتوسط طول المرسى يصل إلى 200 متر.
- حفر قناة ملاحية بعرض 250 متر وعمق 11 متر.
- الحد الإجمالي للبضاعة التي سيتم مناوالتها تصل إلى 20 مليون طن +25% سنوياً. يوصي المخطط الهيكلي بأن يتم تنفيذ هذا الميناء وأن يتم جدولته على مرحلتين كل مرحلة تتم خلال 5 سنوات.

4. ميناء النقل بالعبور الجوي برأس الزور

سيتم ذلك عبر:

- إنشاء 10 مراسي عميقة (عمق 18 متر) وبطول 400 متر لكل منها ومنطقة برية ليست أقل من 400×400 متر لكل مرسى
- إنشاء أربع مراسي لأعمال تتراوح بعمق 8 إلى 12 متر وأطوال تتراوح من 100 على 200 متر لكل مرسى.

إجمالي حجم التجارة الدولية ليست أقل من 30 مليون طن سنوياً. ويوصي المخطط الهيكلي بأن يتم تنفيذ هذا الميناء وأن يتم جدولته على مرحلتين، مرحلة أولى تمتد من 5 إلى 10 سنوات ومرحلة ثانية يتم اتخاذ قرار فيها بعد فترة العشر سنوات.





10. تقييم الاستراتيجية القومية الطبيعية

المنهج المتبع لتقييم الاستراتيجية يقوم على ثلاث نقاط أساسية كما يلي:

1.10 وضع معايير التقييم

معايير التقييم هي التي يتم عن من خلالها تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في كل بديل من بدائل الإستراتيجية القومية الطبيعية على مستوى الدولة . وقد تم تحديد هذه المعايير في إطار الرؤية المستقبلية للدور السياسي والإقتصادي الذي يمكن أن تؤديه الكويت على المستويين الإقليمي والدولي والذي تم صياغته بالمخطط الهيكلي، ووفقا لهذا تم تحديد معايير لتقييم البدائل التخطيطية لأستراتيجية الخطة القومية الطبيعية وهي كما يلي:

- 10.1.1 الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لدولة الكويت.
- 10.1.2 تجنب الأثر السلبي على البيئة.
- 10.1.3 التجمعات العمرانية الجديدة المستقلة.
- (في ضوء القاعدة الاقتصادية لكل تجمع عمراني والذي يعمل على خلق فرص عمل)
- 10.1.4 مشاركة القطاع الخاص في الإستثمار ببناء التجمعات العمرانية الجديدة.
- 10.1.5 التجمعات العمرانية الجديدة تكون بأحجام متدرجة.
- 10.1.6 ضرورة توفير محاور حركة للوصول إلى الأراضي ذات التنمية العمرانية المحتملة.
- (في ضوء فتح أفاق جديدة للتنمية طويلة الأجل)
- 10.1.7 توزيع التنمية العمرانية على كامل أراضي الدولة.
- 10.1.8 التنمية المستدامة على المدى الطويل والتي تعمل على تأمين عائد الإستثمارات مما يساعد على مواصلة تنفيذ مراحل الإستراتيجية.
- 10.1.9 خلق فرص عمل جديدة في التجمعات العمرانية الجديدة مما يساعد على جذب السكان من المنطقة الحضرية المكتظة.
- 10.1.10 التكامل الاجتماعي بين عناصر المجتمع بطبقاته المختلفة.
- (بين سكان التجمعات العمرانية الجديدة والمنطقة الحضرية وكذلك بين سكان التجمعات العمرانية الجديدة المقترحة بعضهم البعض).
- 10.1.11 الطرق السريعة المحدودة السرعة بين التجمعات العمرانية والمنطقة الحضرية.
- 10.1.12 الاستفادة المباشرة من الإمكانيات المتاحة من المصادر الطبيعية.
- (أراضي التنمية العمرانية وحقول الماء للزراعة والسواحل البحرية للصيد والاستجمام ومناطق التعدين والمناجم والمرافق والموانئ للتجارة والمساحات البحرية لرياضة اليخوت وذلك لتشجيع السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي)
- 10.1.13 توفير شبكة الطرق الإقليمية وخطوط السكة الحديد الداعمة لحركة الشحن والبضائع.
- 10.1.14 توفير بيئة جاذبة هادئة للضواحي السكنية (تعمل كعامل جذب للمنطقة العمرانية الموجودة)
- 10.1.15 التجمعات العمرانية ذات الأحجام السكانية القابلة للإدارة. (في ضوء ضوابط التنمية ومراحل التنفيذ)
- 10.1.16 إحداث أكبر عائد ممكن من التنمية الاقتصادية. (في ضوء استقطاب قوى التنمية)
- 10.1.17 الفائدة القصوى من الموانئ الجديدة ومرافق البنية التحتية المقترحة
- 10.1.18 تقليل المسافات التي تقطعها السيارات.



- 10.1.19 الاتجاه نحو التنفيذ بطرق مباشرة وعملية وخالية من العوائق.
- 10.1.20 سهولة الوصول إلى مراكز العمل.
(المناطق الصناعية/التجارية/الزراعية/أماكن الصيد/ المناجم)
- 10.1.21 الأخذ بالإعتبار تكلفة نظم البنية التحتية الجديدة.
(محطات التحلية وتوليد الكهرباء وشبكات الصرف الصحي ، ...).
- 10.1.22 المرونة من خلال ضرورة التأقلم مع المتغيرات المستقبلية.

2.10 وضع قيم للمعايير

يتم النظر الى كل معيار من حيث مدى تحقيقه للرؤية والأهداف العامة للاستراتيجية ، وتأثيره الإيجابي على محاور التنمية الأساسية الستة وهي : البيئة الطبيعية ، العمران ، الإقتصاد ، المجتمع ، البنية التحتية ، وسياسات التنفيذ .

يتم وضع قيمة لكل معيار على أساس حجم تأثيره الإيجابي على محاور التنمية المذكورة. فكلما زادت قيمة المعيار التي تتراوح ما بين صفر و (6) كلما يعني أن هذا المعيار له تأثير إيجابي أكبر من التأثيرات الإيجابية المتمثلة في عدد المحاور التي يغطيها. (جدول 84).

3.10 تقييم الاستراتيجية باستخدام المعايير الموضوعية

يتم تصنيف البدائل الاستراتيجية في ضوء أدائهم النوعي ، وبالتالي فإن الترتيب يتراوح من 1 إلى 7 نظراً لأن البدائل التي تم وضعها هي سبعة بدائل.

البديل الذي يحتل المرتبة الأولى هو الذي يحصل على أعلى قيمة لإجمالي قيم المعايير. وسوف تحصل البدائل الأقل في المرتبة بقيم أقل طبقاً لمراتبها.





قيمة المعيار	التنفيذ	البنية التحتية	المجتمع	الاقتصاد	العمران	البيئة الطبيعية	معايير التقييم	
6	*	*	*	*	*	*	الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لدولة الكويت.	1
5	*	--	*	*	*	*	تجنب الأثر السلبي على البيئة	2
5	*	*	*	*	*	--	التجمعات العمرانية الجديدة المستقلة. (في ضوء القاعدة الاقتصادية لكل تجمع عمراني والذي يعمل على خلق فرص عمل	3
4	*	*	--	*	*	--	مشاركة القطاع الخاص في الإستثمار ببناء التجمعات العمرانية الجديدة	4
4	*	*	*	--	*	--	التجمعات العمرانية الجديدة تكون بأحجام متدرجة	5
4	*	--	--	*	*	*	ضرورة توفير محاور حركة للوصول إلى الأراضي ذات التنمية العمرانية المحتملة. (في ضوء فتح آفاق جديدة للتنمية طويلة الأجل)	6
6	*	*	*	*	*	*	توزيع التنمية العمرانية على كامل أراضي الدولة	7
6	*	*	*	*	*	*	التنمية المستدامة على المدى الطويل والتي تعمل على تأمين عائد الإستثمارات مما يساعد على مواصلة تنفيذ مراحل الإستراتيجية	8
6	*	*	*	*	*	*	خلق فرص عمل جديدة في التجمعات العمرانية الجديدة مما يساعد على جذب السكان من المنطقة الحضرية المكتظة	9
5	*	*	*	--	*	*	التكامل الاجتماعي بين عناصر المجتمع بطبقاته المختلفة (بين سكان التجمعات العمرانية الجديدة والمنطقة الحضرية وكذلك بين سكان التجمعات العمرانية الجديدة المقترحة بعضهم البعض)	10
2	--	*	*	--	--	--	الطرق السريعة المحدودة السرعة بين التجمعات العمرانية والمنطقة الحضرية	11
5	*	*	*	*	*	--	الاستفادة المباشرة من الإمكانات المتاحة من المصادر الطبيعية (أراضي التنمية العمرانية وحقول الماء للزراعة والسواحل البحرية للصيد والاستجمام ومناطق التعدين والمناجم والمرافق والموانئ للتجارة والمساحات البحرية لرياضة اليخوت وذلك لتشجيع السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي)	12
5	*	*	*	*	*	--	توفير شبكة الطرق الإقليمية وخطوط السكة الحديد الداعمة لحركة الشحن والبضائع	13
3	*	*	*	--	*	--	توفير بيئة جاذبة هادئة للضواحي السكنية (تعمل كعامل جذب للمنطقة العمرانية الموجودة)	14
3	*	--	*	--	*	--	التجمعات العمرانية ذات الأحجام السكانية القابلة للإدارة. (في ضوء ضوابط التنمية ومراحل التنفيذ)	15
5	*	*	--	*	*	*	إحداث أكبر عائد ممكن من التنمية الاقتصادية. (في ضوء استقطاب قوى التنمية)	16
3	*	*	--	*	--	--	الفائدة القصوى من الموانئ الجديدة ومرافق البنية التحتية المقترحة	17
4	*	*	--	*	--	*	تقليل المسافات التي تقطعها السيارات	18
5	*	*	--	*	*	*	الاتجاه نحو التنفيذ بطرق مباشرة وعملية وخالية من العوائق	19
4	*	*	--	*	*	--	سهولة الوصول إلى مراكز العمل (المناطق الصناعية/التجارية/الزراعية/أماكن الصيد/ المناجم)	20
6	*	*	*	*	*	*	الأخذ بالإعتبار تكلفة نظم البنية التحتية الجديدة (محطات التحلية وتوليد الكهرباء وشبكات الصرف الصحي ، ...)	21
4	--	--	*	*	*	*	المرونة من خلال ضرورة التأقلم مع المتغيرات المستقبلية	22
100								الإجمالي

جدول 84 معايير التقييم







12. البديل المفضل

يوضح الجدول التالي نتائج تقييم البدائل التخطيطية السبعة للاستراتيجية القومية الطبيعية (جدول 86):

البدائل	البدائل	البدائل	البدائل	البدائل	البدائل	البدائل	بدائل الاستراتيجية
السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الترتيب
سابع	رابع	ثاني	أول	سادس	خامس	ثالث	

جدول 86 ترتيب بدائل الاستراتيجية حسب الاداء

البدائل التي تحتل المراتب الأولى والثانية هي البديل الرابع والخامس. ويجسدوا فكرة "المجموعة الشريطية العنقودية الثلاثية"، وهذا يعني أن هذا المفهوم نجح في تحقيق معايير التقييم. بينما يحتل البديل الأول المرتبة الثالثة وهو يمثل فكرة "الأقطاب المتعددة" البديلين الرابع والخامس يستمدان قوتها من نجاح مفهوم "التجمعات العمرانية الشريطية العنقودية" التي تقع بين أم القصر والصبية، وبين شمال المطلاع والخويمات. بينما تكمن قوة البديل الأول في "مفهوم التجمعات العمرانية ذات الأقطاب المتعددة" والتي تتمثل في إنشاء تجمعات عمرانية ذات عدد السكان الكبير في الصبية والزور والذي يبلغ 0.5 مليون نسمة بكل تجمع. بينما تمثل البوابة الشمالية لطريق العبدلي، نهاية للطريق الإقليمي الشمالي / الجنوبي المقترح سبب آخر للأداء الأفضل للبديلين الرابع والخامس، ومن جانب آخر فإن البوابة الجنوبية الغربية لطريق السالمي هي سبب آخر للأداء الأفضل للبديل الأول. للوصول إلى البديل الأمثل من البدائل الثلاثة المختارة (البديل الأول والرابع والخامس) يمكن دمج هذه البدائل الثلاثة في بديل واحد وذلك للحصول على أفضل أداء إيجابي.

البديل الذي تم تجميعه ودمجه موضح في الشكل (117) والذي يبين إستراتيجية الخطة القومية الطبيعية، وأضعاً في الاعتبار القيم الإيجابية لكل بديل.





13. تطوير الاستراتيجية

على اساس البديل الاستراتيجي المفضل المذكور أعلاه، تم تطوير الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية (انظر الشكل 128) لكي تشكل البديل المقترح للتنفيذ. يشمل ذلك نتائج الدراسة والتحليل للدراسات التخطيطية الأساسية للقطاعات المختلفة المشاركة في اعداد وصياغة الخطة الاستراتيجية القومية المستقبلية لدولة الكويت، التي تغطيها أوراق العمل المقدمة في المرحلة الثانية. خلال فترة الخطة، سيتم استيعاب 2.5 مليون نسمة خارج المنطقة الحضرية. يوضح الجدول 87 التالي عدد السكان والوظائف والطلب على الإسكان المتوقع على المدى الطويل والقصير. وينبغي أن يشكل ذلك الإطار العام للمستقبل.

	على المدى القصير حتى 2008		على المدى المتوسط 2015-2008		على المدى الطويل 2030-2015	
	داخل	خارج	داخل	خارج	داخل	خارج
السكان (بالمليون)	1.082	--	1.082	0.266	1.082	0.266-0.785
كويتيين	1.082	1.082	1.082	1.082	1.082	1.082
غير كويتيين	1.718	0.173	1.718	0.651-0.173	1.718	0.651-0.866
الإجمالي	2.8	0.173	2.8	0.917-0.173	2.8	0.569-2.569
العمالة (بالمليون)	0.285	0.031	0.285	0.163-0.031	0.285	0.163-0.347
كويتيين	0.285	0.126	0.285	0.402-0.126	0.285	0.126-1.047
غير كويتيين	1.158	1.158	1.158	1.158	1.158	1.158
الإجمالي	1.443	0.157	1.443	0.565-0.157	1.443	0.565-1.394
وحدات الإسكان (بالمليون)	0.0834	-	0.0834	0.055	0.0834	0.055-0.177
كويتيين	0.0834	-	0.0834	0.029	0.0834	0.029-0.149
غير كويتيين	-	0.008	-	0.029-0.008	-	0.008-0.089
الإجمالي	0.0834	0.008	0.0834	0.113	0.0834	0.113-0.415

شكل رقم 87 الإطار العام للتوزيع السكاني المستقبلي (2030)

يعتبر التوزيع المقترح للسكان خارج المنطقة الحضرية احد المكونات الأساسية للاستراتيجية وذلك لاستيعاب الزيادة المتوقعة للسكان. يلخص الجدول 88 التالي، التوزيع السكاني الذي تم التوصل إليه بين مدينة الصبية ومدينة الخيران، والتجمعات الشريطية المقترحة، والتجمعات العمرانية الجديدة الأصغر حجماً.

المواقع	السكان (بالمليون)	المواقع	السكان (بالمليون)
الزور	0.60-0.55	الوفرة	0.05
الصبية	0.60-0.55	السالمي	0.05
الزقلة	0.50-0.45	العبدلي	0.05
العريفجية الصابرية (AS/AA)	0.45-0.30	ام قصر	0.05
عريفجان	0.25-0.20	النعيم	0.05
الإجمالي الفرعي	2.55-2.30		
التجمعات العمرانية الريفية			
- فيلكا	0.005م	- النويصب	0.01م
- مزارع العبدلي	0.01م	- بوبيان	0.025م
إجمالي السكان	2.35 - 2.60 مليون		

جدول 88 توزيع السكان في التجمعات العمرانية الجديدة خارج المنطقة الحضرية





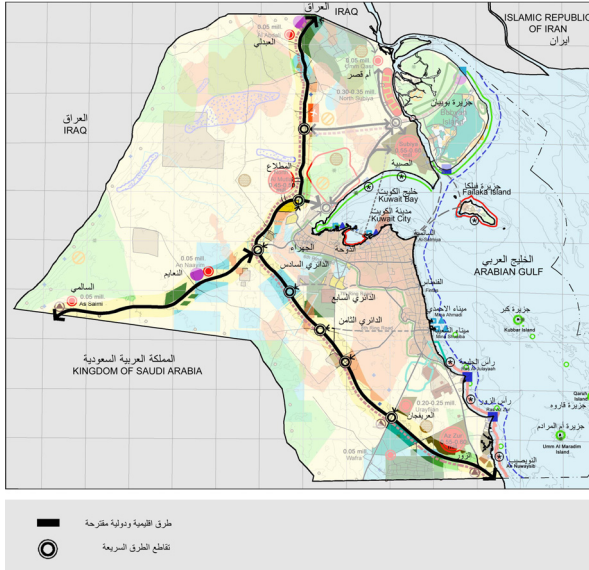


14. الملامح الرئيسية للاستراتيجية

من الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التطوير هو توفير بيئة عمرانية مستدامة داخل نظام التجمعات العمرانية الجديدة المقترحة، مع توفير البنية التحتية والمرافق العامة واستغلال الموارد الطبيعية بالصورة الأمثل. فيما يلي المكونات الأساسية للاستراتيجية.

1.14 المحور الشمالي الجنوبي للتنمية العمرانية

يشكل محوري التنمية الشمال / الجنوبي والشرقي / الغربي عنصرين أساسيين لاستراتيجية التطوير الطبيعية القومية المقترحة (الشكل 118). ومن المتوقع أن يعمل هذين المحورين على تعزيز التنمية العمرانية المستقبلية خارج المنطقة الحضرية لاستيعاب الزيادة السكانية البالغة 2.5 مليون نسمة. يتم ربط المحور الشمالي / الجنوبي بالمنطقة الحضرية بواسطة الطريق الدائري السادس وإمتداد الدائري السابع والدائري الثامن المقترح، وبذلك سيتم توفير اتصالاً جيداً بالمنطقة الحضرية القائمة، والتي ستوفر بدورها دعماً متبادلاً وتكاملاً في الأنشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة.



الشكل 118 محور التنمية الحضرية الرئيسي الشمالي/ الجنوبي

هذين المحورين سيعتبران أساساً للتوزيع الجغرافي المستقبلي للتجمعات العمرانية المقترحة، مع المحور الممتد بين أم قصر والصبية. وبذلك سيفتح آفاق جديدة لتوسع عمراني مستقبلي على كامل مساحة الأرض الإقليمية للكويت.

ومن جانب آخر، سيعمل هذين المحورين على ربط التجمعات العمرانية الجديدة ذات الأحجام السكانية المتباينة. كما سيعملان على توفير مواقع مستقبلية محتملة ذات إمكانات لإنشاء تجمعات عمرانية جديدة، خصوصاً عند التقاطع الحر المقترح لربط الصبية بالمنطقة الحضرية. كما سيسهل طريق السكة الحديد المقترح على طول المحور الرئيسي الشمالي / الجنوبي عملية التقارب بين التجمعات العمرانية الجديدة وكذلك التبادل التجاري المحلي وعلى المستوى الإقليمي.

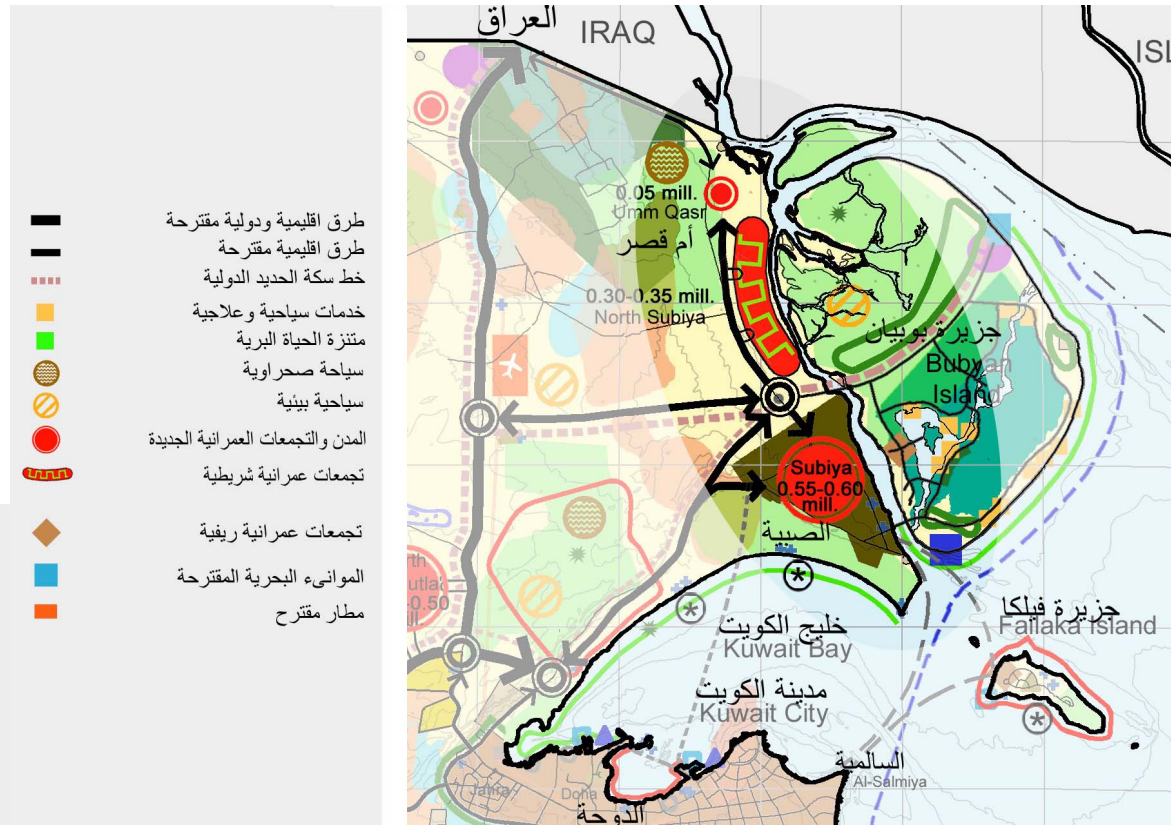


2.14 الإقليم التخطيطي الشمالي

يعتبر محور التنمية المقترح الممتد بين الصبية / أم قصر (الشكل 119) أساسياً في التطوير المستقبلي للإقليم الشمالي من دولة الكويت. إنه يفتح الحدود الشمالية الشرقية للدولة، مستفيداً من الإمكانيات الطبيعية والاستراتيجية بها.

من المتوقع أن يحتوي هذا المحور حوالي مليون نسمة بحلول عام 2030. وهم موزعون كالتالي:

- سكان الصبية وعددهم 0.50 مليون.
- سكان أم قصر وعددهم 0.15 مليون.
- سكان مجموعة التجمعات العمرانية الشريطية وعددهم 0.30 مليون (الصابرية/عرفجية).



الشكل 119 تطوير محور الصبية / أم قصر

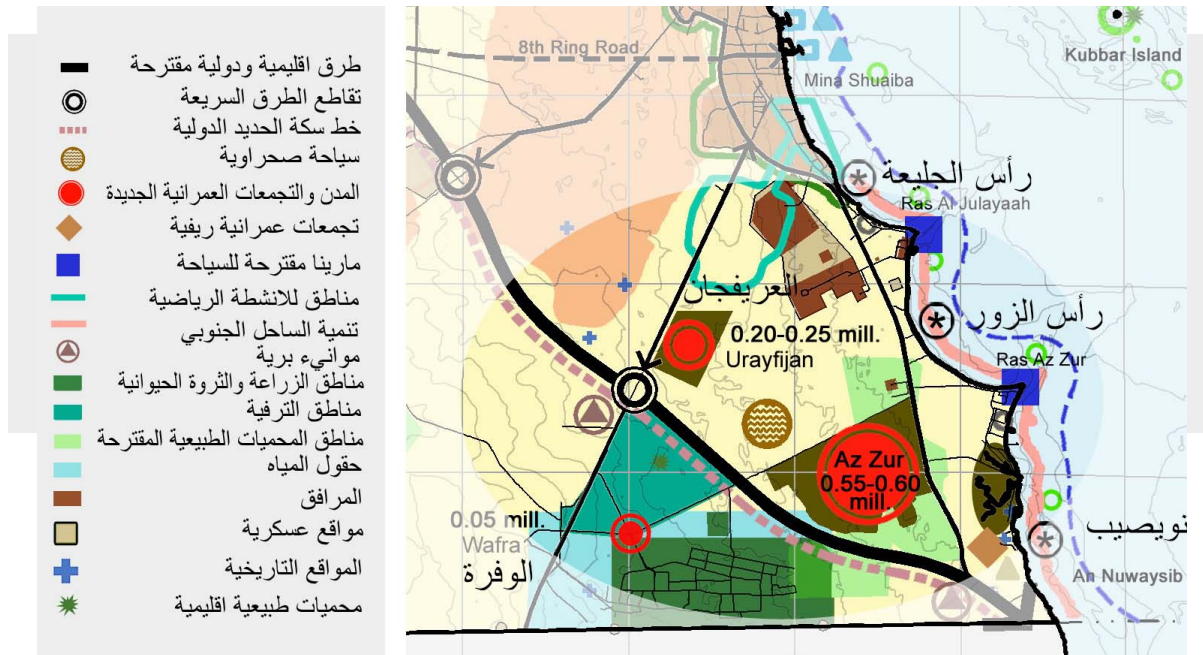
- يقترح إقامة ميناء بحري دولي عميق بالإضافة إلى ميناء آخر يؤمن العبور (الترانزيت) على طول الجانب الشرقي من محور الطريق عند أم قصر أو جزيرة بوبيان.
- من المتوقع أن يحدث تطويراً زراعياً في الشمال والشمال الغربي لأم قصر وجزيرة بوبيان.
- من المتوقع إقامة أنشطة صناعية رئيسية داخل مدينة الصبية في المناطق المخصصة لاستثمارات الأراضي الصناعية وفي المنطقة المجاورة للموانئ الجديدة المقترحة.
- من المقترح إقامة أنشطة سياحية عند الجزء الجنوبي من جزيرة بوبيان وجزيرة فيلكا، وسيتم ربطهما بمسار بحري.

- سيتم الإبقاء على الارتباط بالجزء الشمالي الغربي من المنطقة الحضرية على طول جون الكويت بواسطة الطريق المقترح ، وطريق الجهراء / الصبية السريع الذي تم تحديثه.
- يجب تطوير وصلات الطرق المتجهة إلى الحدود الشمالية وذلك للاستفادة من التجارة المحتملة عبر البوابة الشمالية للطريق الإقليمي.
- تعتبر وصلات السكة الحديد بالطريق الإقليمي المقترحة بين الحدود الشمالية والجنوبية أيضاً جزءاً من التنمية المحتملة للمحور.
- من المقترح ان يكون المطار في جوار المنطقة التي يتم الدخول إليها عن طريق المحور الشمالي / الجنوبي ووصلة الطريق الشرق / الغرب والموصولة بمحور التنمية.
- وعلى هذا، وبتطبيق هذه الرؤية المتكاملة سيصبح الإقليم الشمالي في حالة تنمية مستدامة.

3.14 الإقليم التخطيطي الجنوبي

من المقترح وجود منطقة رئيسية للتنمية في الركن الجنوبي الشرقي من الدولة ، حيث ستشكل قطب تنمية جنوبي متعدد الأوجه ، في الحدود الجنوبية (الشكل 120). ينبغي أن يستفاد من الإمكانيات الاقتصادية للأراضي الزراعية في الوفرة ومن الأنشطة الزراعية في الامتداد الشمالي الشرقي، بالإضافة إلى الاستفادة من إمكانيات ساحل الخليج الترفيهية والسياحية، و من القاعدة الصناعية الحالية جنوب المنطقة الحضرية. التجمعات العمرانية الثلاثة هي تلك الموجودة في الخيران (الزور) وعريفجان والوفرة. وجميع هذه التجمعات من المقترح أن تستوعب حوالي 0.80 - 0.90 مليون نسمة على النحو التالي:

- الخيران: عدد السكان المتوقع يبلغ 0.55 - 0.60 مليون
- عريفجان: عدد السكان المتوقع يبلغ 0.20 - 0.25 مليون
- منطقة الوفرة: عدد السكان المتوقع يبلغ 0.05 مليون
- القاعدة الصناعية لمدينة الخيران الجديدة، بالإضافة إلى القاعدة الزراعية للوفرة ستشكلان قطب التنمية الجنوبي للدولة.

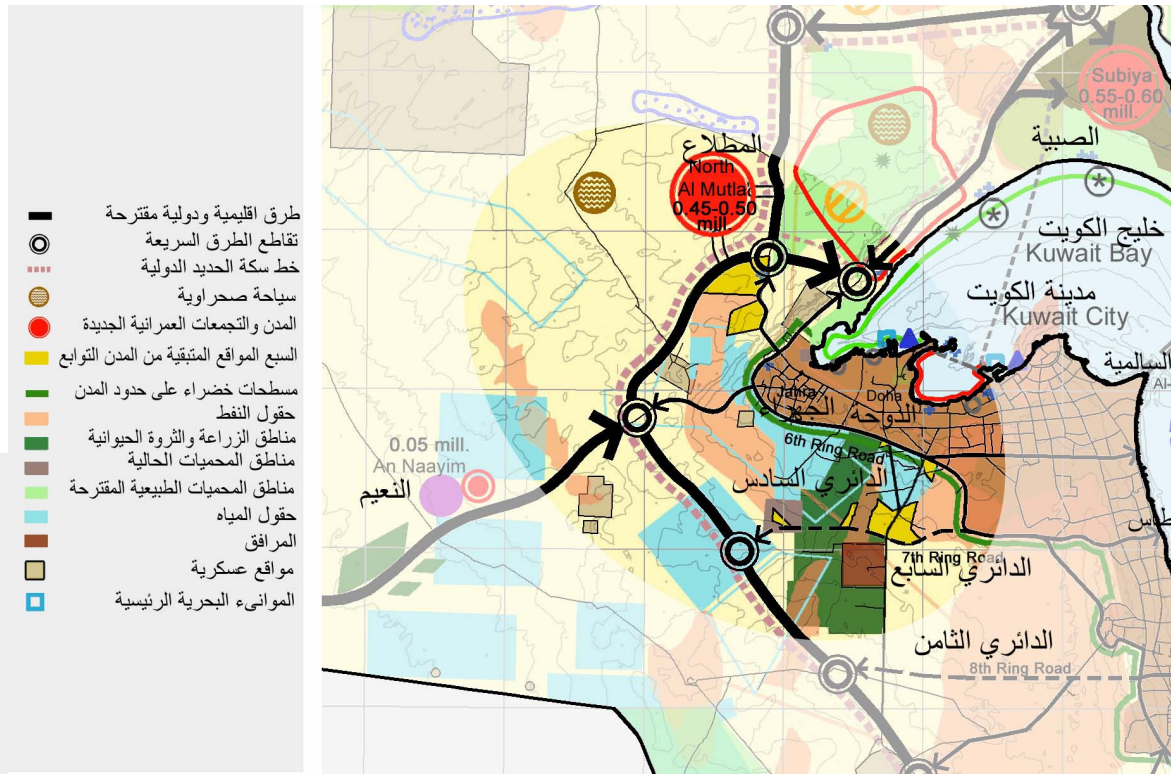


الشكل 120 منطقة التنمية الجنوبية

- تعتبر عريفجان مدخلا مباشرا إلى القطب الصناعي الجنوبي للمنطقة الحضرية، وموانئ الشعبية والأحمدي التجارية البحرية تجعلهم أماكن إقامة جاذبة للعاملين بها، حيث أنها يعتبر جزءاً هاماً من توسعهم المستقبلي.
- يتم تشجيع إقامة الأنشطة السياحية والمراكز الرياضية المتميزة والموانئ البحرية لأغراض الترفيه على طول سواحل الخليج، لتوفير مراكز استجمام للمقيمين في التجمعات العمرانية الثلاثة ويمكن أن تكون في لآليء الزور.

4.14 الإقليم التخطيطي الغربي

- تم اقتراح منطقة تنمية مستقبلية واعدة غرب المنطقة الحضرية وتقع ضمن حدود وصلات الطرق الإقليمية ووصلة السكة الحديد المستقبلية المقترحة إلى الصبية (الشكل 121). وهو يحتوي على:
- المواقع السكنية المتبقية من المدن التوابع الغربية المقترحة سابقا في المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت 1997 .
- التجمع العمراني المقترح في المطلاع الذي يبلغ عدد سكانه 0.50 - 0.45 مليون نسمة والذي يعتبر



الشكل 121 التجمع العمراني الغربي

- إمتداد طبيعي للمنطقة الحضرية من الجهة الغربية وسيشكل واحة خضراء مؤلفة من التجمعات العمرانية الأصغر، المتعددة الحجم. ان ذلك سيزيد من الدعم المتبادل فيما بينها ويوفر بيئة هادئة للسكان.
- الطريق المحوري وطريق السكة الحديد الذي يمتد نحو الحدود الشمالية بدءا من الحدود الجنوبية.
- امتدادات الطرق الرئيسية الثلاثة التي تربط محور الطريق الاقليمي الشمالي/الجنوبي، وامتداد الطريق الدائري السادس وامتداد الطريق الدائري السابع والطريق الدائري الثامن.



- ثلاثة تقاطعات رئيسية حرة، عند المعارضة حيث ترتبط بالطريق الاقليمي المقترح، وعند الفردة حيث ترتبط بالطريق الدائري السادس، وعند كبد حيث ترتبط بامتداد الطريق الدائري السابع.
- الميناء الجاف المقترح عند الخويمات

يحتوي هذا الأقليم التخطيطي على عدد من المواقع التي يوجد بها مصادر طبيعية، وفيها منطقة محميات (في الشمال) ومواقع عسكرية (في الجنوب).

من المتوقع أن تكون هذه المنطقة في المستقبل القريب الأكثر جذبا لاستثمارات القطاع الخاص. إنها ليست فقط قريبة من الجزء الغربي من المنطقة الحضرية، ولكنها أيضاً تتصل بالطريق الاقليمي المقترح ومحور السكة الحديد الذي يربط الحدود الشمالية بالجنوبية. لذلك فهي ستشكل موقعاً استراتيجياً في اطار استراتيجية التنمية المستقبلية المقترحة. ويجب أن تؤدي دور الجاذب المضاد للمنطقة الحضرية القائمة، مخففة بذلك الضغط السكاني الحالي على الخدمات والأنشطة.

التخطيط التفصيلي لهذه المنطقة الفرعية يجب أن يتم بعناية في ضوء تأثيره على الاطار البيئي للمنطقة بالإضافة الى تأثيره على المنطقة الحضرية الحالية.

5.14 تطوير الحدود

لكي يتحقق الرؤية الموضوعية للتطور الاستراتيجي لدور الكويت المستقبلي على المستوى الإقليمي والدولي بوصفها منطقة الوصل بين دول الشمال كالعراق وإيران، ودول جنوب غرب آسيا، وفي الشمال المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في الجنوب ، فلا بد أن يكون للمنافذ الحدودية دوراً هاماً لتأكيد هذا الإطار. سوف تساهم تنمية المناطق الحدودية في تأمين مرورا سهلا للسكان والتجارة حيث ستستخدم مواقعها الاستراتيجية لاقامة الأنشطة الداعمة لذلك. (الشكل 122).

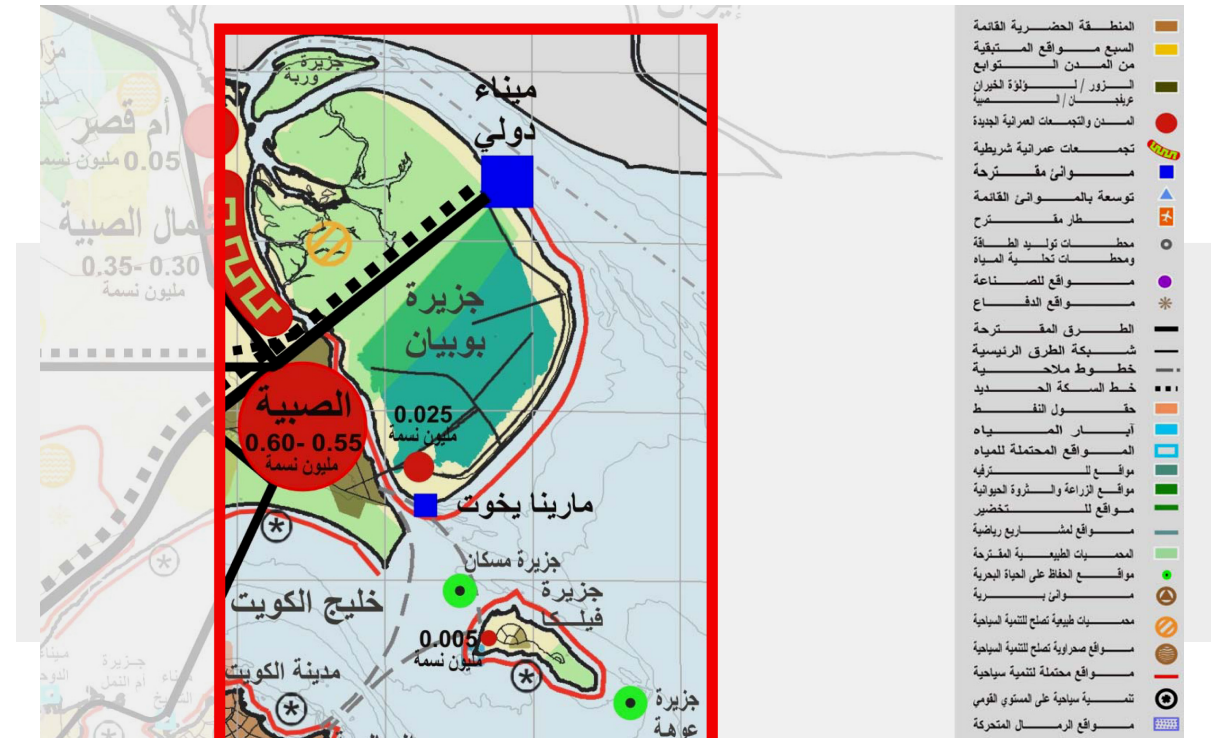


ج- الحدود الجنوبية

يقع المنفذ الجنوبي عند النويصيب، ويلعب دور محطة الاستقبال الاخيرة لطريق السفر السريع والمحور الإقليمي الشمالي / الجنوبي المقترح ، وهو المؤدي إلى دول الخليج. ويقع بالقرب من منطقة التجمعات العمرانية الثلاثية الجنوبية ، وهو مفتوح على سواحل الخليج الجنوبية الشرقية والتي هي ذات إمكانات كبيرة للتنمية السياحية وأماكن الاستجمام، وهو ايضا مفتوح على الاراضي الزراعية في الوفرة. ونظراً لتنوع القاعدة الاقتصادية لهذه المنطقة فإنه من المتوقع أن يكون هذا المنفذ الحدودي قادراً على دفع عوامل التنمية بالمنطقة بإمكاناتها وأنشطتها الاقتصادية الواعدة مع تلك الموجودة جنوب الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا سيساهم في انشاء مركز للتبادل التجاري الإقليمي / الدولي .

6.14 تطور الجزر الكويتية

أكدت إستراتيجية الخطة القومية الطبيعية المقترحة على أهمية الدور الإستراتيجي للجزر الكويتية وأهمية إدراجهم ضمن عملية التنمية الشاملة. وقد أوصى المخطط الهيكلي بضرورة إنشاء مناطق محمية حول الجزر الصغيرة وأجزاء من الجزر الكبيرة لحماية الشعاب المرجانية والحياة البحرية بها . ومن جانب آخر، أولى المخطط الهيكلي أهمية خاصة لجزيرتي فيلكا وبوبيان (الشكل 123) والتي تم التأكيد على ربطهم بالمنطقة الحضرية ليس فقط بالطرق أو بخطوط النقل البحري ولكن عن طريق دمجهم في عملية



الشكل 123 التنمية المستقبلية لجزيرتي بوبيان وفيلكا



التطوير العمراني المقترح ، بحيث تكون الإستعمالات الرئيسية المقترحة بهذه الجزر هي للأنشطة الترفيهية والترويحية والأنشطة البحرية مع إمكانية السماح ببعض الإستعمالات السكنية . ويتم حالياً وضع الخطط الهيكلية لتطوير جزيرة فيلكا وجزيرة بوبيان ووضع الدراسات التفصيلية لبيان الإمكانيات المتاحة لعملية التطوير بهما ، مع الأخذ بالإعتبار تخصيص موقع لميناء بحري تجاري دولي في الجانب الشمالي / الشرقي من جزيرة بوبيان (والذي تم بالفعل اتخاذ قرار لتخصيص موقعه). إضافة الى ذلك، فهناك حاجة إلى دعم أنشطة الصيد والى ضرورة اجراء دراسة بيئية شاملة. من المقترح أن تشكل التجمعات العمرانية الصغيرة الاساس للبدء في عملية التطوير في جزيرة فيلكا وبوبيان، وفي جعل امكانية الوصول إليها سهلاً ليتم دمج الجزيرة مع محور تنمية الصبية وأم قصر.

7.14 التنمية الساحلية

تميزت الخطة الاستراتيجية الطبيعية القومية وجود أنشطة مختلفة على سواحل الخليج الكويتية حسب التصنيف التالي:

- أ- أنشطة الشواطئ، والاستجمام والاسترخاء (تنمية سياحية).
- ب- قوارب للتنزه والأنشطة ذات الصلة بالبحر (التنمية الساحلية).
- ج- موانئ للصيد.

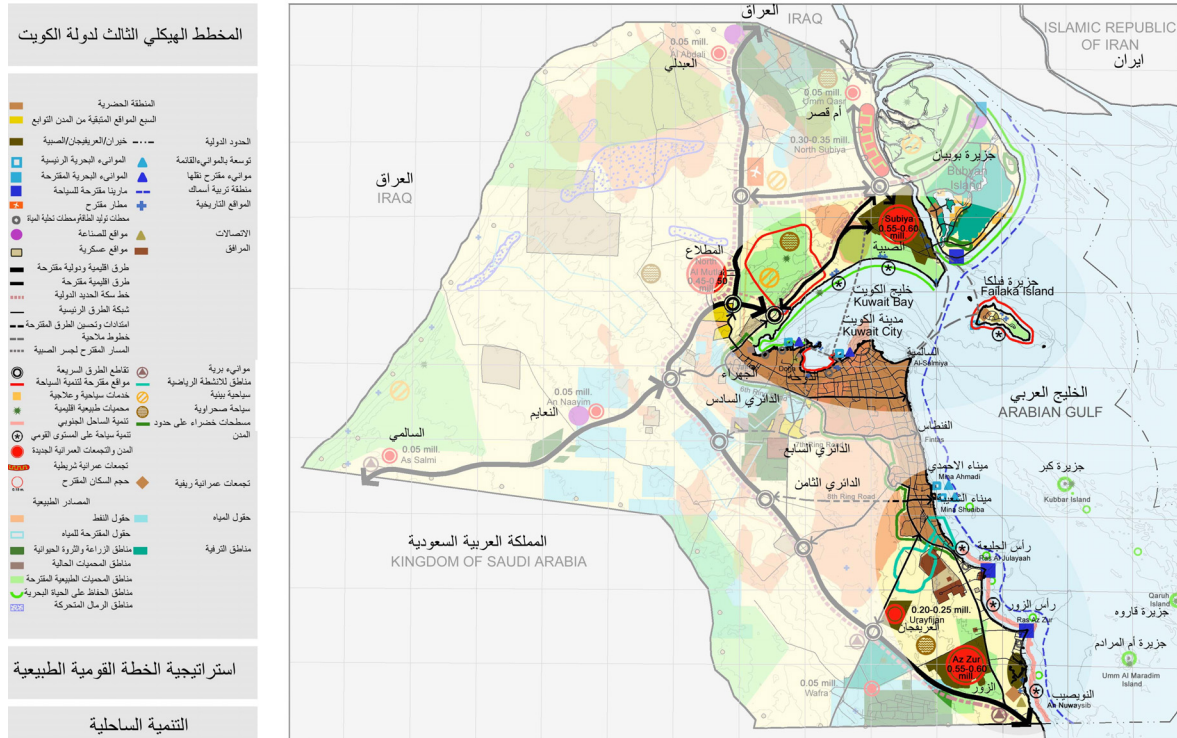
ولتحديد أماكن تواجد الأنشطة المذكورة أعلاه أوصى المخطط الهيكلي بما يلي:

- يجب ان يتم استخدام المنطقة الساحلية الحضرية المبنية، باستثناء النهايات الطرفية القائمة الخاصة بالنفط و التجارة، في الأنشطة الساحلية التنموية.

- يجب تخصيص الشواطئ الأخرى لخليج مدينة الكويت والساحل الجنوبي إلى مابعد المنطقة الحضرية، وجزيرة بوبيان، لمشاريع التطوير السياحي التي تشمل أنشطة الترفيه الشاطئية والأنشطة البحرية ذات الصلة. أما تحديد موقع وكثافة كل منهم فانه يخضع للدراسة التفصيلية.

- يعتبر تحديد مواقع خاصة لمراكب الصيد أمراً ضرورياً و يجب ان يتم ضمن اطار الدراسة الساحلية البحرية.

من المقترح أن يتم القيام بدراسة شاملة لمنطقتين رئيسيتين من المنطقة الساحلية هما: جون الكويت والسواحل الجنوبية ، وذلك للاستفادة من إمكانياتهم وتجنب الازدواجية الوظيفية وظهور الأنشطة غير المرخصة (الشكل 124).



الشكل 125 المنطقتين الرئيسيتين للتنمية الساحلية

8.14 التجمعات العمرانية الصغيرة

تشمل الخطة الاستراتيجية الطبيعية القومية المقترحة عدداً من التجمعات العمرانية الصغيرة والتي لها قواعد اقتصادية كالزراعة والتعدين والخدمات المرتبطة بالمرافق السياحية ذات الخدمة المحلية. يقع تجمعان اثنان من هذه التجمعات في جزيرتي بوبيان وفيلكا وقد تم اعتمادهما في المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ومن الدراسة الخاصة بجزيرة بوبيان 1983. وهناك تجمعان آخران يقعان في أقصى الشمال في الأراضي الزراعية بالعبلي و بالنويصيب التي تعتبر البوابة إلى دول الخليج الجنوبية وهو يخدم موظفي البوابة و متصل بالأراضي الزراعية في الوفرة. من المتوقع أن يتراوح حجم السكان في تلك التجمعات العمرانية ما بين 0.005 مليون إلى 0.01 مليون نسمة وتكون بذلك هذه التجمعات العمرانية الأقل عدداً في السكان بين التجمعات العمرانية المقترحة. من المتوقع أن تستوعب هذه التجمعات معاً 0.04 مليون نسمة بحلول عام 2030.



11.14 المرافق الحكومية

أحد المكونات الأساسية للخطة الاستراتيجية الطبيعية القومية هو تخصيص أماكن للمرافق الحكومية. ويوصى المخطط الهيكلي بإنشاء عددًا من المرافق الحكومية بحيث تغطي الموانئ البحرية والمطارات والطرق السريعة والمسارات البحرية والموانئ والمرافق الحكومية الأخرى الخاصة بالكهرباء والماء والاتصالات ومصانع معالجة الصرف الصحي.

المنشآت العسكرية داخل المنطقة الحضرية يجب أن يعاد توزيعها خارج المنطقة الحضرية طبقاً للشروط الاستراتيجية التي تضعها وزارة الدفاع.

أ- الموانئ البحرية

- يوصى بتوسعة الموانئ البحرية الموجودة في الأحمدية والشعبية في المستقبل القريب، لكي تستوعب الزيادة المتوقعة في الطلب على التبادل التجاري والنمو الاقتصادي.
- يوصى بعمل مخطط زمني مرحلي لنقل الموانئ القائمة شمال المنطقة الحضرية في الشويخ والدوحة على المدى الطويل وذلك بهدف تخفيف الضغط على الأجزاء الشمالية للمنطقة الحضرية وكذلك للاستفادة من مميزات الساحل الشمالي وتحسين بيئة جون الكويت.
- سوف تفي الموانئ البحرية الجديدة المقترحة في رأس الزور، والميناء البحري التجاري العميق بجزيرة بوبيان بمتطلبات التجارة وستحدث التوازن المطلوب بعد تجميد عمل الميناءين القائمين. وهذا سوف يغطي الزيادة المستقبلية في الطلب.
- من المقترح إقامة أنشطة الاستجمام والتنزه البحرية في جزيرة فيلكا وجزيرة بوبيان ورأس الجليعة كجزء من الخطة العامة لتعزيز السياحة الدولية والمحلية.

ب- المطار

يتم النظر في توسعة مطار الكويت في الوقت الحاضر في الموقع الحالي من الجزء الجنوبي منه وربطه بالطريق الدائري الثامن الجديد المقترح نحو الجنوب. من المقترح أيضاً، إنشاء مطار دولي آخر للحاجة المستقبلية طويلة الأمد ومن المتوقع أن يكون موقعه على نفس الطريق الحيوي للمطار الحالي لكن أكثر باتجاه الشمال عند تقاطع الطرق بين الزقلة والعبدي على محور الطريق الإقليمي المقترح بين الحدود الشمالية والجنوبية الكويتية. سيوفر موقع المطار الجديد بهذا التقاطع المختار إمكانية الدخول من ناحية الغرب إلى محور التنمية المقترح بين أم قصر و الصبية (0.85 مليون نسمة) و من ناحية الجنوب إلى التجمعات العمرانية الغربية والمواقع السكنية الرئيسية في المطلاع (حوالي 0.40 مليون نسمة)، بالإضافة إلى التجمعات العمرانية الشمالية في العبدي (0.15 مليون نسمة).

من المتوقع أن يخدم المطار أكثر من 50% من السكان الذين سيعيشون مستقبلاً خارج المنطقة الحضرية.

ج- جسر الصبية

أقترح المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت طريقاً يربط الساحل الشمالي من المنطقة الحضرية بمدينة الصبية الجديدة (جسر الصبية)، وذلك لتقليل المسافة وزمن الرحلة بينهما. تم دراسة ثلاثة بدائل لمسار الجسر، ولكن لم يتم التوصل حتى الآن إلى اعتماد أي منها أو حتى اتخاذ القرار بشأن إنشاء هذا الطريق.



ويجب ملاحظة أن إنشاء هذا الجسر سيكون أحد العوامل الأساسية التي ستؤثر في مستقبل محور تنمية الصبية/ أم قصر. و لكن كلفة البناء بالإضافة إلى المؤثرات البيئية والبصرية هي من العوامل العرقلية التي تمنع إنشاء هذا الطريق عبر جون الكويت.

د- مسارات العبارات

أوصى المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت بإنشاء طريق بحري يربط المنطقة الحضرية بجزيرة فيلكا والصبية، و يبدأ من السالمية. هناك خياران متاحان لهذا الطريق، أحدهما يمر بفيلكا في الطريق إلى الصبية والثاني طريق مباشر إلى الصبية. المسار البحري المقترح من السالمية إلى فيلكا إلى الجزء الجنوبي لجزيرة بوبيان وإلى الصبية هو الطريق الذي توصي به الاستراتيجية المقترحة. وهذا يرجع إلى حقيقة الرغبة في ربط التنمية المستقبلية لفيلكا وبوبيان والصبية بشبكة نقل واحدة.

ه- ينبغي عدم اعتبار المرافق العسكرية جزءاً من النظام العمراني للمنطقة الحضرية. ان تغيير الوضع القائم ونقل هذه المرافق إلى أماكن أخرى سيكون تدريجياً وستكون مشروطة بمعايير عسكرية.

12.14 المحافظة على البيئة

أولى المخطط الهيكلي المحافظة على البيئة الإهتمام حيث تهدد الأضرار البيئية والإهمال بفقدان التواصل الحضاري والثقافي الذي يربط الماضي بالحاضر بالمستقبل ، هذا بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على التنمية الاقتصادية وعلى صحة السكان .

البيئة البرية

أكدت استراتيجية الخطة القومية الطبيعية على أهمية المحافظة على البيئة الطبيعية لدولة الكويت كما أكدت على أهمية الالتزام بمناطق المحميات الطبيعية الموجودة فيها ، وتم تقسيم الأراضي الكويتية إلى أربعة مناطق بيئية والتي تشمل مناطق الكثبان الرملية مناطق السهول والهضاب الصحراوية، مناطق الممرات المحلية، والمنخفضات. تم تحديد حدود المناطق (شمال شرق / جنوب غرب) هضبة جال الزور والجزء الجنوبي من جزيرة بوبيان غرب رأس الزور والتي يمكن أن يسمح ببعض الأنشطة الترفيهية البسيطة الملائمة لطبيعة المنطقة ، وأوصى بإجراء الدراسات البيئية اللازمة لتطوير وتنمية هذه المناطق.

تم تخصيص مناطق للمحميات الطبيعية بشكل ان تمثل المناطق البيئية للكويت وتحافظ على الحياة النباتية والحيوانية في بيئاتها الأصلية⁽¹⁾. و قد تمت التوصية بدخول الجمهور الى هذه المحميات الطبيعية بشرط إقامة مراكز حماية ومراكز للزوار وذلك لتأمين حماية وإدارة للمنطقة. ضمن هذا الإطار، تم تحديد أربعة آلاف فصيلة من النباتات و 220 فصيلة من الطيور وعشرة فصائل من الثدييات، حيث سجلت 16 فصيلة منها تعيش على الأرض الاما باقي الفصائل فهي من النوع المهاجر.

تم تحديد أماكن المنزهات العامة في سياق مناطق المحميات الطبيعية بعيدة عن ساحل الكويت وعلى طول السلسلة الشمالية الشرقية/ الجنوبية الغربية عند هضبة جال الزور والأجزاء الجنوبية من جزيرة بوبيان وغرب رأس الزور. بعض النشاطات السلبية يمكن ان تكون مسموحة مثل المشي في الطبيعة وما شابه ذلك. تطوير هذا النوع من النشاطات يعتبر ضروريا من اجل احياء و حماية تلك المناطق.

(1) تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت، الدراسات البيئية، ورقة عمل 6.





التحريج

تم إقترح منطقة حزام أخضر حول حدود المنطقة الحضرية وذلك لحماية المنطقة والتحديد الجيد والطبيعي لها بالإضافة إلى المساعدة في تخفيف الآثار البيئية التي قد تنتج عن العوامل المناخية. كما أوصى بالحفاظ على مناطق التحريج القائمة حالياً.

البيئة الساحلية والبحرية

تم التأكيد على إنشاء مناطق محمية بالمناطق الساحلية وحول الجزر لحماية الشعاب المرجانية والحياة البحرية، كما أوصى بضرورة إعداد الخطط لإدارة المناطق الساحلية والتي تشمل مراقبة وضبط التلوث، تنظيم المناطق الساحلية وتوفير منافذ عامة إليها، مسح وتنظيف الشواطئ، وإقامة شواطئ عامة كلما أمكن على طول الساحل الجنوبي.

المحافظة على المواقع الأثرية والمباني التاريخية

يؤكد المخطط الهيكلي على ضرورة حماية المباني التاريخية والمواقع الأثرية ذات القيمة المعمارية في جميع أنحاء الكويت، مع ضرورة تفعيل قانون المحافظة على المباني التاريخية ووضع الأسس والآليات للتنفيذ اللازمة، وكذلك المحافظة على المواقع الأثرية القائمة.

13.14 الأنشطة الاقتصادية القائمة على الموارد

أحد المكونات الرئيسية للخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية هو تحديد مناطق المصادر الطبيعية ومناطق المصادر التي هي من صنع الإنسان. إن الاستفادة من هذه الموارد يعتبر هاماً للتنمية المستقبلية لدولة الكويت. ولكن يجب تجنب الاستعمالات المتضاربة للأراضي وذلك لضمان استخدام المصادر بشكل فعال. الأراضي الكويتية تحتوي على موارد طبيعية ومن صنع الإنسان ذات إمكانات للتطوير هي:

- أ- الأراضي الزراعية وتربية الدواجن والحيوانات.
- ب- حقول استخراج النفط ومناطق التعدين.
- ج- الأنشطة المرتبطة بالبحر:
 - الموانئ التجارية وموانئ العبور (ترانزيت).
 - موانئ الصيد
 - قوارب التسلية والسياحة.
- د- السواحل البحرية لأغراض الاستجمام والسباحة.
- هـ- مناطق المحميات والاستجمام.
- و- الصناعة (الصبيبة/الأحمدي/ الشويخ)

ويوضح الشكل 127 الأماكن المحتملة للأنشطة الاقتصادية المختلفة المقترحة التي تم تحديدها بالمخطط الهيكلي والتي تعتبر مكون رئيسي من مكونات الاستراتيجية القومية الطبيعية.

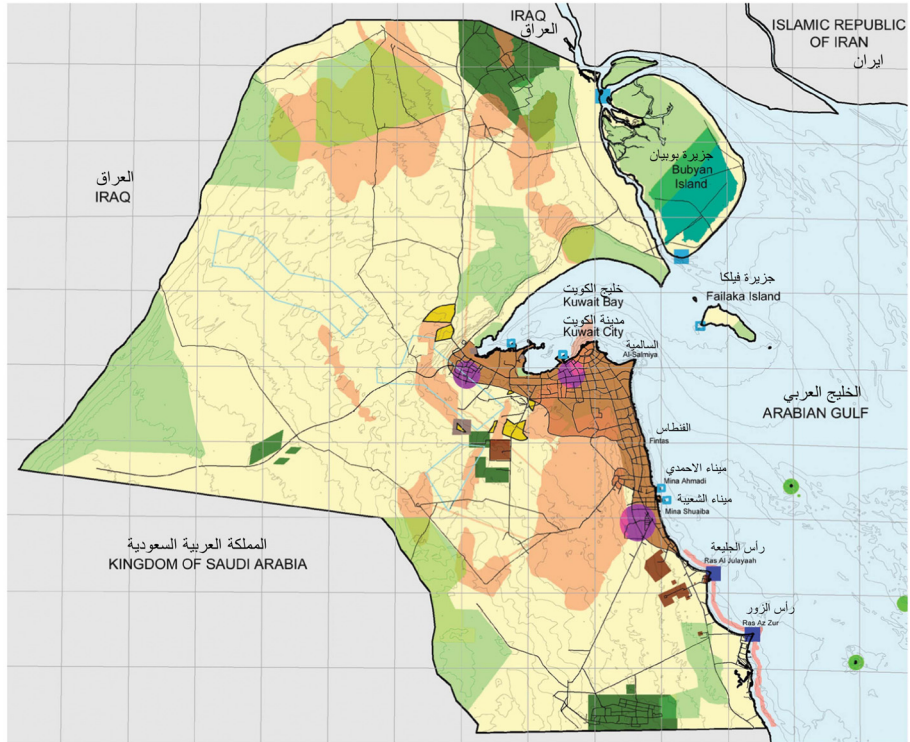


المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت



استراتيجية الخطة القومية الطبيعية

مواقع مقترحة للأنشطة الاقتصادية



الشكل 127 أماكن الأنشطة الاقتصادية المقترحة



IN ASSOCIATION WITH





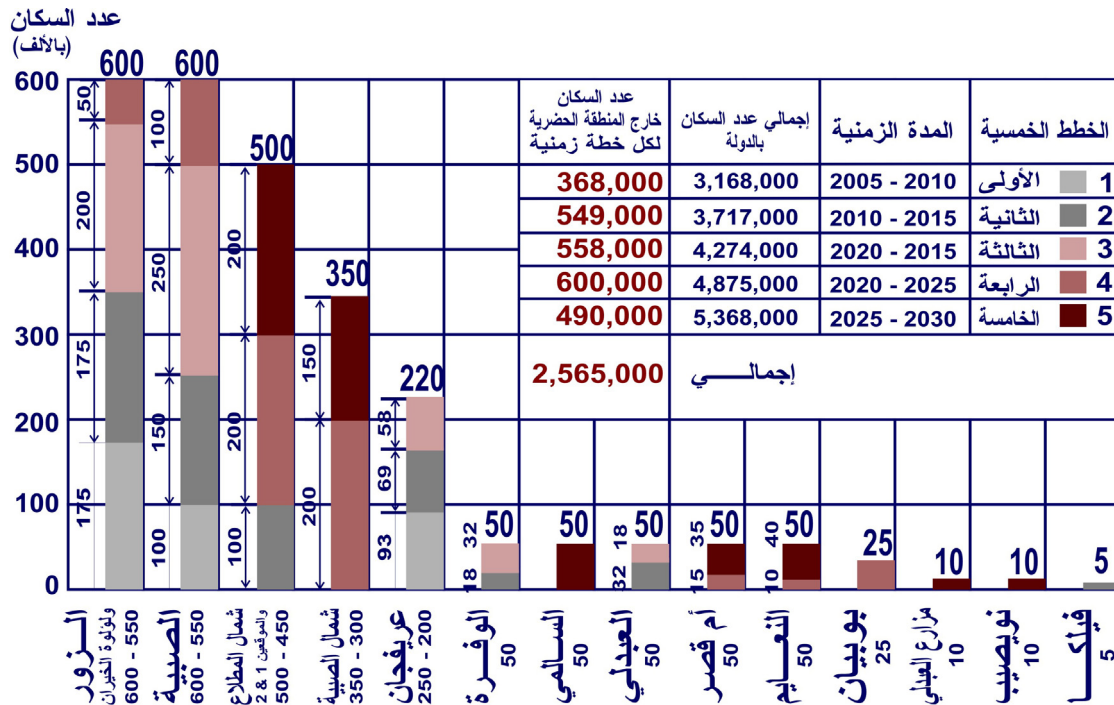




16. مراحل تنفيذ الاستراتيجية

توضح الأشكال أرقام 129، 130 و131 و132 و133 و134 والجدول 89 مراحل التنفيذ للتنمية المقترحة للتجمعات العمرانية الجديدة الواردة في الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية. يبين كل شكل مرحلة من مراحل تنفيذ الاستراتيجية. وقد تم إعداد مراحل التنمية على أساس المبادئ التالية:

- أ- نمو السكان المتوقع بين عامي 2005 و2030.
- ب- الالتزامات الحالية الخاصة بإنشاء مدينتي الزور والصبية وعريفجان حيث أن هذه المواقع قد سلمت بالفعل إلى الهيئة العامة للرعاية السكانية.
- ج- مراحل تنميتها من حيث اعداد السكان المتوقعة في اطار خطط التنمية المقترحة لها.
- د- يتم إعطاء الأولوية في المرحلة الثانية لتنمية المناطق الحالية بالفورة لإمكانات استصلاح الأراضي الزراعية فيها، والعبلي لموقعها الاستراتيجي على الحدود الشمالية، (مع الأخذ بعين الاعتبار إمكاناتها كنقطة تبادل تجاري)، وجزيرة فيلكا لتعزيز الإمكانيات السياحية فيها. يوصى المخطط الهيكلي أيضاً بالبدء في إنشاء التجمعات العمرانية في شمال المطلاع في المرحلة الثانية، ليس فقط تقرب موقعه من المنطقة الحضرية، ولكن بشكل اساسي من اجل التأكد من ان سكان التجمعات العمرانية الجديدة الكبيرة الحجم والتي سيتم انشاؤها في المرحلة الاولى (اي الزور والصبية) قد تم اعطاءها الوقت الكافي لكي تستقر قبل البدء بفتح اي تجمعات عمرانية جديدة قريبة من المنطقة الحضرية.
- هـ- يجب تنفيذ محور التنمية الشرقي ويشمل أم قصر وشمال الصبية وجزيرة بوبيان في المرحلة الرابعة بسبب الاستثمار الكبير المطلوب في تنميتها المستقبلية وبعدها النسبي الذي لن يجذب السكان في المرحلة الاولى من تنفيذ الاستراتيجية.
- و- يتم تأجيل تنمية التجمعات العمرانية الجديدة المقترحة في السالمي والنعائم في الجنوب الغربي



الشكل 129 التوزيع الجغرافي للسكان بين المدن والتجمعات العمرانية الجديدة المقترحة (2005 - 2030).



والنويصيب في الجنوب إلى المرحلة النهائية من تنفيذ الاستراتيجية بسبب عدم جذبها للسكان في المراحل الأولى لموقعها البعيد من المنطقة الحضرية الحالية والمرافق العامة والإقليمية الأخرى.

المرحلة الأولى (2010-2005)	المرحلة الثانية (2015-2010)	المرحلة الثالثة (2020-2015)	المرحلة الرابعة (2025-2020)	المرحلة الخامسة (2030-2025)	
175,000	175,000	200,000	50,000	-	النور
100,000	150,000	250,000	100,000	-	الصبية
93,000	69,000	58,000	-	-	عريفجان
-	100,000	-	200,000	200,000	شمال المطلاع ⁽¹⁾
-	-	-	200,000	150,000	شمال الصبية
-	18,000	32,000	-	-	الوفرة
-	-	-	-	50,000	السالمي
-	32,000	18,000	-	-	العبدلي
-	-	-	15,000	35,000	أم قصر
-	-	-	10,000	40,000	النعايم
-	5,000	-	-	-	التجمعات العمرانية الصغيرة
-	-	-	-	10,000	- مزارع العبدلي
-	-	-	-	10,000	- فيلكا
-	-	-	25,000	-	- النويصيب
-	-	-	-	-	- بوبيان
368,000	549,000	558,000	600,000	495,000	الإجمالي

الجدول 89 مراحل تطور السكان بالمدن والتجمعات العمرانية الجديدة بالخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية



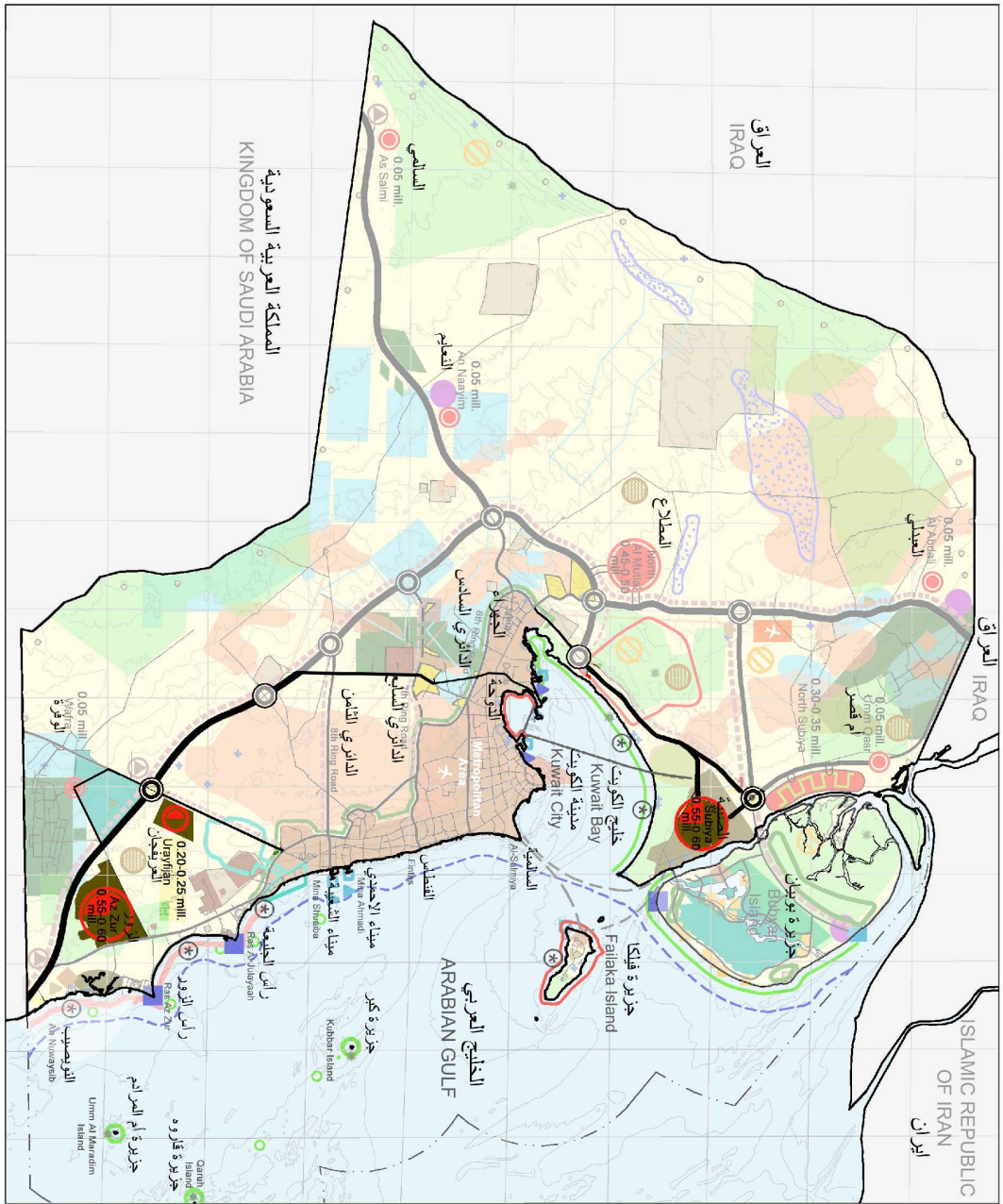
(1) مدينة شمال المطلاع الجديدة عبارة عن مجموعات تجمع عمراني تشمل شمال المطلع والموقعين 1 و2 المتبقيين من المدن التوابع الغربية .



المخطط الهيكلي الثالث لولاية الكويت



المرحلة الأولى



الشكل 130 المرحلة الأولى







17. عناصر جذب السكان الى التجمعات العمرانية الجديدة

ان صياغة الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية لم تكن فقط بهدف توفير الاحتياج من الوظائف الانتاجية ووظائف الخدمات في التجمعات العمرانية الجديدة، ولكن ايضا بهدف احداث مناطق ومراكز جذب للسكان لزيارة التجمعات العمرانية المقترحة زيارات متكررة، مما سيساهم في اقناعهم مع الزمن بالاقامة فيها.

هناك عوامل أساسية لها شأنها في جذب السكان إلى التجمعات العمرانية الجديدة وهي:

1.17 مراكز المدن

سيشجع بناء مراكز للمدن الجديدة من الحجم الكبير / مراكز تسوق كبيرة على مستوى المنطقة ، مع أنشطة ترفيهية وخدمية متميزة عدد اكبر من الزوار بالذهاب الى مواقع التجمعات العمرانية الجديدة. إن لهذا البعد الفيسيولوجي تأثير كبير لانه يحفز عادة الانتقال من والى التجمعات العمرانية الجديدة، وينهي الافكار المسبقة الخاصة برفض الاقامة بالتجمعات العمرانية الجديدة النائية والتي لا يوجد بها خدمات ومرافق وفرص عمل. لذلك من المقترح، ان يكون انشاء مراكز مدن من الحجم الكبير هي الاولوية الاولى في برمجة بناء وتنفيذ التجمعات العمرانية الجديدة. ولكن يجب ان نتوقع، بانه كلما كان موقع التجمع المقترح اقرب الى المنطقة الحضرية، كلما كانت الفعالية الوظيفية لمركز التجمع اكبر. لذلك ينصح، باعطاء الاولوية في برمجة تنفيذ التجمعات العمرانية، قربهم من المنطقة الحضرية. من هنا، عملية التوجه الى التجمعات الجديدة ستصبح اسهل. هناك قناعة، بان زيادة الإستعمالات الترفيهية على حساب وحدات المكاتب والتجارة ستخدم فكرة مراكز المدن كمراكز جذب مضادة. اضافة الى ذلك، من المتوقع ان تولد مراكز المدن بالحجم المقترح وظائف اساسية بجانب جذب مشاريع اسكانية في محيطها.

2.17 الجامعات

يشكل وجود الجامعات عاملا رئيسيا في تعزيز توجه السكان الى التجمعات العمرانية الجديدة خارج المناطق العمرانية القائمة. إن إختيار الموقع الجديد للجامعة الكويتية الوحيدة على حدود المنطقة الحضرية بمنطقة الشدادية الى غرب المطار الحالي، سوف يمثل عبء جديد على كاهل شبكة الطرق والمرافق والخدمات الموجودة بالمنطقة الحضرية والتي تعاني من بلوغها بالفعل أقصى طاقة إستيعابية يمكن أن تتحملها. وعلى هذا ، يوصي المخطط الهيكلي ان يتم إنشاء جامعات أخرى في التجمعات العمرانية الجديدة ، لما له من تأثير كبير في تعزيز الجذب السكاني و زيادة عدد السكان.





"المدينة الجامعية" هي مفهوم موجود في عدة مدن في العالم. و قد اثبت نجاحه ليس فقط في جذب الاستثمار لبناء مساكن للطلاب وربما لعائلاتهم مما يساعد في نمو القاعدة الاقتصادية لهذه المدن، ولكن ايضا في تأمين حجم سكاني ثابت ودائم.

ان الجامعات لها القدرة على جذب انواع مختلفة من التجارة و الصناعات ، بالإضافة الى اشكال مختلفة من المشاريع السكنية التي تسمح بالتمتع بالتنوع العالية للبيئة العمرانية المحيطة، نتيجة لوجود الحرم الجامعي.

طبقا للتحليل الخاص بالمرافق التعليمية والمتضمنة في ورقة العمل "استعمالات الاراضي والأنشطة"، نجد أن هناك حاجة الى إنشاء جامعات جديدة بعد عام 2015. وقد تمت التوصية بان تكون الجامعة بحجم 20000 طالب، لأسباب خاصة بالفعالية والكفاءة. ويوصي المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت بإنشاء جامعة تستوعب 10000 طالب في مدينة الزور. ولكن يجب تشجيع الاتجاه باقامة الجامعات المستقبلية الجديدة خارج المنطقة الحضرية. ومن المتوقع ان يتسع التجمع العمراني العنقودي المقترح باتجاه شمال شرق الجامعات الجديدة المطلوبة في عام 2030.

من المتوقع ان يدعم الاقتراح السابق في اختيار مواقع الجامعات داخل المدن الجديدة المقترحة زيادة حركة السكان باتجاه الاقامة في المدن الجديدة والى دعم التنمية التجارية والصناعية. وبالتالي، يجب ان تساهم في زيادة معدل النمو السكاني في المدن الجديدة، وان تضمن سير العملية التنموية بشكل ثابت حتى يتم تحقيق التوزيع الجغرافي المقترح لكل التجمعات العمرانية على كامل ارض الدولة.

3.17 فرص العمل

يشكل وجود فرص العمل خارج المنطقة الحضرية عاملا اساسيا في زيادة جاذبية المدن والتجمعات العمرانية المقترحة وفي خلق مجتمعات مستقلة. مما سيخفف من الضغط السكاني على الأنشطة والخدمات والمرافق الموجودة في المنطقة الحضرية ويؤدي الى انجاح تنفيذ استراتيجية الخطة القومية الطبيعية.

يجب وضع بعض القواعد التي تضمن الوصول الى الاهداف المرجوة والتي عليها ستسير عملية الانتقال السكاني والأنشطة باتجاه مناطق التنمية الجديدة والى التجمعات الجديدة المحيطة بها. هذه القواعد التي سيتم تحديدها، من شأنها ان تؤدي الى تفعيل الاستراتيجية حيث ستشكل القاعدة لاي قرارات مستقبلية من الممكن ان تتخذ. وفيما يلي الخطوط العريضة لهذه القواعد:

1.3.17 استثمار الموقع الاستراتيجي الإقليمي لدولة الكويت، وتأثير ذلك على توزيع إستعمالات الاراضي والأنشطة مما يؤدي الى خلق اراضي جديدة للتنمية المستقبلية ، خاصة في الإقليم الشمالي، وعند الإقليم الجنوبي الثلاثي الاقطاب ، وفي الإقليم الغربي ، بالإضافة الى وجود امكانات لمواقع اخرى على حدود الدولة وعلى طول الطريق الإقليمي الشمالي/ الجنوبي.

نتيجة لضخامة رأس المال المطلوب أن يشارك في عملية التنمية، من المتوقع ان يولد ذلك فرص عمل كثيرة تكون منتشرة على كامل ارض الدولة خارج المنطقة الحضرية.

2.3.17 الاستثمار في الطريق الإقليمي المقترح والذي سيعمل كشريان حياة يدفع نحو تنمية متكاملة على كامل الاراضي الاقليمية لدولة الكويت ، يعمل ليس فقط بالتقارب بين أرجاء الاراضي الكويتية، ولكن ايضا بالتقارب بين الكويت وبين الدول المجاورة. ان ذلك سيؤدي الى خلق فرص عمل نتيجة للأنشطة الاقتصادية والتبادل التجاري والانتاجي.

3.3.17 استخدام الزيادة المحتملة المستقبلية لحركة التبادل التجاري الداخلية والإقليمية الناتجة عن انشاء الطريق الإقليمي وشبكة السكة الحديد (من الشمال الى الجنوب الغربي ومن الشمال الى



الجنوب الشرقي) في خلق فعاليات اقتصادية جديدة وبالتالي فمن المتوقع ان تنشأ علي طول امتداد الطريق الإقليمي فرص عمل، ليس فقط بسبب تبادل السلع والخدمات المرتبطة بالنقل ولكن أيضا نتيجة لظهور مراكز خدمية انتاجية جديدة تستفيد من قربها من الاسواق المحلية والإقليمية.

4.3.17 إقامة مدن وتجمعات عمرانية جديدة، بالإضافة الى مرافق البنية التحتية المقترحة مثل الموانئ البحرية، الطرق و شبكة السكة الحديد ... الخ ، ستشكل قوة اساسية في زيادة معدل النمو المتوقع لقطاع البناء. اضافة الى ذلك، ان انشاء نواة لمرافق خدمية تعليمية، صحية وخدمات مجتمعية اخرى قبل قدوم السكان ستخفف من رفضهم الاقامة داخل هذه التجمعات الجديدة، بل ستعمل على جذبهم للاقامة فيها.

5.3.17 تسريع البرامج الحكومية في احداث وظائف الخدمات المدنية (التي تشكل نسبة كبيرة من فرص العمل التي سيتم احداثها) سيعمل أيضا على تعزيز عملية تطبيق استراتيجية الخطة القومية الطبيعية، من خلال اللامركزية الجغرافية للمؤسسات الادارية والهيئات وذلك بتوزيعهم في التجمعات العمرانية الجديدة. علاوة على ذلك، من المتوقع ان تمتد الحوافز الى مقاولي القطاع الخاص من اجل اختيار مواقع للأنشطة الاقتصادية الجديدة في المدن والتجمعات العمرانية المقترحة. ان حجم فرص العمل المتوقعة نتيجة لهذه الجهود، بالإضافة الى التوسع في انواع العمل المرتبطة بالتجمعات العمرانية مثل " الخدمات المنزلية، الشخصية، الخدمات الخاصة بالمجتمع، التعليمية، الصحية و خدمات الشؤون الاجتماعية " ستلعب دورا رئيسيا في جذب السكان للاقامة في التجمعات العمرانية الجديدة.

6.3.17 التأكيد على أهمية السياسات الحكومية الحالية في تشجيع مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، حيث من المتوقع ان تساهم في زيادة فرص العمل نتيجة لانتشار المؤسسات المالية، و الاسواق المالية، و البنوك و شركات التأمين التي هي جزء من مشاريع تطوير التجمعات العمرانية الجديدة.

ان العناصر المذكورة اعلاه ستعمل على خلق فرص العمل في كل القطاعات الاقتصادية التي من الممكن ان يزيد حجم العمل فيها عما هو مخطط له شريطة تبني العوامل التي تم تحديدها.







18. التوصية بعمل دراسات تفصيلية للأقاليم التخطيطية

إن تطبيق استراتيجية الخطة القومية الطبيعية يحتاج إلى دراسات تفصيلية للأقاليم التخطيطية التي تم تحديدها على مستوى الدولة. هذه الدراسات ستوفر مخططات تفصيلية تركز على قرارات تخطيطية متنوعة حسب مكونات المناطق التي تم اختيارها. ستعطي الأولوية للمناطق التي تم الإقرار بضرورة تنميتها سياسياً واقتصادياً. (الشكل 135)

1.18 الدراسة الأولى وهي معنية بالتالي:

- أ- دراسة الأقاليم الغربي من المنطقة الحضرية.
- ب- دراسة الموقعين 1، 2 (المتبقين من المدن النواع الغربية) على حدود المنطقة الحضرية.
- ج- دراسة تقاطعات الطرق الرئيسية بمنطقة الزقلة/ الكازمة/ الخويمات التي تربط الطريق الإقليمي الشمالي / الجنوبي مع المنطقة الحضرية وساحل جون الكويت إلى الصبية.
- د- دراسة المناطق الثانوية التي لم يتم تحديد استعمالات أراضي لها.

2.18 الدراسة الثانية وهي معنية بالتالي:

- أ- دراسة السواحل الشمالية الغربية للمنطقة الحضرية.
- ب- دراسة سواحل جون الكويت والمنطقة المقترحة لبناء المنتزه الوطني.
- ج- دراسة شبكة الطرق التي تصل الطريق الإقليمي الشمالي / الجنوبي مع الطريق الساحلي المؤدي إلى الصبية والوصلة الشمالية الغربية التي تصل إلى المنطقة الحضرية.
- د- دراسة جسر الصبية الذي يربط المنطقة الحضرية بالصبية.

3.18 الدراسة الثالثة معنية بدراسة الإقليم الجنوبي كما يلي:

- أ- دراسة إمكانية تطوير الأراضي الزراعية في الوفرة وإقامة التجمع العمراني الجديد بجانبها.
- ب- دراسة الجزء الجنوبي للطريق الإقليمي الشمالي / الجنوبي.
- ج- دراسة المنطقة الساحلية جنوب رأس الزور.
- د- دراسة البوابة الجنوبية التي ستعمل على الربط مع دول مجلس التعاون الخليجي مع دراسة الأنشطة التنموية المصاحبة لها.

4.18 الدراسة الرابعة معنية بالإقليم الشمالي ، وتغطي ما يلي:

- أ- دراسة تنمية مدينتي الصبية وام قصر
- ب- دراسة تنمية التجمعات العمرانية الشريطية العنقودية المقترحة الممتدة بين الصبية وام قصر

5.18 الدراسة الخامسة معنية بالمنطقة الحدودية الشمالية وتشمل:

- أ- دراسة تنمية مزارع العبدلي والتجمعات الريفية الجديدة.
- ب- دراسة التجمع العمراني المقترح بالعبدلي.



ت- دراسة البوابة الشمالية المؤدية الى العراق والجمهورية الاسلامية الايرانية والأنشطة التنموية المحتملة المصاحبة لها.

ث- دراسة شبكة الطرق التي تصل الطريق الإقليمي الشمالي / الجنوبي الى محاور أم قصر/ الصبية والعبدي.

6.18 الدراسة السادسة تهتم بالمنطقة الجنوبية من المنطقة الحضرية، القطب الصناعي لميناء عبد الله، الشعبية الخ... وتشمل:

أ- دراسة المناطق الصناعية الجنوبية للمنطقة الحضرية، بما فيها المواقع الشاغرة المتوفرة.

ب- دراسة السواحل الخليجية والامكانات الترفيهية والسياحية الموصى بها.

ت- دراسة شبكة الطرق من الطرق الساحلية وطريق السفر السريع وكذلك الطريق المؤدي الى عريفجان.

ث- دراسة التنمية المستقبلية لأم الهيمان، ورأس الزور ورأس الجليعة.

7.18 الدراسة السابعة معنية بالطريق الجنوبي / الغربي والذي يصل الحدود الجنوبية الغربية لبوابة السالمي بالمملكة العربية السعودية، مع الطريق الإقليمي الشمالي / الجنوبي والأنشطة الجديدة التي تم تحديدها عليه للتنمية الزراعية والصناعية. و هو يشمل ايضا التجمعات العمرانية الجديدة المقترحة للعاملين في الأنشطة الإقتصادية المقترحة والمخازن الصناعية والمرافق التخزينية.







19. الإطار العام للسياسات (السياسات الجديدة والمعدلة)

اقترح المخطط الهيكل الثالث لدولة الكويت (1997) قائمة بالسياسات الخاصة باستعمالات الأراضي والموارد الطبيعية والبيئية والمراكز التجارية والخدمات والعمالة والمرافق الترفيهية وسياسات خاصة بالتنفيذ ، وما تزال بعض هذه السياسات صالحة وقد تم مراجعتها وتعديلها ضمن المخطط الهيكل الحالي، وتم أيضا تقديم سياسات جديدة في سياق الرؤية التخطيطية الشاملة لاستراتيجية الخطة القومية الطبيعية. وفيما يلي قائمة بالسياسات المقترحة والتي يوصي بها المخطط الهيكل الحالي:

1.19 استعمالات الأراضي

أوصت الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية التي تمت صياغتها بمراجعة المخطط الهيكل الثالث لدولة الكويت بسياسات تؤكد على توزيع استعمالات الأراضي على كامل مساحة الدولة بدلاً من تركيز العمران في المنطقة الحضرية القائمة والتي تمثل حوالي 8% من إجمالي مساحة الدولة. ولأول مرة في المخططات الهيكلية بالكويت تم تقسيم الدولة إلى أربعة أقاليم تخطيطية هي: الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي والإقليم الغربي وإقليم الوسط الذي به المنطقة الحضرية الحالية. كل إقليم تخطيطي تم تعريف حدوده وإمكانات وعوائق التنمية الخاصة به وكذلك الخطط الاستراتيجية المستقبلية للتنمية العمرانية وكيفية تنفيذها.

2.19 الموارد الطبيعية

1.2.19 العوائق المفروضة على التنمية في مناطق شركات النفط

لن يتم السماح بإجراء التنمية داخل مناطق التشغيل أو المناطق تحت الاستكشافات الخاصة بشركات النفط التي تحمل امتيازات من الحكومة إلا إذا تمت الموافقة عليها من قبل الشركات المعنية.

2.2.19 العوائق المفروضة على التنمية في مناطق امتيازات نفطية

يمكن السماح بإجراء تطوير للبنية التحتية أو للمرافق في مناطق امتيازات النفط بعد التشاور مع الشركة المعنية وفي إطار الاستراتيجية القومية لاستعمالات الأراضي. يتم عدم السماح بإجراء هذا التطوير عندما تثبت الشركة أن التنمية المقترحة سوف تؤثر بشكل جدي على عملياتها الحالية أو المستقبلية.

3.2.19 العوائق المفروضة على استخراج المعادن

سوف يتم السماح باستخراج الرمال والحصى والمواد غير المعدنية الأخرى في مناطق محددة ووفقاً لترخيص خاص للموقع صادر عن البلدية التي تحدد شروط العمل وشروط الحد من التلوث والزام إعادة تأهيل الموقع بعد انتهاء عملية الاستخراج.

4.2.19 العوائق المفروضة على التنمية في مناطق المياه الجوفية المحتملة

سوف يتم السماح بالتنمية داخل المناطق التي فيها إمكانية لاستخراج المياه الجوفية ولكن وفقاً لضوابط وقيود خاصة لمنع تلوث الطبقة الصخرية المائية ، وسيتم تنفيذ هذه التنمية من قبل الجهات المعنية.



5.2.19 إصلاح المناطق الملوثة بالنفط

يتعين على الجهات المعنية والشركات ذات الصلة تحديد كل المواقع الملوثة بالنفط واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة تأهيلها حتى تصبح بحالة مقبولة بيئياً وفقاً لما فرضته الجهات المختصة.

6.2.19 الحفاظ على نوعية الهواء

يتم وضع معايير لنوعية الهواء ويتعين على التنمية أن تتوافق مع هذه المعايير لحماية نوعية الهواء على كامل مساحة الدولة. ويجب إعطاء اهتمام خاص لما يلي:

- أ- وضع ضوابط لتنمية استعمالات الأراضي.
- ب- وضع التدابير اللازمة لتشجيع استخدام المواصلات العامة وتقليل حركة السيارات الخاصة.
- ج- وضع ضوابط تشجع على اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الطاقة في كلاً من القطاع العام والخاص.

7.2.19 الحفاظ على البيئة البحرية

يجب مراقبة ومتابعة جميع عمليات الصرف والتفريغ الصناعي والتجاري والسكني في الخليج لضمان توافرها مع المعايير البيئية. يجب أن تتخذ تدابير صارمة ضد هؤلاء المسؤولين عن عمليات الصرف الذين لا يتبعون المعايير المطلوبة.

8.2.19 وضع قاعدة بيانات بحرية

يجب توسيع المراقبة البحرية والساحلية من أجل تشكيل قاعدة بيانات وتأمين معلومات أساسية خاصة بالبيئة البحرية والساحلية من أجل استخدامات البحوث البيئية.

9.2.19 إنشاء منطقة حماية بيئية بحرية

تم إنشاء مناطق حماية بحرية حول الجزر الصغيرة والشعاب المرجانية كما هو موضح في مخطط الاستراتيجية القومية الطبيعية. ويجب أن تكون مناطق الحماية هذه بطول كيلو متر واحد حول الشعاب المرجانية وخمس كيلو مترات حول الجزر البحرية. إضافة إلى ذلك، يجب تحديد منطقة محيطة بالخط الساحلي لجزر الكويت بين ميناء الشويخ ورأس الصبية كمناطق حماية بحرية. وستقوم الهيئة العامة للبيئة بإعداد خطط لإدارة وتنسيق الأنشطة المسموح بها داخل حدود مناطق المحميات البحرية.

3.19 تخصيص الأراضي الزراعية

1.3.19 المناطق المخصصة للأنشطة الزراعية

يتم السماح فقط بإقامة الأنشطة الزراعية والري ضمن نطاق الأراضي الموضحة في مخطط الاستراتيجية، كما سيتم تشجيع أصحاب الملكيات الزراعية على تحسين مزارعهم والتوسع فيها.



2.3.19 تشجيع الزراعة المستدامة

يجب تشجيع أنواع الزراعة المناسبة والمستدامة في إطار يحدده كل من المناخ، ونوع التربة، وتوفر المياه و الاقتصاد القومي. سيتم إعطاء اهتمام خاص لمكانية تلوث المياه الجوفية والتربة بسبب تطبيق واستخدام الكيماويات الزراعية.

3.3.19 آبار المياه الزراعية الخاصة

يجب التحكم في استخدامات مصادر المياه الخاصة لمنع الاستغلال الزائد لاحتياطيات المياه الجوفية والتلوث المحتمل لطبقة المياه الصخرية. سوف تحدد التراخيص الممنوحة لأصحاب الأراضي معدلات السحب القصوى وسترافقها مقاييس تنفيذية حيثما كان ذلك مطلوباً.

4.3.19 تشجيع ممارسات زراعية أكثر فاعلية

يجب تشجيع العاملين بالزراعة بتبني طرق ووسائل زراعية أكثر فاعلية وأكثر اقتصاداً في استخدام المياه. سوف يشمل ذلك التشجيع على تكثيف المزارع وحماية المزارع الحالية من زحف الرمال واستخدام أساليب ري فعالة. سوف يتم دعم الأبحاث حول أفضل الممارسات الزراعية مثل أساليب تعدد المحاصيل والري.

5.3.19 المناطق المخصصة للرعي

يجب تنظيم الرعي التقليدي للأغنام والماعز لضمان الحفاظ على جودة الأراضي الكويتية وتحسينها. سيتم تشجيع إجراء الأبحاث للوقوف عند حدود حالة الأراضي الكويتية الحالية واقتراح سياسات خاصة للحفاظ على تلك الأراضي كلما يلزم الأمر تحسينها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تدرس العلاقة بين تعرية التربة وهبوب الرمال المرتبطة بمناطق غرب طريق العبدلي وشمال طريق السالمي التي تقع في مهب الرياح.

6.3.19 تشجيع صيد الأسماك بشكل مستدام

يجب إدارة صناعة الصيد كمورد متجدد. لذلك يتم التركيز على صيد وتربية الروبيان وحماية أماكن وضع بيوض الروبيان عند رأس جون الكويت.

7.3.19 تشجيع تخصيص منطقة لإنتاج الأسماك

يجب إقامة منطقة يمنع فيها صيد السمك، وذلك للمساعدة في الحفاظ على مخزون الأسماك ولضمان استغلالها بشكل مستمر ومستدام. كما يجب وضع خطة خاصة بالحماية البحرية لضمان إدارة الموارد البحرية ذات القيمة العالية بشكل ملائم.

4.19 البيئة البرية

1.4.19 تحسين وتوسيع المراقبة البيئية

يجب تشجيع الهيئة العامة للبيئة والجهات الحكومية الأخرى على توسيع مساحة المتابعة والمراقبة البرية من أجل توفير معلومات أساسية حول البيئة البرية لكي تستخدم في الدراسات البيئية.



2.4.19 قاعدة بيانات البيئة البرية

يجب تشجيع الهيئة العامة للبيئة والجهات الحكومية الأخرى لوضع قاعدة بيانات خاصة بالبيئة البرية لتسهيل إدارة وتبادل المعلومات.

3.4.19 تحديد وإدارة المنظومة البيئية

يجب تشجيع الهيئة العامة للبيئة لتحديد وتصنيف قائمة مفصلة بـ "المواقع البيئية الحرجة" والتي ستحتوي على معلومات طبيعية هامة. يجب أن تقدم البلدية المساعدة الفنية اللازمة لاستملاك هذه المناطق (حيث لا تكون في نطاق الملكية العامة) وتسهيل إعداد المخططات الخاصة بإدارتها. سيتم حماية بنية ووظيفة واستقرار المنظومات البيئية في "المواقع البيئية الحرجة" من الآثار السلبية للتنمية أو الأنشطة المرتبطة بها.

4.4.19 إقامة المحميات الطبيعية

يجب إقامة المحميات الطبيعية القومية في المواقع الموضحة في مخطط الاستراتيجية والمدرجة في الجدول رقم 90 التالي. ويوصى المخطط الهيكلي بإنشاء هيئة عامة لإدارة مناطق المحميات وتقوم بتقرير الحدود الدقيقة للمحميات الطبيعية القومية وتضع خططا لإدارة ملائمة للأنشطة التي ستقام بداخلها. الهدف الأساسي من تلك المواقع هو الحفاظ على عينة تمثل البيئة الطبيعية الكويتية.

المنطقة	الموطن البيئي المتضمن
أم الريمام	وادي ومحمية طيور
وادي الباطين	ميزة طوبوغرافية فريدة
أم النيقة	كثبان رملية متحركة
منتزة الشاليهات	منخفض سبخة
خيران / الوفرة	سهل صحراوي
رأس الزور	كثبان رملية ساحلية ومنخفضات ملح
شمال ساحل جون الكويت	سبخة / مستنقع ملح
صدر شاطئ بوبيان	أراضي خوض ووضع بيض الأسماك
خور المفتاح (جزء)	جون ملح مفرط
الجزر الجنوبية	مناطق حماية بحرية
خور العمى	جون ملح مفرط
برك الصرف بالجھراء	محمية طيور
خور النهام	محمية طيور

الجدول 90 المواقع المقترحة للمحميات الطبيعية القومية

5.4.19 القيم البصرية للمناظر الطبيعية

لن يتم السماح بالتنمية في المناطق التالية، حيث يمكن أن تضعف بشكل كبير نوعية المناظر الطبيعية و الأطلالات، خاصة ما يمكن رؤيته من نقاط عامة يمكن الوصول إليها، مثل الطرق السريعة، والسواحل :

- أ- المنتزة القومي .
- ب- المحميات الطبيعية القومية .
- ج- مناطق الترفيه القومية .
- د- مناطق الحماية البحرية .
- هـ- مناطق الترفيه البحرية .



6.4.19 خطط التشجير

سيتم التخلي عن جميع مشاريع التشجير التي ليست قيد التنفيذ حالياً. سيقصر التشجير الجديد على المناطق المحددة في مخطط الاستراتيجية وسيتم الاستفادة من المياه المالحة وتدفق مياه الصرف المعالجة. سوف تستخدم جميع مشاريع التشجير أساليب الري الفعالة.

5.19 المناطق التراثية والمباني التاريخية والمواقع الأثرية

1.5.19 إنشاء سجل للمباني والمنشآت ذات الأهمية التاريخية والمعمارية .

جميع المباني والمنشآت التاريخية والمواقع الأثرية في أرجاء الدولة سوف يستمر إدراجها وتحديثها في السجل الوطني . ينبغي أن يشمل السجل ما يلي :

أ – المواقع الأثرية والمباني الجديرة بالملاحظة لدورها في أى حدث تاريخي.

ب- جميع المباني والمنشآت التي يعتقد انه تم بناءها قبل عام 1960 .

ج- مباني مختارة تم بناؤها بين عامي 1960 و 1971 والتي تتمتع بنوعية وشخصية تاريخية أو اثرية مميزة ، والى تتضمن الأعمال الرئيسية للمهندسين المعماريين المشهورين.

د – مباني مختارة بنيت بين عامي 1971 و 1981 لها جودة عالية وتمثل أساليب البناء الأساسية المستخدمة والمهندسين المعماريين المشهورين في تلك الفترة .

2.5.19 إنقاذ المناطق التراثية المدرجة والحفاظ عليها :

جميع المواقع التاريخية المدرجة في السجل الوطني سوف يتم حمايتها من الهدم أو التغيير. تعطى الأولوية لجميع المواقع من هذا النوع وذلك لمصلحة الأجيال القادمة .

3.5.19 حماية المباني المدرجة :

جميع المباني والمنشآت المدرجة في السجل الوطني سوف يتم الحفاظ عليها وصيانتها. لن يتم منح اي تصريح بتغيير أو هدم هذه المباني كلياً أو جزئياً، ولكن يجوز للمالك ترميم تلك المباني للإنتفاع بها وفقاً لمخطط يتم الموافقة عليه من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ومن البلدية .

6.19 الخدمات الترفيهية

1.6.19 تخصيص مناطق ترفيهية على المستوى القومي :

يتم إقامة مناطق ترفيه قومية في جميع المناطق الموضحة في مخطط الاستراتيجية. يجب إنشاء هيئة عامة خاصة بمناطق المحميات والترفيه بتطوير خطط إدارية ملائمة لتنسيق ومتابعة الأنشطة داخل حدود مناطق الاستجمام القومية.



2.6.19 تخصيص متنزهات صحراوية

سيتم إنشاء متنزهات صحراوية كمصدر تعليمي للحفاظ على أمثلة نموذجية للبيئة الطبيعية في الكويت، ولإدخال نماذج عن المناطق البيئية الرئيسية الأخرى في العالم. سيتم تحديد الحدود الدقيقة للمنتزه في سياق دراسة القطاعات. يجب إدارة هذه المتنزهات من قبل الهيئة العامة لمناطق المحميات والترفيه الموصي بإنشائها كجزء لا يتجزأ من مناطق المحميات والاستجمام القومية.

3.6.19 تخصيص منتزه قومي

سيتم إنشاء منتزه قومي في الموقع الموضح في مخطط الاستراتيجية لتوفير فرصة لإقامة مجموعة من الأنشطة الخارجية والتي تعتمد على البيئة في مواقعها الطبيعية. ستقوم الهيئة العامة لمناطق المحميات والاستجمام بإعداد الخطط الإدارية المناسبة لتنسيق ومتابعة الأنشطة داخل حدود المنتزه القومي.

4.6.19 تخصيص مناطق تشجير للترفيه :

يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تخصيص مناطق التشجير ودراسة متطلبات الري بأنه يمكن استخدامها كمناطق ترفيهية تخدم المناطق العمرانية المجاورة. فمن المتوقع ان يؤخذ بعين الاعتبار إمكانية الجمع بين الزراعة، زراعة التحريج بشكل خاص، و بين مشروعات التشجير.

5.6.19 تخصيص مناطق ترفيهية بحرية :

يجب تطوير المنطقة المحيطة بجزيرة فيلكا للأنشطة الترفيهية البحرية وان تقوم الهيئة العامة لمناطق المحميات والاستجمام باعداد خطط لإدارة مناسبة للأنشطة داخل حدود مناطق الاستجمام البحري.

6.6.19 تطوير الشاليهات الساحلية:

لن يتم السماح بإنشاء شاليهات جديدة أو إعادة بناء الشاليهات الحالية كمباني دائمة. ولن يتم تجديد التراخيص الحالية عند انتهائها كما انه سيطلب من حاملي التراخيص الحالية إزالة جميع المنشآت المؤقتة وإعادة الأرض إلى حالتها الأصلية. أيضاً، سيتم تشجيع قاطني الشاليهات الي ضم حصصهم إلى الممتلكات المجاورة للتمكن من تطوير تخطيط الشاليهات بشكل يسمح للعامة بالوصول إلى الشاطئ. و بهذه الحالة سيتم منح عقود إيجارات طويلة الامد عند تقديم الخطط المناسبة.

7.6.19 تخصيص شواطئ عامة

سيتم إعطاء أولوية كبيرة لتملك الأراضي اللازمة لإقامة شواطئ للعامة في المواقع التالية :

- أ- الضيبعية.
- ب- رأس الجليعة .
- ج - رأس الزور .
- د - كاظمة .
- هـ- خور الصبية .



8.6.19 تخصيص قرية للاجازات

سيتم تشجيع القطاع الخاص لإنشاء قرى للاجازات والاستجمام فى المواقع التالية:

- أ - جزيرة بوبيان .
- ب- الصبية.
- ج- خور المفتح.
- د- الوفرة.
- هـ- فيلكا.

9.6.19 إقامة المخيمات فى الهواء الطلق

سوف تقتصر إقامة المخيمات المؤقتة فى الهواء الطلق على المناطق التي تم تحديدها للترفيه. سوف تخضع لإصدار ترخيص من البلدية يحدد مدة إقامة المخيم المسموح بها، ولن يكون مسموحا بمواقع للتخييم خاصة ودائمة.

7.19 المنشآت القومية :

1.7.19 موقع منشآت التعليم العالى

سيتم إقامة منشآت التعليم العالى فى المواقع التالية :

- أ - الشداية (حرم الجامعة الجديدة) .
- ب- مدينة الصبية الجديدة (كلية الأنشطة البحرية).
- ج- الوفرة (كلية الزراعة) .
- د- مدينة الزور الجديدة (حرم جامعي) فى سياق المخطط الهيكلى للمدينة.

2.7.19 توسيع المطار الدولى الحالى

لن يسمح بالتوسع ضمن مساحة محيطية بالمطار قدرها 500 متر يتم قياسها بدءا من محيط منشآت الدفاع المدني. و سيتم ضم مناطق الحزام الامني الى المخططات التنفيذية.

3.7.19 موقع المطار الدولى الجديد

هناك موقع مساحته 30 كيلومتر مربع فى أم العيش محجوز للمطار التجارى الدولى الجديد ليتم تطويره خلال فترة المخطط الهيكلى. لن يتم السماح بإجراء اي تنمية فى منطقة سلامة المطار التي تمتد بشكل مخروطى 25 درجة و 5 كيلومترات بدءا من خط المنتصف باتجاه الطرفين الشمالى والجنوبى للمنطقة المحجوزة .

4.7.19 تخصيص مناطق للتجارة الحرة

يتم إنشاء مناطق للتجارة الحرة بموجب سياسة الخصخصة التي تنتهجها الدولة وتوفير معاملة خاصة بما يخص ضرائب الشركات وضوابط الاستيراد وذلك لإعادة تنشيط حركة الاقتصاد القومى ولجذب الاستثمار المحلى والعربى والأجنبى. ستعمل منطقة التجارة الحرة بموجب قوانين خاصة تشمل تصريحات لتسهيل المتابعة السريعة التي سيتم الاتفاق عليها مع الجهات المختصة. تم اختيار ثلاث مواقع على حدود مناطق تم تحديدها، و ستقرر الهيئة ذات الصلة الموقع المناسب:



- أ - ميناء بوبيان الجديد (الشمال الشرقي) .
 ب- منطقة الشعبية الصناعية.
 ج- السلام جنوباً على الطريق الاقليمي المقترح (تم تخصيص موقع بالفعل).

8.19 سياسات العمالة

1.8.19 إرشادات العمالة للمدن الجديدة

سيتم تخصيص أراضي في المدن الجديدة كمناطق مخصصة للوظائف التالية :

- أ- التصنيع .
 ب- الإدارة العامة والدفاع .

2.8.19 العمالة داخل المنطقة الحضرية

إجمالي عدد الوظائف في المنطقة الحضرية وفقاً لما حددته الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية سوف يقتصر على عدد مستهدف يبلغ 1.44 مليون .

9.19 المساحات الأرضية التجارية والمراكز الإدارية والخدمية

1.9.19 المساحات الأرضية التجارية بالمدن الجديدة

يجب تقييد اقتراح التنمية الخاص بالمساحات الأرضية التجارية ليكون في حدود المعايير المقترحة وإرشادات المتطلبات الواردة في ورقة العمل رقم 8 " المساحات الأرضية التجارية " هناك تقدير بأن الحاجة من المساحات الأرضية التجارية بالمدن الجديدة ستكون على النحو التالي:

المدن والتجمعات العمرانية الجديدة (متر مربع)	المحلات
4.000.000	المكاتب الخاصة
2.500.000	إجمالي المساحة التجارية
6.500.000	

الجدول 91 المساحات الأرضية التجارية بالمدن الجديدة

2.9.19 المساحات التجارية بالمنطقة الحضرية

ان الاقتراحات الخاصة بتنمية المساحات الأرضية التجارية داخل المنطقة الحضرية يجب ان تقتصر فقط على المراكز الادارية والخدمية المقترحة حديثاً وإستكمال تنفيذ المراكز الحالية.

3.9.19 المراكز الإدارية والخدمية داخل المدن الجديدة

يجب تحديد حجم وموقع المراكز الإدارية والخدمية داخل المدن الجديدة المقترحة في اطار ما هو مقترح في ورقة العمل رقم 9 الخاصة بـ " استعمالات الأراضي والأنشطة " . أما في التجمعات العمرانية الأصغر حجماً، سيتم انشاء مراكز إدارية وخدمية فرعية صغيرة الحجم تتوافق مع عدد سكان هذه التجمعات ومع موقعها ومع ما هو متوفر في المناطق المجاورة لها من خدمات اخذين بعين الاعتبار مسافة بينية مقبولة.



10.19 السياسات التنفيذية

1.10.19 إعداد الدراسات للأقاليم التخطيطية

يجب إعداد الدراسات للأقاليم التخطيطية للمناطق السبعة المختارة في سياق الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية كما يلي :

- أ- الزقلة / كاظمة / الخويمات .
- ب- جون الكويت / ساحل الصليبخات / أم النمل .
- ج- الزور / الوفرة / عريفجان /
- د- الصبية / بوبيان / أم قصر .
- هـ- العبدلي / السلام / الحدود الشمالية.
- و- أم الهيمان / رأس الجليعة .
- ز- طريق السالمي / النعائم / عمارة الدرب .

2.10.19 إعداد مخططات التنمية للمدن الجديدة

يجب إعداد المخطط الهيكلي لكل مدينة من المدن والتجمعات العمرانية الجديدة المقترحة في سياق الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية ووفقاً لحجم السكان المتوقع ومراحل التنمية المنظورة . إن مشاركة القطاع الخاص هي عنصر أساسي لتحقيق أهداف وغايات عملية إنشاء المدن الجديدة .

3.10.19 هيئات تنمية المدن والتجمعات العمرانية الجديدة

يجب إنشاء هيئة تنمية لكل مدينة أو تجمع عمراني جديد مقترح في إطار الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية وذلك بهدف تأمين إدارة فعالة وسير ناجح لعملية التنمية. اما الجوانب الفنية والمالية والإدارية لإقامة المدن الجديدة المقترحة ستكون تحت سلطة مؤسسة محددة موصى بها. من المتوقع أن تتم مراحل التنفيذ وفقاً لمقترحات الاستراتيجية القومية.

4.10.19 تعزيز دور القطاع الخاص في تنمية المدن والتجمعات العمرانية الجديدة

من المتوقع أن تقوم هيئات تنمية المدن الجديدة المقترحة بالتأكيد على مشاركة القطاع الخاص بكافة جوانب التنمية الممكنة .

5.10.19 المخطط الهيكلي للمنطقة الحضرية

إعداد المخطط الهيكلي للمنطقة الحضرية سوف يأخذ بعين الاعتبار توفير الأرض اللازمة لاستيعاب السكان المرتقبين البالغ عددهم 0.4 مليون نسمة في المنطقة المحيطة بالمنطقة الحضرية على المدى القصير. من بين هؤلاء السكان 125,000 كويتي و 215,000 غير كويتي مطلوب تأمين سكن لهم، و عدد الوحدات المطلوبة هو على النحو التالي :

أ- كويتيون	بمعدل	38,250 وحدة
ب- غير كويتيين	بمعدل	17,500 وحدة
ج- وحدات إسكان جماعي	بمعدل	5,100 وحدة



6.10.19 التقييم البيئي

سيتم إعداد تقرير حول "التقييم البيئي" يدرس الآثار المتوقعة لمشروعات التنمية الأساسية على البيئة، وذلك قبل اقرار البدء في الخطة المقترحة. سيتضمن هذا التقرير تحليل للأثر البيئي للمشروع قيد الدراسة وذلك بهدف التأكد من توافق التنمية المقترحة مع بيئتها المباشرة وكذلك لتحديد تداعياتها المباشرة وغير المباشرة على بيئة الهواء والماء والأرض والبحر في الدولة. لم يتم بعد تحديد المعايير والارشادات البيئية الضرورية لتقييم ومراجعة المشروعات في اطار نوع البيئة في الكويت. المكاتب المشاركة في بحث وتنمية ومتابعة بيئة الكويت سوف تشجع لوضع المعايير البيئية المطلوبة.

7.10.19 هيئة المحميات الطبيعية والمنتزهات والترفيه

يجب إنشاء هيئة عامة لتنمية وإدارة المنتزهات والمحميات الطبيعية ومناطق الاستجمام البري والبحري المقترحة. وستكون هذه الهيئة مسؤولة عن وضع معايير للشروط البيئية ومراجعة التصاميم التي تم إعدادها ومتابعة تنفيذ مناطق الترفيه الطبيعية والمحميات الطبيعية المقترحة.





ملحقات



الملحق أ

ان دراسة وتحليل تركيبة العمالة بدولة الكويت في سياق نظامها الاقتصادي قد جعل من الممكن استنتاج مؤشرات تدل على قطاعات العمل المرتبطة بالتجمعات العمرانية والغير مرتبطة بها. التقسيم الفرعي للعمالة مصنفة فيما يلي الى فئات وفقاً لقطاعات العمل المصنفة في الاقتصاد الكويتي :

أ – القطاعات المرتبطة 100 % بالتجمعات العمرانية :

- التجارة والتمويل
- النقل والاتصالات
- التعليم
- الصحة والرعاية
- الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع
- الخدمات المنزلية

ب – القطاعات غير المرتبطة بالتجمعات العمرانية بالرغم من أنها بنس متباينة وفقاً لمراحل تنمية التجمعات العمرانية الجديدة :

- الزراعة
- التعدين والمحاجر
- التصنيع
- الكهرباء والماء
- الانشاء
- الخدمات التجارية والمالية
- الإدارة العامة والدفاع



ملحق ب

- يبين الوضع الحالي للمنطقة الحضرية أن جميع قطاعات العمل المصنفة، باستثناء الزراعة والتعدين والمحاجر، تقوم في داخلها. و لكن من المتوقع أن يتغير هذا الوضع تدريجياً، وإن كان ببطء، بعد عام 2005 في انتظار فرص جديدة تنشأ في إطار المدن والتجمعات العمرانية الجديدة التي سيتم إقامتها. في هذا الإطار، يعرض الجدول التالي وضع قطاعات العمل بين عامي 2000 و 2005 الغير مرتبطة بالتجمعات العمرانية خارج المنطقة الحضرية :

القطاعات	2000	2005
الزراعة	%20	%30
التعدين والمحاجر	%30	%40
التصنيع	--	--
الكهرباء والماء	--	--
الانشاءات	--	%7.5
الخدمات التجارية والمالية	--	--
الإدارة العامة والدفاع	--	--

- يبين الجدول التالي قطاعات العمل الغير مرتبطة بالتجمعات العمرانية المتوقعة من إجمالي سوق العمل المستقبلي المتوقع داخل المنطقة الحضرية بين عامي 2010 و 2030 ، مع الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية للسكان المقترحة والتي تبلغ 2.8 مليون .

القطاعات	2010	2015	2020	2025	2030
الزراعة	--	--	--	--	--
التعدين والمحاجر	%20	--	--	--	--
التصنيع	%80	%65	%45	%35	%25
الكهرباء والماء	%20	%15	%15	--	--
الانشاءات	%40	%30	%30	%20	%15
الخدمات التجارية والمالية	%80	%70	%70	%50	%50
الإدارة العامة والدفاع	%30	%20	%20	%10	%10

- يعطي الجدول التالي بعض المؤشرات الخاصة بنسبة قطاعات العمل الغير مرتبطة بالتجمعات العمرانية من إجمالي قطاع العمل المتوقع خارج المنطقة الحضرية (مع الأخذ بعين الاعتبار أن إجمالي الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية هي 2.8 مليون نسمة و 2.5 مليون نسمة خارجها).

القطاعات	2010	2015	2020	2025	2030
الزراعة	%100	%100	%100	%100	%100
التعدين والمحاجر	%80	%100	%100	%100	%100
التصنيع	%20	%35	%55	%65	%75
الكهرباء والماء	%80	%85	%90	%100	%100
الانشاءات	%60	%70	%75	%80	%85
الخدمات التجارية والمالية	%20	%30	%40	%50	%50
الإدارة العامة والدفاع	%70	%80	%90	%90	%90



الاختصارات

خطة طرق حافلات يمكن الوصول لها	ABS
طرق عبور آلية	AGT
ملخص الإحصاء السنوي	ASA
التحكم في حركة مرور المنطقة	ATC
مكتب إحصاء مركزي	Cso
متر مكعب في اليوم	Cu.m/d
مركز متابعة البيانات	DMC
منزل	Dwel
منزل في الهكتار	Dw / ha
تقييم الأثر البيئي	EIA
الهيئة العامة للبيئة	EPA
مجلس حماية البيئة	EPC
إدارة حماية البيئة	EPD
نسبة المساحة الأرضية	FAR
أسرة في الوحدة	F/V
إجمالي الناتج المحلي	GDP
نظام المعلومات الجغرافية	GIS
النظام العالمي للهواتف النقالة	GSM
هكتار	HECT
صندوق النقد الدولي	IMF
معهد الكويت للبحث العلمي	KISR
المراجعة الأولى للمخطط الهيكلي لدولة الكويت (1997)	KMPP1
المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي لدولة الكويت (1983)	KMPP2
المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت (1997)	3KMP
المراجعة الأولى للمخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت (2003)	3KMPP
المنطقة الحضرية الكويتية	KMA
كيلو متر مربع	KM2
شركة نفط الكويت	KOC
شركة الاتصالات الكويتية	KTC
لتر للفرد في اليوم	LCD
المنطقة الحضرية	MA
وزارة الكهرباء والماء	MEW
مليون لتر في اليوم	MLD
وزارة المواصلات	MOC
متر لكل شخص	M.P
وزارة الدفاع	MOD
وزارة المالية	MOF
وزارة الصحة	MOH
وزارة الداخلية	MOI
وزارة التخطيط	MOP
وزارة الأشغال العامة	MPW
شركة نظم الهواتف النقالة	MTSC
ميجاوات	MW
الهيئة القومية للإسكان	NHA





الهيئة العامة للتعليم المتقدم والتدريب
 الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية
 الهيئة العامة للمعلومات المدنية
 الهيئة العامة للمناطق الصناعية
 الهيئة العامة للرعاية السكنية
 المؤسسة العامة لبرامج الإسكان
 شخص في الهكتار
 تخطيط وتقسيم الأراضي الصناعية
 المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية
 محطة ضخ
 هيئة منطقة الشعبية
 التحكم في النظم واكتساب البيانات
 المخطط الهيكلى الصحى
 المخطط الهيكلى الصحى
 وحدة معالجة مياه الصرف
 شركة المشروعات السياحية
 وحدة مكافئة لعشرين قدم
 دفق مياه الصرف المعالجة
 ورقة عمل (للدراسة القطاعية)
 أعمال معالجة مياه الصرف

PAAET
 PAAF
 PACI
 PAIA
 PAHW
 PEHP
 PIIT
 PPTL
 ROPME
 PS
 SAA
 SCADA
 SQM
 SMP
 STP
 TEC
 TEU
 TSE
 WP
 WWTW



فريق العمل

مستشار المخطط الهيكلي

بلدية الكويت

المجموعة الهندسية الكويتية
COLIN BUCHANAN
AND PARTNERS



مدير عام المجموعة الهندسية الكويتية
مدير عام مكتب كولين بوكانون وشركاه
مدير مكتب المجموعة الهندسية الكويتية

م. عثمان الراشد
م. مالكوم بوكانون
م. صلاح سلامة

م. محمد عيد النصار

م. أحمد الصبيح

مدير المشروع
ومخطط عمري
مستشار عام المشروع
مستشار وكبير المخططين
ورئيس فريق التخطيط العمري
مستشار ورئيس فريق دراسات
الممرور والمواصلات
خبير تخطيط
خبير الإسكان
مخطط عمري
خبير الإسكان
خبير الإقتصاد
خبير الموائج
خبير البيئة وتنسيق الحدائق
خبير إقتصاد مروري
مخطط ممرور ومواصلات
مخطط ممرور ومواصلات
خبير النموذج المروري
دراسات بنية تحتية

د.م. عمرو مردان
م. غسان غندور
أ.د.م. محمد عزت نبيه
م. نيكولاس بيرسي
م. تيري إسكتشل
د.م. فيصل حواس
د.م. وائل نبيه
أ.د. أحمد إسماعيل
أ. روجر بون
أ.د.م. بهاء شرنوبي
د.م. حاتم نبيه
م. ستوارت فريمان
م. ستيف هولمان
م. جراند ديفيدسون
م. ديفيد سيدل
م. صبري زخاري

نائب المدير العام لشئون التنظيم

م. رضا المتروك

مدير إدارة المخطط الهيكلي
نائب مدير إدارة المخطط الهيكلي
مساعد مدير إدارة المخطط الهيكلي
مساعد مدير إدارة المخطط الهيكلي
مراقب البيئة والمباني التاريخية
(مدير المشروع للبلدية)
مراقب النقل والخدمات العامة
مراقب التخطيط العمري
مستشار تخطيط عمري
مستشار تخطيط عمري
مستشار تخطيط عمري

م. سعد المحيبي
م. سبيكة الخالد
م. نزار الصايغ
م. منال العمران
م. سوسن البناي
م. قتيبة الشاهين
م. مصطفى راضي
م. إيمان قادوس
م. محسن خالد

